

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR ANNABA UNIVERSITY

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR ANNABA



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر البحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تفعيل سياسة الإنفاق العام لتجاوز نقمة المورد الطبيعي
وتجسيد التنمية المستدامة
- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري -

تخصص: اقتصاد التنمية

للطالبة: بدير لمياء

مديرة أطروحة التخرج: أ.د. زغيب شهرزاد أستاذة التعليم العالي جامعة باجي مختار عنابة

أمام أعضاء اللجنة

شليحي إيمان	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	جامعة باجي مختار - عنابة
زغيب شهرزاد	أستاذة التعليم العالي	مقرر	جامعة باجي مختار - عنابة
لرباع الهادي	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة
بحري بوبكر	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف
خنفر مانع	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف
سوداني أحلام	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة 8 ماي 1945- قالمة

السنة الجامعية : 2019 / 2020

التصريح

أصرح بصفتي صاحبة الدراسة المعنونة بـ:

تفعيل سياسة الإنفاق العام لتجاوز نقمة المورد الطبيعي

وتجسيد التنمية المستدامة

- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري -

بأنها تحت مسؤوليتي الخاصة وأنها غير مقدمة لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية.

التوقيع

الشكر و التقدير

نحمد و نشكر الله الواحد الذي أنعم علينا بنعمته العلم و العقل

بالعزيمة و الإرادة لإتمام هذا العمل

بصدق الوفاء و الإخلاص أتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة أ.د. زغيب
شهرزاد على اهتمامها بالموضوع، و على توجيهاتها القيمة في سبيل إخراج
هذا العمل بصورته الحالية

كما أخص بالشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الذي كان له فضل في
اختياري للموضوع وخوض دراسته أ.د. بن ديب رشيد

و أتقدم بخالص شكري و عظيم امتناني إلى جميع من قدم لي يد
المساعدة خلال جميع مراحل إنجاز هذا العمل

وأتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذه
الأطروحة

شكرا

الإهداء

الحمد لله بالكمال، المنعوت بنعوت الجلال، الذي علم ما كان وما يكون وما هو كائن
في المال والحال، وما توفيقني إلا بالله
عليه توكلت وإليه أنبت

وصلى الله وسلم وبارك على عبده سيدنا ونبينا محمد صاحب المقام المحمود
والحوض المورد وعلى آل بيته وأصحابه أجمعين

أهدي هذا العمل إلى

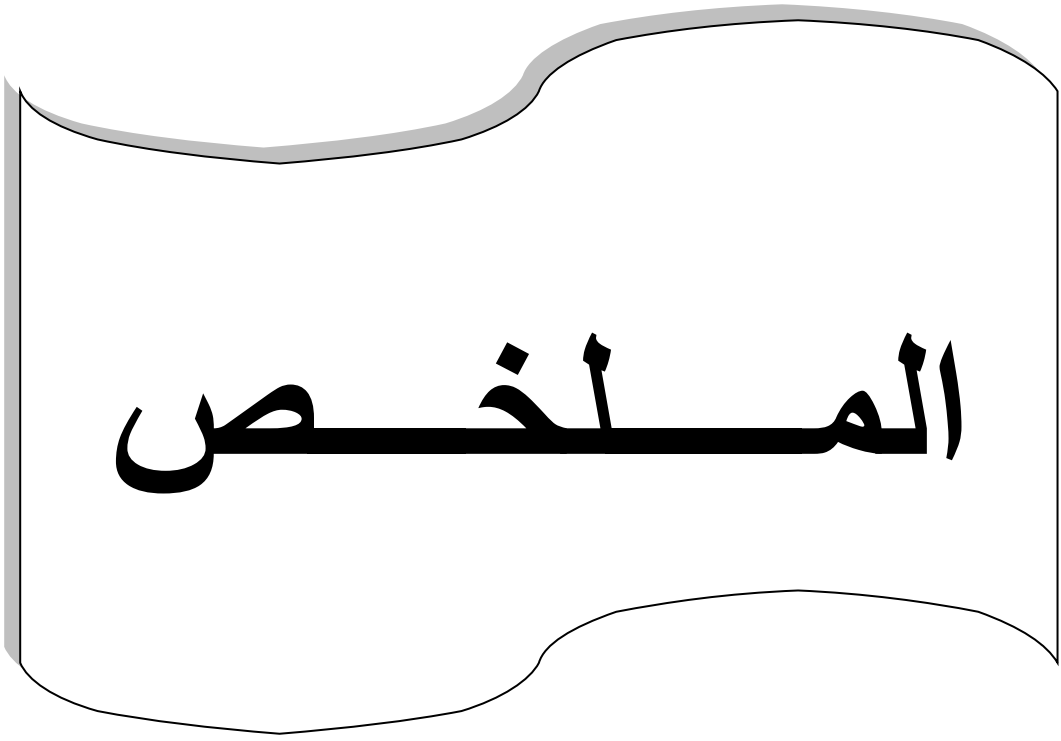
أبي العزيز وأمي الغالية أطال الله في عمركما، اللذان كان لي دافعا لإنجاز هذا العمل
والوصول إلى المبتغى

وأخوتي اللاتي كان لي سندا وعونا في إتمام هذا العمل

و زوجي رفيق دربي وأبنائي

ولا أنسى أخي الغالي وزوجته الغالية وأبنائه

كما لا أنسى أن أقدم عرفاني لكل من كان لي محفزا ومشجعا للمضي



المختصر

إن الهدف من هذه الدراسة هو إيجاد سياسات اقتصادية فعالة لتسيير الإنفاق العام من أجل ضمان الاستغلال الأفضل للموارد في بلد مصاب بنقمة المورد الطبيعي كالجائر، لتخليص الاقتصاد الجزائري من تبعيته لقطاع يخضع لمتغيرات خارجية ومعروف بعدم استقراره وذلك بخلق قطاعات مصدرة غير نفطية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم الاعتماد على أفكار المدرسة الكينزية كإطلاقة من أجل دراسة سياسة الإنفاق العام، ومن ثم دراسة نظرية "اقتصاديات الحاجات" المنبثقة عن المدرسة الفرنسية الحديثة، لإبراز دور الدولة، بالإضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي التحليلي الذي يساعد على إعطاء تفسيرات للإحصائيات بما يقابلها من نتائج على أرض الواقع. ومن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة أن الإنفاق العام مرتبط بالمورد الطبيعي وأن لهذا الارتباط تأثيرا مباشرا على استقرار الاقتصاد الكلي، وعليه فإن السياسة المالية هي حلقة الوصل بين المورد الطبيعي والتنمية المستدامة. على هذا الأساس كان لابد من إيجاد آليات لتفعيل السياسة المالية الانفاقية لكسر هذا الارتباط بين الطرفين، فلا يمكن بناء اقتصاد مستقر على أسس دائمة التذبذب كالعوائد البترولية، وقد تم اعتبار سياسة الحكم الراشد السبيل الأمثل لذلك، إذ تمكن الدولة من كسب ثقة المواطنين والمستثمرين لمواكبة التطورات الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: نقمة المورد الطبيعي، الإنفاق العام، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري.



Abstract

Abstract

The aim of this study is to find effective economic policies to manage public spending in order to ensure the best utilization of resources in a country afflicted by the natural resource curse such as Algeria, to rid the Algerian economy of its dependence on a sector that is subject to external changes and is known to be unstable by creating non-oil exporting sectors in order to achieve sustainable development.

The ideas of the Keynesian school were relied upon at first in order to study public spending policy, and then the theory of "economics of needs" which is emanating from the modern French school, was studied to highlight the role of the state, in addition to the analytical statistical approach that helped illustrating statistics with the corresponding results on ground.

Among the conclusions reached in this study, is that public spending is attached to the natural resource and that this attachment has a direct impact on macroeconomic stability. This makes the financial policy the linking piece between these two. On this basis, it was necessary to find mechanisms in order to break the full attachment, as it is not possible to build a stable economy on permanent fluctuating foundations such as oil revenues. On this matter, the policy of good governance was considered the best way to do so, as it enables the state to gain the confidence of citizens and investors, to keep pace with the worldwide development and to achieve the sustainable development.

Key words: the curse of the natural resource, public spending, sustainable development, the Algerian economy.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
3€	مقارنة نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترات (1967-1989) و (1990-2010) و (2011-2016)	(1-1)
3G	القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي 2009 - 2016	(2-1)
5Î	نوعية المؤسسات في بعض البلدان المصدرة للنفط سنة 2015	(3-1)
Ï	ترتيب الدولة الجزائرية من حيث مؤشر سهولة الأعمال	(4-1)
Ï	مؤشر الحرية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للفترة (2007-2018)	(5-1)
1€J	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	(1-2)
1Ï €	أنماط التمويل المساهمة في تمويل الاستثمارات المخططة للفترة (1967-1978)	(2-2)
2GJ	التطور التاريخي لمفهوم النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة	(1-3)
2Ï	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في الفترة (1995-2000)	(2-3)
2Ï G	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2001-2004)	(3-3)
2Ï I	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2005-2009)	(4-3)
2Ï Î	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2010-2014)	(5-3)
2Ï €	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2015-2018)	(6-3)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المعنى الأشمل لظاهرة المرض الهولندي	05
(2-1)	أثر المداخل الضخمة لعائدات تصدير المحروقات على التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى لبلد ما	06
(3-1)	نظرية Rybczynski	0i
(4-1)	نموذج "Bhagwati": فرضية آجال التبادل الثابتة	1€
(5-1)	نموذج Bhagwati: فرضية تدهور آجال التبادل	1F
(6-1)	نموذج Gregory	1I
(7-1)	اثر الازدهار في قطاع المناجم على الاقتصاد	1i
(8-1)	نموذج Corden	2F
(9-1)	أثر الازدهار في قطاع المناجم على الاقتصاد	2I
(10-1)	آثار الاعتماد على العوائد البترولية في تمويل الاقتصاد	2i
(11-1)	نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام (1967-2010)	3F
(12-1)	نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام (2011-2016)	3F
(13-1)	سلوك الدولة المصابة بالمرض الهولندي	5I
(14-1)	تطور مؤشر إبداء الرأي والمساءلة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2003-2016)	6F
(15-1)	تطور مؤشر الاستقرار السياسي و انعدام العنف للدولة الجزائرية خلال الفترة	6G

قائمة الأشكال

	(2016-2003)	
6H	تطور مؤشر فعالية الحكومة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2016-2003)	(16-1)
6I	تطور مؤشر السيادة وحكم القانون للدولة الجزائرية خلال الفترة (2003- (2016)	(17-1)
6أ	تطور مؤشر مدركات الفساد للدولة الجزائرية خلال الفترة (2018-2003)	(18-1)
7I	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية (2000 - 2017)	(19-1)
أا	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2018-1990)	(20-1)
أأ	تطور نسبة كلا من صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة (2014-1995)	(21-1)
أآ	تطورات إيرادات الدولة للفترة (1990 - 2016)	(22-1)
أا	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990 - 2016)	(23-1)
9€	تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2018-1995)	(24-1)
9F	انعكاس تطور أسعار البترول على الدين العام للجزائر للفترة (2016-2000)	(25-1)
9G	انعكاس تطور أسعار البترول على احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2017-2000)	(26-1)
JH	تطور نسبة زيادة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري للفترة (2017-1990)	(27-1)
أا	تأثير الإيرادات والنفقات على النمو الاقتصادي للفترة (2016-1990)	(28-1)
1€	المربع السحري لكالدور	(1-2)

قائمة الأشكال

11€	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	(2-2)
11F	مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	(3-2)
1FG	سياسة التوقف ثم الذهاب	(4-2)
1H4	اثر الزيادة/النقصان في الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي	(5-2)
1H5	آلية عمل الأثر المضاعف والمعجل	(6-2)
1I F	المنحنى الممثل لقانون فانجر	(7-2)
1I H	تطور النفقات العامة حسب بيكوك و وايزمان	(8-2)
1I Á	أسباب تزايد النفقات العامة	(9-2)
1Í Á	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام	(10-2)
FJF	التوزيع القطاعي لمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(11-2)
FJG	القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	(12-2)
FJH	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	(13-2)
FJI	توزيع النفقات حسب الميزانية السنوية للفترة (2015-2019)	(14-2)
FJÎ	تطور الإنفاق الحكومي للفترة (1970-1989)	(15-2)
FJÏ	تطور إجمالي النفقات العامة للفترة (1990-2000)	(16-2)
FJÌ	تطور حجم الإنفاق العام للفترة (2001-2017)	(17-2)
FJÍ	تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-2014)	(18-2)

قائمة الأشكال

2€F	حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-2016)	(19-2)
2€G	تطور نفقات التسيير والتجهيز للفترة (1990-2000)	(20-2)
2€G	تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز للفترة (2001-2017)	(21-2)
2€Ĥ	تطور النفقات المخصصة من قبل الدولة الجزائرية في ظل البرامج التنموية	(22-2)
2€ĥ	تطور نسبة نفقات التجهيز والتسيير من النفقات الإجمالية للفترة (2000-2017)	(23-2)
2€J	تطور الميل المتوسط للنفقات العامة في الاقتصاد الجزائري (1990-2016)	(24-2)
2F€	تطور نصيب الفرد من النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري (1990-2016)	(25-2)
2FF	تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2016)	(26-2)
2Hĭ	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النرويجي	(1-3)
2I F	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	(2-3)
2I Ì	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في الفترة (1995-2000)	(3-3)
2Í F	مربع كالدور في الاقتصاد الجزائري للفترة (1995-2000)	(4-3)
2Í G	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2001-2004)	(5-3)
2Í H	مربع كالدور للاقتصاد الجزائري في الفترة (2001-2004)	(6-3)
2Í Í	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2005-2009)	(7-3)

قائمة الأشكال

2Í Î	مربع كالدور للاقتصاد الجزائري في الفترة (2005-2009)	(8-3)
2Í Ì	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2010-2014)	(9-3)
2Í J	مربع كالدور للاقتصاد الجزائري في الفترة (2010-2014)	(10-3)
2Î F	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2015-2018)	(11-3)
2Î G	مربع كالدور للاقتصاد الجزائري في الفترة (2015-2018)	(12-3)
2Î Á	تطور معدل النمو الاقتصادي ونسبة الإنفاق العام من الناتج الوطني الإجمالي (1990-2016)	(13-3)
2Î Ä	انعكاس تطور نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة للفترة (1995-2016)	(14-3)
2Î Ì	المساهمة القطاعية في نمو نسبة العاملة في الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2016)	(15-3)
2Ï €	انعكاس تطور نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي على معدلات التضخم للفترة (1995-2016)	(16-3)
2Ï F	انعكاس تطور نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي على رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1995-2016)	(17-3)

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تطور أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي للجزائري في الفترة (2000-2017)	3GH
(02)	تطور نسبة كلا من صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة (1995-2014)	3G
(03)	تطور الإيرادات البترولية والعادية في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2016)	3Gí
(04)	تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990 - 2016)	3Gî
(05)	انعكاس تطور أسعار البترول على الدين العام والاحتياطيات الصرف للجزائر للفترة (2000-2017)	3Gï
(06)	تطور معدل النمو الاقتصادي ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1980-2016)	3Gð
(07)	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الاقتصاد الجزائري للفترة (1995-2017)	3Gj
(08)	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (1995-2018)	3H€
(09)	أهم خصائص المخططات التنموية	3HF
(10)	البرنامج الثلاثي للاستثمارات (1967-1969)	3HG
(11)	البرنامج الرباعي الأول للاستثمارات (70-73)	3HH
(12)	البرنامج الرباعي الثاني للاستثمارات (1974-1977)	3HI
(13)	استثمارات سنتي (1978-1979):	3Hí
(14)	استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	3Hî
(15)	استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	3Hï
(16)	توزيع القطاعي للبرامج التنموية (2001-2014)	3Hì

3H	توزيع النفقات حسب الميزانية السنوية للفترة (2019-2015)	(17)
3HJ	تطور الإنفاق الحكومي للفترة (1989-1970)	(18)

المقدمة العامة.....أ-ح

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

المبحث الأول: لعنة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري -إصابة أم أعراض-03

المطلب الأول: الخلفية النظرية لظاهرة المرض الهولندي وأهم النماذج المفسرة لها03

1- مفهوم ظاهرة المرض الهولندي03

2- الخلفية النظرية لظاهرة المرض الهولندي07

3- أهم النماذج المفسرة للمرض الهولندي.....31

المطلب الثاني : تشخيص نموذج المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري26

1- طبيعة علاقة المورد الطبيعي بالاقتصاد الوطني26

2- وضعية الاقتصاد الجزائري من المرض الاقتصادي الهولندي29

المبحث الثاني: التفسير المؤسسي والسياسي للأداء الاقتصادي36

المطلب الأول: التفسير المؤسسي للأداء الاقتصادي36

1- مكانة المؤسسة في التنمية الاقتصادية37

2- نوعية المؤسسات ولعنة الموارد الطبيعية40

3- الاقتصاد المؤسسي والتنمية الاقتصادية44

المطلب الثاني: التفسير السياسي للعنة الموارد الطبيعية49

1- الآثار السياسية لاستغلال الموارد الطبيعية49

2- انسداد النمو من التبادل الدولي51

3- المرض السياسي الهولندي53

المطلب الثالث: أداء الاقتصاد الجزائري بين المؤسسي والسياسي55

- 1- واقع البنية المؤسساتية في الاقتصاد الجزائري 55
- 2- التفسير المؤسساتي والسياسي لضعف أداء الاقتصادي الجزائري 59
- المبحث الثالث: تطاير أسعار الموارد ودورية السياسة المالية** 68
- المطلب الأول: تطاير أسعار البترول** 68
- 1- العوامل المحددة لسعر النفط في الأسواق 68
- 2- تطور أسعار النفط والصدمات البترولية 72
- 3- تأثير أسعار النفط على البلدان العربية المصدرة 74
- المطلب الثاني: دورية السياسة المالية** 75
- 1- مسار السياسة المالية والدورة الاقتصادية 76
- 2- مقارنة السياسة المالية المنتهجة بين الدول المتقدمة والنامية 77
- 3- مفهوم دورية السياسة المالية 81
- المطلب الثالث: واقع تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري** 82
- 1- الاقتصاد الجزائري وتطاير أسعار البترول 83
- 2- دورية السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري 93
- خلاصة الفصل** 97
- الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام وواقعها في الاقتصاد الجزائري** 99
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام** 101
- المطلب الأول: موقع سياسة الإنفاق العام من السياسة الاقتصادية** 101
- 1- إطار عام حول السياسة الاقتصادية 102
- 2- أساسيات السياسة الاقتصادية 107

114.....	3- الإنفاق العام كأداة لسياسة الاقتصادية
116.....	المطلب الثاني: الإطار النظري للإنفاق العام
116.....	1- التطور التاريخي للنفقات العامة
119.....	2- مفهوم الإنفاق العام وخصائصه
122.....	المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية
124.....	1- التقسيم النظري للنفقات العامة
125.....	2- التقسيمات العلمية (الاقتصادية)
127.....	3- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
139.....	المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها
139.....	المطلب الأول: ظاهرة تزايد الإنفاق العام
139.....	1- النظريات المفسرة للظاهرة
144.....	2- أسباب تزايد ظاهرة زيادة الإنفاق العام
150.....	المطلب الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام
150.....	1- ضوابط النفقات العامة
155.....	2- حدود الإنفاق العام (حجمه)
161.....	المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام
162.....	1- تعريف ترشيد الإنفاق العام
164.....	2- أهداف وعوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام ومبرراته
170.....	3- آليات وخطوات ترشيد الإنفاق العام

المبحث الثالث: الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري - بين المُتوقع والواقع-.....174

المطلب الأول: برامج السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية.....174

1- تبويب و تحليل الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.....174

2- السياسة الإنفاقية المطبقة في الفترة (1967-1979).....178

3- السياسة الإنفاقية المطبقة في الفترة(1980-1989).....186

4- السياسة الإنفاقية المطبقة في الفترة (1990-1999).....189

5- السياسة الإنفاقية المطبقة في الفترة (2000-2019).....190

المطلب الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.....195

1- التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر.....195

2- تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.....202

3- ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري.....205

خلاصة الفصل.....214

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية.....215

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول التنمية المستدامة.....218

المطلب الأول: رؤية تحليلية تاريخية لمفهوم التنمية المستدامة.....218

1- التطور التاريخي للتنمية المستدامة.....218

2- مفهوم التنمية المستدامة.....222

3- التنمية و تضارب المفاهيم.....225

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في ظل المورد الطبيعي.....229

1- بعض النظريات المؤيدة للعلاقة بين المورد الطبيعي والتنمية.....231

- 235.....2- تجارب بعض الدول الناجحة في تحقيق العلاقة بين المورد الطبيعي والتنمية.
- المطلب الثالث: العلاقة التشابكية بين الإنفاق العام و الإيرادات النفطية 241.....
- 1- العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة 241
- 2- طرق التمويل وآثره على فعالية سياسة الإنفاق العام 243
- المبحث الثاني: مكانة الاقتصاد الجزائري من التنمية الاقتصادية في الألفية الثالثة 247
- المطلب الأول: دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري حسب مربع كالدور للفترة (1995-2018) 247.....
- 1- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب مربع كالدور للفترة (1995-2000) 247
- 2- دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب مربع كالدور للفترة (2001-2018) 251
- المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على مربع كالدور في الاقتصاد الجزائري 264
- 1- أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي 264
- 2- أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة 266
- 3- أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم 269
- 4- أثر الإنفاق العام على رصيد ميزان المدفوعات 271
- المبحث الثالث: آليات تفعيل لسياسة الإنفاق العام لتحقيق التنمية الاقتصادية 273
- المطلب الأول: عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات أسعار المورد الطبيعي 273
- 1- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في اقتصاد الجزائري 273
- 2- تقييم مدى رشاده النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري 278
- 3- إصلاح نظام الدعم والتحويلات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري 283
- المطلب الثاني: إشكالية ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري 288

289.....	1- ترشيد الإنفاق العام لتتنوع الاقتصادي
291.....	2- الحكم الراشد كدافع لتفعيل سياسة الإنفاق العام
295.....	خلاصة الفصل
297.....	الخاتمة
306.....	قائمة المراجع
322.....	قائمة الملاحق

المقدمة العامة

أولاً: تمهيد

نظرا لسلسلة الأحداث التي شهدتها تطور الواقع الرأسمالي فإنه لا مناص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ تبرز ضرورة تدخلها في إطار تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهذا من خلال تقديمها للسلع والخدمات العامة في ظل عجز القطاع المنتج عن توفيرها بتكاليف أقل؛ زيادة على ذلك فإن الحديث المتزايد عن **التنمية المستدامة** أكد ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة من أجل وضع حد لما يمس من رفاهية الأفراد وضمان حمايتهم من الانعكاسات السلبية لأنشطة القطاع المنتج، بالإضافة إلى تحقيق مستوى مقبول من العدالة في توزيع الدخل.

وأكثر ما يوضح مدى أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو "تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، بالنظر لما تقدمه الدولة فيما يخص الحد من تقلبات الناتج الوطني وكبح معدلات البطالة والتضخم؛ إذ بدأ الجدل حول دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على يد "**جون مينارد كينز**"، إثر أزمة الكساد الكبيرة سنة 1929، حيث عمل كينز على تطوير الفكر المالي وإخراجه في شكله، من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ ونسجها في الفكر الاقتصادي عن طريق كسر تبعات أزمة الكساد التي تسبب فيها بالأساس الفكر النقدي الذي كان راسخا في الفكر الاقتصادي وقائما على مبادئ غير واقعية حسب رأي كينز؛ كما استند الفكر الكينزي في السياسة المالية على إعطاء الدولة دورا هاما في النشاط الاقتصادي مركزا في ذلك على **الإنفاق العام**، باعتباره أهم أدوات السياسة المالية الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، انطلاقا من مبدأ "**الطلب يخلق العرض**"، حيث أن الإنفاق العام المتمثل في الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا للطلب الكلي، وهو الأمر الذي يخلق أو يولد استجابة في المقابل من جانب العرض مما يزيد بشكل أكبر من الناتج الوطني.

إن الإنفاق العام يعكس بصورة مباشرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، على اعتباره عنصرا أساسيا من عناصر النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ فالحديث عن دور الدولة الاقتصادي يركز على تحسين وترشيد أداءها الاقتصادي والحد من الآثار غير المرغوب فيها في الاقتصاد، خاصة بالنسبة للدولة الغنية بالموارد الطبيعي، إذ أن ارتفاع أسعار هذه الموارد ينتج عنه تحصيل الإيرادات التي من شأنها تحسين المستوى الاقتصادي و دفع عجلة التنمية المستدامة، إلا أن واقع تسيير هذه الإيرادات لا يأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة لإيرادات الموارد الطبيعية، وهذا من حيث درجة تقلبها وعدم التيقن منها وقابليتها للنفاذ؛ أثبتت دراسات على العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية أن لهذه الأخيرة تأثيرات سلبية عديدة تفوق إيجابياتها، ما أدى إلى اعتبارها **نقمة** أكثر من كونها نعمة.

المقصود بمصطلح **نقمة المورد الطبيعي** هو أن أغلبية الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعاني كثيرا من تدني معدلات نموها الاقتصادي وتفاقم مشكلات الفقر والبطالة وعدم عدالة توزيع الدخل مقارنة بالدول غير الغنية بالموارد الطبيعية؛ وقد أقيمت العديد من الدراسات لتفسير نقمة المورد الطبيعي، ونتج عنها عدة تفسيرات، من بينها **التفسير المؤسسي** والذي يتجسد في ضعف نوعية المؤسسات في أغلب البلدان الغنية

بالمورد الطبيعي، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير فيها؛ أما التفسيرات الاقتصادية، فتصدرها ظاهرة المرض الهولندي، والتي ترجع سبب تراجع القطاعات المنتجة في الاقتصاد إلى ازدهار قطاع المورد الطبيعي، وفيما يخص البعد السياسي فيمكن في قوة سلطة الأنظمة المستبدة وهيمنة الأنظمة غير الديمقراطية، التي تعرقل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المسطرة وتزيد من انتشار سلوك البحث عن مصادر بترولية جديدة؛ إلى جانب هذه التفسيرات، تأتي "دورية السياسة المالية" التي تفسر نقمة المورد الطبيعي بتحليل مستوى الإنفاق العام، إذ تم التوصل إلى أن هذا الأخير مرتبط بعائدات الموارد الطبيعية، حيث يتضح أن الإنفاق العام يرتفع مع ارتفاع إيرادات المورد الطبيعي بشكل هائل، وعندما تتراجع إيراداته تبادر هذه البلدان إلى إجراء خفض حاد في إنفاقها العام وتتخذ إجراءات تقشفية صارمة تزيد من حدة تأثير اقتصادياتها بتراجع أسعار المورد الطبيعي، الأمر الذي يحول دون تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ويجعل هذه الاقتصادات ضحية للتضخم الركودي.

وعليه فإن التذبذب العنيف في الإنفاق العام للدول الغنية بالمورد الطبيعي هو ما يترتب عنه تدني مستوى الأداء الاقتصادي لها بالرغم من الوفرة المالية التي تتمتع بها هذه الدولة؛ وهذا ما أثبتته الدراسات الأخيرة حول نقمة المورد الطبيعي من خلال دراسة تقلبات أسعار المورد الطبيعي، إذ أن المشكلة الحقيقية ليست في الوفرة المالية في حد ذاتها وإنما في التقلب الموجود في الأسعار العالمية للموارد الطبيعية، لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تقلب التبادل للدول المصدرة، وهذا ما يؤثر على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، فالنتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسات هي أن هناك علاقة سلبية بين تقلبات أسعار الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أن المشكلة الحقيقية للدول الغنية بالمورد الطبيعي تكمن في كيفية إدارة الموارد الطبيعية، فارتباط النفقات العامة بإيرادات المورد الطبيعي تعيق من سير عجلة التنمية في الاقتصاد والوصول إلى الغاية المنشودة لهذه الدول وهي تحقيق التنمية المستدامة؛ ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم إتباع هذه الدول لسياسة مالية تتعامل مع إيرادات المورد الطبيعي بحذر وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه الإيرادات، خاصة عند صياغة سياسة الإنفاق العام.

ثانياً: إشكالية الدراسة

تأسيساً على ما تقدم في إطار مناقشة خروج الاقتصاد الجزائري من حلقة المرض الهولندي، وهذا من خلال البحث عن إمكانية تخطي نقمة المورد الطبيعي، بالتركيز على دراسة الإنفاق العام وعلاقته بالتنمية المستدامة، يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن تفعيل سياسة الإنفاق العام و تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري في ظل نقمة

المورد الطبيعي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية والوصول إلى فهم مسار البرامج التنموية في الاقتصاد الجزائري، ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية المستدامة، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مصاب بنقمة المورد الطبيعي؟ وأين يكمن دور الدولة في ذلك؟
2. هل يمكن اعتبار أن السياسة التوسعية للإنفاق العام كانت بهدف تجسيد التنمية الاجتماعية المسطرة في البرامج التنموية المطبقة في الفترة (2001-2018)؟ أم أنها تعبر عن مدى انعكاس تطاير أسعار البترول في الاقتصاد؟
3. ما مدى نجاعة الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

- للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
1. إن تطاير أسعار المورد الطبيعي (النفط) أدى إلى بروز ظاهرة دورية السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، ما يؤكد إصابته بنقمة المورد الطبيعي؛
 2. التنمية الاجتماعية محور رئيس في البرامج التنموية المطبقة في الفترة (2001-2018) للاقتصاد الجزائري؛
 3. الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق العام تحد من نقمة المورد الطبيعي في الاقتصاد الجزائري.

رابعاً: دوافع اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع كإشكالية دراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه سياسة الإنفاق العام للتطلع لمتطلبات التنمية المستدامة في بلد غني بالمورد الطبيعي والذي يعتبر موردها الأساسي.

وعليه تأتي مميزات اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- ❖ إبراز الطرق والأساليب والتجارب المستعملة في تحسين استعمال الموارد الطبيعية بصورة فعالة، من خلال اقتناء سياسة إنفاق عام مناسبة لذلك حسب خصوصية البلد المعني؛
- ❖ فهم السبب أو الخلفية التي أدت إلى إتباع الدولة الجزائرية لسياسة إنفاق عام توسعية في إطار برامجها التنموية للفترة (2001-2018)؛
- ❖ تتبع مدى انعكاس السياسة التوسعية للإنفاق العام على القطاعات المنتجة، وبالتالي على ظاهرة المرض الهولندي خاصة ونقمة المورد الطبيعي عامة.

خامسا: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهمية من خلال الموضوع الذي تعالجه، والذي يتعلق بتفعيل الإنفاق العام للحد من نقمة الموارد الطبيعية، وتكمن هذه الأهمية في الاعتبارات التالية:

1. تبيان الأهمية التي يحظى بها الإنفاق العام في تحليل الدور الاقتصادي للدولة ومدى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
2. العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات البترولية، ومدى تأثيرها على الحلقة المفرغة للاقتصاد الجزائري الناتجة عن إصابته بأعراض المرض الهولندي.

سادسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وجوب إيجاد سياسات اقتصادية فعالة تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال خلق قطاعات مصدرة غير نفطية، وهذا بالنظر إلى كيفية إدارة السياسة المالية لتحقيق هذه الأهداف مع تجنب الوقوع في الأخطاء عند صياغة سياسة الإنفاق العام؛ وعليه سُنّرت في هذه الدراسة مجموعة من الأهداف منها:

1. البحث عن آليات وفعالية التدخل الاقتصادي للدولة؛
2. تفسير جميع جوانب ظاهرة نقمة المورد الطبيعي وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري؛
3. إبراز الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق العام من أجل ضمان الاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية؛
4. تبيان كيفية تنفيذ السياسة المالية وإدارة الموازنات العامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعي؛
5. السعي إلى التعرف على خلفية سياسة الإنفاق العام المنتهجة في الاقتصاد الوطني للفترة (2001-2018).

سابعاً: منهج الدراسة

للإجابة والإمام بالجوانب والعناصر التي ترتبط بموضوع الدراسة، وتحديد أبعاد المشكلة بغية الوصول إلى نتائج تقرب من حل إشكالية البحث، تم الاعتماد على أفكار المدرسة الكينزية كإنبلاقة من أجل دراسة سياسة الإنفاق العام القائمة على مبدأ "الطلب يخلق العرض"، ومن ثم دراسة نظرية "اقتصاديات الحاجات" المنبثقة عن المدرسة الفرنسية الحديثة، وترتكز على إبراز دور الدولة والإنفاق العام بطريقة فعالة؛ بالإضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

ثامنا: الدراسات السابقة

❖ شكوري سيدي محمد، (2011-2012)، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث تمثلت الإشكالية الرئيسية "هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من نقمة الموارد؟"، وللإجابة عليها قام الباحث بدراسة علاقة الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، من خلال شرح التفسيرات الاقتصادية والمؤسسية لنقمة المورد الطبيعي، كما قام باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، والتي توصل منها إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي (تراجع الكبير في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي)، كما توصل إلى أن الريع البترولي ساهم في انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية وعرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية وتنويع الاقتصاد الجزائري، كما تحقق من صحة فرضيته الأساسية حول وجود نقمة المورد الطبيعي في الجزائر من خلال ما توصل إليه في الدراسة التطبيقية حول سعر البترول، إذ أكد أن هذا الأخير من أهم محددات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.

❖ بن عزة محمد، (2014-2015)، "ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن عملية توجيه برامج الإنفاق العام والتي أهدافها رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، تتسم بعدم الرشاد نظرا لكون أن زيادة الإنفاق العام تسبب متاعب للاقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية)، وتفاقم العجز الموازي، وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهم أهدافها.

❖ درواسي مسعود، (2005-2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004 -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، ومن نتائجها أن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني ترجع إلى عاملين أساسيين، الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف، والثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية وكان سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام.

❖ طارق قدوري، (2015-2016)، "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تطبيقية 2000-2014 -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تطرقت هذه الدراسة لمفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره ومدى مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق هذه التنمية، وتم الاستخلاص من هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام يحتل مكانة بالغة في الاقتصاد الوطني وهو عامل مهم

للنهوض بالاستثمار، كما أن الإنفاق العام في الجزائر في حالة تزايد مستمر بتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

أما فيما يخص هذه الدراسة المعنونة بـ **"تفعيل سياسة الإنفاق العام لتجاوز نقمة المورد الطبيعي وتجسيد التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-**"، فسيتم التركيز على دراسة سبل تفعيل سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري للخروج من الحلقة المفرغة التي سيطرت عليه من جراء اعتماده الكلي على المورد الطبيعي وأدت إلى تغلغل الاقتصاد الوطني في نقمة المورد الطبيعي بكافة أنواعه التفسيرية.

تاسعا: بنية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

❖ **يتم في الفصل الأول** والذي يحمل عنوان **"اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي"** دراسة تفسيرات ظاهرة نقمة المورد الطبيعي وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري، إذ قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: **يتمحور المبحث الأول** حول دراسة **ظاهرة المرض الهولندي** بالتطرق إلى الخلفية النظرية للظاهرة وأهم النماذج المفسرة لها، ومن ثم تشخيص هذا المرض في الاقتصاد الوطني والتأكد مما إذا كان ظهور أعراضه في الاقتصاد دلالة كافية على إصابة الاقتصاد الجزائري به أم أن هذه الملامح هي أعراض مشتركة لتفسير آخر ناجم عن خصوصية الاقتصاد التي حالت دون الإصابة الكاملة بالمرض؛ أما **المبحث الثاني** والمعنون بـ **"التفسير المؤسسي والسياسي للأداء الاقتصادي"** فخصص لتفسير ظاهرة نقمة المورد الطبيعي من وجهة نظر سياسية وأخرى مؤسسية، مع تسليط الضوء على حالة الاقتصاد الجزائري من ذلك؛ وأخيرا تم في **المبحث الثالث** دراسة تفسيرين لظاهرة نقمة المورد الطبيعي في الاقتصاد الجزائري وتبيان واقعهما في الاقتصاد، ويُقصد بذلك تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية".

❖ **في حين خُصص الفصل الثاني** والمعنون بـ **"ميكانزمات الإنفاق العام وواقعها في الاقتصاد الجزائري"** لدراسة سياسة الإنفاق العام، حيث خص **المبحث الأول** منه بإعطاء الإطار المفاهيمي للإنفاق العام ابتداء من إبراز مكانة الإنفاق العام في السياسة الاقتصادية، إلى إعطاء صورة واضحة حول المفاهيم الأساسية للإنفاق العام وتقسيماته وآثاره على الاقتصاد؛ أما **المبحث الثاني** فقد خُص بدراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها، مبرزاً بذلك لأهم النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات و الأسباب وراء ذلك، ومن ثم التطرق إلى كيفية ترشيد الإنفاق العام -أهدافه ومتطلبات نجاحه-، أما **المبحث الثالث** فتمت فيه دراسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري، حيث تم إعطاء نظرة عن التبويب المعتمد في اقتصاد الجزائري، بإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.

❖ أما الفصل الثالث بعنوان "الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية"، فقد تم من خلاله التركيز على دراسة تأثير الإنفاق العام على التنمية المستدامة، وهذا بانتقاء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، في إطار المربع السحري لكالدور، إذ تمت دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدولة الجزائرية مع إعطاء لمحة عن شكل مربع كالدور في كل فترة للاقتصاد الوطني، وبعد ذلك تم تسليط الضوء على انعكاسات السياسة الانفاقية في الاقتصاد الوطني على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وفي الأخير تمت محاولة للإشارة إلى بعض الآليات التي يمكن أن تفعل الإنفاق العام وتحد من انعكاسات الظواهر التي تفسر نقمة المورد الطبيعي على الاقتصاد الوطني.

عاشرا: صعوبات الدراسة

إعداد هذه الأطروحة كأبي عمل اخر، لا بد ألا يخلو من الصعوبات والعقبات التي يمكن اتخاذها كحافز ودافع يزيد من الإصرار على إتمام هذا العمل بدل اتخاذها ذريعة للتخلف عنه، وفي هذا الصدد يمكن ذكر بعضها:

- صعوبة الحصول على المراجع وجمعها؛
- غياب المعلومات والمعطيات الإحصائية من جهة وتضاربها في بعض الحالات من جهة أخرى؛

الفصل الأول
اختلالات الاقتصاد الجزائري
في
ظل نقمة المورد الطبيعي

تمهيد

سبق وأن أجريت العديد من الدراسات على الدول الغنية بالموارد الطبيعية لتحديد أهمية هذه الموارد في إنعاش الاقتصاد، إلا أن هذه الدراسات قد بينت أن لهذه الموارد تأثيرات سلبية، كتدني معدلات النمو الاقتصادي، تفاقم مشكلات الفقر والبطالة وغياب العدالة في توزيع الدخل، تفوق ايجابياتها، مما أدى إلى اعتبارها نقمة أكثر من كونها نعمة.

إن البحث عن تفسير لمصطلح نقمة الموارد قد أسفر عن بروز اتجاهين من الخبراء، الاتجاه الأول قدم تفسيرات اقتصادية للظاهرة واعتبر أهمها متمثلا في نظرية المرض الهولندي ودورية السياسة المالية وتطايير أسعار الموارد الطبيعية، أما الاتجاه الثاني فقد فسّر هذه النقمة سياسيا ومؤسساتيا.

نظرا لهذه التباينات في تفسير نقمة المورد الطبيعي، كان لابد من تحليل تلك التفسيرات والنظر فيها، وهذا ما جاء في هذا الفصل من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: لعنة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري - إصابة أم أعراض-

المبحث الثاني: التفسير المؤسساتي والسياسي للأداء الاقتصادي

المبحث الثالث: تطايير أسعار الموارد ودورية السياسة المالية

المبحث الأول: لعنة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري

- إصابة أم أعراض -

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات النفطية، فقد كان الهدف من هذا المبحث هو محاولة معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقية من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، من خلال دراسة تفسير واحد من تفسيراتها و هو ظاهرة المرض الهولندي، إذ أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعائدات البترولية أدى إلى تراجع واضح في قطاعي الصناعة والزراعة وهذا ما دعم فرضية تعرض الاقتصاد الوطني للمرض الهولندي.

إلا أن التساؤل الحقيقي الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان ظهور أعراض المرض الهولندي دلالة كافية على إصابة الاقتصاد الجزائري به، أم أن هذه الملامح هي أعراض مشتركة لتفسير آخر ناجم عن خصوصية الاقتصاد الوطني التي حالت دون الإصابة الكاملة بالظاهرة.

وعلى هذا الأساس جاء هذا المبحث كمحاولة للتطرق إلى الخلفية النظرية لظاهرة المرض الهولندي، وأهم النماذج المفسرة لها، ومن ثم تشخيص هذا المرض في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الخلفية النظرية لظاهرة المرض الهولندي وأهم النماذج المفسرة لها

1- مفهوم ظاهرة المرض الهولندي

المرض الهولندي، ظهر هذا المصطلح لأول مرة في المجلة الانجليزية «The Economist» ضمن مقالة نشرت سنة 1977، بسبب التأثير الذي أحدثه إنتاج غاز بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي، إذ أن العملة الهولندية تثمنت مقابل العملات الأخرى نتيجة لتدفق المداخيل القوية من صادرات الغاز بعد الأزمة البترولية لسنة 1973، مما عرض الصناعات الهولندية إلى منافسة أجنبية حادة وأدى إلى

ظهور البطالة. حيث وصفت ذات المجلة « The Economist »¹ هذه الظاهرة بالعبارات التالية: كان

الاقتصاد الهولندي يسجل نتائج قياسية في غضون عدة سنوات متتالية، أما الآن فيواجه تدهورا.

ويعرف المرض الهولندي كذلك بـ Dutch disease وأطلق هذا المصطلح الأخير من طرف

الاقتصادي "Gregory" اثر دراسته للتغير الذي طرأ على الهيكل الاقتصادي لاستراليا أثناء اكتشاف

الموارد الطبيعية (قطاع المناجم) وعلاقته بالهبوط أو التأخر الذي حدث في القطاع التجاري أو

الإنتاجي²، وهدف هذا النموذج إلى شرح اثر الزيادة في حصيله الصادرات من المواد الأولية على التوزيع

القطاعي، بالرغم من أن المرض ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي، فان هذه الظاهرة ليست

محصورة على البلدان النامية ولا على صادرات المحروقات، ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ أن

نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية

والكاكاو الغانية، كما نتج عن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى داخل البلد نفس أعراض الظاهرة، وهذا

ما حدث في مصر و بنقلادش نتيجة لتدفق المساعدات الأجنبية.

قد لوحظ سابقا كيف ارتبط اسم الظاهرة بـ " هولندا"، أما مصطلح " المرض" فيقصد به هنا رواج

الصادرات البترولية أو صادرات المواد الأولية.

توضح ظاهرة المرض الهولندي أن اكتشاف مورد طبيعي غالباً ما يكون له تأثير سلبي على

التنمية والتنافسية، عوضاً عن أن يكون لذلك الاكتشاف تأثيراً إيجابياً نتيجة الموارد المالية الإضافية التي

يوفرها للحكومة وللاقتصاد الوطني ككل؛ أي أنها عبارة عن ظاهرة تصف حالة اقتصاديات الدول

المصدرة للمحروقات، إذ تتلقى مداخيل معتبرة من العملة الصعبة تعجز الدولة عن تسخيرها واستعمالها

في إحداث تنمية اقتصادية، أي أن ازدهار صادرات المحروقات خلق آثاراً معقدة، حيث أن من

¹ - Jean-Philippe Koutassila, « Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux, France, 1998, p01.

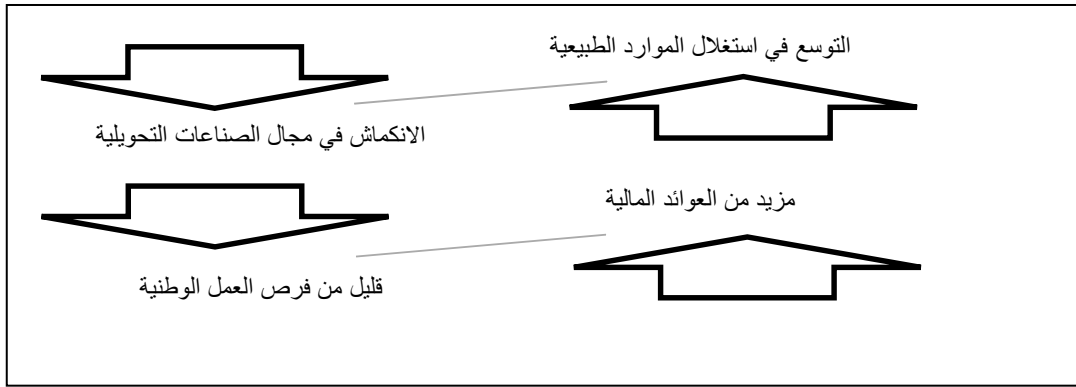
² - J.P. Angelier : Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures. Conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion de l'université Mentouri /Constantine2004 ,p01.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

الخصائص المرافقة لهذا المرض هو ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمصنعة وضعف المقدرة التنافسية للسلع الوطنية، وبالتالي تصبح أسعار السلع من الخارج أقل منها في الداخل. ويمكن الاستعانة بالشكل أدناه لتوضيح المعنى الأشمل لظاهرة المرض الهولندي.

الشكل (1-1):

المعنى الأشمل لظاهرة المرض الهولندي

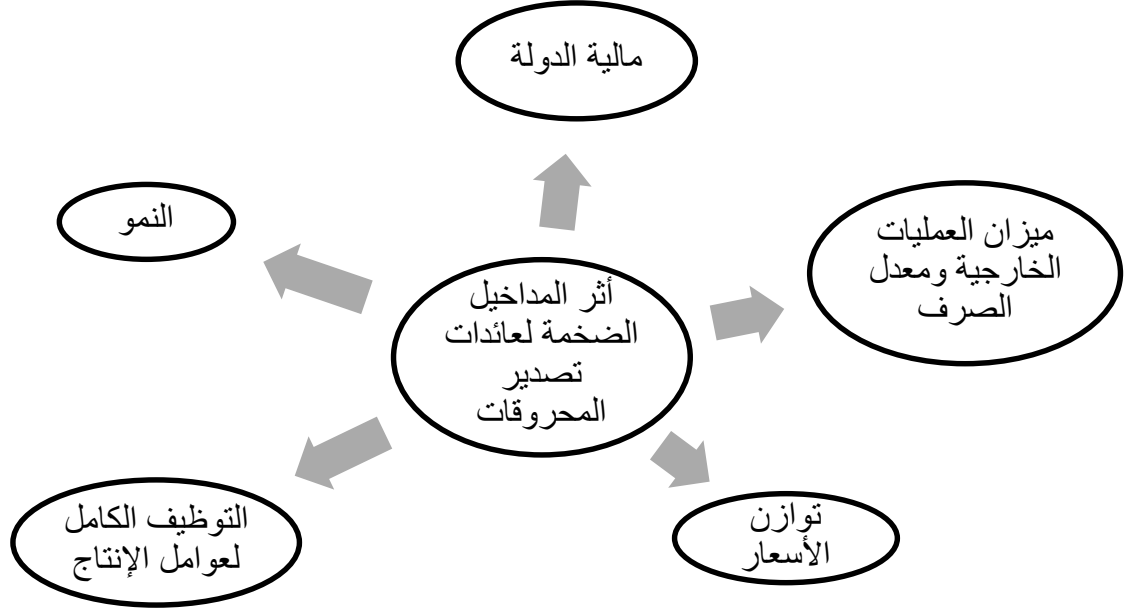


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التعاريف سابقة الذكر

يوضح الشكل أعلاه المعنى الشامل لظاهرة المرض الهولندي الذي ينصرف إلى فهم العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية والانكماش في مجال الصناعات التحويلية، و التي تقضي إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية، وربما المزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي تقدر مزاياها النسبية من جهة، ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى؛ على أساس ما سبق يمكن إبراز أهم الآثار الناجمة عن ازدهار صادرات المورد الطبيعي على التوازنات الاقتصادية الكلية في الشكل الموالي:

الشكل (1-2):

أثر المداخيل الضخمة لعائدات تصدير المحروقات على التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى لبلد ما



Source : J.P.Angelier , op.cite, p13

من خلال الشكل أعلاه تبرز عدة نقاط لآثار الظاهرة على التوازنات الاقتصادية الكبرى:

- ❖ **مالية الدولة:** تحسين في رصيد المالية العامة وتدعيم الدور الاقتصادي للدولة؛
- ❖ **ميزان العمليات الخارجية ومعدل الصرف:** تحسين التوازن الخارجي يصاحبه الإفراط في قيمة العملة الوطنية الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛
- ❖ **توازن الأسعار:** تدهور في أنظمة الأسعار، مؤديا إلى تضخم هيكلية يثير صراعات بين الفئات الاجتماعية حول اقتسام الزيادة في المداخيل؛
- ❖ **التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج:** تدهور الوضع بسبب انخفاض القدرة التنافسية لمختلف القطاعات المنتجة التي تواجه المنافسة الأجنبية؛

❖ النمو: نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي لكن مع بقاء الهيكل الاقتصادي مشوها، يمتاز

بتطور قطاعي المحروقات والخدمات، وتراجع الصناعة والزراعة.

2- الخلفية النظرية لظاهرة المرض الهولندي

الخلفية النظرية لنموذج المرض الهولندي يمكن استمدادها من النظرية "النيوكلاسيكية" المفسرة لشكل التبادل الخارجي، فقد طبقت الدول التجارة الدولية فيما بينها، وقد كان الإشكال الموجود دائما هو وجود دولة غنية تصدر أكثر مما تستورد، ودول تصديرها شبه معدوم إن لم نقل أنها تعتمد على مورد وحيد (المواد الأولية خاصة)، وهنا يظهر الأثر السلبي للتجارة الدولية على التنمية في البلدان النامية، بسبب تدهور معاملات التبادل عند انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها هذه البلدان من جهة، ومن جهة ثانية لكون الزيادة في عائدات التصدير (عند ارتفاع الأسعار)، لا تؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية و من أبرز رواد هذه النظرية «Rybczynski»، « Bhagwati ».

إن قدم «Rybczynski» نظريته في إطار تقديم شرح للعوامل المفسرة لشكل التبادل الخارجي، وإن تفسير هذه النظرية لتركيبية التجارة الخارجية تتناسب مع نموذج "هيكشر-أولين"¹ لتبنيها فكرة الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، ويشاركهم الرأي بأنه: "في آجال التبادل الثابتة عندما تكون العوامل متراكمة، فإنه يوجد تناقص لإنتاج السلع التي تستعمل عاملا أقل كثافة، بينما إنتاج السلع التي تستعمل عوامل عالية الكثافة يتضاعف إنتاجها بالنسبة لنمو الدخل"².

1 - "هيكشر" و"أولين" هما من رجال الاقتصاد السويدي، وقد نشر هيكشر مقالات سنة 1919 يحتوي على أسس نظريته وكان عنوانه: « The effect of foreign Trade on the distribution of income », in Economics, adscript, 21-1919.

ولكن هذه النظرية لم تشتهر إلا عندما قام تلميذه أولين بنشر كتابه سنة 1933 بعنوان:

«Inter regional and international trade », Harvard university press, combridge, 1933.

نقلا عن: عفيفي سامي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية-القاهرة، الجزء الأول، 1993، ص138.

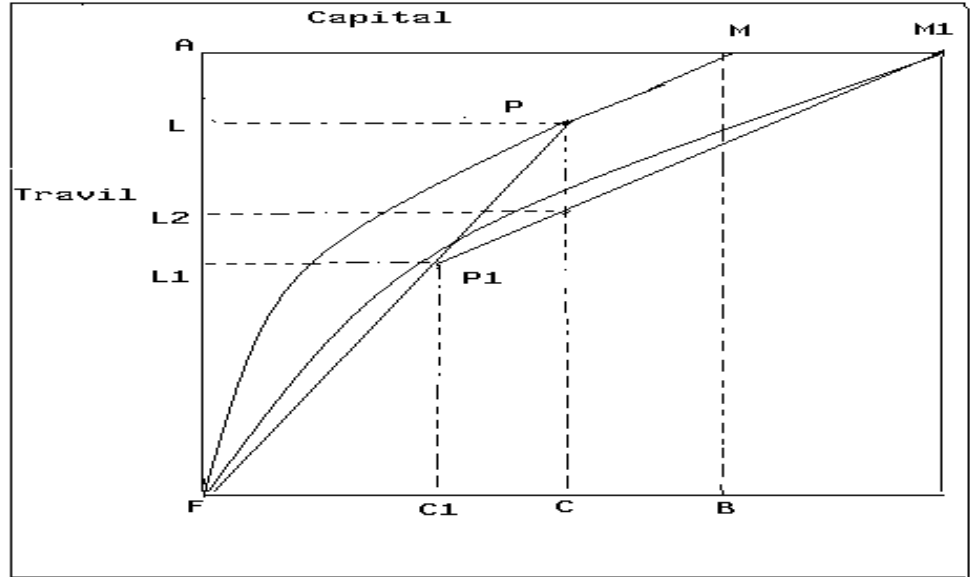
2 - Jean-Philippe Koutassila, op.cite, p03

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

تفترض نظرية «Rybczynski» أن نمو عامل واحد من عوامل الإنتاج فقط، يقود إلى توسع إنتاج السلعة التي تستخدم هذا العامل النامي "Growing Factor" بكثافة «Intensively»، بينما يتم تقليل إنتاج السلعة التي تستخدم عامل الإنتاج الذي لم ينمو «Non growing Factor»، مع افتراض ثبات الأسعار النسبية للسلع¹، ويمكن توضيح ذلك في البيان التالي:

الشكل رقم (1-3):

نظرية Rybczynski



Source: Jean-Philippe Koutassila, op. cité, p 03.

فقد استعمل نوعين من السلع، سلعة كثيفة بعنصر العمل هو الإنتاج الغذائي، يستعمل (FL) للعمل و (FC) لرأس المال، وسلعة كثيفة بعنصر رأس المال هو الإنتاج الصناعي، يستعمل (LA) للعمل و (BC) لرأس المال.

إذا حدث نمو في عنصر رأس المال، فإن هذا يقود إلى توسع إنتاج سلعة كثيفة بعنصر رأس المال ويقلل من إنتاج سلعة كثيفة بعنصر العمل، فيضعف إنتاج المواد الغذائية ليصبح (FP₁) و يزيد الإنتاج

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007، ص167.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

الصناعي ليصبح (M_1P_1)، وذلك في ظل ثبات الأسعار النسبية للسلع، ومنه يتم استنتاج انه بمنطلق تراكم رأس المال يزيد الإنتاج الصناعي ويضعف الإنتاج الغذائي.

إلا أنه في العالم الواقعي يوجد العامل الثالث من عوامل الإنتاج، وهو المورد الطبيعي الذي يمكن استنزافه أو اكتشاف المزيد منه، وعليه يرى «Rybczynski» أن استغلال المورد الطبيعي (كالمحروقات) يعمل على تطوير هذا القطاع، وبإمكانه أن يؤثر على باقي الاقتصاد بتعطيل أو تأخير التنمية في منتجات أخرى مثل "المنتجات الصناعية"¹.

فسر ذلك بحدوث عملية تفكيك صناعي، بسبب ازدهار أو تطور القطاع البترولي الذي يعمل على جذب الموارد من القطاع الصناعي، أي من قطاع إنتاجي إلى قطاع موجه للتصدير. عند مقارنة هذه النظرية مع نموذج المرض الهولندي يتضح أن عملية التفكيك الصناعي نقطة جوهرية في نظرية «Rybczynski» ناتجة عن اثر إعادة تخصيص الموارد «réallocation des ressources»، في حين أنه في نموذج المرض الهولندي مستوى الإنتاج المنخفض للقطاع الصناعي، مسبب إما لأثر تخصيص الموارد «allocation des ressources» أو لاثرا لإنفاق «l'effet dépense»، وبالإمكان أن يؤدي كلاهما إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي².

المساهمة الثانية قدمها «Bhagwati»³، الذي يعتبر صاحب نظرية النمو المفقر، حيث انطلق من إشكالية انسداد النمو في التجارة الخارجية، تحت فرضية أن تحسين قيمة العرض لبعض

¹ - موله عبد الله، " التحكم في التبادل الحر والتنمية، حدود و فرص الاندماج في النظام الجديد للتجارة العالمية - الاقتصاد الجزائري نموذجا -"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة عنابة 2008، ص 166.

² - Jean-Philippe Koutassila, op. cité, p 03.

³ - Bhagwati.J : « La croissance appauvrissante : note géométrique », in Echange international et croissance, B.Lassudrie-Duchéne, Economica, Paris, 1972.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

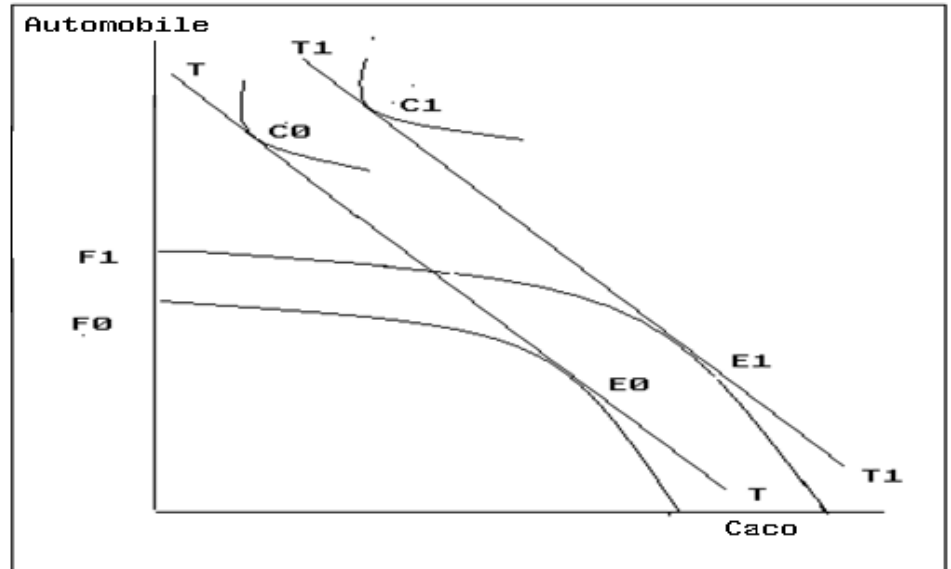
المواد الموجودة والمصدرة تعمل على تخفيض أسعار الأسواق العالمية لدرجة يكون فيها النمو قابلا للتضرر أي يصبح معرضا للخطر.

ركزت دراسته على نسبة التبادل الدولي ومستوى الاستهلاك، حيث انطلق من فرضية ثبات آجال التبادل، وتوصل إلى أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى منفعة أكبر أي مستوى استهلاك أكبر من ذي قبل، في حين أنه عندما يكون هناك تدهور في آجال التبادل فإن التوسع في إنتاج قطاع ما يؤول إلى خسارة الاستهلاك أي انخفاض مستوى الرفاهية.

فانطلق من الفرضية الأولى، وافترض أنه في الزمن (T0) الإنتاج يكون ممثلا في النقطة (E0) في حدود إنتاج (F0)، وأن نسبة التبادل الدولي مساوية لـ (TT) ومستوى الاستهلاك ممثل في النقطة (C0)، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-4):

نموذج "Bhagwati": فرضية آجال التبادل الثابتة



Source: Jean-Philippe Koutassila , op. cité, p04.

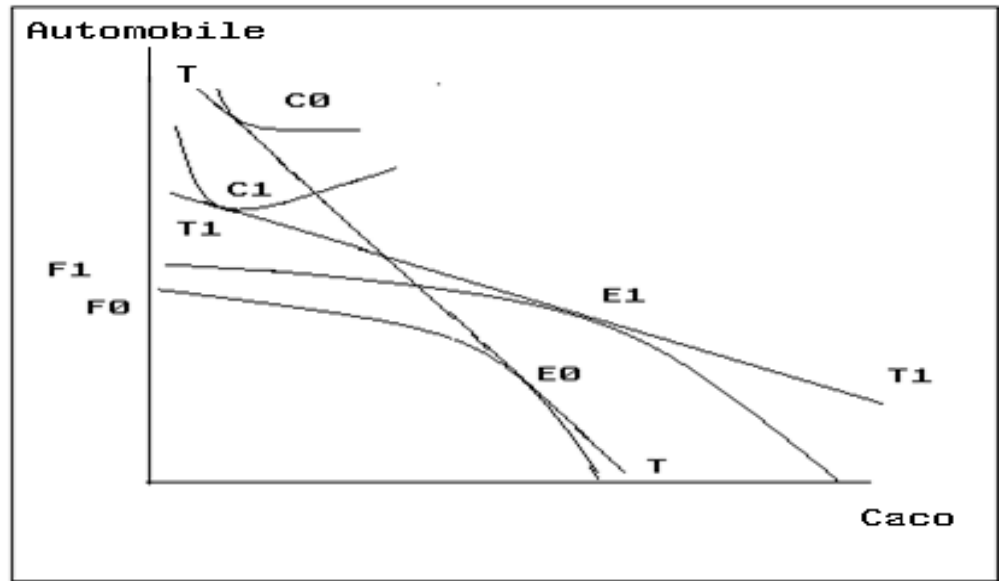
الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

عند حدوث عملية النمو في قطاع الكاكاو، يحدث انتقال لحدود الإنتاج من (E_0) إلى (E_1) ، وباعتبار أن نسبة التبادل الدولي ثابتة، فالإنتاج الجديد للدولة يكون ممثلاً في النقطة (E_1) ومستوى استهلاكه في (C_1) (أكبر من (C_0)) أي بمنفعة أكبر. ويترجم النمو في قطاع الكاكاو، بارتفاع مستوى الرفاهية للدولة وابتعادها عن مستوى النمو الضعيف.

في حين أنه إذا كانت نسبة التبادل الدولي للكاكاو و السيارات، قد انخفضت بشكل مدهل، فإن هذه النسبة تكون ممثلة بـ (T_1T_1) ، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5):

نموذج Bhagwati: فرضية تدهور آجال التبادل



Source: Jean-Philippe Koutassila ,op. cité , p04.

يوضح الرسم البياني أعلاه حالة النمو المفقر، ويظهر كيف قامت هذه الدولة بتوسيع سعتها الإنتاجية لإنتاج "الكاكاو" بطريقة أسرع من تطوير وتوسيع سعتها الإنتاجية الصناعية "السيارات"، ولذلك يظهر أن النمو قد خلق في البلد حالة اقتصادية أسوأ من الحالة التي سبقت النمو، ويظهر ذلك ببيان أن الدولة كانت تنتج عند نقطة (E_0) قبل النمو وتستهلك عند النقطة (C_0) ، ولكن

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

النمو أعطى الإمكانية للدولة أن تنتج كميات أكثر من الكاكاو، مما أدى إلى خفض سعرها العالمي، فأثر تأثيرا سينا في إنتاج الكاكاو وخفض الاستهلاك من (C0) على منحني سواء (1) (الاستهلاك قبل النمو) إلى (C1) على منحني سواء (2) (الاستهلاك بعد النمو)، أي أن مستوى الرفاهية انخفض.

لخص « Bhagwati » نظريته أن الدولة ضحية النمو المفقور، ويمكن توضيح مفهوم النمو المفقور (أو الضار) من خلال النمو والتوسع الزائد في إنتاج سلعة التصدير، مما يزيد عرضها في الأسواق العالمية وهذا يؤدي إلى تدهور وخفض معدل التبادل التجاري (أسعار السلعة في الأسواق العالمية)، فيجعل ذلك البلد في حالة أسوأ واشد فقرا مما كان ليكون في حالة عدم حدوث النمو والتوسع في سلعة التصدير، وهذا ما أطلق عليه "Bhagwati" "النمو المفقور"، والذي يركز على حقيقة بسيطة مفادها أن التحسين والتطوير والتوسع في عرض بعض السلع المعدة للتصدير يؤدي إلى خفض أسعارها في الأسواق العالمية، وقد يكون هذا التدني للأسعار سينا بما فيه الكفاية لكي يجعل هذا النمو مؤذيا لثروة المجتمع¹.

بهذا يتضح أن تحليله فيه نقاط تقارب مع نموذج المرض الهولندي، أهمها أن عملية تطور الموارد الجديدة تستطيع بطريقة ما أن تفقر الاقتصاد «appauvrir l'économie».

إلا أن هذا الانحطاط أو "التفقير" يظهر في نظرية «Bhagwati» من خلال انخفاض الدخل الحقيقي، أما في نموذج المرض الهولندي فيكون ذلك من خلال انخفاض إنتاج السلع التجارية على خلاف السلع المنتمية إلى القطاع المزدهر وهذا ما يجعل الدولة تابعة إلى مورد طبيعي وحيد.

الملفت للانتباه أن هناك نقاط اختلاف بينهما، فعلى مستوى الفرضيات يتبين أن عدم الاستقرار القطاعي غائب في نظرية «Bhagwati»، أما على مستوى فرضيات نموذج المرض الهولندي فيؤكد

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ذكره، ص 176-177.

تحليله على فرضية الدول الصغيرة، وأنه في هذا الاقتصاد المنتجون هم «price takers» في السوق الدولي.

أما في إطار السياسة الاقتصادية، فإن نظرية "النمو المفقور" لـ«Bhagwati» تستخلص أنه على الدول السائرة في طريق النمو تبني إستراتيجية يكون مضمونها تحديد صادرات المواد الأولية، وتطوير إنتاج السلع القائمة على الواردات، بمعنى أن هذه الإستراتيجية تعمل على تأهيل الصناعات المعوضة للواردات، إذ تعتبر كحل وسط للدول المصدرة للمواد الأولية للابتعاد عن الانحطاط الاقتصادي، إلا أن نموذج المرض الهولندي يعمل على إدماج الدول السائرة في طريق النمو في السوق العالمية عن طريق توسيع تصدير المواد الأولية.

3- أهم النماذج المفسرة للمرض الهولندي

يتم هنا دراسة أهم النماذج المفسرة لهذه الظاهرة، لإدراك مفاهيمها ومن ثم دراستها على الاقتصاديات المعنية بالأمر، بالإضافة إلى استيعاب العلاقة الموجودة بين ظاهرة المرض الهولندي (أو النموذج) و فكرة انسداد النمو من التبادل الدولي.

أ- نموذج «Gregory»:

درس¹ «Gregory» تأثير ازدهار الموارد الطبيعية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتم ذلك سنة 1976 من خلال تسليط الضوء على تغير الهياكل الاقتصادية في الاقتصاد الاسترالي اثر التطور الذي حدث للقطاع المنجمي.

يهدف هذا النموذج إلى توضيح نقطتين هما:

¹-R.Gregory, Some implication of the growth mineral sector, Australian Journal of the Agricultural Economics, 20.Août.1976.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

✓ أثر السعر المحلي على عرض الصادرات وطلب الواردات؛

✓ دور سعر الصرف الحقيقي في تأثير الانفجار (أو الازدهار) لقطاع الصادرات و الواردات.

إن فرضية النموذج تنص على أن الأسعار العالمية لا تتأثر بالاقتصاد الاسترالي، والأسعار

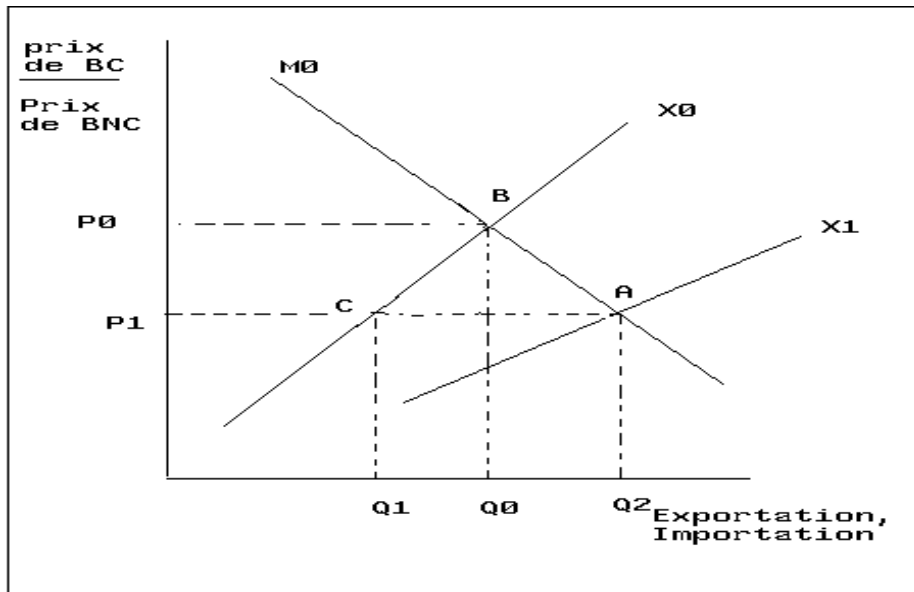
المستعملة فيه هي أسعار السلع التجارية العالمية «goods traded internationally» للصادرات

والواردات، إذ تتناسب مع سعر السلع غير التجارية «non traded goods». يمكن توضيح صيغة هذا

النموذج باستخدام الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-6):

نموذج Gregory



Source: Jean-Philippe Koutassila ,op. cité , p07.

في هذه الدراسة يفترض أن آجال الصرف ثابتة ويرتكز في تحليله على الميزان التجاري دون أن

يوضح طبيعة رؤوس الأموال، حيث درس العلاقة بين معدل الصرف الحقيقي لسعر السلع التجارية وغير

التجارية مع حجم الصادرات والواردات، ومثلها من خلال:

X_0 منحني الصادرات خارج المناجم (قطاع الزراعة).

X_1 منحني خاص بعرض الصادرات خارج المناجم (قطاع الصناعة)، وقطاع صادرات

المناجم.

M_0 منحني طلب الواردات.

في البداية، افترض «Gregory» أن نقطة التوازن في الميزان التجاري ممثلة في النقطة B التي تمثل قيمة الصادرات الصافية ذات الكمية Q_0 وسعر التوازن P_0 ، وإن اكتشاف قطاع الموارد الجديدة ينتج عنه انتقال منحني الصادرات من X_0 إلى X_1 ، دون حدوث أي تغير في منحني الواردات M_0 (هذا في الفترة الأولى)، في هذه الوضعية الجديدة يسجل الميزان التجاري فائضا، أي أن الصادرات اكبر من الواردات، وللوصول إلى قيد التوازن ($X_0 + X_1 = M_0$)، بافتراض أن إنقاص فائض الصادرات يكون إما بـ " صعود الواردات"، أو تنزيل الصادرات خارج القطاع المزدهر، أو الاثنين معا.

لتحقيق ذلك استعمل حركة سعر الصرف الاسمية* لأنها تسمح بالتسوية، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الاسمي يصاحبه تناقص السعر المتناسب للسلع التجارية، التي لا تفضل الصادرات وتفضل الواردات التي تأتي بأقل ثمن من النقود المحلية، وفي الحالة العادية، فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يسبب ارتفاعا في حجم الواردات وانخفاضا في حجم الصادرات خارج القطاع المزدهر، أي الانتقال من النقطة B إلى C كما هو مبين في الشكل رقم (1-6).

خلاصة هذا النموذج: الاكتشافات المنجمية تؤدي إلى تصاعد عرض الصادرات التي تظهر

على مستوى الحساب الخارجي من خلال الفائض في ميزان المدفوعات، والتصحيح أو القضاء

* - كمية النقود العالمية بالنسبة للوحدة الوطنية.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

على هذا الفائض إما بواسطة تقدير النقود الوطنية أو التضخم المحلي، ينمي سعر السلع غير التجارية بشكل متناسب مع سعر الصادرات والواردات، وبعبارة أخرى، فإن تطور قطاع المناجم يصغر حجم الصناعة المنتجة كبديل للواردات أو الصناعات الموجودة مسبقا وتوسيع الواردات عبر حركات سعر الصرف الحقيقي.

يضع «Gregory» هذا التحليل من أجل جميع وضعيات القطاعات الجديدة التي تؤثر على الميزان التجاري، فالتطور الكلي للموارد الطبيعية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات الموجودة تؤدي إلى إضعاف الإنتاج المحلي للسلع التجارية، كما أن غياب تدخل الدولة يزيد من ضغوطات المصادر والأشخاص العاملين في قطاع السلع غير التجارية الذين يستفيدون من أغلب العوائد، فينعكس ذلك بضرر للأشخاص العاملين في قطاع السلع التجارية¹.

يحدد «Gregory»، أنه لما يكون الاقتصاد في حالة نمو فإن انخفاض قطاع السلع التجارية لا يكون إلا نسبيا وليس مطلقا، كما أن التغيرات في الهياكل الاقتصادية يمكن أن تتسبب في اختلال التوازن على المدى القصير، إذ يمكن أن تكون على شكل طلبات متكررة للتخفيض المالي أو منح إعانات مالية محددة لقطاع السلع التجارية، لكن هذه الأخيرة في ظل الأخرى (التخفيض المالي) لا تستطيع مطلقا أن تحمي القطاع التجاري، إذ لا تعمل إلا على تطويع فائض الميزان التجاري ومنه الدفع لإعادة تقدير سعر الصرف².

وعليه فإنه لا توجد أي وسيلة للتخلص من الانخفاض النسبي لقطاع السلع التجارية، إلا بالاستثمار الخارجي للعائد المستخلص من الموارد الطبيعية، وهكذا يحول دون التخلص من الانقسام في الاقتصاد المحلي.

¹ - R.Gregory, op.cite , p07.

² - Ibid, p07.

ب- نموذج «Neary- Corden» :

تمت هذه الدراسة بهدف معرفة اثر «Dutch disease» من قبل كلا من «W.Max.Corden» و «J.Peter.Neary»¹ سنة 1982، تتمحور أساسا في محاولة دراسة اثر انفجار (أو ازدهار) قطاع المناجم على السلع غير المنجمية.

يقوم النموذج على الفرضيات التالية:²

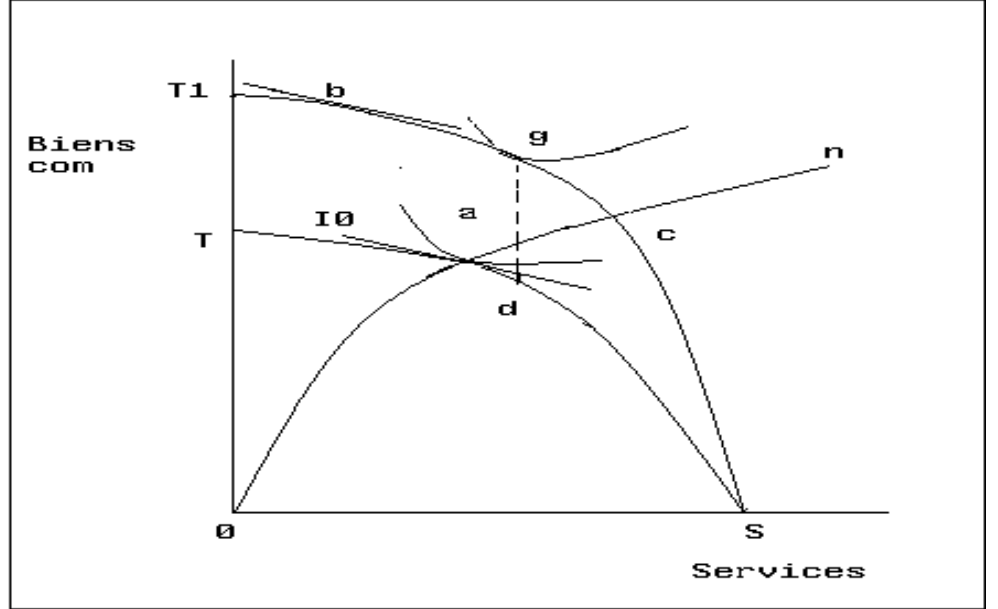
- ◀ طبقت الدراسة على اقتصاد صغير مفتوح ينتج سلعتين تجاريتين بأسعار متجانسة، و سلع غير تجارية بأسعار مرنة بالمقارنة مع العرض والطلب المحلي؛
 - ◀ جميع السلع تستعمل لغرض الاستهلاك النهائي، والسلع المستعملة هي:
 - * سلع القطاع التجاري هي: سلع قطاع المناجم (X_e)، سلع قطاع الصناعة (X_m)
 - * سلع القطاع غير التجاري هي: قطاع الخدمات (X_s).
 - ◀ هذا النموذج يغض النظر عن العوامل المالية، ماعدا الأسعار النسبية للسلع التجارية؛
 - ◀ لكل قطاع عوامل معينة (رأسمال) وعوامل متحركة (العمل).
- من خلال الشكل البياني أدناه، يمكن توضيح ديناميكية هذا النموذج.

¹-CORDON W.M and PETER NEARY , "Booming sector and deindustrialization in a small open economy" (1980).

² - Jean-Philippe Koutassila, op. cité ,p 06 et 07.

الشكل رقم (1-7):

اثر الازدهار في قطاع المناجم على الاقتصاد



Source: Jean-Philippe Koutassila ,op. cité, p08.

حيث (TS) تمثل منحنى حدود إمكانية الإنتاج.

(IO) يمثل منحنى سواء، و (a) تمثل نقطة التوازن بين منحنى (TS) و (IO).

وضح الاقتصاديان أنه عند حدوث ازدهار في قطاع المناجم يرتفع إنتاج السلع التجارية (بما فيها القطاع المزدهر)، فيشكل عائدات خارجية، ونمو هذه العائدات يؤدي إلى ارتفاع الطلب الحقيقي على السلع غير التجارية و أسعارها، ويظهر ذلك بيانياً بالانتقال من "T" إلى "T1"، فينجر عن ذلك انتقال منحنى حدود إمكانية الإنتاج من (TS) إلى (T₁S)، وتكون نقطة التوازن الجديدة ممثلة في النقطة (b).

إن ارتفاع أسعار السلع غير التجارية يؤدي إلى تصاعد إنتاجها ويخفض إنتاج السلع التجارية خارج المناجم، ويمثل ذلك بيانياً بالانتقال نقطة التوازن من النقطة (b) إلى النقطة (g)، وفي هذه النقطة

يكون إنتاج السلع التجارية خارج المناجم ضعيفا مقارنة بالنقطة الأولى الابتدائية (a)، في حين أن إنتاج السلع غير التجارية (الخدمات) يصبح مهما أكثر.

عند النظر إلى الرسم البياني يظهر هذا الضعف في الإنتاج من خلال إسقاط نقطة التوازن الأخيرة (g) الموجودة في منحنى (T1S) على منحنى (TS) في النقطة (d)، يتضح أن تموضع هذه النقطة اقل من نقطة التوازن الأولى (a).

عبر «Neary» و«Corden»، عن حالة انزلاق نقطة التوازن على طول حدود إمكانية الإنتاج خارج المناجم "بعدم التصنيع" «désindustrialisation».

ج- التحليل القطاعي لـ «Corden» :

يعرف هذا النموذج بـ "اللب" «The Core model»، وقد جاء نتيجة لتطور النموذج السابق «Dutch disease» على يد الاقتصادي «Corden»¹ سنة 1984. بدأ تحليله للنموذج على المدى المتوسط، ويضم عاملا متحركا واحدا هو العمل، أما عوامل الإنتاج الأخرى فهي خاصة بكل قطاع من القطاعات الثلاث، ورأس المال كذلك أعتبر متحركا دوليا ومخازين كل العوامل ثابتة لكن عامل الأسعار مرن².

حيث قام بتشخيص أعراض المرض الهولندي في نموذج يتكون من ثلاث قطاعات لتتبع تأثيراته، وتتمثل هذه القطاعات في:

القطاع المزدهر «The Booming sector» : (B)

¹ - W.Max.Corden, (1982). "Booming sector and Dutch Disease economics : A survey" Australian national university faculty of economics and research, school of social sciences. Working paper N° 079.

² - Jean-Philippe Koutassila, op.cit ,p09.

الذي يمكن أن يكون قطاع المحروقات أو أي قطاع آخر مصدر لمادة أولية خلال فترة ارتفاع الأسعار، استغلال اكتشاف منجمي هام، أو تغير تكنولوجي مخفض للتكلفة.

القطاع المتأخر «The lagging sector» (L) :

أو قطاع السلع الأخرى القابلة للمتاجرة (التصدير و الاستيراد) و الذي يمكن أن يضم صادرات أخرى أو سلع معوضة للواردات سواء كانت صناعية أم زراعية.

السلع غير القابلة للمتاجرة «non tradables» (N) التي تضم الخدمات العمومية، المنافع

العمومية، النقل وغيرها.

وتم بناء هذا النموذج على أساس الفرضيات التالية:¹

- الأسعار في (B) و (L) تكون مقيمة بأسعار السوق العالمية؛
- الأسعار في (N) تكون مقيمة من خلال حركة العرض والطلب في السوق المحلي؛
- المخرجات على مستوى كل قطاع تنتج مجموعة من العوامل الخاصة للقطاع الخاص (المورد الطبيعي)، رأس المال الخاص قصير الأجل (العمل ثابت) وهذا بواسطة عامل (العمل غير المؤهل) متحرك على مستوى القطاعات الثلاث؛
- أسعار العوامل مرنة من أجل الاستخدام التام، ومخزونات العامل في الاقتصاد المحلي ثابتة وهذا ما يؤشر إلى عدم وجود تحولات عالمية لرأس المال والعمل.

قدّم «Corden» الأسباب الناتجة عن انفجار القطاع المزدهر من خلال النقاط التالية:²

✓ التقدم التقني العشوائي المحدد في الاقتصاد المحلي المدروس؛

¹ -BENDIB Rachid, « Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie », Office des publicaions universitair, 05-1995, P 39- 40.

² -Ibid, p40.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

✓ اكتشاف غير منتظر للموارد الجديدة؛

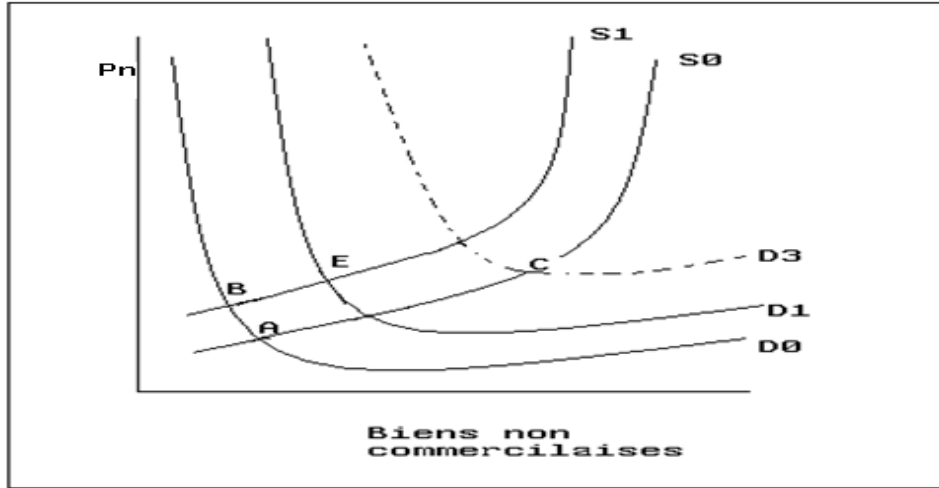
✓ ارتفاع أسعار المواد المصدرة من القطاع (B) في السوق العالمي.

استخلص «Corden» أنّ النمو في القطاع المزدهر له تأثيران منفصلان، وفسر ذلك من

خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-8):

نموذج Corden



Source: Jean-Philippe Koutassila ,op. cité, p09.

من المنحنى البياني أعلاه يتضح أن:

المحور العمودي يمثل (Pn)، التي تمثل علاقة التناسبية بين سعر L وسعر N

$$(Pn=PN/PL)$$

المحور الأفقي يمثل السلع غير التجارية.

D منحنى الطلب، S منحنى العرض.

حاول «Corden» من خلال هذا المنحنى تقديم تفسير لآثار انفجار القطاع المزدهر، ويمكن

توضيح هذا من خلال نقطتين هما:¹

- تحويل اليد العاملة من القطاع (L) نحو القطاع (B)، يتبعه انخفاض في إنتاج القطاع

المتأخر (L)، وهذه الحركة تدعى "التراجع المباشر للتصنيع" (décrochage direct de)

(l'industrialisation)، وهنا لا يتم إدخال القطاع (N) (وهذا حسب الفرضية الثانية للنموذج)؛

- تحويل اليد العاملة من القطاع (N) نحو القطاع (B)، بسعر صرف حقيقي ثابت، يعمل على

تحول منحنى العرض للقطاع (N) من (S_0) إلى (S_1) ، وهذه الحركة تزيد من الطلب على

القطاع (N) وتزيد من (P_n) ، وهذه الزيادة في سعر الصرف الحقيقي تحث على تحويل مزيد من

العمل من القطاع (L) نحو القطاع (N).

ووضح ذلك بيانياً بانتقال منحنى الطلب من (D_0) إلى (D_1) ، وكنتيجة يزيد (P_n) لإرجاع التوازن

لسوق قطاع السلع غير التجارية (N)، وانتقال الموارد من القطاع (L) نحو القطاع (N) يحرض على

تخفيض المخرجات (the output) في القطاع المتأخر (L).

إنّ انتقال العمل (من L نحو N)، الناتج عن أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد، مجسّد في ظاهرة

"التراجع غير المباشر للتصنيع" * décrochage Indirect de l'industrialisation *، وهذه النتيجة

موجودة في نموذج المرض الهولندي نتيجة الانفجار في قطاع المناجم.

إنّ فإن «Corden» استخلص من خلال النموذج أنّ النمو في القطاع المزدهر له تأثيران

منفصلان، هما:

¹ -BENDIB Rachid, op.cite , p40-41.

✓ أثر الإنفاق: الإنفاق على قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (N) يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في المدى القصير، وهو ما سيؤدي إلى تهمين حقيقي للعملة المحلية (أي أن سعر الصرف الحقيقي المعرف بكونه سعر الصرف الإسمي المخفّض بمؤشر الأسعار المحلية ينخفض).

رغم أن مداخيل الصادرات المزدهرة ستُنفق كذلك في القطاع المتأخر (L) إلا أنها لن تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع القابلة للمتاجرة، لأن أسعارها تتحدّد في الأسواق الدولية، و يواجه فائض الطلب على السلع القابلة للمتاجرة عبر الواردات الإضافية.

كلما ارتفع سعر السلع غير القابلة للمتاجرة (N)، انجذب العمل من القطاع المتأخر (L) إلى قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (N) مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في القطاع المتأخر (L).

✓ أثر حركة الموارد: يكون تأثير حركة الموارد نشطاً عندما ترفع الزيادة في أسعار صادرات القطاع المزدهر (B) (المصدّر) الناتج الهامشي للعمل في ذلك القطاع، و يؤدي إلى انتقال العمل من كلا القطاعين : القطاع المتأخر (L) و قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (N) إلى القطاع المزدهر (B)، ويسحب كل من تأثيري الإنفاق و حركة الموارد العمل من القطاع المتأخر.

تسمى حركة العمل من القطاع المتأخر إلى القطاع المزدهر بـ التراجع أو التدهور المباشر في

التصنيع (Décrochage direct de l'industrialisation).¹

يؤدي تدفق العمل خارج قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (N) مع تأثير الإنفاق الذي يزيد من الإنفاق على سلع ذلك القطاع، إلى حركة إضافية للعمل من القطاع المتأخر (L) إلى قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (N)، و يسمى Cordon هذه الظاهرة "التراجع غير المباشر للتصنيع" (Décrochage

(indirect de l'industrialisation).²

¹ - BENDIB Rachid, L'Etat rentier en crise – Eléments pour une économie politique de la transition en Algérie - O.P.U. Alger 2006.p 42.

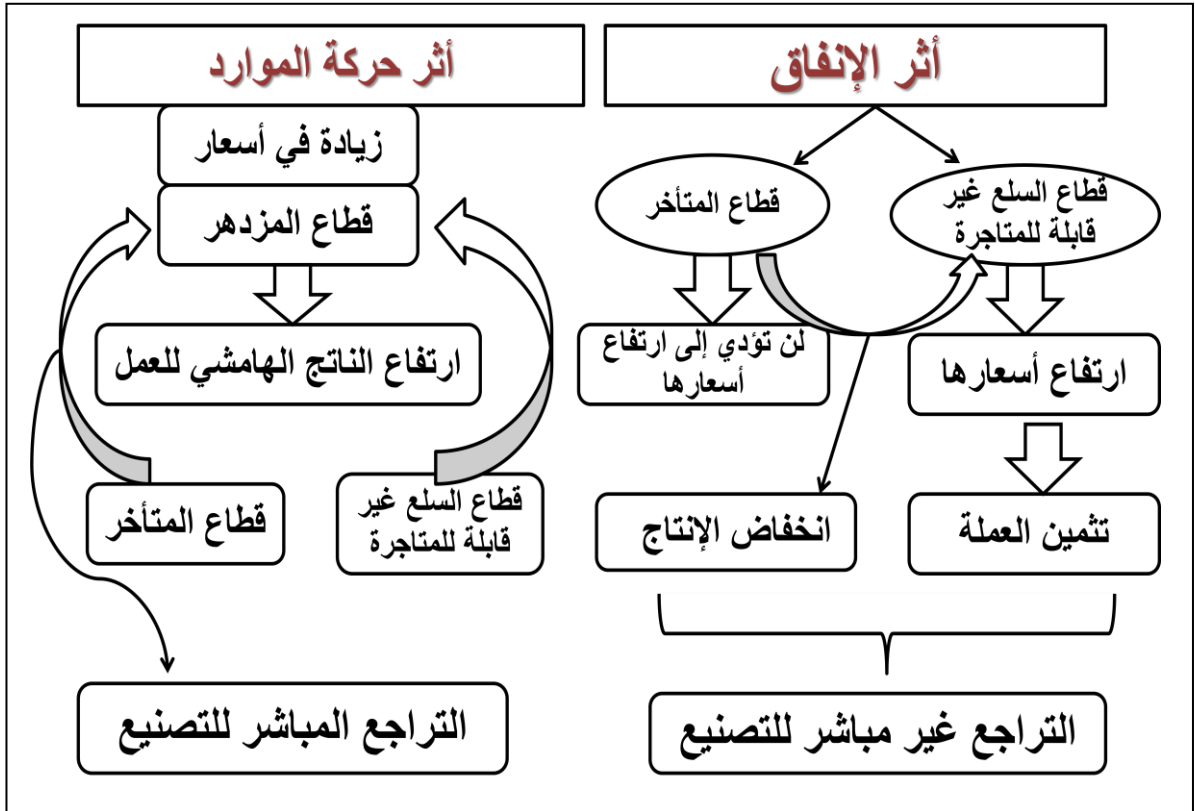
² - BENDIB Rachid, op.cite , p41.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

رغم وجود انخفاض واضح في إنتاج القطاع المتأخر، فإن التأثير على إنتاج قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة غير مؤكد: فتأثير الإنفاق يؤدي إلى زيادة إنتاج قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (N)، لكن تأثير حركة الموارد يتجه نحو تخفيضه. والشكل التالي يلخص هذين الأثرين الناجمين من ازدهار قطاع المورد الطبيعي.

الشكل رقم (1-9):

الأثر المستخلص من نمو القطاع المزدهر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما تم ذكره في النماذج السابقة.

استخلاصا لما سبق فإن تداخل الأثرين (أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد) يدفع إلى انتقال العمل من القطاع المتأخر (L) نحو قطاع السلع غير التجارية (N)، فيخلق أثر "التراجع غير المباشر للتصنيع" الذي يكمل أثر "التراجع المباشر للتصنيع" الناتج عن انتقال العمل من القطاع المتأخر (L) نحو القطاع المزدهر (B)، أين يُلاحظ أنّ إنتاج قطاع السلع غير التجارية (N) يمكن أن يكون أكثر قوة أو أكثر ضعفا مقارنة بما كان عليه في البداية، حيث أن تأثير إنتاج هذا القطاع غير مؤكد، فتأثير الإنفاق يميل إلى زيادة وتطوير إنتاج هذا القطاع، في حين أنّ تأثير حركة الموارد يميل إلى تخفيضه.

✓ أثر اختلال التوازن النقدي:

إن النموذج الذي وضعه كل من Cordon و Neary، يتناول بالتحليل الطريقة التي يؤثر فيها ازدهار قطاع الموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية، وهذا ما عبر عنه بأثر النفقات وأثر حركة الموارد؛ بالإضافة إلى ذلك فهناك اثر ثالث وهو المعبر عنه بالأثر النقدي الناتج عن الزيادة في العرض والطلب على النقود فكل منها يقضي إلى الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ضعف تنافسية المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية كما يساهم في زيادة الطلب على السلع المستوردة التي تقوم بإحلال المنتجات المحلية.

ومن بين أهم الدراسات التي تناولت هذا الأثر للمرض الهولندي توجد دراسة¹ S.Edwards الذي أوضح أن لتأثير توسع القطاع المصدر على الاقتصاد الحقيقي جانب نقدي، فارتفاع أسعار السلع المصدرة للخارج وما يرافقها من ارتفاع في الدخل الحقيقي وفي أسعار السلع غير المتاجر بها سوف يؤثر في كل من الطلب وعرض النقود، وعليه توصل إلى أن زيادة الطلب على النقود يعتبر الأثر النقدي الأول

¹ Edwards,S., "Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link" , National Bureau of Economic Research , Cambridge, 1986, P241 -254.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

والذي ينتج عنه تراجع في مستوى الأسعار المحلية، أما الأثر النقدي الثاني فيتمثل في زيادة عرض النقود، حيث أوضح أن انتعاش القطاع المزدهر يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات و بالتالي زيادة تراكم الاحتياطات الأجنبية، و إذا تم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية فإن هذا سوف يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية و زيادة عرض النقود، و في هذه الحالة فإن الأثر النهائي على الاقتصاد يكون بارتفاع الأسعار المحلية والتضخم، و يؤدي هذا الارتفاع في الأسعار بدوره إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير.

وسواء ساهمت الآثار الحقيقية للمرض الهولندي ككل " أثري حركة الموارد والنفقات أو الآثار النقدية" في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و عجز النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات وضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية وميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا، فإن أغلب النماذج النظرية التي تعالج النتائج النقدية لانتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد تتصرف إلى أن المرض الهولندي يساهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي ويؤثر كذلك على عرض النقود بزيادة تراكم احتياطات الصرف الرسمية، و يمثل هذا الأثر النقدي والذي يضاف لكل من أثر حركة الموارد وأثر النفقات والتي تؤدي كلها إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

المطلب الثاني : تشخيص نموذج المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري

1- طبيعة علاقة المورد الطبيعي بالاقتصاد الجزائري

إن الاقتصاد الجزائري واحد من الاقتصاديات النفطية، إذ يمثل قطاع المحروقات حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 50%، كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 95% و 98% من عائدات الدولة من العملة الصعبة، كما أن ما بين 60% و 70% من موارد ميزانية الدولة تأتي من

الجبابة النفطية، فبرامج التنمية في الاقتصاد الجزائري تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دولياً؛ كل هذا أدى إلى زيادة الاستهلاك الاستيرادي، والسعي وراء زيادة إنتاج المحروقات، ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، مما حول الهيكل الاقتصادي من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبياً إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير "Mono-Exportateur"، ويكاد يكون أحادي المنتج "Mono-Producteur"، يعتمد كلياً على نمو قطاع المحروقات والجبابة البترولية، ويقلل في المقابل الاعتماد على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والجبابة العادية من مختلف المصادر.

كما أن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية بأسعار دولية رخيصة منافسة للسلع المنتجة محلياً، يتسبب في انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، حتى يتم التخلي عنهما تدريجياً. بالنظر إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالمورد الطبيعي -المحروقات-، واعتماده الكلي على الإيرادات النفطية، إلا أن هذا المورد تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية في الاقتصاد مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتهما محدودة وهامشية، فهو إذن "اقتصاد توسعي" (Economie expansive) يبحث عن زيادة الصادرات، أكثر مما هو "اقتصاد مكثف قوي" (Economie intensive)¹.

والشكل أدناه يوضح ما آل إليه الوضع بعد اعتماد الدولة الجزائرية في تمويلها للاستراتيجيات المطبقة على العوائد البترولية - إذ كانت تنظر إلى هذا القطاع على أنه فرصة تاريخية للمساهمة في الخروج من حالة التخلف، فاعتبرت النفط كمحرك للتنمية-؛ وفي الوقت الذي كان ينتظر منه أن يحصن النظام الإنتاجي إلى أن يبلغ أشده، حظي بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، واحتكر على النصيب الأوفر من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية. ما أدى إلى ظهور الهيكل الاقتصادي الذي تم الإشارة إليه سابقاً، وهذا ليس بالنظر إلى الوزن الثقيل لقطاع المحروقات في تشكيل الناتج

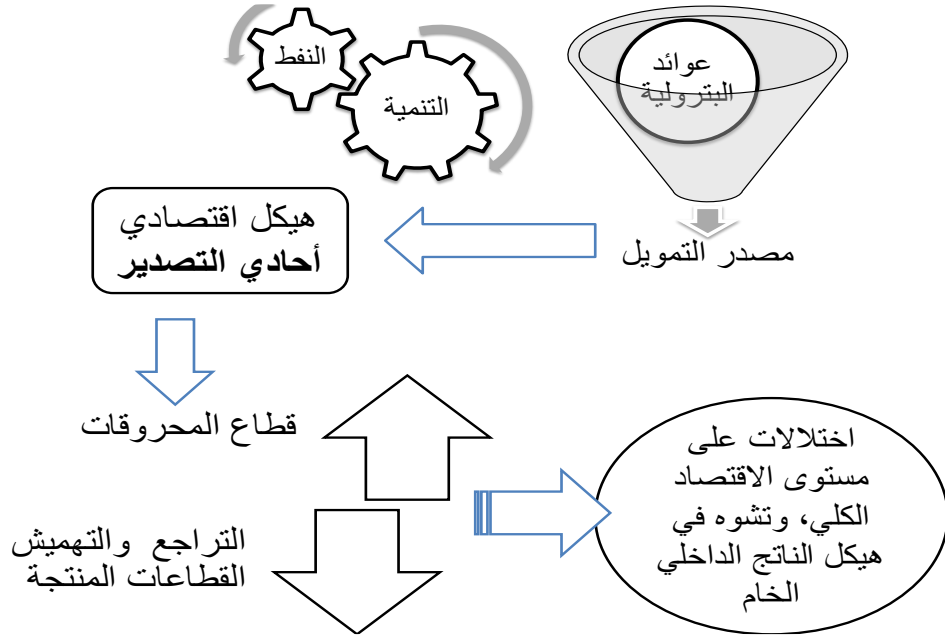
¹ -Ammar BELHIMER , La dette extérieure de l'Algérie, casba Edition , Alger,1998, p08.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

الداخلي الإجمالي فحسب، بل أيضا بالنظر إلى تراجع وتهميش القطاعات المنتجة خاصة الزراعة والصناعة، ما انجر عنه ظهور اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتشوه في هيكل الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (1-10):

آثار الاعتماد على العوائد البترولية في تمويل الاقتصاد



المصدر: من إعداد الباحثة.

إن هذه الحالة تستدعي الوقوف لاستيعاب الوضع الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني، والبحث عما إذا كان ما توصل إليه الاقتصاد الجزائري- من تطور في قطاع المحروقات وتراجع في قطاعي الصناعة والزراعة والتي هي ملامح ظاهرة "المرض الهولندي"- دلالة على إصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي أم هي أعراض مشتركة لظاهرة أخرى.

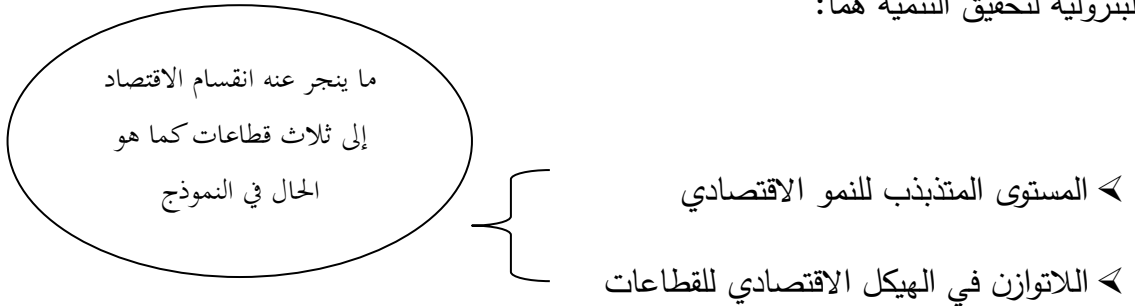
وهذا ما سيتم تفصيله من خلال دراسة وضعية الاقتصاد الجزائري بالنسبة لظاهرة المرض الهولندي بجانبها التفسيريين للنموذج: التفسير الاقتصادي والمتجسد في الاقتصاد بأثرين -اثر الإنفاق واثر حركة

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

الموارد-، والتفسير السياسي الذي يبرز اثر استغلال المورد الطبيعي بأثرين أحدهما مباشر و الآخر غير مباشر.

2- وضعية الاقتصاد الجزائري من المرض الاقتصادي الهولندي

تم من خلال ظاهرة المرض الهولندي دراسة أثر انفجار (أو ازدهار) قطاع المورد الطبيعي (المحروقات في حالة الاقتصاديات النفطية والاقتصاد الوطني) على باقي القطاعات الاقتصادية، ومن خلال ما تقدم سابقا تتجلى أعراض الظاهرة في نقطتين أساسيتين نتيجة الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية لتحقيق التنمية هما:



وبالعودة إلى الاقتصاد الجزائري في كونه حاملا لأعراض الظاهرة، وهذا راجع إلى:

- الاقتصاد الوطني تابع لقطاع المورد الطبيعي "قطاع المحروقات"؛
- الهيكل الإنتاجي للقطاعات يتميز باللاتوازن، أي أن هناك اختلالات وتشوهات في بنية الهياكل القطاعية للاقتصاد؛
- الناتج الداخلي الخام يشهد تذبذبات في نموه.

وبالنظر إلى ما قامت به الحكومة لتحقيق التنمية ومعالجة الاقتصاد، فإن النتائج المتحصل عليها ليست على قدر الجهود المبذولة، فبالرغم من المؤشرات الكلية للاقتصاد التي سجلت نوعا من

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

التحسن، إلا أنه عند فحص الاقتصاد الوطني من خلال دراسة القطاعات الهيكلية للاقتصاد يتضح أنه مازال يتميز باللاتوازن، أي أنه ينقسم إلى ثلاث قطاعات كما عليه الحال في نموذج المرض الهولندي. يتجلى ذلك بوضوح في نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الخام، حيث يمكن اعتبار سنة 1990 نقطة تحول في نسبة مساهمة القطاعات المنتجة وقطاع الخدمات، فخلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989 لم تكن هذه النسبة متباعدة، في حين شهدت تلك النسبة ما بعد 1990 تباينا واضحا، وهذا ما تؤكد قيمة المدى العام لنسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترتين (1967-1989) و (1990-2010)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1):

مقارنة نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترات (1967-1989) و

(1990-2010) و (2011-2016): الوحدة: %

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع المحروقات
(1989-1967)	8.16	11.42	12.86	23.28
(2010-1990)	6.21	4.68	13.65	19.73
(2016-2011)	13.38	20.01	31.38	35.23

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات و تقارير بنك الجزائر

http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_1999/annexerapport_1999.pdf

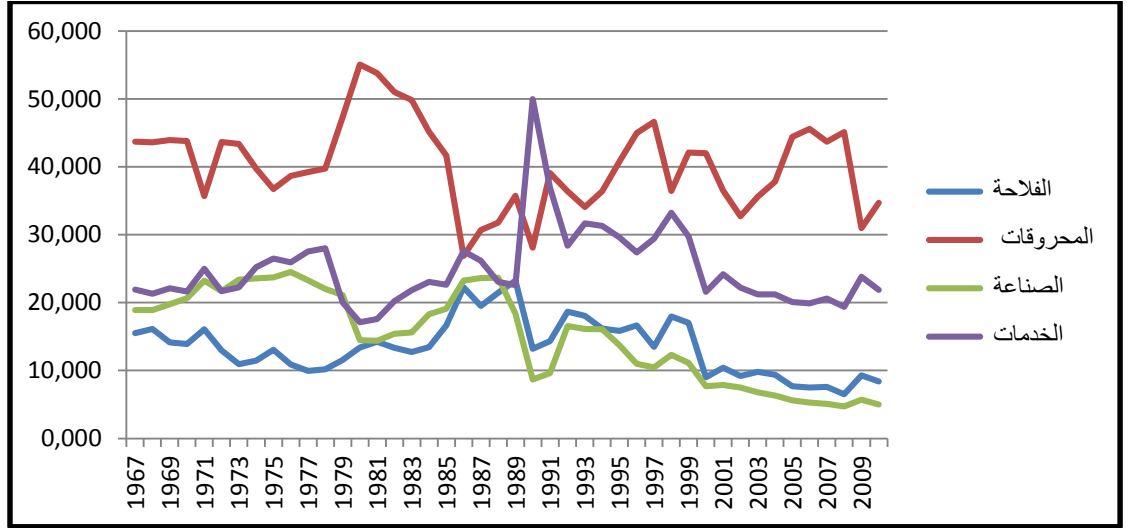
http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_2010/annexerapport_2010.pdf

http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_2017/annexerapport_2017.pdf

و الملاحظ أن تحسنا ما قد طرأ على مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنه لازال يحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد الوطني، بعد قطاع المحروقات الذي يحتل المرتبة الأولى على طول الفترات، وهذا ما يؤكد الرسمين البيانيين التاليين:

الشكل رقم(1-11):

نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام (1967-2010)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بـ:

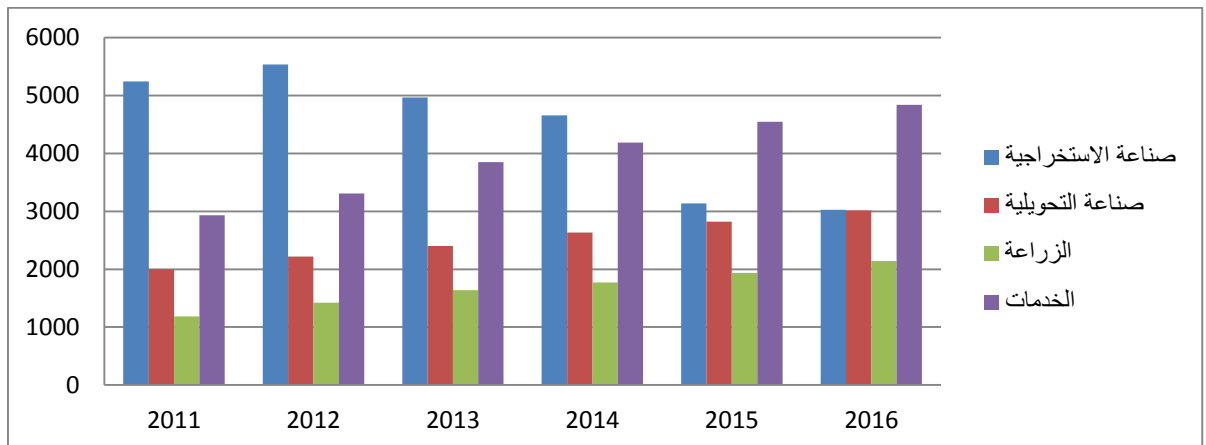
*المجموعة الإحصائية للجزائر, الديوان الوطني للإحصائيات, 1980, ص 42.

*الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (1978-1967), وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية, 1980, ص 104.

Office National des Statistiques, Commissariat Général de la Planification et de la Prospective, p160. http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_2010/annexerapport_2010.pdf (18/06/2017) 19 :30.

الشكل رقم(1-12):

نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام (2011-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_2017/annexerapport_2017.pdf (11/03/2018) 19 :30.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

أما إذا تم النظر إلى القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2010، فيمكن الاستعانة بالجدول أدناه:

الجدول رقم (1-2):

القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي 2009 - 2016 الوحدة: %

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
12,29	11,58	11,1	9,6	9,7	8,6	8,46	9,34	الفلاحة
5,6	5,41	4,2	4,1	4	3,9	5,14	5,72	الصناعة
17,38	18,76	29,7	35,3	36	38,5	34,86	31,19	المحروقات
11,88	11,47	10,41	9,77	9,19	9,13	10,48	10,98	البناء والأشغال العمومية
27,79	27,22	24,29	23,12	20,39	20,10	21,56	23,56	الخدمات التجارية
17,34	17,42	15,89	15,32	16,33	16,29	13,23	12,01	الخدمات غير التجارية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر 2014 - 2016، نشرة 2017

OCED, annual statistical report, 2012-2016

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الفلاحة شهد تطورا ملحوظا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت نسبة المساهمة من 8.6 % إلى 12,29%، وهذا ما يؤكد على نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة من أجل إنعاش هذه القطاعات والتخلي التدريجي عن قطاع النفط، إلا أن نسبة المساهمة تبقى بعيدة عن مستوى التطلعات الاقتصادية، نظرا لحجم ميزانية هذه القطاعات، وكذلك نظرا لمستوى المنافسة على المستوى الدولي، وسرعة التغيرات في البيئة الاقتصادية كالتطور التكنولوجي، وكذلك خطر الاستمرارية في سيطرة قطاع المحروقات على التنمية

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

الاقتصادية في البلاد، هذا ما يحتم على الحكومة الجزائرية اعتماد خطط واستراتيجيات اقتصادية تتماشى ومستوى المنافسة في السوق الدولية.

أما قطاع الصناعة والبناء وقطاع الخدمات فتبقى نسبهم غير مستقرة، بالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لهذه القطاعات، من خلال تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي، (كتقديم إعفاءات ضريبية، وتحرير بعض القيود الإدارية والقانونية إضافة إلى حجم المخصصات المالية الموجهة لهذه القطاعات)، إلا أن نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة مقارنة مع ما هو متوفر من إمكانيات مادية وبشرية، وهذا ما يحتم على السلطات العليا في البلاد، إعادة النظر في سياساتها تجاه هذه القطاعات.

يبقى قطاع المحروقات القطاع الوحيد الذي يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى 38.5 % سنة 2011 وهي أعلى نسبة.

بالإضافة إلى ما تم تقديمه في الجدول فإن وتيرة توسع النشاط الاقتصادي شهدت تراجعاً من 3.3% سنة 2016 إلى 1.6% في 2017، بسبب انخفاض نشاط قطاع المحروقات الذي انخفض نمو قيمته المضافة من 7.7% في 2016 إلى -3% في 2017¹ ، وخارج قطاع المحروقات كان النمو الاقتصادي سنة 2017 أقل مما كان عليه في 2016، حيث ارتفع في ثلاث قطاعات (الصناعة والخدمات المسوقة وغير المسوقة) وانخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي من حيث الحجم إذ بلغت 1.2% سنة 2017 مقابل 1.8% بـ 2016 و 0.6% في 2015.

بهذا يكون الاقتصاد الوطني الجزائري يدور في حلقة مفرغة، إذ أنها فشلت في التخلص من تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات، حيث أن التبعية لمنتج واحد في حالة الاقتصاد الوطني ليست حالة ملتبسة

¹ <http://www.eco-algeria.com> , 30/12/2018, 12 :30.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

بل جلية، فمعطيات الاقتصاد الكلي تتحسن مع زيادة أسعار الطاقة؛ وبالتالي زيادة مداخيل العملة الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير، وتترجع نفس المعطيات عشية كل انتكاسة في الأسعار في السوق العالمي¹؛ ثم أن تأثير هذا الأخير (قطاع المحروقات) على باقي القطاعات مافتئ ينحصر، مادام أن توظيفه الأساسي هو التصدير، ولا يولد سوى طلبا ضعيفا لباقي الاقتصاد، إذ يستخدم 80% من قيمته المضافة كاستهلاك وسيط².

يبدو أن الحكومة تحاول جاهدة التعويض عن ذلك من خلال الزيادة المفرطة في الإنفاق الحكومي دون إخضاع ذلك إلى معايير النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ فقد انتقل الحجم الإجمالي للإنفاق الحكومي بموجب القانون المالي التكميلي لسنة 2011 من 95 بليون دولار إلى ما يقارب 120 بليون دولار، أي ما يعادل 62% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتركز الإنفاق الإضافي في شكل كبير على دعم المواد الاستهلاكية الأساسية مثل القمح والسكر والحليب، وتمويل مشاريع السكن الشعبي التي تستهدف الفئات المتوسطة والمعوزة، بالإضافة إلى تغطية الزيادات في أجور الموظفين في القطاع الحكومي، والنفقات المترتبة عن فتح 60 ألف وظيفة جديدة في المرافق العامة³؛ وفي المقابل، سجّلت الموازنة المخصصة لتأهيل الباحثين عن وظائف، وتلك المخصصة لدعم المشاريع المتوسطة والصغرى، زيادة أقل أهمية.

كما يعكس توزيع الإنفاق الحكومي طغيان التعجّل في صياغة السياسات، وغياب النظرة الاستشرافية في التعاطي مع الاختلالات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، حيث أن الحكومات المتعاقبة فشلت

¹ - عماني لمياء، وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، غير منشورة، جامعة عنابة، 2010-2011، ص300.

² - بتاريخ www.gate.cnrs.fr : Y.Benabdallah, L'économie algérienne entre réformes et ouverture, quelles priorités ? in : 2018,16:30/02/08.

³ - الحسن عاشي، اقتصاد ما بعد النفط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، اطلع عليها بتاريخ 2018/11/28 16:30، <https://carnegie-mec.org/publications/45030>

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

في إيجاد البيئة القانونية الملائمة، لتشجيع المبادرة الفردية والاستثمارات الخاصة وتنويع الاقتصاد، وفكّ ارتباطه المفرط بأسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

إن تدفق العملة الصعبة بغزارة من قطاع المحروقات لا يخدم الاقتصاد الوطني إلا جزئياً، لأن ذلك يتناقض مع إمكانية حدوث التحول المرتقب لاقتصاد من "اقتصاد يعتمد على مداخل البترول" إلى "اقتصاد إنتاجي".

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الوطني، لا يزال بعيداً عن تحقيق التنمية الاقتصادية، على أساس أنه لم يحدث تغييرات جذرية على المستوى الاقتصادي، بالرغم من السياسات التنموية المطبقة، والمجهودات المبذولة في البرامج الاستثمارية الهادفة لتنويع الاقتصاد، وهذا لعدم قدرة الاقتصاد الوطني على التفرغ عن قطاع المحروقات، فالتطور الاقتصادي يجب أن يترجم بشكل أساس في تقليص حصة المحروقات في الناتج الإجمالي للبلد وليس في تزايدها.

مع أن النمو الاقتصادي سجل معدلات ايجابية نوعاً ما، إلا أنه ما يزال يعاني من التذبذب في نموه (أي أنه لم يصل إلى مستوى الاستقرار في النمو)، بالإضافة إلى عدم التوازن الذي يشهده الهيكل القطاعي للاقتصاد من تراجع في القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة)، وتقدم في القطاعات غير السلعية أي قطاع الخدمات بصفة عامة.

كل هذا، يؤدي إلى معاودة الوقوف للتأمل في الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري فيما يخص ظاهرة **المرض الهولندي**، فمن خلال دراسة القطاعات الهيكلية للاقتصاد الوطني، يتضح أنه لا زال يعاني من اللاتوازن، إذ يظهر عليه التقسيم الثلاثي للقطاعات كما هو الحال في نموذج المرض الهولندي، مما يعني بروز واستمرار أعراض الظاهرة في اقتصاد، ويمكن استخلاص ذلك في ما يلي:

- ضعف تنافسية القطاعات الاقتصادية المنتجة كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة؛

- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي؛
- سيطرة قطاع النفط على صادرات الاقتصاد الوطني؛
- فشل المخططات التنموية في خلق تنافسية محلية بين القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: التفسير المؤسسي والسياسي للأداء الاقتصادي

إن مصطلح لعنة الموارد الطبيعية هو تعبير سلبي للعلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الموارد، وقد تم إعطاء تفسير لهذه الظاهرة في المبحث الأول بالاعتماد على نظرية المرض الهولندي، إلا أن وجهات نظر الاقتصاديين في تفسير ظاهرة نقمة المورد الطبيعي اختلفت، وعليه سيتم تفسيرها في هذا المبحث من وجهة النظر السياسية والمؤسسية، إذ أن هناك فكرة لتفسير سياسي لنقمة الموارد و ترتكز على أن وفرة الموارد تؤدي إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل وسوء الحكم، فالنخبة البيروقراطية والسياسية تستمد قوتها وسلطتها من خلال عملية توزيع إيرادات المورد الطبيعي، بالإضافة إلى التفسير المؤسسي لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، وهذا نظرا لأن المؤسسات تفسر كل شيء تقريبا يتعلق بمستوى بلد في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التفسير المؤسسي للأداء الاقتصادي

تتفق الكثير من الأدبيات الاقتصادية على أن اختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية بل في جودة إدارة المؤسسات بأنواعها: المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية، الإدارية، التعليمية والقضائية فهي تؤثر بصورة واضحة في الأداء الاقتصادي السائد في البلد؛ ومن هنا برز مفهوم الاقتصاد المؤسسي الذي يعني قيام هذه المؤسسات بدور فعال في تحسين الإنتاجية والتنافسية الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الكفاءة

الاقتصادية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وشموليته وخلق فرص العمل على أسس المشاركة والحوكمة، إن جوهر هذا التفسير يدعم فكرة أن البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد. وقد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات، من بين أكثر الإسهامات دالة في ذلك نذكر: (Jones and Hall 1999، Easterly and Levine، 2003 ، Acemoglu et al 2001,2002,2005)، (Rodrik et al Robinson 2012)، لدى كل هؤلاء المؤلفين شيء مشترك يجمعهم هو تبنيهم لأفكار المؤسساتيين الجدد مثل North التي تؤمن بأن نوعية المؤسسات الاقتصادية والسياسية لها دور جوهري في تفسير الفجوات الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل فيما بين البلدان¹.

1- مكانة المؤسسة في التنمية الاقتصادية

قبل التطرق إلى مكانة المؤسسة في التنمية الاقتصادية يجب الولوج إلى تعريف المؤسسة، مع أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للمؤسسات، لكن سيتم التركيز على مجموعة من التعاريف والمؤشرات المؤسساتية الأكثر استخداما والتي تساعد على التعرف على مفهوم المؤسسات كما يلي:

❖ المؤسسات هي قواعد اللعبة في بلد ما، أي أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم في العلاقات التبادلية بين الأفراد؛ أي أن المؤسسة هي مجموعة القواعد الرسمية (القوانين والتنظيمات والداستير وما إلى ذلك) وغير الرسمية (التقاليد والأعراف والعادات) التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع²؛

¹ أمين حواس، أحلام هواري، المؤسسات كمحدد رئيسي للأداء الاقتصادي للبلدان، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 08 سبتمبر 2017، ص124.

² عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، العدد 42، ص02.

❖ المؤسسات هي القواعد (القوانين) التي تسيّر السلوكيات، آليات التنفيذ أو الميكانيزمات التي تنفذ أو تدعم هذه القواعد، المنظمات، التي تؤثر على دوافع الناس وتدعم معاملات السوق، حيث تساعد على نقل المعلومات، إنفاذ حقوق الملكية والعقود، وإدارة المنافسة في الأسواق، بدعمها المستمر للأسواق وبذلك فهي تعطي فرصا و حوافز للانخراط في نشاط السوق¹.

لقد شغلت المؤسسة حيزا معتبرا في النقابات والأعمال الاقتصادية باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي ونظرا للتدخلات الموجودة فيها والتعقيدات المختلفة والتي رغم أنها لا تظهر عامة إلا أن التطرق إلى دراستها كعامل يلعب دورا فعّالا في الاقتصاد الوطني و المجتمع ككل يستوجب توخي الدقة، خاصة وأن التطورات في الساحة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية قد بينت مكانتها ودورها بشكل جلي، حيث يمكن رؤية أن هذا الدور قد يشمل مجالا واسعا بالإضافة إلى أهميتها في الاقتصاد والمجتمع، إذ تطور دور المؤسسة ليشمل أيضا الناحية السياسية وكذلك الناحية العسكرية، فالمؤسسة تحتل إذا مكانة هامة في الاقتصاد الوطني وفي المجتمع لكونها مساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية.

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي للبلدان، وفي هذا الصدد يشير Acemoglu Daron (2003) أن للمؤسسات الجيدة ثلاث خصائص رئيسية هي²:

◀ توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار و المشاركة في

الحياة الاقتصادية؛

¹ World Bank, World Development Report : “Building Institutions for Market”, World Bank, Washington, 2002, P4.

² شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 29.

◀ وضع قيود على أعمال النخبة و السياسيين و جماعات المصالح بحيث لا يستطيعون

استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل و استثمارات الآخرين؛

◀ توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد

الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية المنتجة.

على أساس ذلك تعتبر المؤسسات الجيدة والحماية الأكبر لحقوق الملكية وسيادة القانون من أهم

العوامل التي تعزز الاستثمار وتزيد من مستوى دخل الأفراد.

إن الحديث عن تأثير وضع ودور المؤسسات في النمو والأداء الاقتصادي لا يقتصر فقط على

المؤسسات الاقتصادية حيث أن المؤسسات السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية جميعها لها دور

وتأثير لا يقل أهمية في تحسين وضع الأداء الاقتصادي السائد، ويمكن توضيح مكانتهم على سبيل الذكر

وليس الحصر في ما يلي¹:

✓ على الصعيد السياسي فإن المشاركة الشعبية لها دور وأهمية كبيرة في مجال دعم الخطط

والسياسات الاقتصادية المتبعة، وهذا في إطار تكريس ممارسة الرقابة التشريعية

والمساءلة الشعبية؛

✓ على الصعيد القضائي فإن تطور مؤسساتها يعزز استقلالية القضاء ويوفر خدمات

قضائية تتناسب مع الحاجات الاقتصادية المتطورة وبشكل خاص في مجال الفصل في

النزعات المالية والاستثمارية؛

✓ في حين أن تطوير المؤسسات التعليمية لا يكمن فقط في التوسع في بناء المدارس

والجامعات، فذلك لم يساعد على توفير الكفاءات العلمية التي يحتاج لها تطور ونمو

¹ . جاسم المناعي، المؤسسات والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، صندوق النقد العربي *معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ديسمبر 2006، ص 11.

الاقتصاد، بل ينبغي التفكير جدياً في تقوية المؤسسات التعليمية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

خلاصة للقول، فإنه دون بناء وتطوير مؤسسات على مستوى معتبر من المهنية والمسؤولية في مختلف المجالات المالية والاقتصادية والقضائية والتعليمية وبدون شك السياسية أيضاً، فإن نمو وتطوير المجتمعات بالشكل المرغوب قد لا يكون مضموناً بل إن النمو والتطور في غياب وجود مؤسسات وثقافة مؤسسية قد يأخذ منحاً عشوائياً لا يمثل بالضرورة التوجه المرغوب ولا حتى التنمية المنتظرة.

2- نوعية المؤسسات ولعنة الموارد الطبيعية

يرى مؤيدو هذا التفسير أن نوعية المؤسسات في الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية هي العامل الأساسي في تفسير لعنة الموارد، فالمشكلة في أساسها رغم طابعها السياسي تؤدي إلى نتائج اقتصادية، فهي ترتبط بقدرة مؤسسات الدولة على إدارة هذه الثروات واستغلالها بالشكل الأمثل الشيء الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي حدوث التنمية المنشودة.

إن تفاوت أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يعود بالدرجة الأولى إلى الاختلاف في نوعية المؤسسات وفي هذا السياق يميز هؤلاء الاقتصاديون بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد:¹

¹. شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

❖ **المؤسسات الصديقة المنتجة:** أين يكون هناك تكامل بين كل من أنشطة سلوك البحث عن الربح والأنشطة الإنتاجية، حيث يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج.

❖ **المؤسسات الصديقة المهيمنة:** حيث يغلب التنافس بين أنشطة البحث عن الربح والنشاط المنتج، فهي تشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية، وغياب استغلال القضاء وكفاءته وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة، مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية.

كما يؤكد Acemoglu and Robinson بان " البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة و القواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد، والحوافز التي تحرك و تدفع الناس، هذه جميعا هي في النهاية من نتائج السياسة." حيث يمكن تمييز نوعين من المؤسسات الاقتصادية:¹

❖ **المؤسسات الاستخلاصية:** هدفها ضمان ازدهار قلة من الأفراد على حساب الأغلبية، وهو مستنبط من النظام الإقطاعي والاستبدادي، وهو ما أكده Acemoglu et Al بأن عدد كبير من المستعمرات فيها هذا النوع من المؤسسات، وهي المؤسسات التي لم تقدم أي حماية للملكية الخاصة، ولم توفر أي ضوابط وموازن للحكومات، وهذا راجع إلى كون الهدف من الاستعمار كان استخراج واستخلاص الموارد بشكل أو بآخر.

¹. أمين حواس، زرواط فاطمة زهراء، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تيارت، العدد 215/13، ص 145.

❖ **المؤسسات الجامعة:** هدفها هو السماح لكل شخص بالانغماس في الاقتصاد على أساس متساو، وهي مؤسسات اقتصاد السوق القائم على حكم القانون، إذ أنها نقيضة المؤسسات الاستخلاصية.

و في هذا السياق فإن ج.روبينسون، ر.تورفيك و ت.فارديي (2006) يرون أن دولا مثل بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، و تايلندا وضعت سياسات سمحت لها بتجنب لعنة الموارد؛ لكن بلدانا أخرى مثل الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، فنزويلا، و زامبيا لم تستطع والسبب هو أنه عند حدوث انتعاش للموارد تتاح للمجموعات الحاكمة عدة خيارات من السياسات ترتبط أساسا بنوعية المؤسسات، وفي حالة ما إذا افتقد البلد لنوعية جيدة من المؤسسات فإن هذا سوف يفسح المجال أمام السياسات الرديئة التي تمكن مجموعات معينة من استغلالها في إعادة توزيع الريع لأغراض غير اقتصادية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، و هكذا فإن نوعية المؤسسات تحدد ما إذا كان بإمكان البلد تجنب لعنة الموارد أم لا¹.

بشكل عام توجد علاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وعند إضافة العامل المؤسسي إلى التحليل يلاحظ أن الجودة المؤسسية هي العامل المحدد لطبيعة العلاقة بين الطرفين، فتأثير الوفرة سلبا على النمو الاقتصادي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة.

ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى ضعف المؤسسات ولها علاقة بالموارد الطبيعية ما يلي:²

¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² Louis-Marie Philippot, Rente naturelle et institutions : Les Ressources Naturelles : Une " Malédiction Institutionnelle " ? CERDI, Etudes et Documents, E 2009.27, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00553629/document>, 14/12/2018, 12:00, p 08-10.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

✓ التوزيع غير العادل للدخل، إذ يقلل من نسب التعاون والمشاركة في العمل الجماعي، الذي

بدوره يؤدي إلى تشجيع الفساد واختلاس أموال الدولة، وهذا راجع إلى السياسة التي تتبعها

الخبطة الحاكمة في عدم المساواة في توزيع المداخل وهذا لتحسين أوضاعهم الاجتماعية؛

✓ البيروقراطية وانتشار الفساد، وضعف الأنظمة القانونية بالإضافة إلى الاعتماد على عائدات

هذه الموارد دون النظر في النظام الضريبي والعمل على تطويره باعتباره مصدر بديل لعملية

التمويل وبتكلفة منخفضة، كل ذلك يجعل من وفرة الموارد الطبيعية سببا في ضعف

المؤسسات؛

✓ ضعف مستوى التعليم يؤثر على جودة المؤسسات، فارتفاع مستويات التعليم يجعل المسؤولين

قادرين على السماح للأفراد بالمشاركة في بناء مؤسسات جيدة، والأفراد الأكثر تعليما يميلون

إلى البحث عن مؤسسات أكثر فعالية وأكثر شفافية وخاصة فيما يتعلق باستخدام الأموال

العامة؛

✓ المجموعات العرقية تؤثر على نوعية المؤسسات وذلك من خلال زيادة حدة التوترات والحد

من التعاون بين الأفراد وظهور مؤسسات غير رسمية موازية لمؤسسات الدولة؛

✓ الماضي الاستعماري تسبب في ضعف مستوى المؤسسات، فعلى سبيل المثال الاستعمار

الانجليزي كان يعمل على تحسين وتطوير المؤسسات بنية البقاء مما انعكس بالإيجاب على

مؤسسات الدول المستعمرة بعد استقلالها، عكس المستعمرات الأخرى التي كانت فيها

معدلات الوفيات مرتفعة حيث لم يسع الاستعمار إلا إلى نهب الخيرات بشتى الوسائل وأبشع

الطرق.

إن كل هذه النتائج تعزز أهمية المؤسسات في تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي لبعض الدول الغنية بالموارد، ويمكن للكثير من هذه البلدان أن تحسن كثيرا من نتائجها الاقتصادية إذا عززت نوعية مؤسساتها.

3- الاقتصاد المؤسسي والتنمية الاقتصادية

إن أهمية موضوع لا تحتاج في الواقع إلى تأكيد، حيث أن اختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي لا يرجع بالضرورة إلى اختلاف توفر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية، بل حسبما يبدو يتمثل الاختلاف أساساً في السياسات والمناهج المتبعة وبشكل أخص في الإدارة والمؤسسات التي يقع عليها تنفيذ هذه السياسات والمناهج.

أ- لمحة حول أهمية و ظهور الاقتصاد المؤسسي الجديد

تعرضت الكثير من اقتصاديات الدول النامية خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إلى العديد من الصعوبات الاقتصادية والهيكلية، و استجابة لذلك، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمجموعة من الإصلاحات و التي عرفت ببرامج التعديل الهيكلي، أو ما يسمى بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية، كما عرفت أيضا بـ "إجماع واشنطن"، و التي تحمل هدفين رئيسيين، أولهما القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي من جهة، ووضع سلسلة من الإصلاحات الهيكلية القادرة على دفع النمو من جهة أخرى.

و بعد أكثر من عشرية، لم تعط نتائج برامج التعديل الهيكلي في الدول النامية ثمارها، أما بالنسبة للدول الآسيوية التي طبقت استراتيجيات تنمية مخالفة بالمقارنة مع تعليمات المؤسسات المالية الدولية فقد

سجلت نتائج إيجابية، والتي كانت أساس بروز الاهتمام بالجيل الثاني من الإصلاحات لتفسير هذه التباينات.

حيث أن هناك اعتراف واضح من قبل المؤسسات المالية الدولية بأن انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي ليست كافية لوضع الدول على طريق التنمية، حيث تعتمد هذه البرامج على العديد من الافتراضات، أهمها الاعتماد على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل؛ إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق، ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكليا بعمل آلية السوق (من حيث السلع العامة، والعوامل غير المباشرة، والآثار البيئية... إلخ)، و منها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق¹، حيث أن الأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات لأداء جيد، و يمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى وضع المؤسسات صراحة ضمن جدول الإصلاحات في:²

• الفشل الذريع في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، جهاز تنظيمي وسياسي؛

• عدم الرضا بشأن الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية، والإدراك المتزايد بأن هذه الإصلاحات وجهت القليل من الاهتمام إلى آليات التأمين الاجتماعي وشبكات الأمان؛

• إظهار الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.

وبالتالي فإن إجماع واشنطن أهمل الدروس المستخلصة من الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية وبوجه

خاص أهمية المؤسسات المالية الجيدة والشفافة ومخاطر، وعدم التعجل في تحرير حركات رؤوس

¹ أحمد الكواز ، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، العدد 69 ، ص 13 .

² Dani Rodrik: "Institutions for high-quality growth": what they are and how to acquire them, IFM conference on second generation reforms, Washington, 1999 November 8-9.

الأموال، وأهمية توافر بنية مؤسساتية تحتية سليمة لنجاح الخصخصة، وأهمية توافر أسواق تنافسية... الخ.

كما أن الفكرة الأساسية التي طرحها وليامسون أخذت منعطفًا سياسيًا ليبراليًا من قبل بعض المؤسسات الدولية لتطبيق أجندتها العالمية للسيطرة على الموارد الطبيعية والميزة التنافسية للدول من خلال الدعوة العلنية لذلك وممارسة الضغوط الاقتصادية لتحرير العملة المحلية وتحرير التجارة وإلغاء القيود على الواردات و تبني الإصلاحات الاقتصادية، في هذا الصدد يؤكد جوزيف ستجلتز أن "إجماع واشنطن" عجز عن فهم آلية عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى "الأسعار الصحيحة" (أي التحرير) لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح، فالاقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسساتية؛ فقد تؤدي الخصخصة إلى كوارث قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي، كما أن جانبًا من الفشل في روسيا يعود لعدم توجيه اهتمام كافٍ للشروط المسبقة لقيام اقتصاد سوق¹؛ حيث أن برامج التعديل الهيكلي مكنت الكثير من الدول من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها ومن الجانب الاجتماعي أدت إلى زيادة الفقر والبطالة بسبب إجراءات الخصخصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال، وبسبب التحرير والتخلي عن دعم الأسعار، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي، كل هذه الأسباب أدت إلى تبني ما سمي بـ "إصلاحات الجيل الثاني" والتي تعتبر تكملة لإصلاحات الجيل الأول، كما تعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن لذلك أطلق عليها البعض عبارة "ما بعد إجماع واشنطن" أو إجماع واشنطن الموسع.

وقد كان Naim 1994 أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات²، و هي تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات

¹ إبراهيم العيسوي "التنمية في عالم متغير"، دار الشروق، مصر، الطبعة الثانية، 2001، ص 08.

² John Williamson: "un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions, Finances & développement", septembre 2003 , p 13.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

من القرن الماضي لتجاوز حدود برامج التعديل الهيكلي، كذلك ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في كل من أمريكا اللاتينية، إفريقيا، الدول الاشتراكية سابقا، وفي آسيا أيضا، والذي أثار حفيظة المؤسسين لتحليل الفشل.

أي أن الإصلاحات الثانية قامت على ضوء الانتقادات الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية في أعقاب الأزمات نهاية سنوات التسعينات من القرن الماضي، حيث نشأت الحاجة إلى إصلاحات جديدة من مصدرين رئيسيين¹ :

- الاعتراف بأن السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون جدية التحول المؤسساتي؛
- الرد على الانتقاد المتمثل في أن توافق واشنطن يؤدي تدريجيا إلى الفقر، بتعزيز السياسات الاجتماعية.

وكانت إصلاحات الجيل الثاني ذات طبيعة مؤسساتية أكثر، ما جعل الخلفية النظرية لها تعتبر مؤسساتية، وترجع إلى الاقتصاد الجديد للمؤسسات، وعليه يمكن القول أن الانتقاد الموجه إلى الجيل الأول من الإصلاحات كان السبب الرئيس في ظهور ما يسمى بالاقتصاد المؤسساتي الجديد.

ب- مفهوم الاقتصاد المؤسساتي

إن عبارة الاقتصاد المؤسساتي الجديد هي من ابتكار "أوليفر ويليامسون"*؛ وكان القصد منها تمييزها عن الاقتصاد المؤسساتي القديم، حيث كان "جون آر. كومونز" و"ويزلي ميتشل" والمتعاونون معهما مضادين للنظريات.¹

¹Dani Rodrik: **Getting institutions right**, Harvard University, John F. Kennedy School of Government, April 2004 at: <https://www.cesifo-group.de/DocDL/dicereport204-forum2.pdf> 22:11 2019/06/28

* عالم إقتصاد أمريكي (1932)، حصل على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام 2009 لدراسته حول "الاقتصاد الإداري"، تقديرا لأبحاثه في مجال الحوكمة الاقتصادية، بسبب تطويره لنظرية يمكن أن تمثل فيها المؤسسات التجارية هيكلا للتوصل إلى حلول للخلافات الاقتصادية؛ تركزت دراساته على كيفية قيام

ويعرف الاقتصاد المؤسساتي الجديد على أنه منظور اقتصادي لمحاولات توسيع نطاق الاقتصاد من خلال التركيز على المعايير والقواعد التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والاجتماعي والقانوني مع تحليل ما وراء الاقتصاد المؤسساتي في وقت سابق لمبادئ الاقتصاد الكلاسيكي الجديد؛ و هو توجه بحثي حديث نسبيا لتحليل العديد من قضايا التنمية، يؤكد على أهمية الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى؛ ويقوم الاقتصاد المؤسساتي الجديد بتعديل بعض فروض النظرية النيوكلاسيكية بما يجعلها أكثر واقعية، فبدأ من أن قدرة ترشيد الأفراد مقيدة وأن المعلومات غير كاملة، وبالتالي فإن تنظيم المعاملات وإتمامها ينطوي على تكلفة إضافية يطلق عليها تكاليف المعاملات. ويذهب الاقتصاد المؤسساتي الجديد إلى أن دور المؤسسات الفعالة هو العمل على تخفيض تكاليف المعاملات.²

ويمكن الإشارة إلى أن من أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة: مؤشرات الحوكمة (مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي، مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشرات التنافسية العالمية، مؤشر المخاطر القطرية.

ج- تجديد اقتصاد التنمية (من السوق إلى المؤسسات)

إن الانتقال من السوق إلى المؤسسات في كل من النظريات والتوصيات السياسية جاءت كنتيجة لإسهامات "North" في الاقتصاد المؤسساتي، بالإضافة إلى بعض الإخفاقات في التجارب الانتقالية في البلدان أين كانت السياسات مطابقة للوصفات الرئيسية للمنظمات الدولية، هذه الإخفاقات كانت أصل

المؤسسات وتأثيرها على الاقتصاد؛ كما قدم الكثير للشركات لكي تصل إلى أفضل فهم عندما تبذل أقصى طاقتها لشراء السلع والخدمات من منتجين خارجيين أفضل من إنتاجها داخليا.

¹ Ahmad Silem, l'hétérodoxie institutionnaliste et néo-institutionnaliste, économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, 2006 , N°4, p 9.

² إيمان الشاعر، الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانيات تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 19.

التغير في توجهات السياسة العامة التي انتقلت من الخصخصة، التحرير، والاستقرار المشجعة في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي إلى إصلاحات الحوكمة.¹

الجديد الذي طرأ على اقتصاد التنمية هو إدراك الدور الحاسم للمؤسسات في السماح للاقتصاد بالعمل بطريقة فعالة²، ففي النصف الثاني من سنوات التسعينيات من القرن الماضي حول البنك الدولي تركيزه من "الجيل الأول" للإصلاحات - استقرار الاقتصاد الكلي والتكامل التجاري - (إصلاحات كلية) إلى "الجيل الثاني" للإصلاحات (إصلاحات جزئية)، و الذي يشمل إدخال تحسينات على الإدارة، القانون، والوظائف التنظيمية للدولة، بالإضافة إلى التأكيد على التنمية المؤسساتية، وكذلك التكاليف الاجتماعية الناتجة عن الخصخصة و قضايا الشفافية وحوكمة الشركات التي سُلط عليها الضوء خاصة بعد أزمة شرق آسيا، فاستقرار الاقتصاد الكلي، إصلاح القطاع المالي، الخصخصة وتحرير التجارة ...، هي إصلاحات ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق النمو المستدام، حيث أصبح البنك الدولي على علم بأهمية الإصلاحات المؤسساتية، والتي تعرف بـ " الأسس الميكرو اقتصادية للنمو".

المطلب الثاني: التفسير السياسي للعنة الموارد الطبيعية

1- الآثار السياسية لاستغلال الموارد الطبيعية

أثبتت العديد من الدراسات حول الانعكاسات الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية في الاقتصاد أنها عادة ما يرافقها سوء تخصيص إيراداتها وتسخيرها في عملية التنمية الاقتصادية، لذا فإنها لا تؤدي إلى تخلف الاقتصاد فحسب بل تتعدى ذلك لتخلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم؛ حيث أن **للجانِب السياسي** دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي

¹ Véronique Dutraive « **Economic Development and institutions** », Revue de la régulation N°6/2e semestre 2009

² John Williamson, op cite, p 13.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، لأن وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة تدفقات الإيرادات المالية في يد الحكومة، وهذا له تداعيات على الإدارة الاقتصادية والمالية في هذه البلدان، لأن هذا الربح يعد توجيهه لحوافز الاقتصاد للأفراد المشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات النفطية، وبعيدا عن الأنشطة التي تدعم النمو الاقتصادي؛ فإن الدول التي تتمتع بموارد طبيعية مهمة عادة ما يكون لها ميل نحو إهمال تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري (اقتصاد توزيعي وليس إنتاجي)، والمشكلة لا تكمن فقط في الاعتماد على الموارد الطبيعية المدرة للثروة وإنما في عدم تنوع هيكل الصادرات، لأن المزايا النسبية الناتجة عن وفرة المورد الطبيعي تصبح مكبحة يعطل بناء وتطوير أية مزايا نسبية أخرى.

ويدعم الاقتصادي (1999) Michael L. Ross فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد و يرى أن للجانب السياسي دورا مهما في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية وفي هذا السياق اعتبر م.ل.روس (1999) أن التفسير السياسي لنقمة الموارد يمكن إيعازه إلى ثلاثة نظريات¹:

✓ **النظرية الإدراكية:** التي ترجح أن تؤدي التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين وهذا ما يفسر سبب فشل عدة حكومات في تنويع صادراتها والمحافظة على استقرار السياسات وضعف قطاعها الخاص، الأمر الذي جعل منها عرضة لظاهرة المرض الهولندي؛

✓ **النظرية الاجتماعية:** تؤيد هذه المقاربة الاجتماعية فكرة أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو و على نوعية سياسات الدولة؛

¹. شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

✓ مقارنة المؤسسات: التي ترى أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم تنمية اقتصادية مستدامة، لذلك فإن معظم الدول الريعية تمتلك مؤسسات ضعيفة تقتصر القدرة على صياغة وتخطيط إستراتيجية تنمية قوية.

إن هذا التحليل يبين الصلة الوثيقة بين وفرة الموارد الطبيعية و الجانب السياسي خاصة في البلدان التي تؤدي كثافة مواردها إلى تطور سياسات حكومية تخدم المصالح الضيقة لمجموعات محددة على حساب مصلحة الاقتصاد المحلي مما يؤثر سلبا على النمو.

2- انسداد النمو من التبادل الدولي

يمكن دعم الجانب السياسي من خلال تقديم تفسير لآثار استغلال المورد الطبيعي على بقية الاقتصاد في بلد مصدر بالدرجة الأولى للمورد الطبيعي ولم يحقق تنمية، وهذا بتسليط الضوء على العلاقة بين المورد الطبيعي والدولة وباقي الاقتصاد؛ على اعتبار أنّ هذه الدول تعاني من انسداد في النمو، وهذا من التبادل الدولي وآثاره السلبية على البلدان السائرة في طريق النمو من خلال تدهور معاملات التبادل، باعتبار أن أسعار المواد الأولية التي تصدرها هذه البلدان تتحدد في الأسواق العالمية إذ لا تتحكم في ارتفاعها أو انخفاضها، بالإضافة إلى أن زيادة عائدات الصادرات الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الأولية لا تؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية، ويمكن تلخيص ذلك في ثلاثة مراحل أساسية هي:

1. المنطقة المحصورة:¹ فالصناعة المستخلصة من دول العالم الثالث المصدرة للمورد الطبيعي هي "صناعة محصورة"، إذ لا توجد علاقة مباشرة بينها وبين باقي الاقتصاد، فالعلاقة الموجودة هي

¹ - إن هذا المفهوم استعمل من قبل بعض الاقتصاديين، ومن أبرزهم «P.Bairoch» الذي حاول تقديم تفسير لحدود التصنيع عند دول العالم الثالث المصدرة للمورد الطبيعي، وهذا من خلال دراسة تجريبية في الفترة (1956-1913)، Paris, Gauthiers.-Bairoch.P, Diagnostic de l'évolution économique du Tiers-Monde,

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

علاقة غير مباشرة وتمثلة في ميزانية الدولة، حيث أن الصناعة المستخلصة المحصورة تقدم إيرادات تكون تحت تصرف الدولة التي توزعها على باقي الاقتصاد، وهنا يظهر التساؤل حول كيفية تصرف الدولة بهذه الإيرادات؟

2. **سلوك صاحب الدخل:** أو سلوك الدولة القابضة لإيرادات الصناعة المستخلصة المحصورة، يؤكّد هذا المفهوم على انفصال السلوك الإنتاجي عن السلوك القابض للإيرادات، إذ أن الشيء الوحيد الذي يربطهما هو الدخل (من خلال تقديم الأجور للعمال لقاء الخدمات المقدمة).

فالدولة صاحبة الدخل هي دولة تقبض على أسس منتظمة إيرادات خارجية، على شكل رسوم مدفوعة من الخارج، وتحاول هذه الدول الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي باستعمال هذه الإيرادات، إلا أنها تصطدم أمام واقع "التنمية بدون نمو" (ويقصد بها تحقيق تحسن في المستوى المعيشي دون تحقيق نمو حقيقي للإنتاج يضمن الوصول إلى المعنى الحقيقي للتنمية)، فيطرح التساؤل عن سبب ذلك، وما مدى قدرتها على استيعاب هذه العوائد، و ترجمتها في الواقع إلى تنمية حقيقية؟

3. **قدرة امتصاص رأس المال:** ويمكن اعتبارها وقفة حقيقية لهذه البلدان لمعرفة الدرجة التي وصلت إليها وإلى أين سوف تتجه، من خلال معرفة قدرتها على امتصاص رأس المال العائد من صادرات المواد الأولية، وكيفية توجيهها إلى استثمار حقيقي للبلد يعود عليها بفائدة، حيث سمح هذا المفهوم بتفسير غياب الهيكل القاعدي المنتج للدول المصدرة للمحروقات، بأنها تقوم بتوظيف غير إنتاجي

Villars, 1967. من خلال هذه الدراسة توصل « P.Bairoch » إلى أنّ الصناعة المستخلصة في دول العالم الثالث هي "صناعة محصورة" "Une industrie enclavée"، حيث لها تأثيرات على باقي الاقتصاد لكنها ضعيفة ويمكن أن تكون غير موجودة.

لعائداتها في مجالات بعيدة عن الإنتاج مثل الاستثمار في العقارات أو في أنشطة الاستيراد و التصدير وغيرها.

يُستخلص من ذلك أن توفر العائدات المالية من النفط تفوق أحياناً الحاجات الاستثمارية المخططة، فتتراكم في شكل فوائض نقدية كبيرة داخل البلد المصدر للنفط وبالأخص خارجه. وعليه فإن توفير التمويل لا يشكل عائقاً للدول النفطية من أجل وضع برامجها التنموية، لكن هذه الفوائض المتراكمة تطرح التساؤل حول ما إذا كانت عبئاً على الدول النفطية، بسبب محدودية قدراتها على توظيف هذه الأموال في برامج تنمية قادرة على خلق ثروة حقيقية، لأن وجود احتياطات كبيرة من الصرف المتأتية من تصدير المحروقات لدى الدول المنتجة للبتروكول تصبح هدفاً للدول الصناعية، تعمل على استقطابها بأساليب مختلفة لاستعادة التدفقات المالية التي دفعتها في فاتورة استيراد الطاقة، وهي آلية معروفة بعملية "تدوير العائدات النفطية".

3- المرض السياسي الهولندي

قدم Rickey Lam & Leonard Wantchekon¹ ورقة بحثية بعنوان "المرض السياسي Political Dutch Disease في محاولة لمعرفة كيف تتأثر الأنظمة السياسية الهولندية بتغيرات القطاعات الاقتصادية وخاصة انتعاش قطاع الموارد الطبيعية.

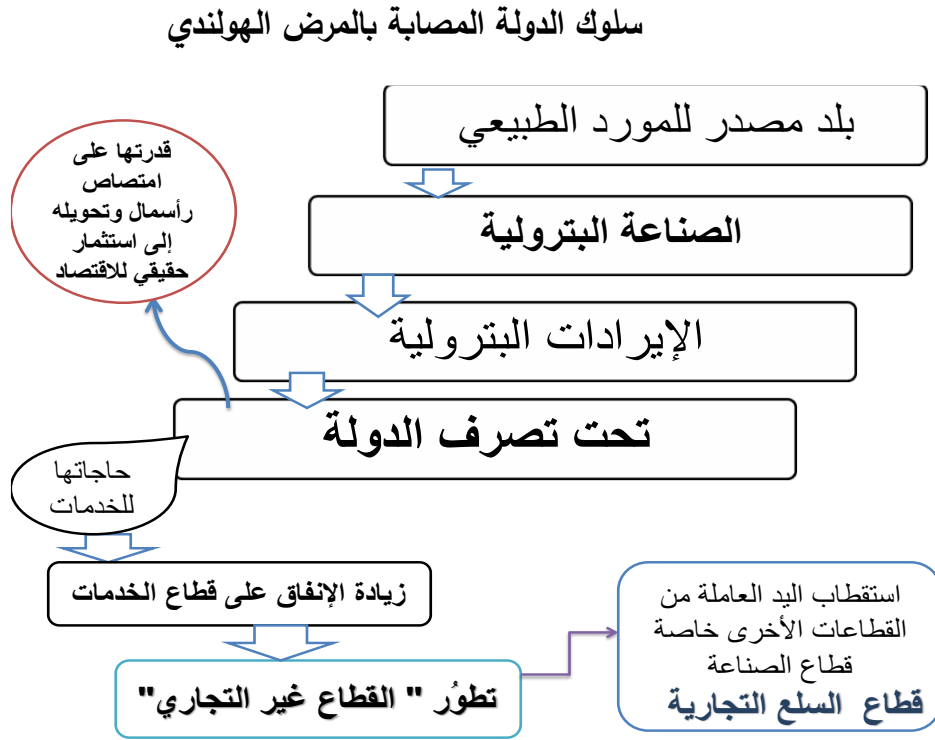
على أساس ما تقدم يتضح أن هناك نقطة تحول لظاهرة المرض الهولندي عندما يتم إسقاطها على الدول المصدرة للنفط بالدرجة الأولى، حيث تكمن نقطة الانعطاف في تغير طبيعة ظاهرة التفسير الاقتصادي إلى التحكم السياسي في مسار وآثار ظاهرة المرض الهولندي على التنمية الاقتصادية.

¹ Lam Ricky & Wantchekan Leonard " , Political Dutch Disease" , Working paper, April 2003 , P:6-16.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

حيث يوضح الشكل أدناه العلاقة العكسية التي يركز عليها هذا النموذج فيما يخص الآثار الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية التي كان من المفترض أن تكون دفعة قوية للاقتصاد من خلال القدرة على توفير الإمكانيات التي تسمح بإحداث تغييرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الوطني إلا أنه في ظل غياب إستراتيجية تنمية ملائمة وسوء تخصيص العوائد البترولية أدى إلى إحداث فشل في التنمية وظهر اختلالات هيكلية للقطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم (1-13):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

يوضح الشكل أعلاه بأنه لو تم التعمق أكثر فيما يتعلق بجانب توظيف العائدات من تصدير المحروقات على باقي الاقتصاد، فإن الصناعة المستخلصة من بلد مصدر بالدرجة الأولى للمورد الطبيعي هي الصناعة البترولية وهي صناعة محصورة إذ لا توجد علاقة مباشرة بينها وبين الاقتصاد، إلا من خلال ميزانية الدولة التي تعبئ الإيرادات المتأتية من هذه الصناعة؛ وهنا يبرز الدور الحقيقي للدولة

من خلال قدرتها على امتصاص رأس المال وتحويله إلى استثمار حقيقي للاقتصاد؛ إلا أن السلوك الناجم عن تعاضم المداخل العائدة للدولة تمثل في حاجاتها للخدمات، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلبات في هذا القطاع، فنتج عن ذلك زيادة الإنفاق على قطاع الخدمات مما ساعد على تطوره، أي تطوّر "القطاع غير التجاري"، ما أدى إلى استقطاب اليد العاملة من القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة "قطاع السلع التجارية"، وبروز ظاهرة الاختلال الهيكلي للقطاعات الاقتصادية بما تحمله من عراقيل تحول دون تحقيق الأهداف المبتغاة في الاقتصاد الوطني وتجسيد التنمية المستدامة فيه.

المطلب الثالث: أداء الاقتصاد الجزائري بين المؤسساتي والسياسي

1- واقع البنية المؤسساتية في الاقتصاد الجزائري

إن تحليل واقع البنية المؤسساتية في الاقتصاد الجزائري سيتم من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات كمؤشر نوعية البنية المؤسساتية، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر الحرية الاقتصادية.

أ- مؤشر نوعية البنية المؤسساتية

تعتبر نوعية البنية المؤسساتية من أكثر المواضيع التي حازت ولا زالت تحوز على اهتمامات الباحثين الاقتصاديين خصوصا على مستوى الدول التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية ومنها الدولة الجزائرية، لما لها من تأثير كبير في تحقيق الاستفادة من هذه الموارد وتجنب تأثيراتها السلبية أو ما يسمى بـ "لعنة الموارد الطبيعية".

إن ضعف نوعية البنية المؤسساتية يعتبر السبب الرئيس في تحقيق البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في المتوسط لمعدلات نمو أقل من البلدان التي لا تملك موارد طبيعية في إطار ما يعرف بـ "لعنة الموارد"، حيث أن تخلف البنية المؤسساتية يدفع إلى تنامي سلوك البحث عن الربح لدى أصحاب السلطة

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

من جهة والاستغلال غير الأمثل للموارد من جهة أخرى مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الاقتصاد المعني.

يشير تقرير الحوكمة في الاقتصاديات العالمية إلى أن الاقتصاد الجزائري يملك نوعية مؤسساتية ضعيفة تعبر عنها المستويات المنخفضة في الجوانب الرئيسية المشكلة لمؤشر الحوكمة الذي يُستند إليه غالبا في تقدير نوعية الإطار المؤسسي للدولة، وبالاستعانة بالجدول أدناه يمكن تحليل هذه النوعية في بعض البلدان المصدرة للنفط.

الجدول رقم (1-3)

نوعية المؤسسات في بعض البلدان المصدرة للنفط سنة 2015

الدولة	الجزائر	إيران	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	نيجيريا	اليمن	فنزويلا
مؤشر النوعية	3.5	3.5	2.75	5.3	3	5.37	2.6	2.5	2

Source : www.prsgroup.com 22/05/2018 22 :45

يتضح من خلال الجدول أن الدول سجلت علامات متدنية من مؤشر نوعية المؤسسات، وهذا يدل على رداءة نوعيتها وعدم وجود مؤسسات قوية تواجه السلطة الحاكمة ضد تصرفاتها إزاء الأموال الناتجة من ارتفاع أسعار النفط والتي يتم استغلالها لخدمة المصالح الشخصية و حمايتها وضمان استمرارية التربع على السلطة دون التركيز على المصلحة العامة والسعي لتحقيق الجدوى الاقتصادية.

ب- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

مؤشر اقتصادي يدرس مناخ الأعمال وضعه البنك الدولي، يشير إلى أفضل وضع من حيث إجراءات إدارية أبسط بالنسبة للمستثمرين أو الشركات وحماية أقوى لحقوق الملكية، والجدول التالي يوضح ترتيب الدولة الجزائرية من بين 190 دولة من حيث هذا المؤشر

الجدول رقم (1-4)

ترتيب الدولة الجزائرية من حيث مؤشر سهولة الأعمال

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ترتيب	128	116	125	132	136	143	148	152	153	154	163	156	166

Sourc : Arabic.doingbusiness.org ترتيب الاقتصادات

مؤشر سهولة ممارسة الأعمال تاريخ اطلاق 11/01/2019 12 :33

وفقا لهذا الجدول فإن تصنيف دولة الجزائرية من خلال مؤشر سهولة أعمال يندرج ضمن الفئة تحت المعدل.

ج- مؤشر الحرية الاقتصادية:

تعرف الحرية الاقتصادية ب"مدى قدرة الأفراد أو الجماعات أو الأطراف المختلفة على تحديد اختياراتهم الاقتصادية بأنفسهم ضمن عمليات تبادل حرة"، كما ترتبط بامتلاك ما يكسبونه والأمن على ممتلكاتهم وبما يحقق لهم الاستقلالية الاقتصادية.

يصدر المؤشر منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال- حرية التجارة - حقوق الملكية - التحرر من الفساد - الحرية الجبائية - حجم الإنفاق الحكومي - الحرية النقدية - حرية الاستثمار- حرية العمل- الحرية المالية.

يُقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أدناها حرية منعدم أو مقموعة (0-49.9)، وأقصاها حرية مرتفعة جدا (80-100)؛ والجدول التالي يوضح درجة الحرية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري:

مؤشر الحرية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للفترة (2007-2018)

2018	201	201	2015	201	201	201	201	201	200	2008	200	
	7	6		4	3	2	1	0	9		7	
44.7	46.5	50.1	48.9	50.8	49.6	51.0	52.4	56.9	56.6	56.2	55.4	القيمة
-	-	2.45	-	2.42	-	-	-	0.53	0.71	1.44	-	التغيير
3.87	7.19		3.74		2.75	2.67	7.91					%
-	-	-	157	146	145	-	-	-	-	-	-	الترتيب
حرية منعدم	حرية منعدم	غير حرة إلى حد كبير	حرية منعدم	غير حرة إلى حد كبير	حرية منعدم	غير حرة إلى حد كبير	غير حرة إلى حد كبير	غير حرة إلى حد كبير	غير حرة إلى حد كبير	غير حرة إلى حد كبير	غير حرة إلى حد كبير	تصنيف

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على: الجزائر/مؤشر-الحرية-الاقتصادي/ <https://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الاطلاع

11/01/2019 12 :33

إن ما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه هو أن الاقتصاد الجزائري غير قادر على رفع معايير التحرر الاقتصادي، وتخطي حجم المعوقات البيروقراطية والإدارية وغيرها التي تحد من الحرية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني؛ وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية قامت بعدة إجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال منها تقليص عدد ومدة الإجراءات، فقد تضمنت التشريعات المتعلقة بالاستثمار والتي تخص الجزائريين والأجانب بنفس الدرجة، والمتضمنة في الأمر الصادر بتاريخ 15 جويلية 2006، إلغاء كل تصريح مسبق لم ينص عليه القانون صراحة، بالإضافة إلى العمل على تقليص الأجال القانونية

إصدار القرارات من شهر إلى 72 ساعة، وفي هذا الإطار تم إنشاء الشبائيك المركزية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار¹؛ كما نص القانون 16-09² في مادته رقم 43 على أن حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون، إذ جاء هذا القانون المتعلق بترقية الاستثمار عن تبنيه سياسى استثمارية جديدة عزز فيها حرية المستثمر الأجنبي وإلغاء لبعض القيود التي كانت تعرقل وتحد من حرية المستثمرين الأجانب، وجاء بمجموعة من المبادئ الرئيسية المرتبطة بتجسيد مشاريع الاستثمار، كحرية تحويل رؤوس الأموال و توفير مجموعة من المزايا والاعفاءات الضريبية.

بالرغم من أن بيئة الأعمال في الجزائر جاذبة للاستثمارات من ناحية المقومات والمؤهلات التي تمتلكها الدولة (تنوع الثروة الطبيعية، يد عاملة متنوعة، موارد المالية)، إلا أنها طاردة وعائقة للاستثمارات من ناحية تطبيقية من وجهة نظر المؤشرات الدولية.

2- التفسير المؤسساتي والسياسي لضعف أداء الاقتصادي الجزائري

انطلاقا من المدرسة الاقتصادية المؤسساتية الجديدة التي تؤكد على قوة تأثير النظام المؤسساتي على تكلفة المبادلات وحالة عدم التأكد، و الذي يعني أن نجاح سياسات التنمية و الإصلاح الاقتصادي يتطلب توفر بيئة مؤسساتية مناسبة؛ فإنه لتجنب لعنة الموارد يتطلب وجود دولة قوية ومستويات عالية نسبيا من الإدارة بالإضافة إلى بيئة مؤسساتية جيدة.

¹ تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الجزائر: نقطة الارتكاز الوطنية، 2008 ، ص 20.

² قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016، يلغي جزئيا الأمر رقم 03-01 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 46 صادر في 3 أوت 2016.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

عملت المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي على إيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلالها يمكن توضيح انجازات إدارة الحكم وفي هذا المجال تم تحديد ستة مؤشرات لتحقيق الحكم الرشيد¹:

✓ أولاً تلك العملية التي من خلالها يتم انتخاب المسؤولين والرقابة عليهم ومن ثم عزلهم عند الضرورة ولأجل تحقيق ذلك نستعين باثنين من مؤشرات إدارة الحكم وهما: المساءلة و إبداء الرأي، الاستقرار السياسي؛

✓ ثانياً قدرة الدولة والإمكانات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد وتطبيق السياسات الصحيحة والتي تعني المؤشرات الآتية: الفاعلية الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية؛

✓ احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية في البلد وهذا يشمل المؤشرات الآتية: سيادة القانون ومكافحة الفساد.

بغية التعرف على مدى إمكانية الجانب المؤسساتي والسياسي أن يفسر الأداء الضعيف للاقتصاد الجزائري تم الاستعانة ببعض المؤشرات²:

▪ **مؤشر إبداء الرأي والمساءلة:** يقيس هذا المؤشر الحقوق السياسية والمدنية بالإضافة إلى حقوق الإنسان، يتضح من هذا المؤشر وجود استقرار نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم بنسبة 10-25% خلال فترة 1996-2015 الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير،

¹ أحمد جاسم محمد، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 19، السنة 2011، ص 08.

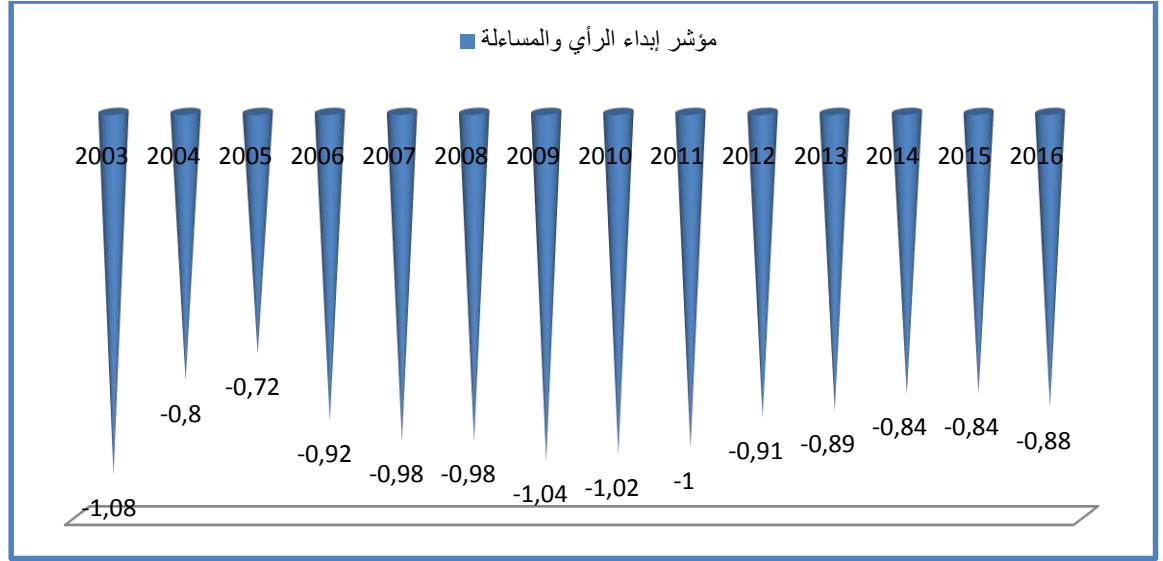
² بلال بوجعة - بن قانة اسماعيل، تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد من خلال مؤشرات الحكمة للفترة 1996-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/18، ص ص266-268.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

وكذا إنقاص حرية تكوين جمعيات باعتبارها كيان مؤسسي مهم في تطوير الاقتصاد المؤسسي بالجزائر، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-14)

تطور مؤشر إبداء الرأي والمساءلة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2003-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معلومات تقارير منظمة الشفافية الدولية على الرابطة: 12/03/2019 22:30

http://www.transparency.org/news/featurecoppuption_perceptions_index

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هذا المؤشر تراوحت قيمته بين أدنى قيمة (-1.04) سنة 2009 وأقصاها (-0,72) سنة 2005، مما يفسر نقص حرية التعبير و غياب المساءلة بشكل مستمر رغم التحسن الضعيف منذ سنة 2011، وهذا يدل على انخفاض حق التعبير وتغشي الفساد.

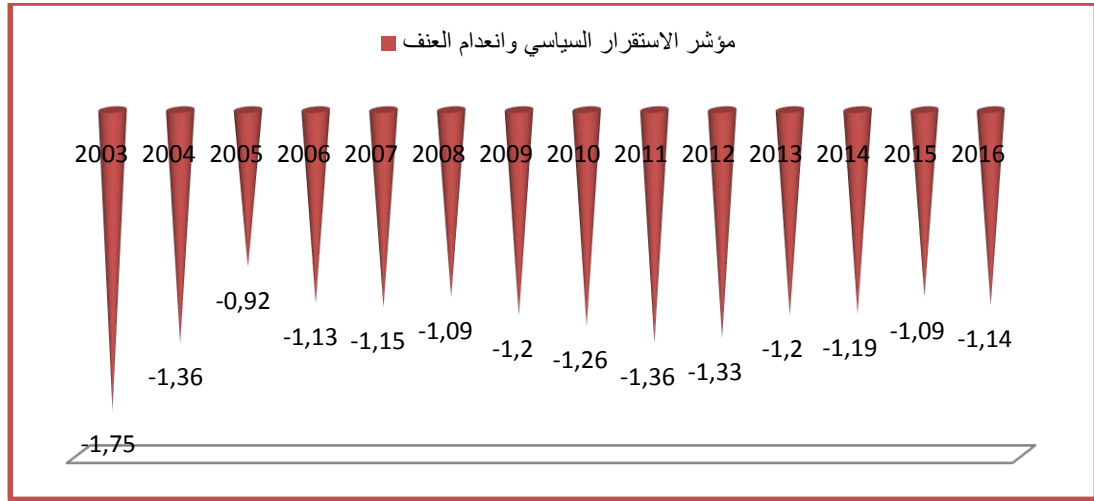
■ **مؤشر الاستقرار السياسي و انعدام العنف:** لقد مر ترتيب المؤشر بالجزائر بمرحلتين: المرحلة الممتدة من 1996 إلى 2003 والتي تميزت بضعف في الترتيب قدرت نسبته بـ0-10% بسبب آثار عشرية التسعينات من القرن الماضي وما خلفته من آثار سلبية على استقرار المستوى المؤسسي بالجزائر، حيث أن أسوأ ترتيب سجلته هو 4.35% سنة 1996، في حين سجلت في المرحلة الثانية (2004-2015)

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

تحسنا في الترتيب إلى نسبة 10-25% حيث أحسن ترتيب قدر بـ 20.33% سنة 2005¹، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-15)

تطور مؤشر الاستقرار السياسي و انعدام العنف للدولة الجزائرية خلال الفترة (2003-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معلومات تقارير منظمة الشفافية الدولية على الرابط: 12/03/2019 22:30

http://www.transparency.org/news/featurecoppuption_perceptions_index

يتبين من خلال هذا الشكل تسجيل مستويات ضعيفة، كان أفضلها (-0.92) سنة 2005، في حين كان أسوأها على الإطلاق (-1.36) سنة 2011، رغم ما شاهدهته الدولة من استقرار أمني ومحاربة الجريمة العابرة للحدود في ظل ما تعرفه الدول المجاورة من اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة وبقاء التهديد الإرهابي المتواصل.

■ **مؤشر فعالية الحكومة:** يمكن تقسيم أداء الحكومة الجزائرية إلى مرحلتين: مرحلة (1996-2000) حيث سجلت ما نسبته أقل من 25% في حين سجلت مرحلة الثانية (2001-2015) ما نسبته أكثر من 30%، وعموما حافظت فعالية الحكومة على مستوى متوسط ما بين 20-50% من دراسة مؤشرات

¹ <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp> .11/02/2019 11:20 تاريخ اطلاع

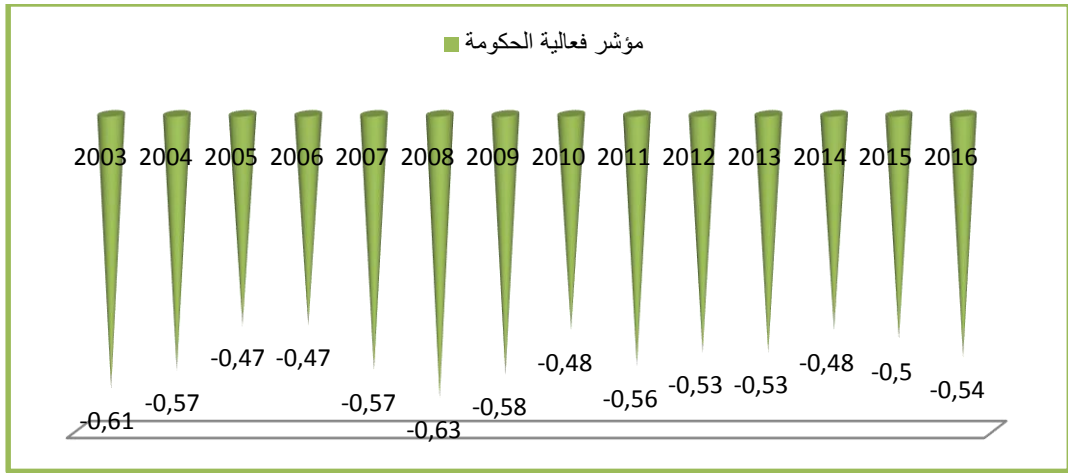
الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

الحكومة العالمية بين عدد من الدول، الأمر الذي انعكس على المساهمة في التحسين من الخدمات المؤسساتية المدنية نوعا ما.¹

والشكل الموالي يوضح تطور هذا المؤشر في الدولة الجزائرية:

الشكل رقم (1-16)

تطور مؤشر فعالية الحكومة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2003-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معلومات تقارير منظمة الشفافية الدولية على الرابط: 12/03/2019 22:30

http://www.transparency.org/news/featurecoppuption_perceptions_index

يلاحظ من خلال الشكل تسجيل مستويات ضعيفة، فأفضل مستوى سجله كان (-0.47) سنتي 2005 و2006، ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق من سنة 2001، والذي أفرز نتائج ايجابية انعكست على تحسين مستوى التنمية البشرية، تمثلت في تراجع مستوى الفقر والبطالة، وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، والخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى التقدم النسبي في الخدمات العامة واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ حيث شمل هذا المؤشر كفاءة الجهاز البيروقراطي، استقلالية الإدارة من الضغوط السياسية، توعية الخدمات العامة، توعية صياغة السياسات

¹البايسين بوجردة، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي". المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، العدد 33، 2007، ص02.

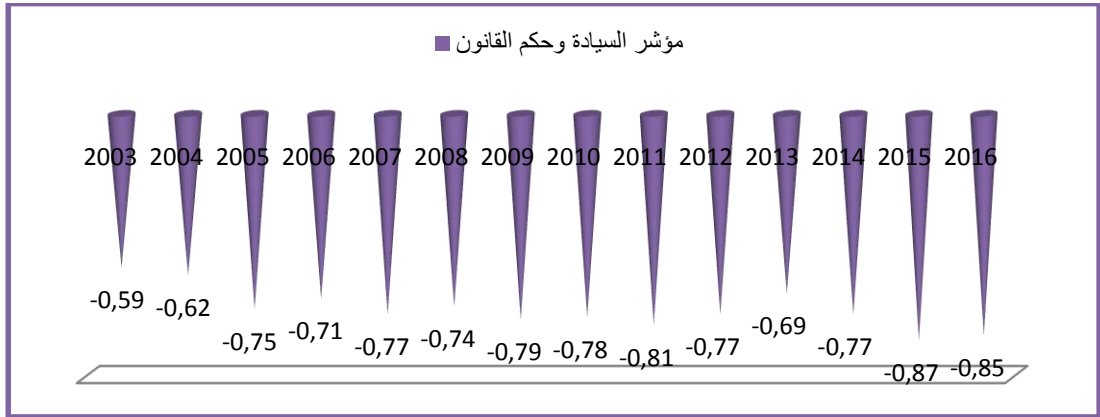
الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

ومصادقية الحكومة في الالتزام بتطبيقها، وعليه يمكن القول من خلال ما يدرسه هذا المؤشر والمستويات التي سجلها فشل الحكومات المتتالية وعدم قدرتها على تحقيق أهداف التنمية.

■ **مؤشر السيادة وحكم القانون:** يتضح وجود تغير نسبي لهذا المؤشر بالجزائر إذ سجلت ترتيب منخفض سنة 1996 بـ 11% ثم ارتفع إلى 35.41% سنة 2004 واستمر بالهبوط والارتقاع بمتوسط 25-30% للفترة 2005-2015؛ وعليه أخذ هذا المؤشر ترتيب أقل من متوسط من بين دول العالم التي شملتها الدراسة، الأمر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي للمشاركة في عملية التنمية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1- 17)

تطور مؤشر السيادة وحكم القانون للدولة الجزائرية خلال الفترة (2003-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معلومات تقارير منظمة الشفافية الدولية على الرابط: 12/03/2019 22 :30

http://www.transparency.org/news/featurecoppuption_perceptions_index

سجل هذا المؤشر مستويات أفضل من البقية، وهو يعكس المستوى الضعيف للعدالة، حيث تراوحت تقييماته بين (-0.59 و -0.87) وهو ما يعكس حجم الإصلاحات التشريعية والقانونية التي شهدتها البلاد وعصرنة العدالة لكن يبقى الإشكال في الممارسة والتطبيق.

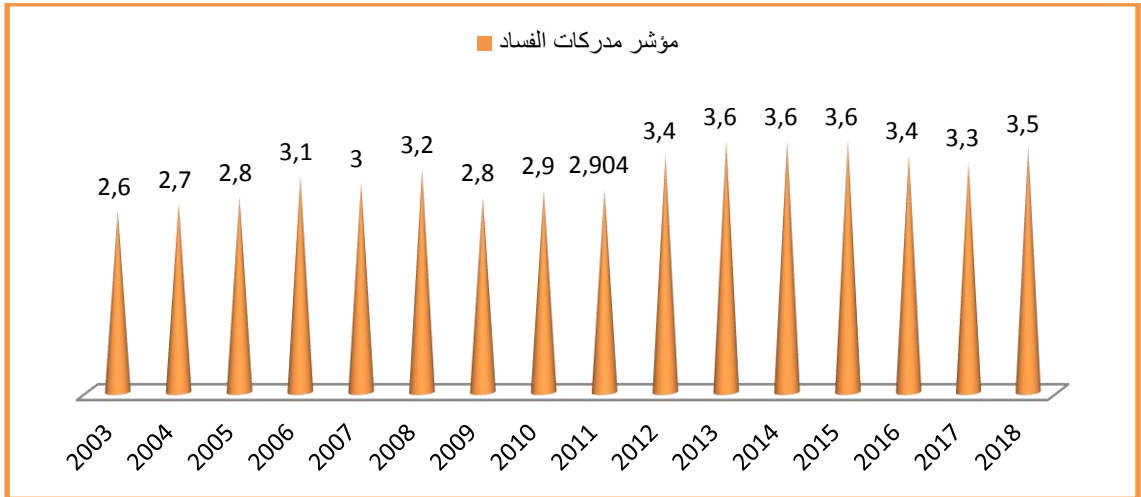
الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

حيث يعتمد المؤشر على ثماني معايير هي: خضوع الحكومة وكبار المسؤولين للقانون، غياب الفساد، شفافية الحكومة وتبادلها المعلومات مع الأفراد ووسائل الإعلام، الحقوق الأساسية للأفراد، توفر الأمن، الانضباط والمساواة أمام القانون، العدالة المدنية، والعدالة الجنائية؛ وهو مؤشر يصدر عن مشروع العدالة العالمي منذ 2006 ويقيس سيادة القانون في 126 دولة وكيان، حيث احتلت الدولة الجزائرية الرتبة 72 سنة 2019.¹

■ **مؤشر الفساد:** يعتبر الفساد من أهم الأسباب التي تعرقل تطبيق البرامج التنموية في الاقتصاد الجزائري، نتيجة لتغلغه في أوساط المؤسسات بجميع أنواعها، مما أدى إلى التلاعب بالمال العام واستغلاله لأغراض خاصة، وعليه سوف يتم التطرق إلى مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر والشكل الموالي يوضح ذلك حيث يتراوح هذا المؤشر بين 10 نظيف جدا و 0 فاسد جدا:

الشكل رقم (1-18)

تطور مؤشر مدركات الفساد للدولة الجزائرية خلال الفترة (2003-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معلومات تقارير منظمة الشفافية الدولية على الرابط: 12/03/2019 22:30

http://www.transparency.org/news/featurecorruption_perceptions_index

Corruption Perceptions Index by Transparency International, 2018

¹ <https://worldjusticeproject.org/our-work/research-and-data/wjp-rule-law-index-2019>, 13:55, 18/09/2019

من خلال الشكل يتبين أن المؤشر سجل سنة 2003 درجة سيئة قدرت بـ (2.6) واحتلت الرتبة 88 من أصل 133 دولة، وهذا يعني تفشي الفساد في البلاد ثم تحسن المؤشر بشكل طفيف خلال الفترة (2004-2006) ويعود ذلك إلى الإجراءات القانونية المتخذة من قبل الحكومة على حسب ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لتسجل في السنوات (2006-2007-2008) ارتفاعاً للمؤشر عند الدرجة 03 من أصل عشر درجات لتخرج بذلك من القائمة السوداء التي تضم مجموعة البلدان الأكثر فساداً في العالم، لتعود لهذه القائمة مباشرة خلال السنوات (2009-2010-2011) نتيجة انخفاض المؤشر إلى أقل من 03 درجات، وهي فترة بداية برنامج الخماسي (2010-2014) والذي حُصص له غلاف مالي كبير مما أغرى المسؤولين ووجدوا فرصة أكبر لممارسة الفساد بشكل أعمق، وفي سنة 2012 ارتفعت قيمة المؤشر إلى 3.4 وبقي مستقراً في نفس المجال (3.2-3.6) ما يفسر وجود بيئة من الفساد، إذ احتلت الدولة الجزائرية الرتبة 112 من مجموع 180 دولة سنة 2017.

وبشكل عام إن الدولة الجزائرية تصنف ضمن الدول التي يشكل فيها الفساد مشكلة خطيرة على التنمية وجهود تحقيق أهداف البرامج التنموية؛ وتُرجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية في هذا المؤشر إلى الافتقار للشفافية، وانعدام الأمن، وكذا الثروة النفطية التي تفتح أبواب الفساد خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

وعليه فمن خلال ما تم التطرق إليه من مختلف المؤشرات في الدولة الجزائرية يمكن القول أن للجانب السياسي والبيئة المؤسساتية بالجزائر مساهمة كبيرة في عرقلة السياسات الإصلاحية الاقتصادية ولم توفر مناخاً مناسباً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

إن تحسين البنية المؤسساتية في الاقتصاد الوطني يعتبر أولوية قصوى في إطار الخروج من التداعيات السلبية لظاهرة " لعنة الموارد" المتمثلة أساسا في عدم الاستغلال الأمثل للموارد وغياب التحفيز على الادخار والعمل والابتكار.

تشمل عملية الإصلاح المؤسساتي الضروري في الاقتصاد العديد من الجوانب التي لها تأثير على سلوك أفراد المجتمع وسلوكياتهم في الحياة الاقتصادية، إذ أن المنطلق الرئيسي فيها يكون من خلال إصلاح النظام السياسي في الدولة بما يمكن من تحقيق رشد أكبر في طبيعة القرارات المتخذة من قبل الجهاز التنفيذي في إطار تسيير شؤون الدولة، ويضمن إقرار المتابعة والمساءلة حول مختلف القرارات المتخذة وتفعيل مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات الهامة والرئيسية بما يعزز من الشفافية في تسيير شؤون الدولة؛

كما يشمل الإصلاح المؤسساتي تفعيل دور الجهاز القضائي بتعزيز استقلاله وسلطة قراراته والعمل بها من قبل جميع مكونات الدولة بما يكرس سيادة القانون التي تزيد من ثقة الأعوان الاقتصاديين في مؤسسات الدولة وتحفزهم على المزيد من العمل والاستثمار.

المبحث الثالث: تطاير أسعار الموارد ودورية السياسة المالية

إن التطاير في مداخيل الموارد الطبيعية الذي مصدره تطاير أسعار المواد الأولية يقيد النمو في الاقتصاد، وينتج عن ذلك تطاير سعر الصرف الحقيقي والذي له تأثير سلبي على تنافسية قطاع المنتجات الصناعية (وهذا ما تم التعرض إليه في دراسة نظرية المرض الهولندي)، وكل هذا يؤكد التأثير السلبي الذي ينتج عن تطاير أسعار الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي؛ وبالإضافة إلى ما سبق فإن تطاير الأسعار وعدم الاستقرار الذي ينتج عنه يؤدي إلى تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية والتي تترتب عنها تقلبات في المتغيرات الاقتصادية.

وعند التمعن في أسعار الذهب الأسود عبر الزمن فإنها قد شهدت تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة وأبرزها أزمة 1986، والتي انخفض فيها سعر البترول إلى حدود النصف أعقبها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات، و خلال السنوات القليلة الماضية تعدت أسعار البترول سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة و المصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

المطلب الأول: تطاير أسعار البترول

1- العوامل المحددة لسعر النفط في الأسواق

تخضع أسعار وتقلبات النفط إلى تذبذبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها، ومن ضمن هذه العوامل العرض والطلب والعوامل السياسية، والمناخية.... وغيرها.

أ- العوامل الاقتصادية

▪ تغير الطلب وتطوره:

لقد تغيّر الطلب وتطور بصفة مختلفة تمامًا عما كان عليه من قبل، وهذا الأمر يتوقف على

العوامل العادية التي تغيرت أو أصبحت جديدة كليًا، وهي تتضح في ما يلي¹:

العامل الأول : هو الزيادة المنطقية والطبيعية في استهلاك الطاقة أو الطلب من جميع البلدان، بما

فيها البلدان المنتجة والمصدرة (دول الخليج، وروسيا، والولايات المتحدة)، وخاصة البلدان الناشئة

(الهند والصين) ولكن هذه الزيادة كانت منخفضة نسبيًا خلال العشرية الماضية.

العامل الثاني : هو الأكثر أهمية على مدى العقد الماضي، ويتمثل في أنّ الانكماش الاقتصادي

العالمي أدّى إلى انخفاض كبير في نموّ الطلب العالمي.

العامل الثالث : يرتبط بالركود الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي الذي أدّى إلى انخفاض كبير في

الاستهلاك من جهة، وتطوير الطاقات المتجددة من جهة أخرى. ولقد قدّر هذا العامل بنقل كبير في

البلدان الأكثر استهلاكًا واستيرادًا (أوروبا والولايات المتحدة).

العامل الرابع : يرتبط برغبة كبار المستهلكين والمستوردين في ضمان اكتفائهم الذاتي والحدّ من

تعرضهم للأزمات السياسية في المناطق المنتجة؛ إذ أدّى ذلك إلى الحدّ من الواردات، وإلى تطوير

المحروقات غير التقليدية في الولايات المتحدة منذ عشرة أعوام؛ بفضل التقدم التكنولوجي الذي خفض

سعر الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا على نحو يتراوح بين 40 و50 %.

¹ عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ملف ندوة ندوات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة 2015/11/7، ص 124.

إن الطلب و نمطه على النفط المعروضة و توقعات تطور السوق النفطية يعتبر العامل الأساس في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم؛ فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية يقوم على توليد الطاقات الأخرى منها و زيادة وسائل النقل بمختلف أنواعها جواً و براً و بحراً في العالم، كل ذلك يخلق ظمناً شديداً للنفط ومشتقاته.

■ تطورات العروض:

العرض النفطي هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.

يمكن القول أن السبب الرئيس وراء التأرجح في أسعار النفط والذي غالباً ما يكون شديداً هو تغير العرض والطلب، ويمكن لعدة عوامل أن تؤثر في طرفي المعادلة، ولكن ببساطة إن أية قفزة (أو على الأقل أية قفزة منتظرة) في إمدادات النفط العالمية، يمكن أن تدفع بالأسعار إلى الهبوط، في حين أن احتمالات تراجع الإمدادات تدفع بالأسعار إلى الارتفاع، وهذا يصح أيضاً بالنسبة للطلب : فإذا زادت حاجة العالم إلى النفط، فعلاً أو توقعاً، ارتفعت الأسعار، بينما يمكن أن تتراجع في حال تباطؤ الطلب.

ب-العوامل الجيوسياسية:

تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً أنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة؛

ج- التخزين:

إن التخزين من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم وتغير مستوياته إزاء الطلب الآتي أو المستقبلي يلعب دورًا كبيرًا في أسعار أنواع النفط المخزنة؛ وقد أثر التخزين المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية بداية شهر جويلية سنة 2006 إلى تراجع سعر النفط بحوالي 04 دولارًا عن أقصى ما وصل إليه منذ أوائل العام نفسه؛

د- العوامل المناخية:

هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:¹

- مخاوف من زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، و إغلاق وحدات المصافي النفطية الأمريكية؛
- إعصار (كترينا) وإعصار (أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربيعين الأول والرابع من العام 2007 ، الأمر الذي يعني زيادة الطلب علي وقود التدفئة؛
- تسبب الإعصار المداري (جونو) في وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني؛
- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) الذي حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول 2004 ، وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار الذي خلفها هذا الإعصار بإنقاصهم الإمدادات النفطية في

¹ يوسف عبد الله مي حاج وآخرون، تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة ، ورقه بحثية مقدمة لمادة مشكلات اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات العربية 2006 ، ص05.

السوق والذي استمر توقفه عن الإنتاج لمدة تزيد عن 3 إلى 4 شهور تقريباً، بالإضافة إلى توقف مؤقت في المفاعلات النووية المولدة للكهرباء في اليابان.

هـ- العوامل النقدية

إن هبوط سعر الدولار يقلل من قوته الشرائية لدى دول منظمة "أوبك" ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، وقد برزت آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوروبية، لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوروبية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً إذ يستمر ضعف الدولار أمام اليورو والإسترليني.

و- عامل الندرة

كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الإستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.

2- تطور أسعار النفط والصدمات البترولية

لقد تعرضت أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار في الأسعار، حيث كانت تعرف بالصدمات البترولية، وكانت أولى هذه الصدمات ابان حرب أكتوبر 1973، حيث ارتفع السعر الرسمي للخام العربي من حوالي 2.29 دولار للبرميل إلى حوالي 10.73 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1974، واستمرت هذه الأسعار هكذا، حتى شهدت قفزة قوية عقب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث وصل السعر الرسمي للخام العربي الخفيف إلى 17.25 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1979 ثم قفز السعر إلى 28.64 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1980، ثم إلى 32.51 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1981، وهذا ما عرف بالصدمة البترولية الثانية، وكانت الصدمة البترولية الثالثة في أوائل التسعينات من القرن

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

الماضي عقب غزو العراق الكويت حيث ارتفع سعر البترول من 17.31 دولار كمتوسط لعام 1989 إلى 22.26 دولار كمتوسط لعام، 1990 واستمر التذبذب في أسعار النفط حتى انهارت عام 1998 وسجل متوسط برميل النفط نحو 9.69 دولار لسلسلة خامات أوبك وذلك نتيجة الصراع في حصص السوق للبلدان المنتجة وانخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب آسيا؛ وبعدها ارتفعت أسعار النفط بدءًا من منتصف عام 1999، إذ شهدت أسعار النفط العالمية منذ عام 2003 ارتفاعا كبيرا، ويعد هذا الارتفاع الأكبر منذ اكتشاف البترول، على الرغم من الانخفاض النسبي لأسعار النفط في عام 2007، حيث بلغت أسعار النفط 69.2 دولار للبرميل في عام 2006 ، مقابل متوسط لم يزد عن 24.3 دولار للبرميل في عام 2001، أي بنسبة زيادة قدرها % 185 خلال الفترة ما بين عامي 2001-2006¹.

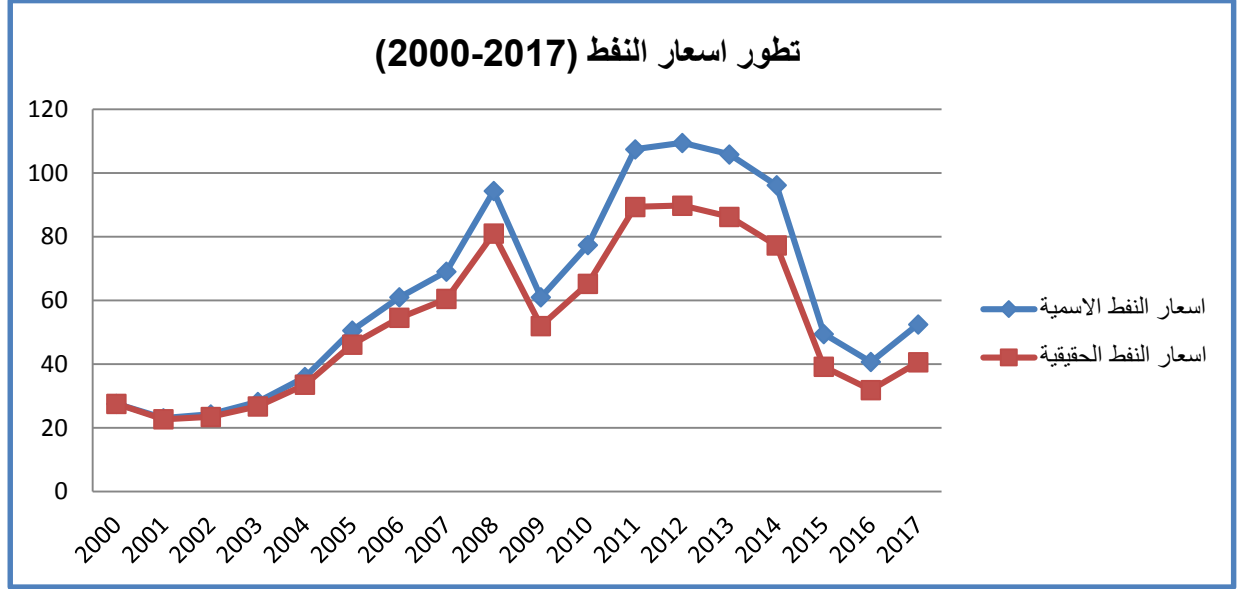
واستمرت أسعار النفط في تحسن حيث تجاوزت أسعار النفط 147 دولار للبرميل في منتصف عام 2008، ولكن بفعل الأزمة المالية في ديسمبر 2008 انخفض الطلب على النفط، مما أثر على أسعار النفط خلال هذه الأزمة المالية. بالرغم من أن سنة 2008 هي سنة الأزمة إلا أن أسعار النفط لم تتأثر خلال هذه السنة، لتعود بعد ذلك للصعود سنة 2010 إلى 80 دولار للبرميل ثم 113 دولار للبرميل في السنة الموالية، لتعاود كَرَّةً أخرى الانخفاض مجددا سنة 2014 إلى 99 دولار وهذا لتدهور الأوضاع في السوق النفطية العالمية لتستمر في الانخفاض بشكل كبير يقترب من 50% إذ وصلت سنة 2015 إلى 49.5 دولار للبرميل بعد أن سجلت 40.7 دولار للبرميل سنة 2016 وهي أدنى قيمة سجلها منذ سنة 2005 ليعاود الارتفاع سنة 2017 ليصل إلى 52.5 دولار للبرميل؛ كما هو موضح في المنحنى البياني التالي:

¹ مصطفى قارة وآخرون، دور الصندوق في مساهمة دول الأعضاء المتأثرة في ارتفاع أسعار النفط العالمية، دراسة تسهيل إنشاء النفط، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص 1_10.

الشكل رقم (1-19):

تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية (2000 - 2017)

الوحدة: دولار/برميل



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي الموحد (انظر الملحق رقم 01)

إن ما يمكن استخلاصه من معطيات المنحنى السابق حول أسعار البترول أنه ليس هناك متوسط ثابت أو على الأقل ليس له متوسط يعود إليه في فترة من الوقت، ولذا لا يمكن الجزم بما قد تكون عليه الأسعار في المستقبل ولا يمكن القول أن تغيرات أسعار البترول دائمة أو مؤقتة، كما أنه سوف يكون من الصعب التنبؤ بصدمات أسعار البترول التي قد تستمر فتجعل البلدان المنتجة للنفط عرضة لصدمات دورية، يترتب عنها جانب كبير من عدم الاستقرار في اقتصادياتها.

3- تأثير أسعار النفط على البلدان العربية المصدرة

تُعد العوائد المالية من الأمور الحيوية للدولة، لأنها تؤدي إلى زيادة القدرة الاقتصادية التي عندما تبدأ بالفيض فانها تتحول إلى قوة سياسية بالضرورة، وتنتهي بالسعي والعمل نحو القوة العسكرية في نهاية

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

المطاف؛ إن الأقطار العربية المنتجة للنفط تتميز بأحادية الاقتصاد، أي تعتمد في إنفاقها الجاري والاستثماري على عائدات النفط، وهناك علاقة دالية طردية بين التنمية العربية وبين زيادة عائدات النفط، لذلك فإن هبوط عائدات النفط ينعكس مباشرة على أداء تلك الاقتصاديات، ومن ثم على حركة الاقتصاد.

وفي الوطن العربي لم تتطور الصناعة التحويلية بدرجة تكفي لتحويل البنية الاقتصادية تحويلاً متماسكا، كمدخل ضروري من مداخل التنمية المرغوبة، فما زالت مادتا النفط والغاز في هيكل الصناعة الاستخراجية وتصديرها بشكل مادة خام، تمثلان ملمحا من ملامح الضعف الجيوبوليتيكي لهذه البلدان، لأن تقدم الدول وتطورها في الموازين السياسية والإستراتيجية يعتمد اعتمادا كبيرا على الصناعات التحويلية والمعرفية أكثر من اعتماده على الصناعات الاستخراجية وإنتاج وتصدير المواد الخام وبذلك فإن الاعتماد كليا على الصناعات الاستخراجية اضعف من الاهتمام بالصناعات التحويلية، هذا من جانب، ومن جانب آخر لم تؤدي البرامج الحكومية في الإنماء الاقتصادي إلى خلق روابط قوية بين قطاعي الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، باستثناء ما جرى من بعض التعديلات لفروع الصناعات البتروكيمياوية، وهذا ما نتج عنه ضيق السوق العربية وعدم قدرتها على استيعاب كل الإنتاج النفطي.

المطلب الثاني: دورية السياسة المالية

تقوم الدولة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي والحفاظ على توازنه بالجوء إلى استخدام أدوات السياسة الاقتصادية ومن أبرزها السياسة المالية، والتي أصبحت تكتسي أهمية بالغة خاصة مع تطور الدولة واتساع نطاق مهامها؛ فالسياسة المالية آلية تستخدم لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إذ تعرف بمجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم

مختلف الإيرادات والنفقات وإحداث التوازن في ميزانية الدولة على النحو الذي يتم به تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كزيادة حجم الإنتاج، تخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع. تكون تقلبات الدورات الاقتصادية أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة وبالخصوص في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على عوائد الموارد الطبيعية، حيث أن الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي يرجع في الغالب إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط والتي تؤدي بدورها إلى التقلب في مداخيل الدولة. إن التقلب في المداخيل يصاحبه تقلب في الإنفاق الحكومي العام والذي يؤدي بدوره إلى تقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة والتي من شأنها أن تحول دون استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.

1- مسار السياسة المالية والدورة الاقتصادية:

فيما يتعلق بمسار السياسة المالية يميز Kamnsky , Reinhart and Vegh بين ثلاثة حالات هي:¹

❖ السياسة المالية المستقرة

هي تلك السياسة التي تتميز بالاستقرار في الإنفاق الحكومي، و يكون فيها الارتباط بين النفقات الحكومية والدورة الاقتصادية معدوما.

❖ السياسة المالية الدورية

هي تلك السياسة التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة و إلى انخفاضه في الفترات السيئة، أي تكون السياسة المالية توسعية في فترات الانتعاش وانكماشية في فترات الركود، كما تسمى هذه

¹ Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , ” When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy “ , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Working Paper 10780 Cambridge , September 2004,p14.

السياسة بالدورية لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية، ويكون الارتباط بين الدورة الاقتصادية و مكونات الإنفاق الحكومي موجبا.

❖ السياسة المالية غير الدورية

هي تلك السياسة التي تكون توسعية في الأوقات السيئة و انكماشية في الأوقات الجيدة، فيرتفع فيها الإنفاق الحكومي في فترات التراجع الاقتصادي و ينخفض في الحالات العكسية، و يتجه هذا النوع من السياسة إلى تحقيق استقرار في الدورة الاقتصادية، و يكون فيها الارتباط بين الإنفاق الحكومي والدورة الاقتصادية سالبا، و يمثل هذا النوع من السياسة المالية مقارنة الكلاسيكيين الجدد و المقاربة الكينزية، والتي ترى أن السياسة المالية المثلى ينبغي أن تكون غير دورية، أي أن عجز الميزانية ينبغي أن ينخفض في فترات الازدهار الاقتصادي و يرتفع في أوقات التراجع الاقتصادي.

2- مقارنة السياسة المالية المنتهجة بين الدول المتقدمة والنامية

لقد قدم الاقتصاديون العديد من التفسيرات لشرح الاختلاف في مسار السياسة المالية بين الدول الصناعية والدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تسودها سياسة مالية دورية وذلك لان هذه الدول في الحقيقة هي جذور أغلب أزمات الدين في السوق الصاعد، وأغلبها وجدت في الحكومات التي تمر بنوبات إنفاق واقتراض عال عندما يكون الوقت مناسباً؛ في حين أن الدول الصناعية فتسودها إما سياسة مالية غير دورية أو سياسة مالية مستقرة والتي تعرف بأنها سياسة مالية تتضمن إنفاق حكومي ثابت، وسميت بالمستقرة لأنها لا تعزز الدورة الاقتصادية ولا تجعلها ثابتة في حالة الاستقرار أي انه لا علاقة بين النفقات الحكومية والدورة الاقتصادية.

فقد بين Talvi and Vegh أن دورية السياسة المالية هي القاعدة في معظم البلدان السائرة في طريق النمو، و قد توصلنا في دراستهما هذه إلى إثبات وجود علاقة ارتباط موجبة بين مكونات الإنفاق العام والنتائج

الداخلي الخام لعينة تتكون من 36 دولة نامية (قدر الارتباط في المتوسط بـ 0.53)، أما بالنسبة للبلدان الصناعية فقد وجد أن معامل الارتباط في المتوسط كان معدوماً، و هذا يبين عدم دورية السياسة المالية في هذه البلدان.¹

وقد تم تقديم **مسببات الاختلاف بين الدول** فيما يخص دورية السياسة المالية، حيث تم طرح وتقديم العديد من الفرضيات لخصت في ثلاث اتجاهات تفسيرية تتمثل أساساً في:

❖ **التفسيرات الاقتصادية** والتي تبنت فكرة القيود المفروضة على الدخل المحلي أو أسواق الائتمان

الدولية؛ ووفقاً لهذه الفرضية فالبلدان النامية لكونها تتمتع بأقل قدرة لضمان سلاسة دورة الأعمال التجارية بسبب صعوبة الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية فإن هذا يمنعها من الاقتراض خلال الأوقات العصيبة، مفسرين هذه النتائج باعتبارها إشارة إلى أن المستثمرين يقومون بتقييد الائتمان بالنسبة للبلدان التي يخشون من أن يصبح ارتفاع العجز المالي فيها خارجاً عن السيطرة، هذه النتائج متسقة مع ملاحظة أن "التوقف المفاجئ" في تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة مرتبطة مع انخفاض حقيقي في قيمة العملة وقطع الاستثمار والضغط المالي الحاد باعتبارها بلدان بعيدة عن الأسواق المالية الدولية.²

❖ **التفسيرات المؤسسية والسياسية**، والتي أوضحت أن المؤسسات والهيكل السياسية تعد من بين

أهم الأسباب الرئيسية الداعية لعدم استقرار الاقتصاد الكلي والأزمات، فحسب كل من Tornell and Lane حيث قاما بدراسة فكرة تأثير الشره، وركزا في مضمون حجتهن على الاقتصاد الذي يفتقد إلى بنية تحتية مؤسسية قانونية وسياسية قوية وتسكنها مجموعات قوية متعددة، كما شددت الدراسة على هذه السمات في شرح السياسات المالية الدورية وتراجع نوعية الاستثمارات وهذا

¹ Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh. "Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries" ,Journal of Development Economics , Vol 78 , 2005 .

² Caballero, R. and Krishnamurthy, A "Fiscal Policy and Financial Depth". NBER Working Paper 10532, May2004.

استجابة للصدمات ومعدلات النمو المنخفضة، وقد ركزت الدراسة على العملية المالية باعتبارها ساحة هامة تتفاعل فيها الجماعات القوية؛ إذ أن المنافسة بين جماعات المصالح على الموارد التي تسيطر عليها علنا يؤدي إلى أكثر من تأثير إعادة التوزيع النسبي عندما يزيد الإنتاج والتي تؤكد على إعادة التوزيع المالي الانتقائي بوصفها آلية رئيسية تتيح لهذه الجماعات الموارد الوطنية المناسبة لأنفسها. إلا أن ما يترتب عن تلك الصراعات ومع الموارد المتاحة التي تتزايد خلال الطفرات الاقتصادية فإن الإنفاق الحكومي سوف يكون عرضة لتقلبات الدورة الاقتصادية.¹ وهذا ما جاء في دراسة كل من Michael and Perotti مثبتين أن تأثير الشراهة "voracity" يعد المسبب الرئيسي الثاني المحتمل لتقلبات الدورة الاقتصادية المالية في أمريكا اللاتينية جنبا إلى جنب مع قيود الائتمان.²

❖ البيروقراطية اللامساوات الاجتماعية وهذا ما ناقشه Jaejoon Woo في دراسته مقدا دلائل على أن الارتفاع في اللامساوات والمقاس من خلال الدخل غير العادل والتعليم غير العادل، مرتبط بشكل ايجابي مع السياسة المالية المسايرة لاتجاه الدورية.³

استخلاصا مما سبق يمكن استنتاج أن البلدان النامية تتميز بدورية السياسة المالية، وعدم دوريتها في البلدان الصناعية، وهذا باعتبار أن خلال الأوقات السيئة تواجه البلدان النامية صعوبة في الحصول على الائتمان، كما تجبر على تسديد ديونها مما يدفعها إلى خفض نفقاتها العامة في فترات الركود، بينما خلال الأوقات الجيدة يرتفع الإنفاق في هذه البلدان وهذا ما يؤدي إلى دورية سياسة المالية.

¹ Aaron Tornell and Philip R. Lane, "The Voracity Effect". *American Economic Review*, Vol. 89, No. 1, March 1999, PP 22-46.

² Gavin, Michael and Roberto Perotti, "Fiscal Policy in Latin America". *NBER Macroeconomics Annual 1997*, edited by Ben Bernanke and Julio Rotemberg. Volume 12, January 1997, MIT Press.

³ Jaejoon Woo, "Why Do More Polarized Countries Run More Procyclical Fiscal Policy?" *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 91, No. 4, January 2008, PP 850-870.

أما عند الحديث عن النشاط الاقتصادي للدول النفطية فيتضح أنها دورية وهذا راجع بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط، إذ أن تقلبات عائداته تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة، وهذا ما يراه العديد من الاقتصاديين المختصين حيث أن حركة أسعار النفط مصدر رئيسي لتقلبات الدورة الاقتصادية¹؛ ويتجلى تأثير هذه التقلبات على الاقتصاد في علاقة الارتباط الموجبة بين المداخل المحصلة والنفقات العامة.

ويمكن استخلاص العلاقة هنا بين النفط والسياسة المالية لهذه الدول، إذ يعتبر الأول المصل الذي يغذي وينعش الاقتصاد أما الثانية فتعتبر الكيان الداخلي للدولة، وأي خلل في التغذية سيظهر مباشرة على الصحة.

وهذا لأنه في معظم الدول المصدرة للبتروال يعتمد التمويل الحكومي اعتمادا كبيرا على قطاع النفط وبالتالي فإن الإيرادات الحكومية تميل إلى أن تكون جد متذبذبة بسبب الصدمات البترولية المستمرة والتي لا يمكن التنبؤ بأسعارها، إن هذه الخصائص تجعل من عملية إدارة السياسة المالية جد صعبة في هذه البلدان ويترتب عليها انعكاسات هامة على أداء النمو الاقتصادي بها؛ ففي معظم هذه البلدان ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات، و في معظم هذه البلدان تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البتروال بزيادة النفقات العامة بشكل كبير، و في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البتروال إلى باقي الاقتصاد، و ينتج عن التقلبات في عائدات النفط تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية.

ومن التأثيرات السلبية لهذه الدورية على اقتصاد هذه الدول انه عندما تتخفف أسعار البتروال، فإن دورية السياسة المالية يمكن أن تكون جد مكلفة بالنسبة للاقتصاد، خاصة عندما تستجيب الحكومة

¹ Francois Ilescaroux, Valérie Mignon, "On the influence of oil prices Economic activity and other Macroeconomic and financial variables, CEPPI: centre D'études Prospective et d'Information International working paper, N02008-05,p11.

لانخفاض عائداتها بخفض الإنفاق العام، و قرار مثل هذا لا يلقى ترحيبا شعبيا و إنما قد يثير سخط الشارع بسبب نتائجها الاجتماعية السلبية، كما أن خفض النفقات الرأسمالية سوف يؤثر سلبا على النفقات الاستثمارية في المشاريع العامة و يترتب عنه تكاليف اقتصادية جد مرتفعة، و إذا ما استمر انخفاض أسعار البترول لفترات طويلة فإن هذا سوف يزيد من حدة العجز الحكومي و يضاعف من نمو الدين العام و هذا ما يطرح مشكلة تحمل الدين العام، حيث تمتلك معظم البلدان المصدرة للبترول أثناء فترات ارتفاع الأسعار قدرات اقتراض عالية، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الاقتراض المحلي والاقتراض الخارجي، لكن عندما تنخفض أسعار النفط يمكن أن تواجه معظم هذه البلدان تراكما في ديونها الداخلية و الخارجية، و هذا ما يجعل للسلطات المالية خيارات قليلة في تمويل عجزها، و يكون خفض الإنفاق العام أمرا حتميا بما له من تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

3- مفهوم دورية السياسة المالية:

تُعرف على أنها سياسة مالية تتضمن أعلى نسبة إنفاق عام و اقل نسبة ضريبة في الأوقات الجيدة، بينما تتضمن اقل نسبة إنفاق العام و أعلى نسبة ضريبة في الأوقات السيئة، وهذا لتعزيز الدورة الاقتصادية. و بمعنى أشمل فهي سياسة مالية توسعية في الأوقات الجيدة و سياسة مالية انكماشية في الأوقات السيئة.¹

ومن بين الاقتصاديين الذين يدعمون هذا التفسير يوجد: (El-Anshasy Husain et Al (2008)؛ Bradley and Joutz، 2005، الذين يعززون الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض البلدان المصدرة للنفط إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمة أسعار البترول، حيث انه في معظم هذه البلدان ترتبط النفقات الحكومية ارتباطا كبيرا بعائدات صادرات المحروقات، و تؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم

¹ Graciela, Kaminsky, Carmen M.Reinhart, carlos A.vegh, , op-cité ,p08

استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام، و يؤدي هذا إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على اقتصاديات البلدان المصدرة للبتروول.

يعتبر الاقتصاديين (1997) Gavin and Perotti أول من أثبت دورية السياسة المالية في دول أمريكا اللاتينية، حيث لاحظا أن عجز الميزانية في أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 1995 فشلت إلى حد كبير في الاستجابة للنمو الاقتصادي مما يدل على أن الميزانية التقديرية استخدمت على نحو مسامر للاتجاهات الدورية وذلك بغرض التكافؤ مع عوامل الاستقرار التلقائية، وقد توصل الاقتصاديان إلى أن السياسة المالية في هذه الدول تتجه إلى أن تكون دورية مقارنة بالدول الصناعية، بحيث تكون توسعية في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة¹.

وهذا ما أكد عليه كل من (2002 Sutton-Cat)، (2005 Manass)، (2005 Vegh-Talvi)، (2005 Vegh)، (2005 Kaminiski، Reinhart) من خلال ملاحظتهم وعدم حصرهم لهذه الظاهرة بأن تكون ظاهرة أمريكا اللاتينية فقط بل أنها شائعة في الكثير من الدول النامية².

المطلب الثالث: واقع تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية الاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية و مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له، وفي الجزائر يشكل قطاع المحروقات نسبة 98% من

¹ Micheal Gavin, Roberto Perotti, Fiscal Policy in Latin America, NBER Macroeconomics Annual 1997, Volume 12.

² Graciela L. Kaminsky ,carmen M.Reinhart, Carlos A.vegh, op-cité ,p :1-2

التجارة الخارجية، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة و التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بخاصية هامة في كون قيمة الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي أما الواردات فإن أغلبها تأتي من منطقة الأورو ما يعني التصدير بعملة منخفضة و الاستيراد بعملة مرتفعة، و في ظل ما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية أمام الأورو فإن الجزائر تواجه مشكلة تآكل القوة الشرائية لعائداتها النفطية، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات، هذا إلى جانب الخسائر المترتبة عن الفوارق بين العملات.

1- الاقتصاد الجزائري وتطايير أسعار البترول

إن معرفة أثر تطايير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر يعد من الشروط الأولية لتصحيح المسار المتبع في الاقتصاد؛ ولهذا التطايير نوعان من الصدمات "إيجابية وسلبية" ولكل منها تداعياتها، فلصدمة الموجبة لتطايير سعر النفط أثر موجب على الناتج المحلي الخام وعلى الإنفاق الحكومي وهذا على المدى القصير، ليتلاشى بعدها هذا الأثر على المدى الطويل.

❖ أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي

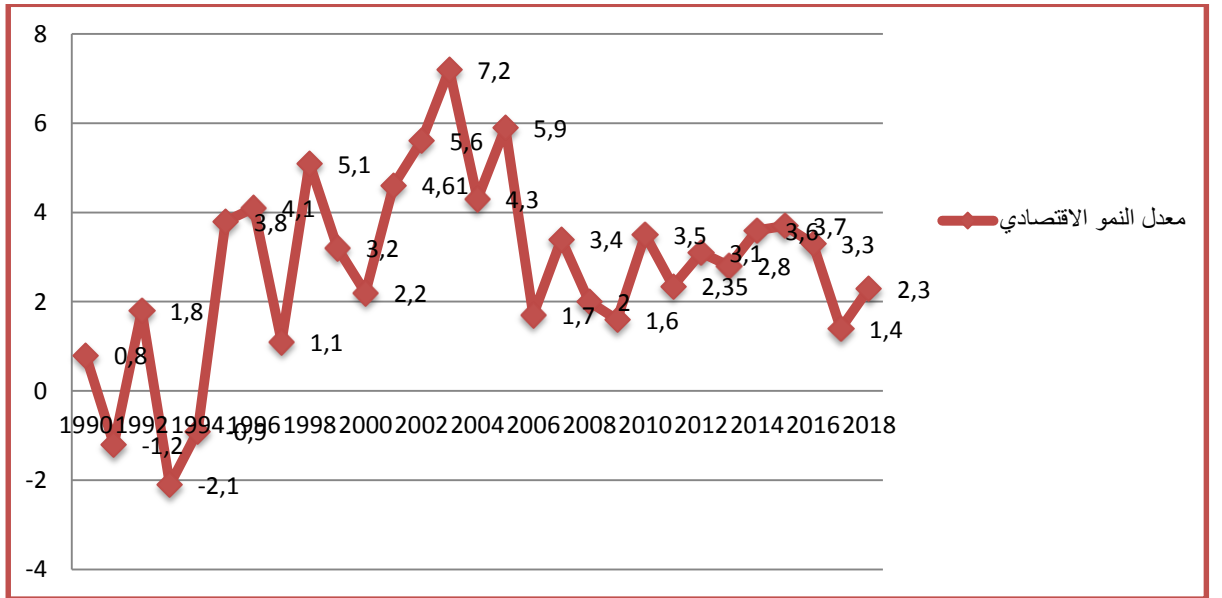
عرف النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري معدلات ضعيفة جدا مع بداية تسعينات القرن الماضي (1990-1994) و ذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول سنة 1986 و نتاجا للمرحلة الانتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق، و مع بداية 1995 سجل النمو الاقتصادي معدل 3.8% لينخفض بعدها إلى معدل 1.1% سنة 1997 ليشهد قفزة بمعدل 5.1% سنة 1998 ليعاود الانخفاض مجددا بعدها، و هي معدلات نمو متذبذبة عرفت الارتفاع و الانخفاض و للأمر علاقة ببرنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي و انخفاض حجم الاستثمارات في الجزائر خلال نفس الفترة.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

في حين عرف النمو الاقتصادي معدلات أحسن منذ سنة 2001 أين بلغ 4.61 % ليسجل أقصى معدل له 7.2 % سنة 2003 متزامنا مع تحسن معدل نمو قطاع المحروقات الذي بلغ 8.8% و الذي يفسر بالارتفاع الملحوظ لأسعار النفط، لتعاود الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2006 أين بلغ معدل النمو 1.7% نتيجة للتراجع الحاد الذي عرفه قطاع المحروقات بنسبة -2.5% خلال نفس السنة، حيث أن مؤشر هذا القطاع قد سجل معدلات نمو سلبية في تحسن بعد 2006 ما ترك أثره على معدل النمو الاقتصادي، الذي عرف معدلات نمو جد متواضعة، ليبقى على هذه الوتيرة بين انخفاض وارتفاع من سنة 2007 إلى 2017 حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2005 والتي بلغت 3.7 % وأدنى قيمة كانت سنة 2017 والتي قدرت بـ 1.4%، حيث أن تأثير نمو قطاع المحروقات على معدل النمو العام واضح جدا، فهذا الأخير عرف انخفاضا بفعل تراجع أسعار النفط. وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-20):

تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (1990-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p 190 .

Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p 176.

consulter le 31/08/2015 (www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm) – World Bank .

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

و من خلال قراءة نسب متوسطات معدلات النمو المبينة في الشكل أعلاه لكل فترة يتأكد التذبذب الذي يشهده تطور معدلات النمو في الاقتصاد الوطني وعدم استقراره خلال الفترة (1990-2018) ، والتي سجلت:

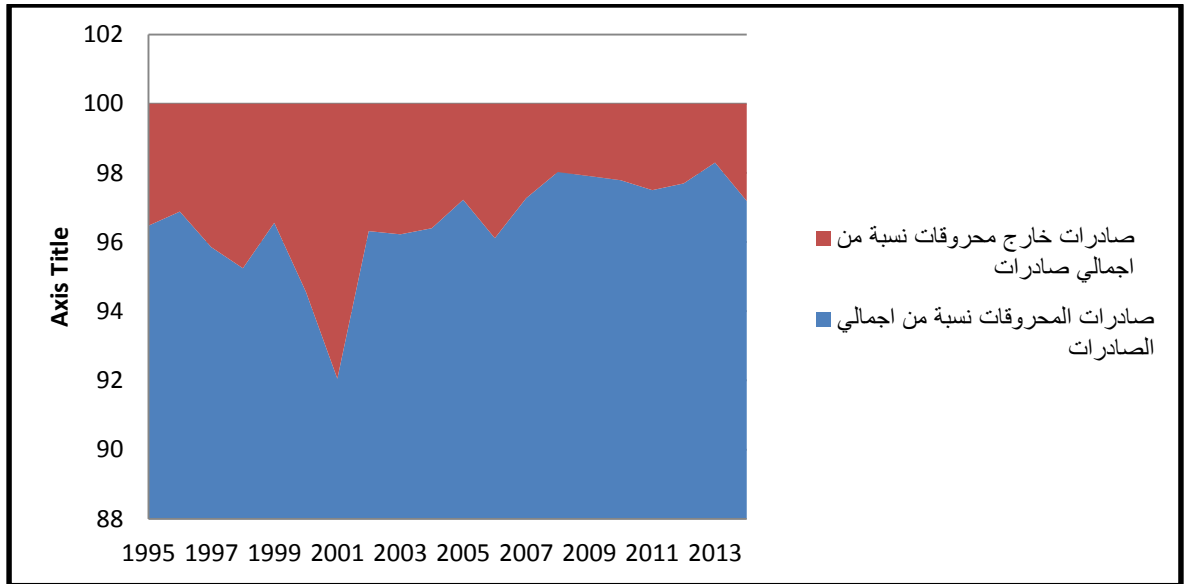
- متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (1990-1994) قدر بـ 0.32 % -
- متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (1995-2000) قدر بـ 3.25 %
- متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004) قدر بـ 5.43 %
- متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) قدر بـ 2.92 %
- متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) قدر بـ 3.07 %
- متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (2015-2018) قدر بـ 2.67 %

❖ أثر سعر البترول على الصادرات: لمعرفة أثر سعر البترول على الصادرات يمكن استخدام الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-21):

تطور نسبة كلا من صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة

(1995-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر للفترة (2002-2014)، من موقع www.bank-of-algeria.dz تاريخ اطلاع 02/08/2018 على الساعة 13:45. (انظر الملحق رقم 02)

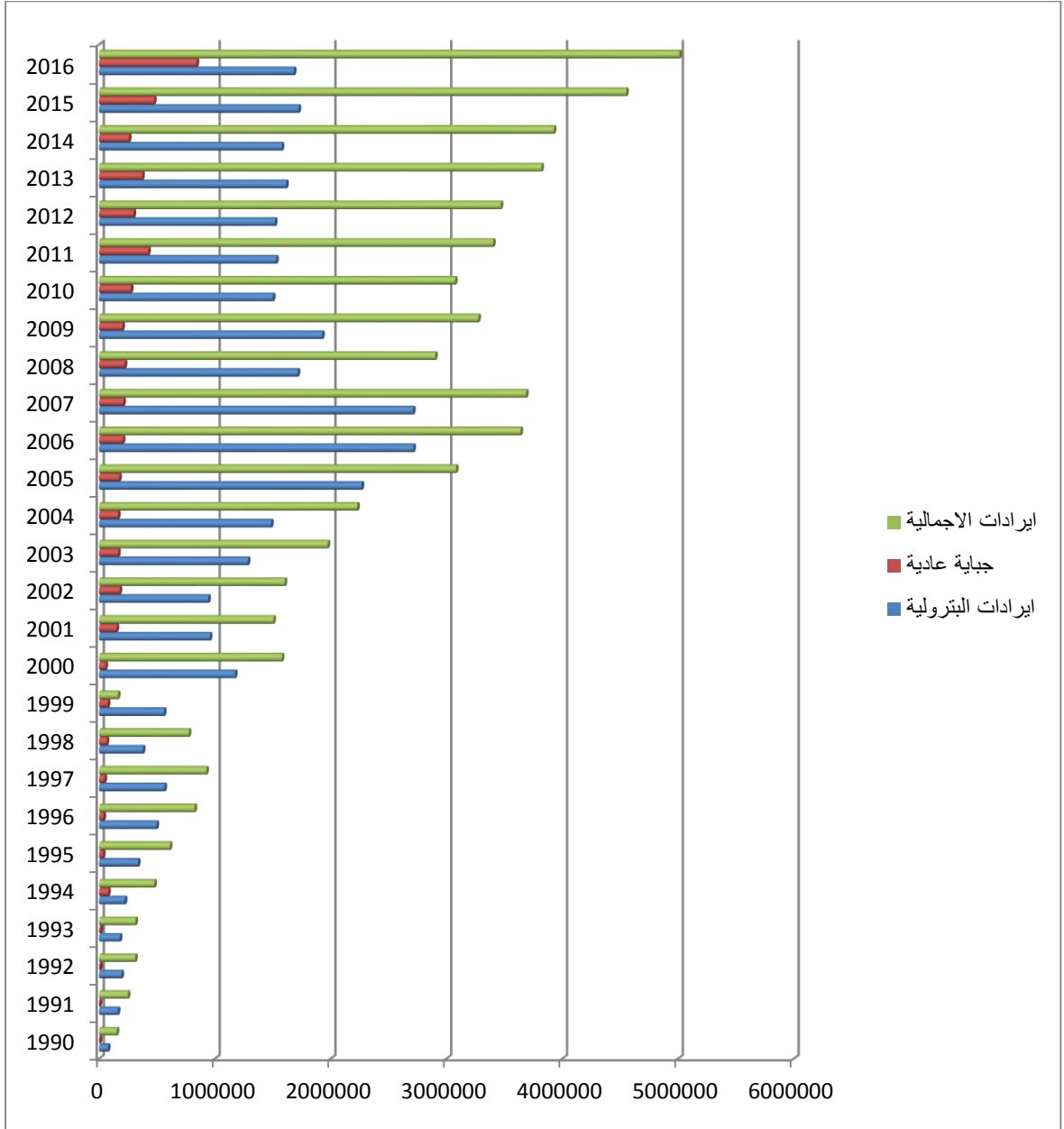
الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

يوضح الشكل أعلاه سيطرة القطاع النفطي على صادرات الاقتصاد الجزائري حيث تراوحت نسبتها بين 92.05 % و 98.30% من إجمالي الصادرات، في حين لا تتجاوز قيمة صادرات باقي القطاعات في الاقتصاد الوطني ما بين 1.7% و 4% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يدل على ضعف تأثير البرامج التنموية على تنويع الصادرات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، واستمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وضعف التنويع الاقتصادي.

❖ أثر سعر البترول على إيرادات الدولة

من خلال ما تقدم يتبين أن الجباية البترولية تشكل القطب الرئيس في الإيرادات العامة للدولة، إذ لا تزال تشكل المصدر الأساسي لتمويل المشاريع التنموية، وهذا ما يؤكد الشكل البياني:

تطورات إيرادات الدولة للفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات {انظر الملحق رقم 03}

يتضح من خلال الشكل وجود علاقة طردية تربط بين قيمة الإيرادات العامة والجباية البترولية فهي

تفوق نسبة 42% من الإيرادات العامة وهذا بسبب تواصل ارتفاع أسعار النفط؛ فخلال الفترة (2000-

1990) يتبين من الشكل رقم (1-22) ارتفاع إيرادات الدولة بسبب الحرب العراقية الإيرانية، لتشهد

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

انخفاضا بعد سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية؛ أما خلال فترة (2000-2016) وبسبب ارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى أرقام قياسية انعكس ذلك على الإيرادات البترولية والتي بدورها انعكست على إيرادات الدولة، إلا أن الأزمة العالمية لسنة 2008 أدت إلى عودة انخفاض هذه الإيرادات والتي تعافت بعد ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول؛ وكل هذا يؤكد مرة أخرى سوء تقدير السلطات الجزائرية للواقع الدولي والإمكانات المحلية.

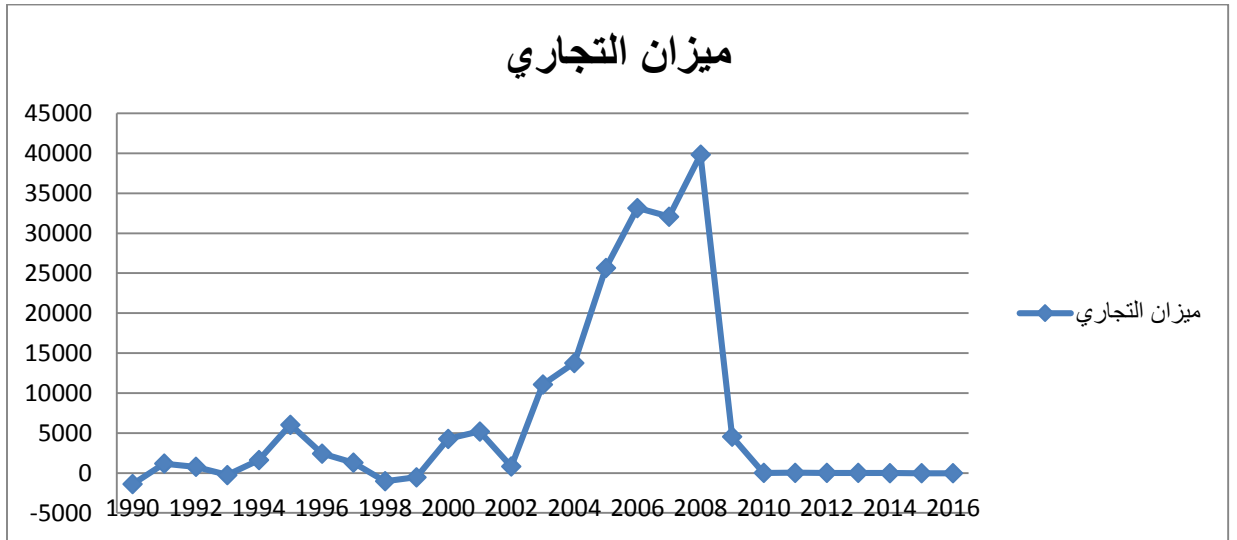
❖ أثر سعر النفط على الميزان التجاري

إن الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط على الحساب الجاري للاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات سلبي باعتبار الصادرات النفطية تشكل نسبة تصل إلى 98 % من إجمالي الصادرات.

والشكل الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الاقتصاد الوطني:

الشكل رقم (1-23):

تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات {انظر الملحق رقم 04}

من خلال الشكل يلاحظ تسجيل الميزان التجاري في الفترة (1990-1999) فائضا طوال الفترة ما

عدا سنتي (1994-1995) التي سجل خلالها عجزا قدره 1025 و 521 مليون دولار على التوالي،

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والتي سجلت قيمة 16.33 و 15.53 دولار للبرميل على التوالي، وهذا نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من حصيلة الواردات، وشهد بعد ذلك تحقيق رصيد موجب حيث حقق فائضا ب 4277 مليون دولار سنة 1996 و 5202 مليون دولار سنة 1997، وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي سجلت ما قيمته 20.29 و 18.68 دولار للبرميل على التوالي؛

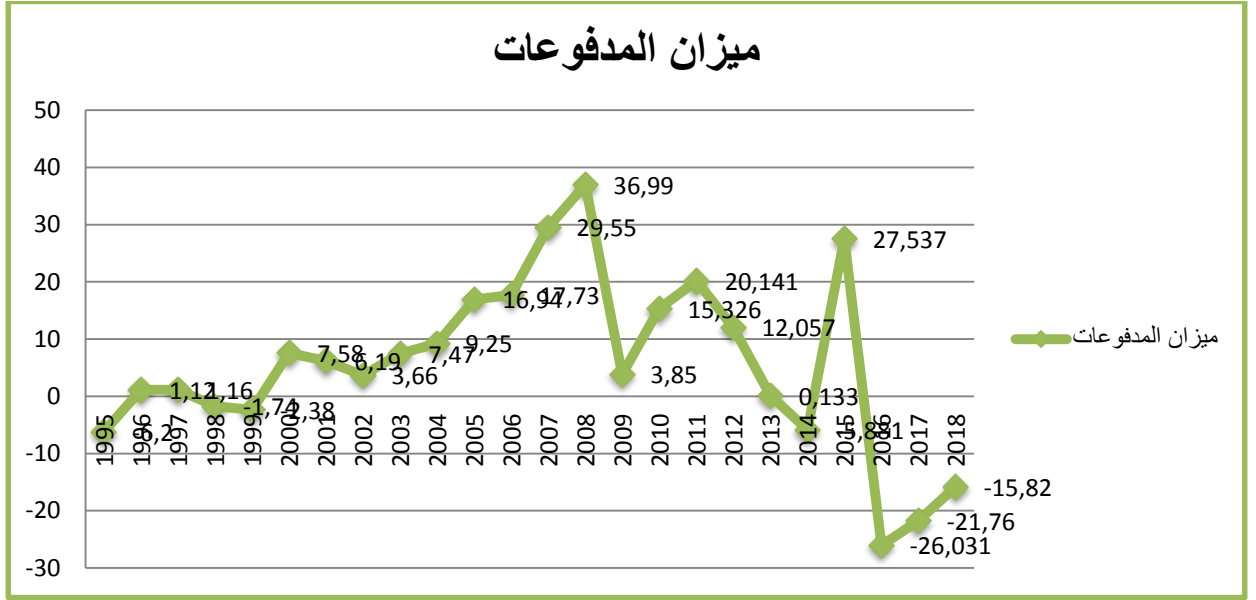
أما خلال الفترة (2009-2000) فقد عرف رصيد الميزان التجاري قيما مرتفعة وتزايدا مستمرا حيث انتقل من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى 39820 مليون دولار سنة 2008، وهذا تزامنا مع الأسعار المرتفعة التي شهدتها أسعار البترول في هذه الفترة، لينخفض بعد ذلك إلى قيمة 4550 مليون دولار سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية وما تبعه من انخفاض لأسعار البترول؛

في حين عرفت الفترة الموالية (2010 - 2014) عودة تعافي رصيد الميزان التجاري الذي سجل فائضا إلى غاية 2015 التي سجلت عجزا، وهذا ما يؤكد مرة أخرى تأثير الصدمات البترولية على الميزان التجاري.

❖ أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات

انطلاقا من أن ميزان المدفوعات يعتبر بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وهذا نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بينهما، فقد كان لزاما معرفة أثر سعر النفط على تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا من خلال الشكل أدناه:

تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1995-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات {انظر الملحق رقم 04}

من خلال الشكل يتبين أن ميزان المدفوعات عرف عجزا مستمرا في أغلب السنوات خلال الفترة (1995-2000) باستثناء سنة 1997 حيث سجل ميزان المدفوعات فائضا بـ 1.16 مليار دولار و سنة 2000 أين بلغ أعلى نسبة 7.57 مليار دولار، و يرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى العجز في رأس المال نتيجة لجوء الدولة إلى المديونية الخارجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري و تطبيقا لبرنامج التعديل الهيكلي بالرغم من أن الميزان التجاري قد سجل أرصدة موجبة خلال نفس الفترة؛

كما شهدت فترة (2001-2008) استمرارا في تحسن مستوى رصيد ميزان المدفوعات أين حقق أعلى رصيد له قدر بـ 36.99 مليار دولار والذي انعكس إيجابا على احتياطي الصرف، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للاقتصاد الوطني، إلا أن هذا لم يدم طويلا فبفعل انعكاسات الأزمة العالمية 2008 سجلت سنة 2009 تهاوي مستوى رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.85 مليار دولار، لتشهد سنة 2014 نفس الحالة بفعل الأزمة إذ بعد أن وصلت إلى تحقيق رصيد قدر بـ 27.53

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

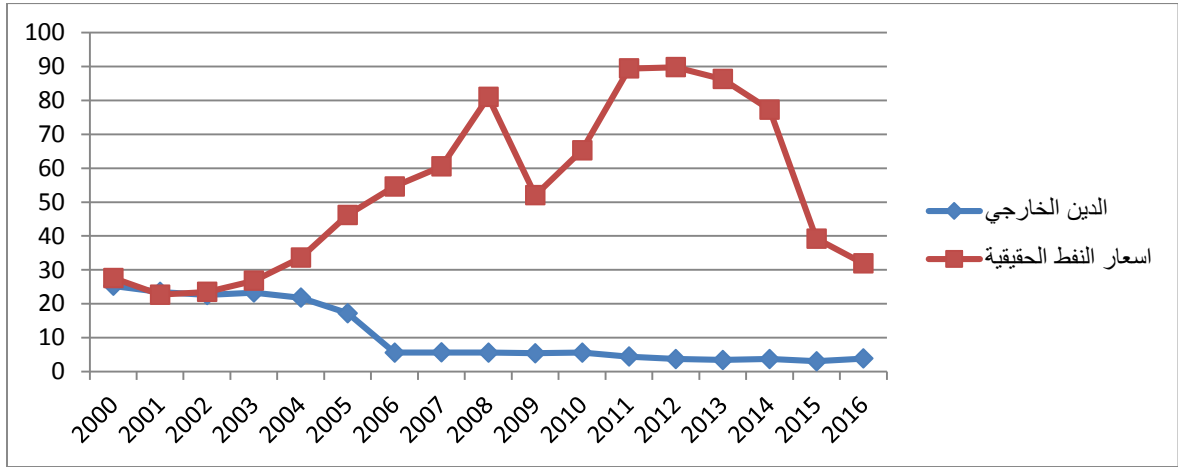
مليار دولار سنة 2015 نزلت إلى أقل رصيد سجله الميزان المدفوعات طيلة الفترة (1995-2018) والمقدر بـ 26.03- مليار دولار. إن هذه القراءة تؤكد مرة أخرى ترابط الاقتصاد الوطني بأسعار البترول.

❖ أثر أسعار البترول على الدين العام

بما أن الدين العام هو الدين السيادي بالنسبة للدولة، فمن الضروري معرفة أثر أسعار البترول على هذا الدين باستعمال الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-25):

انعكاس تطور أسعار البترول على الدين العام للجزائر للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد ببيانات الملحق رقم 05

يتضح من خلال الشكل أن تطور الدين الخارجي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016) عرف

منحنى تناقصي، حيث انخفض خلال هذه الفترة بنسبة 84.78 %، وهذا راجع إلى الفوائض البترولية

التي ساعدت على عملية المسح الجزئي للديون الجزائرية، وهذا ما يؤكد المنحنى التصاعدي المسجل

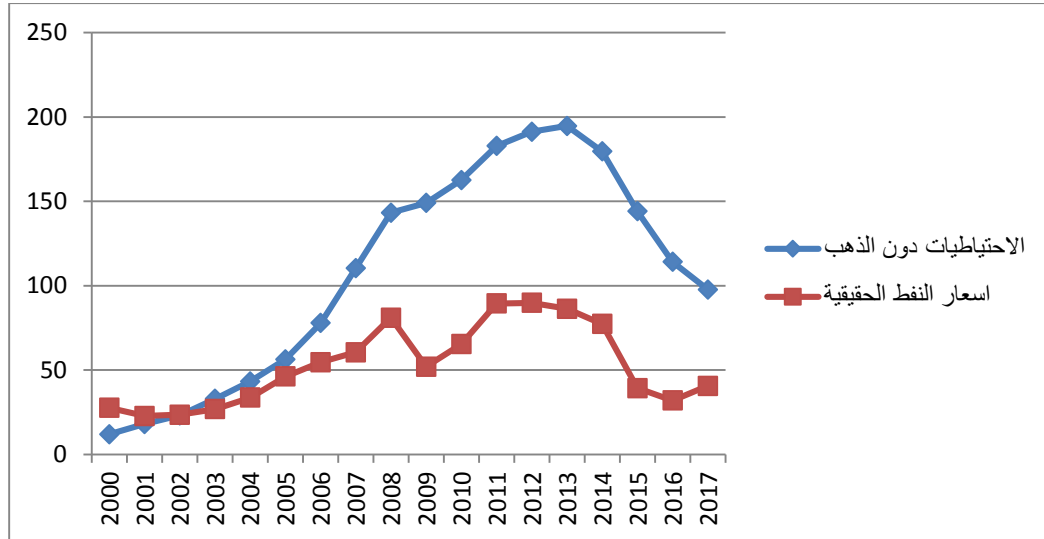
لأسعار النفط في هذه الفترة.

❖ أثر أسعار البترول على الاحتياطات

تعتبر الاحتياطات التي تحوز الدولة عليها سواء كانت ذهب أو عملات أجنبية قابلة للتحويل مهمة في أي بلد لأنها تستعمل في مواجهة ما قد يترتب عن علاقاتها التجارية مع الخارج من ديون يُلتزم بأدائها لدولة أجنبية، وفقا لذلك فلا بد من معرفة أثر أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر وهذا من خلال قراءة ما جاء في الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-26)

انعكاس تطور أسعار البترول على احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد ببيانات الملحق رقم (05)

يتضح من الشكل أعلاه أن الاحتياطات من العملة الصعبة تأثرت وبشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، ويتجلى ذلك بوضوح في الارتفاع الذي سجله خلال الفترة (2008-2000) إذ قفزت من 11.9 إلى 143.24 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول الناتج عن الطفرة النفطية، لتشهد الفترة المالية تواصل ارتفاع الاحتياطات لكن بنسب قليلة، لتتراجع وتيرة الزيادة سنة 2013 وتنتهي سنة 2014 من 194.71 إلى 97.7 مليار دولار سنة 2017، وهذا بسبب تراجع أسعار البترول واللجوء للاحتياطات لتغطية العجز المسجل في جانب الموازنة العامة نتيجة ضعف الإيرادات العامة للدولة.

2- دورية السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري

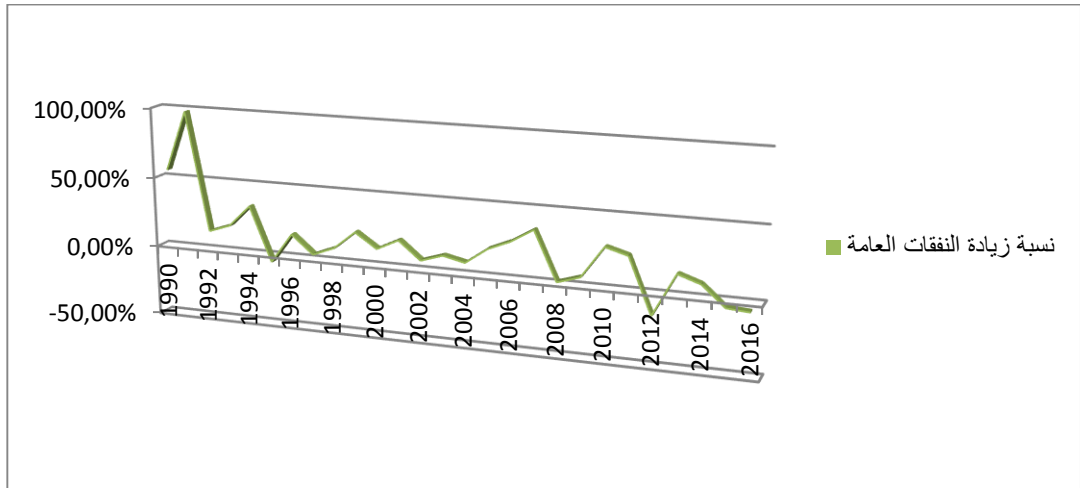
إن الموارد البترولية تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة أن هذه الإيرادات تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، و الخاصة الأساسية للميزانية في الاقتصاد الجزائري هي ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول، فأى ارتفاع في سعر البترول يؤدي أوتوماتيكيا إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية، أما انخفاض السعر فيخفض آليا من نمو هذه الإيرادات، إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار المحروقات على الميزانية يجعل مستوى إيرادات تصدير المحروقات هي التي تحدد قدرات البلد فيما يتعلق بالاستيراد، وسياسة الإنفاق العام المتبعة في البرامج التنموية.

والشكل الموالي يوضح تأثير أسعار البترول على تطور الإنفاق العام من خلال تتبع مسار نمو نسبة

زيادة النفقات العامة:

الشكل رقم (1-27)

تطور نسبة زيادة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، التقارير السنوية 1999, 2003, 2018,

يبين الشكل أعلاه مراحل تطور النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري، ومن خلال ربطه بالسياسة

المتبعة يمكن استخلاص المراحل التالية لنمو النفقات العامة في الاقتصاد الوطني:

• **المرحلة الأولى:** وتميزت هذه المرحلة بتزايد النفقات العامة، حيث قفزت من 212.1 مليار دج إلى 420.13 مليار دج سنتي 1990 و 1992 لتسجل معدل نمو قدر بـ 98.08 % وهي أعلى نسبة، بالرغم من استمرار وتيرة تزايد النفقات العامة خلال (1990-1995)، إذ كانت تقدر في بداية الفترة بـ 136.5 مليار دج في حين سجلت في نهايتها ما يقدر بـ 759.6 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الإيرادات العامة للدولة جراء ارتفاع أسعار البترول بعد الانخفاض الذي عرفته الأزمة البترولية 1986 وما نتج عنها من زيادة في نسبة الإنفاق على الأجور والرواتب وتسديد المديونية العامة؛

• **المرحلة الثانية:** شهدت هذه المرحلة تسجيل معدلات نمو أقل من الفترة السابقة، إذ سجلت معدلا سالبا قدر بـ (4% -) سنة 1996، لتتعافى هذه النسبة في نهاية الفترة أي سنة 1999 وسجلت ما نسبته 9.78% في حين عرفت سنة 1997 أقصى حد في معدل نمو الإنفاق العام للفترة (1996-1999) والمقدر بـ 16.63%، والسبب يرجع إلى تقليص الإنفاق العام ورفع الدعم المقدم من طرف الدولة، وهذا ما نصت عليه الإصلاحات الهيكلية المبرمجة من قبل صندوق النقد الدولي؛

• **المرحلة الثالثة:** عرفت هذه المرحلة استعادة وتيرة تزايد الإنفاق العام وتمتد من 2000 إلى 2012، إذ قدرت نسبة الزيادة في هذه المرحلة بما يعادل 508.60% وهي أعلى نسبة زيادة طيلة الفترة (1990-2017)، والسبب في ذلك يعود إلى المبالغ الضخمة التي خصصتها الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي وهذا في ظل ارتفاع أسعار البترول؛

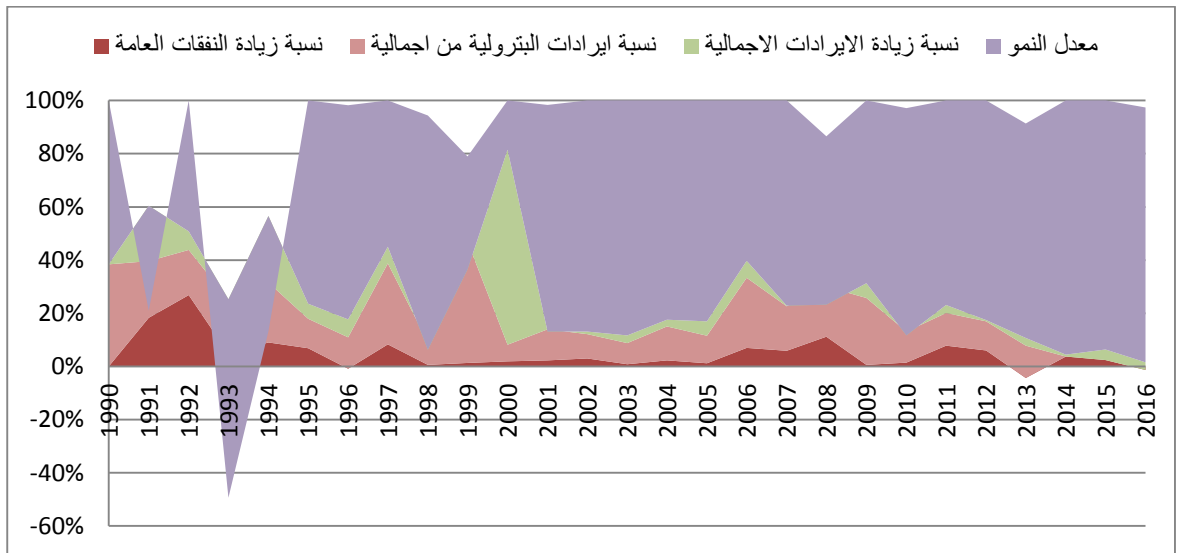
• **المرحلة الرابعة:** وهي أقل مرحلة من بين المراحل السابقة في نسبة نمو الإنفاق العام، حيث قدرت نسبة نمو الإنفاق العام من سنة 2013 إلى 2017 بما يعادل 13% وهذا راجع لتسجيل معدلات سالبة خلال هذه الفترة إذ قدرت سنة 2013 بـ (-15.03%) ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تراجع أسعار البترول الأمر الذي دفع الدولة الجزائرية إلى تخفيض حصص الإنفاق العام في البرامج التنموية وإتباع سياسة التقشف.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

من خلال قراءة مراحل تطور نسب نمو معدلات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2017) يمكن القول أنه بمجرد تراجع أسعار البترول تنخفض معها الإيرادات مصاحبة بذلك النفقات العامة والتي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وهذا يولد "دورية السياسة المالية في الاقتصاد الوطني" الذي ينجر عنه فقدان السياسة المالية دورها أساسي المتمثل في كونها وسيلة لدعم الأنشطة في فترة الركود الاقتصادي، والشكل الموالي يوضح الترابط بين نمو الإيرادات الإجمالية ونمو النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي:

الشكل رقم (1-28)

تأثير الإيرادات والنفقات على النمو الاقتصادي للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (03) (06) (07)

من خلال الشكل أعلاه نتبين العلاقة بين الإيرادات العامة والإيرادات البترولية وانعكاسها على الإنفاق العام، بعبارة أخرى يعزى الارتفاع الكبير للنفقات العامة إلى ارتفاع الإيرادات العامة و المنح والذي ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي.

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

و كان السبب الرئيسي هو ارتفاع أسعار النفط التي هي بدورها أدت إلى ارتفاع الجباية النفطية والتي تعتبر المورد الرئيسي لموارد ميزانية الدولة، ولهذه الأسباب سعت الدولة إلى إتباع سياسات مالية توسعية و الرفع من نفقاتها العامة لتغطية احتياجات تطوير البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية، و دعم النمو و مواجهة مشكلات البطالة و الفقر و تدني الخدمات الاجتماعية، خاصة و أنها لا تستطيع الاعتماد بالكامل على القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في مواجهة هذه التحديات، و ذلك في الأجلين القريب و المتوسط، و بذلك فإن الدولة الجزائرية تقف دوماً أمام اختيار صعب بين معالجة ضغوط البطالة والفقر و ما يترتب عن ذلك من زيادة إنفاق و بين ضبط و ترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار السياسي.

و تشير هذه العلاقات بشكل عام إلى محدودية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الاقتصاد الوطني، حيث يتم تحديد الإنفاق الحكومي من جهة بناء على حجم الموارد المتاحة و التي تعتمد بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي، و يتم تحديده من جهة أخرى بناء على أولويات السلطات الاقتصادية في تطوير البنى التحتية و مواجهة مشكلات البطالة و الفقر.

خلاصة

تم التركيز في هذا الفصل على ظاهرة نقمة المورد الطبيعي ومدى تفسيرها للاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، حيث قامت العديد من الدراسات بتفسير هذه الظاهرة حسب توجهات مختلفة، إذ يتجسد تفسيرها المؤسساتي في ضعف نوعية المؤسسات في اغلب البلدان الغنية بالمورد الطبيعي وفسادها؛ أما التفسيرات الاقتصادية فتتصدرها ظاهرة المرض الهولندي، والتي تفسر سبب تراجع القطاعات المنتجة في الاقتصاد بازدهار قطاع المورد الطبيعي، فيما أرجع البعد السياسي للظاهرة تحول المورد إلى نقمة إلى الأنظمة المستبدة التي تعرقل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة ولا تسعى إلا للبحث عن مصادر بترولية جديدة؛ إلى جانب هذه التفسيرات تأتي "دورية السياسة المالية" التي تفسر نقمة المورد الطبيعي بتحليل مستوى الإنفاق العام ومدى ارتباطه بإيرادات المورد الطبيعي، إذ يتضح أن الإنفاق العام يرتفع بارتفاع الإيرادات ويتم اللجوء إلى إجراءات تقشفية صارمة متى ما تضاءلت إيراداته، مما يزيد من حدة تأثير اقتصادات هذه الدول بتراجع أسعار المورد الطبيعي، الأمر الذي يحول دون تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ويجعل هذه الاقتصادات ضحية للتضخم الركودي.

بعد دراسة تفسيرات نقمة المورد الطبيعي في الاقتصاد الجزائري يمكن اعتبار أن هذا الأخير يعاني من نقمة المورد الطبيعي المتمثل على وجه الخصوص في البترول والغاز الطبيعي، فالاعتماد على قطاع المحروقات في السياسات المنتهجة لتجسيد التنمية انجر عنه من جهة بروز أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد ومن جهة أخرى دورية السياسة المالية، بالإضافة إلى إضعاف الهيكل المؤسساتي للبلاد، فبالتمعن أكثر في النظريات المفسرة لنقمة المورد الطبيعي يمكن اعتبارها استجابة لظاهرة تطاير أسعار البترول في الاقتصاد الجزائري، حيث أنه رغم تزايد تراكم رأس المال المادي والبشري طوال العشرية

الفصل الأول: اختلالات الاقتصاد الجزائري في ظل نقمة المورد الطبيعي

الأولى من الألفية الثالثة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى أي تطور في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف نوعية البنية المؤسساتية في الاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية تلعب دور القناة التي من خلالها تنتقل تقلبات أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد الوطني، وهذا ما سوف يتم دراسته في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

ميكانيزمات الإنفاق العام

وواقعها في

الاقتصاد الجزائري

تمهيد

حسب ما جاء في الفصل الأول فيما يخص ظاهرة دورية السياسة المالية، فقد تم إبراز أن للسياسة المالية ثلاث مواقف إزاء الاتجاهات الدورية، فهي إما مسايرة لها بحيث تكون توسعية في أوقات الانتعاش وانكماشية عند الأزمات، أو قد تكون مضادة لها بحيث يتم تطبيق سياسة توسعية عند هبوط الدورة وانتهاج سياسة تقييدية في فترات التحسن، كما يمكن أن تكون حيادية بحيث تتضمن إنفاق حكومي ثابت ومعدلات ضرائب ثابتة طوال مدة الدورة؛ ولقد تم سابقا إرجاع سبب ظهور هذه الظاهرة إلى الضعف المؤسساتي والسياسي الذي يمكن اعتباره المتسبب في سوء إدارة الإيرادات النفطية.

وعليه فإن ارتباط السياسة المالية للدول المصدرة للنفط كالدولة الجزائرية بعنصر متحكم خارجيا "أسعار النفط" جعل اقتصادها متأثرا بالاتجاهات الدورية بصورة ملحوظة.

وهذا ما سيتم تأكيده في هذا الفصل من خلال دراسة الإنفاق العام بجميع جوانبه النظرية وتبيان واقعها في الاقتصاد الجزائري، بناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام؛

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها؛

المبحث الثالث: الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام

لقد أدى تطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من " الدولة الحارسة " أو " المحايدة " إلى الدولة المتدخلة " ثم بعد ذلك إلى " الدولة المنتجة " إلى اتساع وظائف الدولة وأغراضها، الأمر الذي استتبع معه تزايد الإنفاق العام، وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة آثاره الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري أو الإنفاق بهدف إعادة توزيع الدخل. وقد حظيت أداة الإنفاق العام بصفة خاصة باهتمام خاص من العديد من الاقتصاديين باعتبارها من أوائل الأدوات الكينزية وأشهرها التي تم تطبيقها من أجل الخروج من أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي.

وعلى هذا الأساس سوف يتم دراسة الجوانب النظرية التي تخص الإنفاق العام، ابتداء من إبراز مكانته في السياسة الاقتصادية إلى إعطاء صورة واضحة حول المفاهيم الأساسية للإنفاق العام وتقسيماته وأثاره على الاقتصاد.

المطلب الأول: موقع سياسة الإنفاق العام من السياسة الاقتصادية

منذ نشوء الدولة الحديثة سعت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على إيجاد التوازن الاقتصادي، و اختلفت هذه الأساليب باختلاف الرؤية الاقتصادية لدور الدولة و مدى نجاعة سياساتها في تحقيق التنمية و التوازن الاقتصادي على حد سواء، فقد ساد في الاقتصاد التقليدي فكرة حياد الدولة وعدم تدخلها في الاقتصاد، مما أدى إلى تعطيل السياسة الاقتصادية للدولة و أدواتها و عدم الاستفادة منها، وجاءت أزمة الكساد الكبير 1929 لتؤكد ذلك، فأوضح كينز بنظرياته كيف أن الدولة وتدخلها له دور فعال في اقتصادياتها، وعلى ضوء ذلك ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، ومما لاشك فيه أنه في الظروف الراهنة التي يشهدها العالم، فإن للدولة دور هام وأساسي في إدارة الاقتصاد على

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

النحو الذي يكفل الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي، وضمان استقرار الأسعار والتحكم في استقرار العملة، ومنع الاحتكارات، وتهيئة الاقتصاد للمنافسة، وهذا بالإضافة إلى الوظائف التقليدية من أمن و دفاع، ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية، بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية والتي يعبر عنها بمجمل السياسات المالية والنقدية والتجارية.

و على اعتبار أن السياسة المالية أداة أساسية من بين أدوات السياسة الاقتصادية، إذ هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مستخدمة بذلك أدواتها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ومن الأدوات المقصودة باستخدامات الدولة بشكل مباشر يظهر بالدرجة الأولى الإنفاق العام.

وتعود أهمية سياسة الإنفاق العام إلى اعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الاقتصادي الذي تقوم به في الميادين المختلفة، وهو الذي يقوم برسم حدود نشاط الدولة المالي والاقتصادي.

1- إطار عام حول السياسة الاقتصادية

من خلال تتبع السياق التاريخي للأنظمة الاقتصادية و النظريات المفسرة لها يلاحظ التطور الهام لدور الدولة الفعال في الحياة الاقتصادية و تلاشي المبادئ التي كانت سائدة في حقبة من الزمن والتي حجمت دور الدولة و جعلتها بمنأى عن البحث في المشاكل الاقتصادية و التي تعرض أحيانا وجود الدولة ككيان إلى الخطر، و جعلت منها الحامي للحدود و الحارسة لتطبيق القوانين، و الدور المتنامي هذا جعل من السياسات الاقتصادية أكثر تنوعا و أكثر تأثيرا في الحياة الاقتصادية، و أصبحت السياسات

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

الاقتصادية أكثر مرونة في الاستجابة لأي من الإختلالات الممكن الوقوع فيها في الاقتصاد، بل و أصبحت أدوات هذه السياسة أكثر تناسقا فيما بينها.

إن تطور السياسات الاقتصادية ساهم في إيجاد حلول للخروج من حالات اللاتوازن في الاقتصاد و في مختلف الأسواق، و هذا يعتمد اعتمادا كليا على اختيار السياسة الأنجع لكل ظرف اقتصادي.

أ. مفهوم السياسة الاقتصادية

❖ **تعريفها لغة:** تعيد قواميس اللغة العربية أن كلمة السياسة تعني التصرف في الأمور يقال: الوالي

يسوس الرعية و يسوس أمورهم أي يتصرف فيها، كما يقال ساس أمر الرعية أي أمرهم ونهاهم.

وفي القاموس المحيط" يقال سست الرعية سياسة: أي أمرتها ونهتها، فالسياسة تعني تولي الأمر

بالنهي والأمر مع الطاعة للسائس"، ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما

استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم.

ويتضمن المفهوم العام للسياسة " كل القرارات والأوامر والتشريعات واللوائح التي تصدرها الحكومة

للتعبير عن توجهاتها أو إنفاذ تلك التوجهات"؛ والسياسات العامة لها فروع ثلاثة: داخلية وخارجية

ومدنية.¹

❖ **تعريف السياسة الاقتصادية:** تعرف بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة

الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى²، والسياسة الاقتصادية عبارة عن

مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسئولة عن

إعداد وتنفيذ هذه السياسة³.

¹ عوف محمود الكفراوي، السياسات النقدية والمالية في ظل اقتصاد اسلامي، مكتبة الإشعاع، السودان، 2004 ، ص230

² نعمت الله نجيب واخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441.

³ رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996، ص325.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

كما يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.¹

يتضح مما سبق ذكره بأن السياسة الاقتصادية تتمثل في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف باستعمال جملة من الوسائل، وتعتبر هذه السياسة عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال؛ وعليه يتضح أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف، لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:²

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيرادات العام والإنفاق الحكومي؛
- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار.

أ. أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية ومضمونها

■ أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب

معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:³

1 أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، 1985، ص83.
2 دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 43.
3 اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم الاساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1999، ص54.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

- ◀ **تحديد الهدف:** قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم؛
- ◀ **تحديد السياسة البديلة:** بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر، فمن المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصاد مواكبتها؛
- ◀ **تحليل دقيق للسياسة البديلة:** عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلًا دقيقًا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثارها، كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة؛ من خلال هذه المعرفة يختار الاقتصادي من بين الحلول المقترحة الحل الأفضل.

■ مضمون السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرًا خاصًا من مظاهر السياسة العامة للدولة وتتضمن ما يلي:¹

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص75.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها، حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهدافها مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار؛
- وضع تدرج بين الأهداف، ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلى عرقلة المداخل والتشغيل؛
- تحليل الارتباط بين الأهداف، حيث أنه عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال فإن رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، ويمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة الاستثمار؛
- اختيار الوسائل، حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي.

ج. مبادئ السياسة الاقتصادية

إن الوصول إلى إعداد إطار فعال للسياسة الاقتصادية يقتضي الانطلاق من جملة مبادئ تبرز

أهمها فيما يلي¹:

¹- بدخدوخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض "دراسة حالة الجزائر 2001-2014"، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2014-2015، ص 13-12.

- **التساوي العددي بين الأدوات والأهداف:** ينسب هذا المبدأ إلى الاقتصادي "يان تينبرغين" الذي أشار إلى ضرورة أن تستهدف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه، ومن ثم ضرورة أن يتساوى عدد الأهداف مع عدد أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيقها؛
- **كفاءة الأداة بالنسبة للهدف:** ينسب هذا المبدأ إلى الاقتصادي "روبرت مندل" الذي أشار إلى أن صناعات قرار السياسة الاقتصادية عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقية الأدوات؛
- **مراعاة الواقع الاقتصادي:** لا يمكن الوصول إلى فعالية السياسة الاقتصادية إذا ما كان إعدادها يهدف لتحقيق جملة أهداف بعيدة عن ما يمليه الواقع الاقتصادي المحلي والعالمي من ظروف وخصائص، إذ أنه وكما تؤثر العوامل والأجواء المحيطة بسير الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي نظرا للتربطات الموجودة بين مختلف اقتصاديات العالم في عصر العولمة، فإن موارد الاقتصاد المحلي تحدد قدرات النشاط الاقتصادي على التطور والازدهار، وبالتالي فإن واقعية أهداف السياسة الاقتصادية تساعد على الحكم على مدى كفاءة الأدوات المختارة حاليا ومن ثم في طبيعة قرارات السياسة الاقتصادية المستقبلية.

2- أساسيات السياسة الاقتصادية

أ. أهداف السياسة الاقتصادية

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف لأي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى، لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من هذا الاختلاف في مضمون السياسة الاقتصادية بين الدول إلا أن هذا لا يمنع وجود أهداف مشتركة بين أغلب السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

عليها معظم الاقتصاديين، ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور كما

هي مبينة في الشكل أدناه وهي:

* تحقيق معدل نمو مرتفع؛

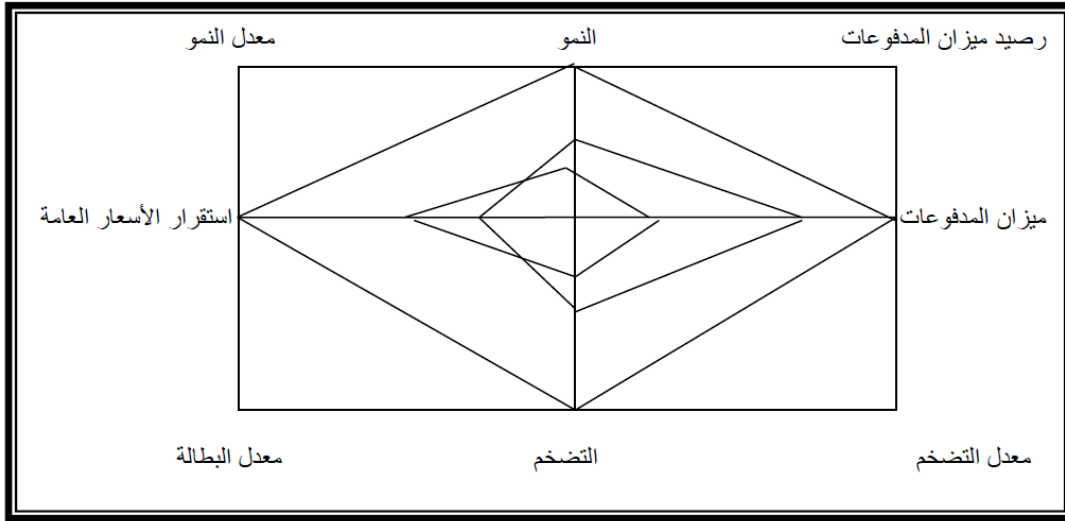
* محاربة البطالة وتوفير الشغل؛

* تحقيق التوازن الخارجي؛

* محاربة التضخم.

شكل رقم (1-2):

المربع السحري لكالدور



Source: Jacques Muller, Economie manuel d'application, édition duond, paris, 2002,p 188.

يوضح هذا الشكل الوضعية الاقتصادية لأي دولة من خلال أربعة مؤشرات المذكورة والموضحة في الشكل، إذ تكون وضعية أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن تحقيق هذه الأهداف بإجراء مقارنات على محور الزمن للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى إمكانية تحقق هذه الأهداف مجتمعة، أو سيكون تحقيق بعضها على حساب الآخر.

ب. أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية، وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والتي تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الاجل، كما هناك السياسة الاقتصادية الهيكلية، والتي تهدف إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2):

مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
طويلة الأجل	قصير الأجل	المدة
تكيف الهياكل	استرجاع التوازنات	الهدف
نوعية	كمية	الآثار

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة

الأولى، 2010، ص 77.

ولسياسة الظرفية عدة سياسات تستخدم لتحقيق أهدافها وهي:¹

○ **سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة

على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل، هذا بالمفهوم

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية وتقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 32-31.

الفصل الثاني: ميكانزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

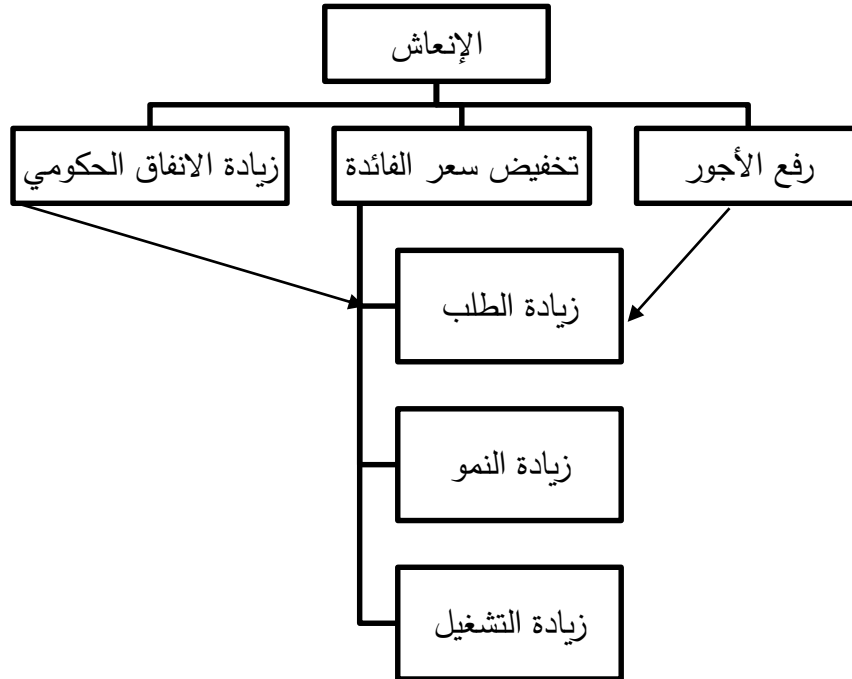
الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

○ سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور والإستهلاك، تسهيلات القرض... الخ.

و هي مستوحاة من الفكر الكينزي، ويتم اللجوء في بعض الأحيان إلى التميز بين الإنعاش عن طريق الإستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار. والشكل الموالم يوضح فكرة هذه السياسة:

الشكل رقم (2-2):

مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة

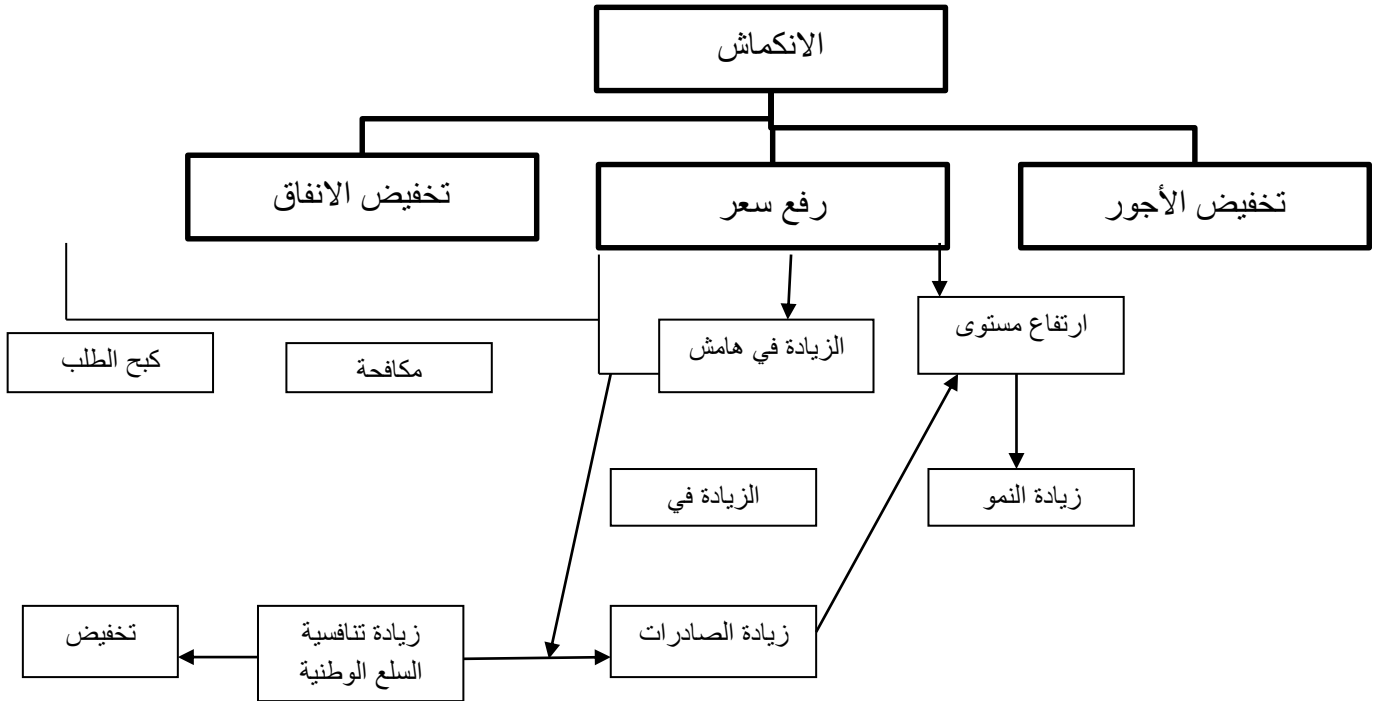
الأولى، 2010، ص 79.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

- سياسة الانكماش: و هي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتل النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي، كما هو موضح في الشكل التالي:

المخطط رقم (2-3):

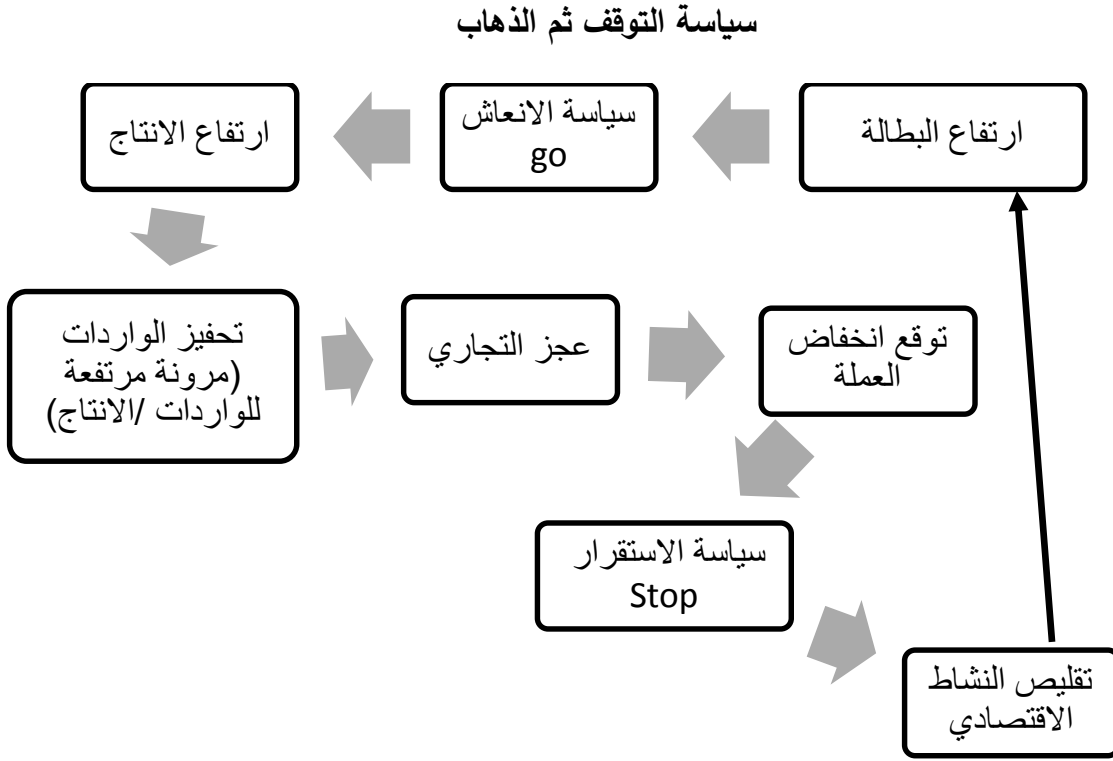
مخطط توضيحي لسياسة الانكماش



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 80.

- سياسة التوقف ثم الذهاب: و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

المخطط رقم (2-4):



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان،

الطبعة الأولى، 2010، ص 80.

ج. أدوات السياسة الاقتصادية

إن السياسة الاقتصادية بأدواتها المختلفة في ظل اقتصاد السوق و تغير المفاهيم السائدة حول دور الدولة الحيادي، جعل من تدخل الدولة من الأولويات في الحياة الاقتصادية من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية، إن تعدد مسؤوليات الدولة اتجاه الحياة الاقتصادية يتطلب وجود سياسة اقتصادية قوية و مدروسة مبنية على معطيات علمية اقتصادية من أجل ضمان التوازن للاقتصاد ككل بجميع متغيراته، كل هذه المعطيات لا توحى إلا بشيء واحد أنه يجب أن تتضافر جملة من الأدوات المتعددة لسياسة اقتصادية كلية تتسم بالاتزان لتحقيق نتائج إيجابية، و من بينها يمكن ذكر الآتي:

✓ السياسة النقدية

انطلاقاً من أن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد و الوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة¹، فيمكن القول أن هذه السياسة هي آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كزيادة حجم الإنتاج وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع².

✓ السياسة التجارية

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقاً، كأى سياسة عموماً لها بعدان: الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف.

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيراً الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني؛ وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية³.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2013، ص 18.

² خياطة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 200.

³ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص 157.

✓ السياسة المالية:

بما أن السياسة المالية تعرف على أنها استخدام الدولة لإيراداتها وإنفاقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقده من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي¹، فإنها هي آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إذن فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي وما يتبعه من آثار على مختلف القطاعات، وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات من أجل تحقيق أهداف معينة تتمثل في النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقرب بين طبقات المجتمع والقضاء على التمييز العنصري بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

3- الإنفاق العام كأداة لسياسة اقتصادية

لوحظ من خلال ما تم تقديمه لمختلف أنواع السياسة الاقتصادية (السياسة الهيكلية والسياسة الظرفية) بروز السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، فهي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة من أجل تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

¹ عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي " دراسة تحليلية"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997، ص 144.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية؛
- التأثير على الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير مناخ الاستثمار.

و تستخدم السياسة المالية عدة أدوات، تنقسم إلى أدوات تلقائية وأدوات مقصودة،² فأما الأدوات

التلقائية فهي لا تتطلب تدخلا حكوميا مباشرا، وتنقسم إلى قسمين وهي:

- الإعانات والتحويلات، وتمثل تلك المساعدات التي يتقاضاها القطاع العائلي من الدولة وتستعمل كوسيلة لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية؛
- الضرائب التصاعدية، والتي لها علاقة طردية مع الدخل، فتزداد حصيلتها في مرحلة الراج والعكس.

أما الأدوات المقصودة فتستخدمها الدولة بشكل مباشر فتقوم بزيادة الإنفاق العام او تخفيضه، كما تقوم بتخفيض الضرائب أو رفعها بحسب التحليل الظرفي لواقع الاقتصاد.

استخلاصا لما سبق ذكره، تعد سياسة الإنفاق العام جزءا مهما من أجزاء السياسة المالية وذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي والذي يعتبر أداة أكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهنا تظهر أهمية سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها

¹- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 93.

²- نفس المرجع، ص 94.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ وبصيغة أخرى يعكس الإنفاق العام مدى فعاليته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وقبل دراسة مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد لابد قبل ذلك من تحديد الإطار المفاهيمي للإنفاق العام مع إبراز أركانه وقواعده وأثاره على الاقتصاد.

المطلب الثاني: الإطار النظري للإنفاق العام

1- التطور التاريخي للنفقات العامة

انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على تطور مفهوم المالية العامة، وبالتالي مفهوم النفقات العامة للدولة، فقد اختلف هذا المفهوم في ظل الدولة المتدخلة عن المفهوم الذي كان في ظل الدولة الحارسة، وهذا لأن القيام بوظائف الدولة هو الذي يستلزم هذه النفقات وبالتالي يمكن فهم تطور النفقات العامة من خلال استعراض بسيط لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مجال الإنفاق العام.

أ. النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة

اقتصرت الفكر المنادي بالفلسفة الفردية على دراسة الجوانب القانونية والإدارية والابتعاد عن الجوانب الاقتصادية لها، فقد تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، بحيث كان دور الدولة الحارسة حسب رأي الاقتصادي "آدم سميث" هو القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تأمين (الدفاع والأمن والقضاء) فضلا عن بعض أوجه النشاط المحدودة التي أدت إلى تقليص أهمية نشاط الدولة الحارسة.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

واتصفت النفقة العامة بالحياد العام، أي أن هذه النفقة لا بد أن توجه إلى الأنشطة التقليدية فقط، علاوة على البحث عن الموارد التي تعطي هذه النفقات دون عجز أو فائض، لأن العجز سيؤدي إلى الحد من تحقيق هذه الأهداف، أما الفائض فيعني إرهاب المواطنين بمزيد من الضرائب التي تثقل كاهلهم وهو ما يتعارض مع مبدأ حياد الدولة في النشاط الاقتصادي.¹

وعليه يتضح أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت:²

◀ تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة، وبالتالي قلة أنواع النفقات العامة بالقياس إلى ما هي عليه الآن، ولم تكن النفقات أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات واعتبرت هذه النفقات استهلاكية وغير منتجة؛

◀ انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية فخير الميزانيات اقلها حجما، والضرائب اعتبرت شرا كونها تضر بتكوين رأس المال.

يُستنتج من ذلك أن الأولوية كانت للضرائب، إذ تتجه الدولة لتحديد نفقاتها بكل دقة وتحديد لتمويل اللازم لها عن طريق الضرائب، والتي كانت تفرض بشروط معينة تحد من سلطة الدولة في فرض ضرائب جديدة.

إن المفهوم التقليدي الذي اتسمت به النفقات العامة كان في إطار التمسك بحياد النشاط المالي حيث توصل قانون "ساي" إلى ما يلي:³

▪ ضرورة تقليل الإنفاق العام بحيث يكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من

القيام بوظائفها التقليدية؛

¹- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى 2012، ص 45.
²- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص 97.
³- عبد الباسط على جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص 28.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

- ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة، واقتصر على الفرض المالي فقط؛
- تعد النفقات العامة ذات نزعة استهلاكية لكونها مقتصرة على تمويل وتغطية وظائف الدولة فهي ليست منتجة.

ب. النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة

كان لظهور الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي وفشل النظرية التقليدية التي كانت تؤكد أن الاقتصاد قادر على تحقيق توازنه من تلقاء نفسه، أدى ذلك إلى بروز نظريات تحقق التوازن بأسلوب اقتصادي علمي، ومنه خرجت الدولة عن مفهوم الحياد والحراسة وأصبحت مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما أثر على مفهوم النفقات العامة.

وكان من رواد المنادين بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية "جون مينارد كينز" إذ أكد بأن سبب هذا الكساد هو انخفاض معدل الطلب الكلي، ولذلك فلا بد من أن تتدخل الدولة بالإنفاق العام من أجل تنشيط حجم الطلب الكلي وذلك بزيادة معدل الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي انخفاض معدل البطالة واتجاه الاقتصاد نحو تحقيق التشغيل الكامل .

وعلى أثر زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتطوره، اتجهت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ونتيجة لذلك ظهرت جوانب متعددة للنفقات العامة وتميزت بعدة خصائص كما يلي: ¹

- إن النفقات العامة أصبحت لها مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- أصبحت أداة رئيسية في تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وليس المالي فقط؛

¹ - عبد الباسط على جاسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص28.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

▪ أصبحت حجم النفقات تزداد بصورة مستمرة لتكون قادرة على استيعاب وتمويل نشاطات الدولة المتزايدة والواسعة المدى.

من خلال ما تقدم، أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة حيث أن تأثير كل نوع من أنواع النفقات يختلف عن الأخر. بإضافة إلى ذلك، تزايدت أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات.

2- مفهوم الإنفاق العام وخصائصه

أ. المفهوم اللغوي للإنفاق العام

○ **الإنفاق:** لغة مشتق من فعل نفق و نفق، وهو بمعنى نفذ، فني، قل، مات، راج، أخرج؛ فيقال: نفق المال إذا نفذ وفني، ونفقت الدابة إذا ماتت، ونفقت السلعة إذا راجت ورجب فيها.¹ ويتعدى فعل نفق بالهمزة فيقال: " أنفق والاسم منه النفقة، وجمعها نفاق ونفقات، وأنفق المال إذا صرفه و أنفذه"²، وفي التنزيل العزيز: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴾³.

○ **العام:** أما معنى عامة فهو لفظ مشتق من الفعل عمّ، على وزن اسم الفاعل: ومعنى الفعل عمّ شمل، تقول عمّم الأمر عموما أي كلهم، فالعام هو الشامل وخلاف الخاص، والعامة خلاف الخاصة.⁴

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 04، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 1425-2004، مادة نفق، ص 942.

² ابن بطوطة، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1990، 360-357/10.

³ سورة الاسراء، الآية رقم 100.

⁴ معجم اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، مادة عم، ص 629.

ب. المفهوم الاصطلاحي للإنفاق العام

تعددت المفاهيم المختلفة للإنفاق العام، وإن كانت جميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة.

النفقة العامة هي مبلغ من المال، يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.¹

النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد تحقيق النفع العام أو استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.²

كذلك **فالنققات العامة** مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.³

إن **الإنفاق الحكومي** يعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على سلع وخدمات مختلفة، حيث تؤدي هذه النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني.⁴

إضافة إلى ما سبق فيعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات طابع نفع عام⁵، أو النفقة العامة هي مبلغ نقدي تتجز إنفاقه سلطة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.

¹- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 122.

²- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار جامعة الجديد الإسكندرية، 2006، ص 63.

³- علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 84.

⁴- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 164.

⁵- غازي عنابة، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، 1998، ص 178.

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة "؛ فمن هذا التعريف يتضح أنها تشمل ثلاث عناصر تمثل صفاتها المميزة لها (خصائصها) عن غيرها ويمكن تحديدها بما يأتي:

❖ الصفة النقدية للنفقة العامة

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استيعاب جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، فليس من المنطق أن تكون على شكل عيني، فمع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي، لأن النقود أصبحت وسيط للتبادل، ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي. وللشكل النقدي عدة مزايا خاصة في المعاملات الحكومية أهمها:¹

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم؛
- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة؛
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

❖ صدور النفقة العامة من شخص معنوي عام

إن الإنفاق العام لابد أن يصدر من جهة عامة كالدولة أو أحد الهيئات العامة التابعة لها لكي تعد النفقة عامة ومن أجل التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة فقد اعتمد الفكر المالي في تفريق النفقة العامة عن النفقة الخاصة معيارين إحداهما قانوني والأخرى وظيفي وهما:²

¹- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 94.

²- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

◀ **المعيار القانوني:** يستند هذا المعيار للترقية بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلى الطبيعة

القانونية لمن يقوم بالإنفاق، فتعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية

العامة أي أشخاص القانون العام سواء أكانت الدولة أم المؤسسات العامة الأخرى؛

◀ **المعيار الوظيفي:** يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي يصدره النشاط العام بغض

النظر عن المعيار القانوني الذي يقوم بالإنفاق، فإذا كانت النفقة قد أنفقت في سبيل تحقيق

مصلحة عامة فهي نفقة عامة أما إذا أنفقت بعكس ذلك فهي نفقة خاصة.

❖ هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة

تستهدف النفقات العامة إشباع حاجة عامة بقصد تحقيق منفعة عامة، كالدفاع، التعليم والصحة،

حيث تعمل الدولة على تحقيق إشباعها من المنافع العامة نتيجة لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية،

بحيث يمكن القول بأن تقدير الدولة للمنافع العامة التي يخلقها إشباع الحاجات العامة هو عمل سياسي

بالدرجة الأولى، يأتي انعكاسا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه

المجتمع.¹

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية

إن التقسيمات الإدارية التقليدية للإنفاق العام خضعت إلى تغييرات نظرا لتزايد تدخل الدولة في

الحياة الاقتصادية ما أدى إلى تنوعه نتيجة تعدد أوجهه، وبالإضافة إلى خضوعه إلى أساليب التحليل

الاقتصادي أدى إلى تقسيمه وفق أسس اقتصادية تمكن من تتبع الآثار المباشرة لكل منها.

وفي إطار اقتصاد السوق فإنه يمكن التمييز بين إنفاق لا علاقة له بالسوق كالأمن والدفاع، وإنفاق

يمثل شروط وجود السوق كالإنفاق اللازم للحفاظ على النظام العام والخدمات الإدارية وهناك إنفاق يكمل

¹- عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصادية والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص 230.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

اقتصاد السوق ويهدف إلى إشباع حاجات مشتركة مع نشاط القطاع الخاص كالتعليم والصحة، وهناك إنفاق يمثل تدخلا في الاقتصاد كإنتاج الدولة لسلعة مادية.¹

ونظرا لطبيعة الموضوع يتم تصنيف الإنفاق العام حسب معايير اقتصادية كما يلي:

- ❖ معيار التأثير في الدخل الوطني (الإنفاق الحقيقي، الإنفاق التحويلي)؛
- ❖ معيار الجهة الموجه إليها الاقتصاد العام (الإنفاق الجاري والاستثماري).

كما يتم التمييز بين الأنواع التالية:

- ◀ الإنفاق على تكوين رأس المال، إنفاق استثماري؛
- ◀ الإنفاق المتعلق بالخدمات الجارية للدولة؛
- ◀ الإنفاق الخاص بعمليات مالية بحتة كالقروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو الهيئات العامة؛
- ◀ الإنفاق الخاص بالعمليات الناقلة.

و لهذه التقسيمات أغراض متعددة منها:²

- تسهيل صياغة و إعداد البرامج.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة، و الاعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة و معرفة تطورها.
- التمكن من قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
- إجراء الرقابة الفعالة على الدور المالي للدولة.

¹ - محمد الدويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي ج 4 الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي، لبنان، 2001، ص ص 110-112.
² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2004، ص ص 75-76.

1. التقسيم النظري للنفقات العامة

أ. نفقات عادية و نفقات غير عادية: فالعادية هي الدورية والتي تمول من إيرادات الدولة العادية كالضرائب، مداخيل أملاك الدولة، ومن أمثلة هذه النفقات أجور الموظفين والعمال، نفقات الصيانة، و نفقات تحصيل الضرائب.

والغير عادية هي تلك غير الدورية أي التي لا تتكرر بانتظام في الميزانية، و لكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات إنشاء الطرق و نفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية، و تسدد هذه النفقات من الإيرادات غير العادية كالقروض.

ب . النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية : النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة و تتمثل في دفع الأجور للعمال الموظفين و مصاريف الصيانة، و يمكن أن تشمل كذلك نفقات إدارية و نفقات اقتصادية و اجتماعية و منه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقوم بإنتاج أي سلعة حقيقية.

النفقات الاستثمارية يقصد بها النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع، و يمكن أن تكون في شكل الاستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية و كل النفقات الرأسمالية و كذا أقل النفقات التي تنفق من أجل زيادة المخزون من السلع؛ و تحظى هذه النفقات بالشهرة التي تمتد جذورها في تحليل الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز " الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي من خلال الدور الذي يقوم بأدائه " مضاعف الاستثمار " .

ج. النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية : فالنفقات الحقيقية هي الجزء المستنزف من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة، و تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور و الرواتب للعاملين و شراء السلع و الخدمات اللازمة لسير

عمل الإيرادات و أجهزة الدولة، و ينقسم هذا النوع بدوره إلى نفقات جارية (تسييرية) و نفقات استثمارية (رأسمالية) و المذكورة سابقا.

2. التقسيمات العلمية (الاقتصادية)

إن التقسيم العلمي للنفقات العامة ضرورة ملحة لكل من يهتم بمالية الدولة وصولا لمعرفة التفاصيل الجزئية ؛ فمن الناحية العملية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة، إذ كل دولة تستخدم التقسيم العملي الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية ويندرج تحت هذا التقسيم¹:

أ. **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** في هذا التقسيم تُصنّف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات كما يلي:

✓ **النفقات العامة الاقتصادية:** وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات ذات أهداف اقتصادية، كالمشاريع الاستثمارية والتنمية المتنوعة؛

✓ **النفقات العامة الاجتماعية:** تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية، مثل: المبالغ التي تُمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد، كما تتضمن النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي؛

✓ **النفقات العامة الإدارية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارة الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده أو تدريبه، ويدخل ضمنها أيضا المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي؛

¹ - محمود حسين الوادي – زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2007، ص ص 134-141.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

✓ النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة؛

✓ النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

ب. التقسيم حسب دوريتها وانتظامها: حسب هذا التقسيم يتم تمييز نوعين من النفقات، نفقات عادية ونفقات استثنائية:

✓ النفقات العامة العادية: هي تلك التي تُنفق بشكل دوري ومنتظم سنويًا دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها: الرواتب والأجور ونفقات الصيانة؛

✓ النفقات العامة الاستثنائية: هي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها: النفقات العامة الاستثمارية الضخمة، نفقات مكافحة البطالة.

ج. التقسيم حسب نطاق سريانها: يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق، ويُمكن تقسيمها إلى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية، يمكن التمييز بينها على أساس جملة من المعايير، أهمها:

✓ معيار المستفيد من النفقة: تُعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله، مثل: نفقات الأمن والدفاع، وإذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية، مثل: نفقة إيصال الكهرباء والماء؛

✓ معيار من يتحمل عبء النفقة العامة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتكون النفقة العامة محلية إذا تحمل عبئها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم؛

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

✓ معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: يرى بعض الاقتصاديين أن حيز المعيار هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فالنفقة العامة مركزية إذا وردت في الموازنة العامة، ومحلية إذا وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبئها.

د. التقسيم حسب آثارها من الإنتاج الوطني: تقسم حسب هذا المعيار إلى قسمين:

✓ النفقات العامة الحقيقية: تنطوي على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة، وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يُؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويُولد دخلا ممن يُزودون الدولة بهذه السلع والخدمات.

✓ النفقات العامة التحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، فهي فقط تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات أي لا تعدو كونها تُعيد توزيع الدخل الوطني، وهي عادة تتم دون مقابل.

3. الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

أ. الآثار المباشرة للإنفاق العام

❖ آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تحدث النفقات العامة آثارا اقتصادية مباشرة على

الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على:¹

○ قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار: تزيد النفقات العامة الموجهة للخدمات

كالصحة والتعليم من كفاءة الأشخاص على العمل، كذلك فإن النفقات العامة على المرافق العامة

¹ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-144.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

التقليدية كالدفاع الخارجي والقضاء تهيئ الظروف يصعب من دونها عملية الإنتاج، فهي تُوفّر الأمن والاطمئنان للأشخاص من أجل القيام بنشاطاتهم وتؤدي إلى توزيع الدخل بين الأفراد وتزيد من إمكانياتهم في الادخار؛

- **انتقال عناصر الإنتاج:** تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة، وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني؛
- **القوى المادية للإنتاج:** يقصد بها تلك الموارد الطبيعية، القوة العاملة ورؤوس الأموال والتطور التكنولوجي، بحيث أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية خاصة في المدى الطويل، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري.

يجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين هما:

- الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته؛
- يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام، مثل: الضغوط التضخمية بسبب طول فترة المشاريع، وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث التكاليف والعوائد.

❖ **أثر الإنفاق العام على مستوى الاستهلاك:** إن مستوى الاستهلاك يتناسب طرديا مع مستوى

الدخل، هذا الأخير يرتبط بدوره بمستوى الإنتاج في الاقتصاد، فإذا كان أثر الإنفاق العام على الإنتاج

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

إيجابيا فسيكون أثره النهائي على مستوى الاستهلاك إيجابيا، ويختلف هذا الأثر من مجتمع إلى آخر حسب توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وحسب الميل الحدي للاستهلاك.

يولد الإنفاق العام زيادة مباشرة في الطلب على السلع الاستهلاكية، وتتوقف أثارها على الاستهلاك الوطني على بنیان النفقة العامة وظروف من يتلقونها وعلى مراحل التطور التي يعيشها المجتمع، إذا تؤدي زيادة الإنفاق العام مع ضعف مرونة الإنتاج إلى زيادة الأسعار، وتمارس النفقات العامة أثارها على الاستهلاك الوطني عن طريق شراء الحكومة للسلع والخدمات، وقيامها بتوزيع دخول يخصص جزء منها للإنفاق الاستهلاكي، وتتوقف هذه الآثار على بنیان النفقات العامة و أهدافها كما يلي:¹

○ النفقات التي تؤثر مباشرة على الاستهلاك كـشراء الحكومة لخدمات استهلاكية، ومثل ذلك التعليم والصحة، والدفاع والأمن والعدالة إذ تمثل الاستهلاك العام.

○ النفقات التي تدفعها الحكومة لشراء سلع تقدمها لبعض فئات المجتمع، ومثال ذلك شراء الحكومة لأدوية و ملابس وأغذية لتوزيعها دون مقابل على المرضى أو على تلاميذ المدارس.

○ توزيع الحكومة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك مثل الأجور والمرتبات، إذا يؤدي إنفاق هذه الدخول أو جزء منها على الاستهلاك إلى زيادة الإنتاج القومي.

ومنه فإن أثر النفقات العامة على الاستهلاك يتوقف على بنیان هذه النفقات والغرض منها، ويمكن للحكومة أن تؤثر على الاستهلاك بتعديل حجم مشترياتها من السلع الاستهلاكية وتعديل حجم الأجور والمرتبات، والإعانات الاجتماعية والاقتصادية.

❖ **أثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار:** إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون

فاعليتها أقل في التأثير على مستوى العام للأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية

¹ - عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية اسلامية، الطبعة الخامسة، ص 116.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

للأشخاص، مثل: الإعانات الاجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب ويكون مستوى التوازن عند مستوى الأسعار أقل من المستوى السابق، أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، لهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر النفقات العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، ويكون كبير في حالة الازدهار، لذا يرى العديد من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد وانكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي.

❖ **أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:** تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على نمط توزيع الدخل الوطني عندما تكون موجهة لزيادة القوة الشرائية أو القدرة الإنتاجية لطبقة معينة سواء كان ذلك بمقابل مثل زيادة في الرواتب و الأجور، أو بدون مقابل مثل زيادة الدعم المقدم لأحد السلع الضرورية أو لقطاع من القطاعات الإنتاجية بواسطة المساعدات، إذ يمكن القول أن توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة يتحدد على أساس مساهمة كل طبقة في الإنتاج، و من أهم الركائز الأساسية لتوزيع الدخل الوطني في أسلوب الإنتاج الرأسمالي ما يلي:¹

- العمل و إنتاجيته؛
- حجم الملكية؛
- النفوذ السياسي.

¹ - علي كنعان، اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية، دار المعارف، سوريا، ص 1.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

فهذه الأسس في التوزيع تؤدي إلى انعدام العدالة ومنه توجد فوارق كبيرة جدا بين طبقات المجتمع.

فالدخل الوطني يتعرض لنوعين من التوزيع و هما:¹

- **التوزيع الأولي** أو توزيع الدخل بين المنتجين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية و يكون على شكل مكافأة لعوامل الإنتاج (أجور، فوائد، أرباح)، و ذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني. تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل، فتحدد سقف الأجور ومعدلات الأرباح و الفائدة، و منه يُلاحظ أن الدولة تؤثر في توزيع الدخل بواسطة تدخلها في تحديد الأثمان أو المكافأة عوامل الإنتاج.

- أما النوع الثاني فيتمثل في **إعادة توزيع الدخل الوطني** و هو يعبر عن إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك، كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الأجر المختلفة، أو عن طريق الإنفاق العام الموجه من قبل الدولة و التي تقوم على إثره بدعم سلع ضرورية و توفير الخدمات الصحية و التعليمية و هذا بأسعار رمزية أو بالمجان بالإضافة إلى الإنفاق على الدفاع و الأمن و العدالة، فمثل هذه النفقات تؤدي إلى الزيادة الرفاهية الاجتماعية.

يتم إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال الإنفاق العام كما وهيكلها، و هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في هذا التغيير مثل مصادر الإنفاق و طبيعته والوضعية الاقتصادية السائدة في الدولة، فإن معرفة مصدر تمويل النفقات العامة يمكن من تتبع آثار ناجمة عنها، فإذا كان تمويلها عن طريق إيراداتها من الضرائب التي تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة و من الرسوم و أملاك الدولة فإن أثرها سوف

¹ - سالم عبد الله محمد باسويد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014م، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، المجلد 17، أكتوبر-ديسمبر 2017، ص224.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية ودون إحداث زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان تحويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقات المتوسطة و الفقيرة أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد فإن أثرها هنا ينصرف إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية و إلى زيادة الأسعار و ظهور التضخم مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي و مستوى التشغيل في الاقتصاد.¹

❖ **أثر الإنفاقات على مستوى الاستخدام:** تعتبر الحالة الاقتصادية و تقلبات الدورة الاقتصادية من حالة الانتعاش إلى الركود من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الاستخدام التام، لذلك يعتبر رفع مستوى الاستخدام من أحد أهم و أبرز أهداف السياسة المالية عموماً، و استخدام الإنفاق العام في ذلك خصوصاً، فتقوم الدولة في هذه الحالة بزيادة الإنفاق الاستثماري و الاستهلاكي من أجل رفع مستوى التشغيل إذ منذ أزمة الكساد العظيم تسعى الدول للتقليل من نسب البطالة و رفع مستوى العمالة، و لقد نادى الاقتصادي كينز بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي و الإنفاق الكلي و الذي من خلاله يمكن التصدي لانخفاض الطلب و زيادة نسب البطالة، فزيادة الإنفاق العام تتم بإحدى الطريقتين:

- اللجوء إلى الموارد العادية بواسطة اقتطاع جزء من الدخل التي تكتنرها الطبقات الغنية و تحويلها في شكل إعانات أو صور أخرى للطبقات المحرومة، و في هذه الحالة سيرتفع الطلب جراء امتصاص جزء من المدخرات الفائضة عن الحاجة و تحويلها للاستهلاك و يتبعه زيادة الإنتاج و ارتفاع مستوى العمالة.

¹ - طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 144.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

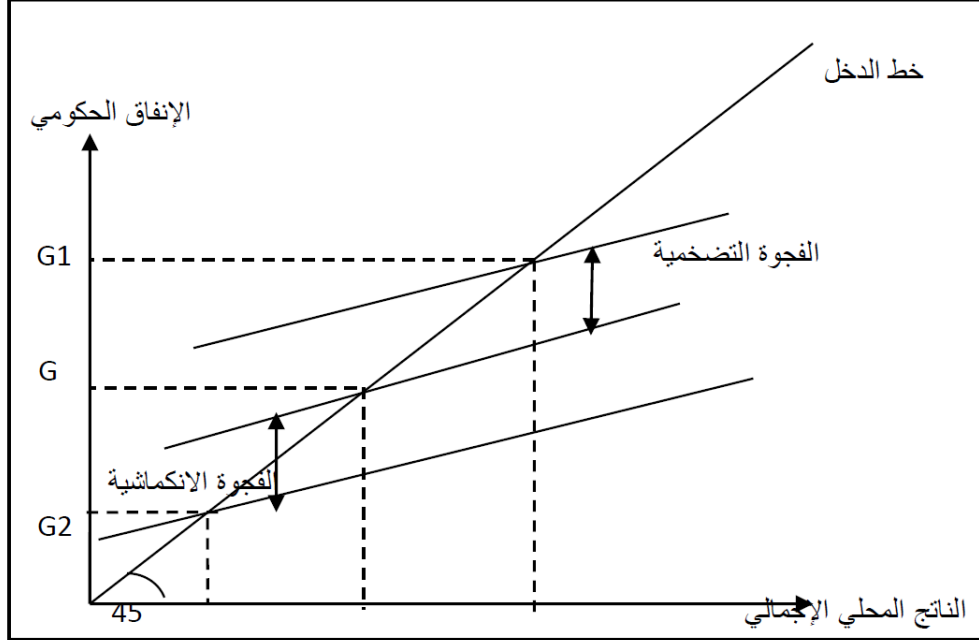
• أما الطريقة الثانية فتعتمد على الرجوع للموارد غير العادية كالاقتراض العام أو الإصدار النقدي، ففي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق، وذلك ما ينتج عنه زيادة الطلب و ارتفاع مستوى الانتاج والعمالة تبعا لذلك، فمستوى الاستخدام يعتمد على عوامل عديدة أهمها قرارات المنظمين في المشاريع، والتي يتحدد حجم الإنتاج على ضوءها ومنه مستوى الطلب على القوى العاملة.¹

❖ **أثر النفقات العامة في استقرار الاقتصادي:** تتدخل الدولة في ظل عدم التوازن (أي في حالات الانكماش الاقتصادي أو التضخم) باستخدام أدواتها المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، فيتم استخدام النفقات العامة كأداة هامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ففي حالات التضخم يحدث قصور في العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، بمعنى أنه تكون هناك قوة شرائية زائدة تلجأ الدولة لامتصاصها من خلال خفض الإنفاق الحكومي على السلع الكمالية مصحوبة بزيادة الضرائب، مع عدم الإخلال بالإنفاق الذي يهدف لزيادة الطاقة الإنتاجية للتخلص من الفجوة التضخمية؛ أما في حالات الانكماش فيكون هناك قصور في الطلب الكلي، فتلجأ الدولة إلى خلق قوة شرائية جديدة لتحفيز الطلب الفعلي بزيادة الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب، تحفيزا و تشجيعا للإنفاق الوطني حتى يقترب مستواه من مستوى الإنتاج الوطني فتختفي الفجوة الانكماشية تدريجيا²، والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹- مجدي محمود شهاب، أصول الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 244.
²- العلي عادل فليج، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي، دار و مكتبة الحامد الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص 73.

الشكل رقم (2-5):

اثر الزيادة/النقصان في الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي



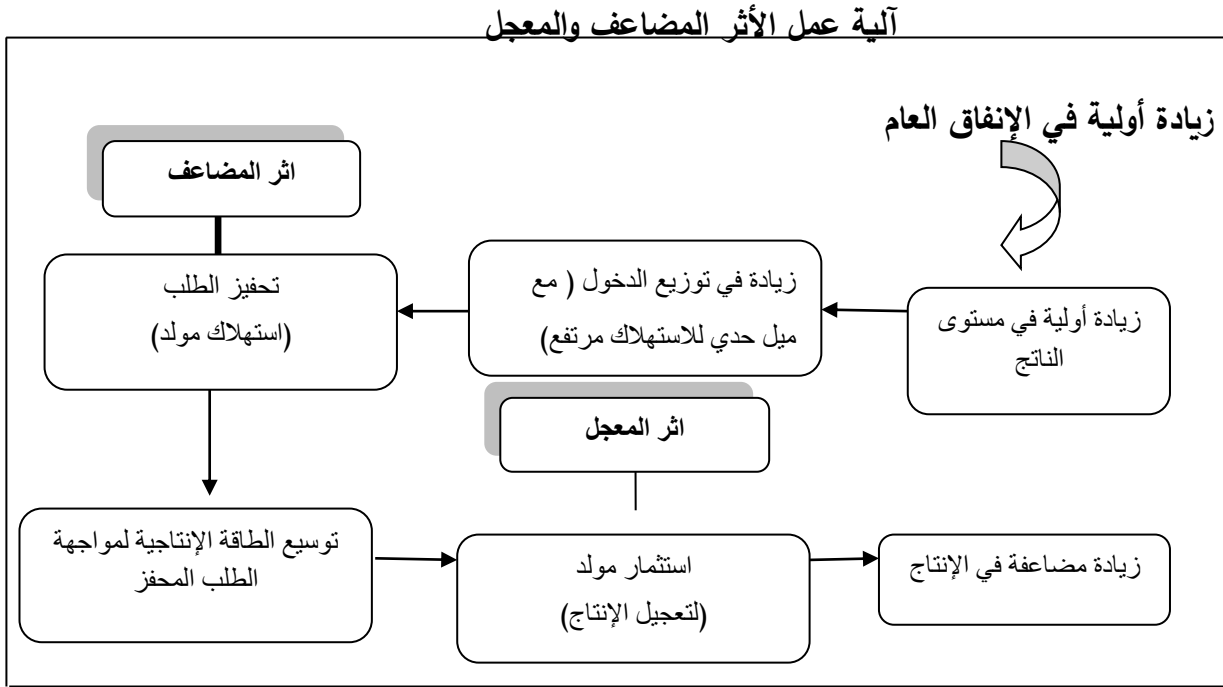
Sours: Edwin, Mansfield, economics principles problems, decisions, mc grew hill, 2000, p186.

يتضح من الشكل أعلاه أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الخط 45° في نقطة أعلى، أما في حالة تخفيض الإنفاق الحكومي فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي إلى التقاطع مع منحنى العرض الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق. كما سبقت الإشارة فإن تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي يكون حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، ففي حالة الفجوة الانكماشية والتي ترجع إلى طلب كلي غير كاف تقوم الحكومة من أجل زيادة الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي حيث يزداد الطلب الكلي.

ب. الآثار غير المباشرة للإنفاق العام

لا يقتصر أثر النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط و إنما تشمل أيضا الآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنتج عن سلوك المستفيدين من الدخل فينجم عن ذلك طلبا غير المباشر على السلع الاستهلاكية، حيث يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالآثار المترتب على الإنتاج بسبب تفاعل كل من الاستهلاك المولد لأثر المضاعفات والاستثمار المولد للآثار المعجل و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6):



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع،

2006، ص66.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

إن ما يمكن استنتاجه من الشكل أعلاه عن كيفية عمل المضاعفات هو أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تصحب زيادة أولية في المستوى الناتج، و هو ما يؤدي إلى الزيادة في توزيع الدخل بحيث يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، و هو ما يؤدي إلى تحفيز الطلب (استهلاك مولد)، و ما ينجم عنه أيضا امتصاص السلع المعروضة و زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في المرحلة الأولى و هو ما يعرف بأثر المعجل يتولد عنه زيادة مضاعفة في الداخل، وفيما يلي توضيح لفكرتي اثر المضاعفات و اثر المعجل.

✓ أثر المضاعفات:

إن فكرة المضاعفات التي طورها كينز كانت ثمرة بحث الإنجليزي (Richard Khan 1931) والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنية التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل، في حين ركز كينز على إظهار اثر الاستثمار المستقل أو التلقائي في الدخل الوطني من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الأمن الوطني. إذ يرى أن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدودة و الذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع و هذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل.

وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه عندما يزداد الإنفاق العام فإن جزء منه يتوزع على شكل أجور و مرتبات و أرباح و فوائد، بحيث يقوم الأفراد بتخصيص جزء من هذه الدخل لإنفاقها على احتياجاتهم الاستهلاكية المختلفة، أما الجزء الباقي منه فيوجه للادخار، وبالتالي الدخل التي توجهه للإنفاق على الاستهلاك تؤدي إلى الزيادة في الدخل بنسب مضاعفة.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

و تجدر الإشارة أن هناك عوامل تؤثر في قيمة المضاعف و يمكن تلخيصه فيما يلي:¹

- **الجبابة الضريبية:** حيث تشير الدراسات إلى أن الضرائب تمارس آثار مضادة للدورة الاقتصادية، ففي مرحلة التوسع تزداد الحصيلة الضريبية وتزداد أرباح الشركات بسرعة أكبر من زيادة الأجور والدخل مما يؤدي إلى تزايد ما يدفعه قطاع الأعمال من ضرائب، أما أثناء الكساد تتناقص أرباح الشركات ومن ثم تتناقص مدفوعات ضرائب الشركات؛
- **التحويلات:** حيث أن بعض أنواع الإنفاق الحكومي لها آثار عوامل الاستقرار الذاتية، فعلى سبيل المثال تعويضات البطالة بسبب انخفاض مستوى التوظيف وسوف تتزايد حصة هذه التعويضات لان الكثير من العمال سيحصلون على هذه التعويضات، وسوف يواجه البرنامج عجزا تلقائيا أثناء هبوط مستوى النشاط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن هذا البرنامج يولد أثرا مرغوبا فيه على اتجاه الطلب الكلي، وهي تنقص من قيمة المضاعف لأنها تشكل تسريبات من الدخل المتاح وهي تقود إلى استقرار نمو الاستثمار والدخل؛
- **التجارة الخارجية:** حيث أن مضاعفة الإنفاق الحكومي يفقده من فعاليته في حالة وجود حصة كبيرة للتجارة الخارجية في الدخل.

✓ أثر المعجل (المسارع):

ينصرف أثر المسارع في التحليل الاقتصادي إلى تحليل اثر زيادة أو نقص الإنفاق على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار.²

¹ - وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2003، ص 81.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

و يعبر عن المعجل بالاستثمار التابع أو المشتق، لان الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولي أو المستقل، و لكن تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادات أخرى في الاستثمار، و الذي يعرف بالاستثمار التابع أو المشتق .

و تتوقف زيادة الاستثمار المشتق على ما يلي¹:

• كمية رأس المال الثابت اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية حيث كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع

معدل الزيادة في الاستثمار المشتق؛

• وجود طاقة إنتاجية معطلة حيث يسمح ذلك بتقديرة الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

و عليه فإن المعجل يبين أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما

يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات و أدوات والآلات للرفع من الإنتاج و بالتالي الأرباح، و بزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل الوطني.

إذا كان المضاعف يبين اثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فإن المسارع يبين أن اثر

التغيير في الاستهلاك على الاستثمار، و مما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعفات والمعجل

مما يحدث أثارا تراكمية في كل من الدخل و الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي

مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.

و كنتيجة لما سبق ذكره فإن الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق الحكومي والمتمثلة في مبدأي

المضاعف والمسارع تتطلب توفر جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق، كما أن طريقة تمويل

الإنفاق الحكومي تلعب دورا مهما في تحديد فعالية المضاعف.

¹ - وليد عيد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص156.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها

إن نظرة فاحصة في اقتصاديات الدول المتقدمة كانت أو النامية وخاصة في نظامها المالي، توضح بروز ظاهرة زيادة النفقات العامة والتي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة والجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث وذلك بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية والتنموية لأي دولة وإن كانت هذه الزيادة في النفقات العامة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وقد يكون لهيمنة الفلسفة الكينزية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واعتماد سياسة الإنفاق العام كأداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دور كبير في بروز هذه الظاهرة.

المطلب الأول: ظاهرة تزايد الإنفاق العام

1. النظريات المفسرة للظاهرة

من الظواهر التي باتت شائعة بالنسبة للمالية العامة ظاهرة زيادة النفقات العامة والتي تزامنت مع تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فتعددت وظهرت نظريات تحاول تفسير هذه الظاهرة، من أهمها:

أ. نظرية الرفاهية: للاقتصادي "Pigou" والذي استعان في مجال النشاط العام بأدوات نظرية القيمة والتحليل المنفعة وهذا ترتب عليه نتيجتين هامتين¹:

- إن النفقات العامة تتكون من الاستهلاك فقط، أي أن الدولة تقوم باستهلاك خدمات من تلجأ إليهم كما تستهلك مختلف السلع التي تخدمها في تسيير المرافق العامة؛

¹ طارق قدوري، مساهمة ترشيده الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص66.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

- إن الدولة تتصرف شأنها شأن الفرد وفقا لمبدأ واحد وهو الحصول على أكبر منفعة بأقل نفقة، ويخضعان بالتالي للتحليل النفعي.

إلا أن هذه النظرية عجزت عن تقديم أدوات سلمية لدراسة تطورات الإنفاق العام، إذ أن تطبيق نفس القواعد التي يطبقها الفرد عند تحديده للنفقات على الدولة غير منطقي لاختلاف طبيعة ودور الدولة وسلطتها عن الفرد. إضافة إلى الخلط بين المالية العامة والخاصة وهذا راجع إلى إخضاع المالية العامة والاقتصاد الوطني للتحليل الجزئي في حين أنه يخضع للتحليل الكلي.¹

ب. قانون فاجنر:

يعد الاقتصادي الألماني فاجنر (Aclolphe Wagner) أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة، إذ قدم سنة 1883 ما عرف باسم "التزايد اللانهائية في نشاط الدولة" إذ وضح أنه يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم النفقات العامة في الدولة الصناعية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي. إذ قام بدراسة تطور الإنفاق العام ومسبباته على المدى الطويل للبلدان الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ووجد أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تميل إلى الزيادة بمعدل أكبر من الزيادة في الناتج الوطني، وربط فاجنر بين النمو الاقتصادي ونمو القطاع العام ممثلاً بالإنفاق العام. ويتلخص قانون فاجنر أنه "إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني"².

¹ - طارق قدوري، نفس المرجع السابق ، ص67.

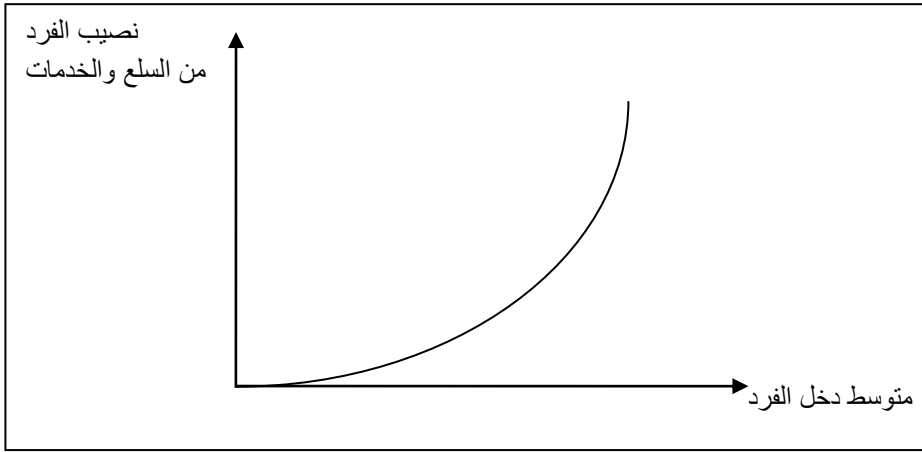
² - خالد شجادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 ، ص 76.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

ويفيد هذا القانون أن نصيب الإنفاق العام في الناتج الوطني الإجمالي يتزايد بمرور الزمن، حيث أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي تؤدي إلى زيادة الطلب الخاص على السلع عموما والسلع العامة بصورة خاصة. والشكل البياني يوضح قانون فاجنر:

الشكل رقم (2-7):

المنحنى الممثل لقانون فاجنر



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة جسين العصرية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 57.

ومن هنا يمكن القول أن فرضية فاجنر تتلخص في وجود علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بوصفه متغيرا مستقلا ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة (مثل خدمات الصحة والتعليم والمرافق العامة) بوصفه متغيرا تابعا.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

وان زيادة المتغير الأول تؤدي إلى زيادة المتغير الثاني وبنسبة أكبر والعكس بالعكس. بمعنى أن مرونة الطلب الداخلية على السلع العامة تكون أكبر من الواحد الصحيح. وعليه فإن زيادة PIB بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة وبنسبة أكبر في الإنفاق العام لإشباع الطلب على هذه السلعة العامة.¹

وقد أرجع فاجنر النمو في الإنفاق الحكومي لأسباب تتعلق بتوسع وظائف الدولة التقليدية وزيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات العامة، وقد أثبتت وقائع القرن العشرين صحة هذا القانون، وحسب فاجنر فإن توسع الدور الاقتصادي للدول يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم، كما أن نمو الدخل الوطني يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاهة والتعليم بالإضافة إلى التطور الاقتصادي والتكنولوجي حيث يعملان على السيطرة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة الكفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص، ويمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي:²

$$G/Y=f(Y/N)$$

G : الإنفاق الحكومي Y : الدخل الوطني N : عدد السكان

ج. نظرية بيكوك و وايزمان:

تعتبر من أهم الدراسات التي أجريت لتفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة وهذا على يد أستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد وهما بيكوك و وايزمان (Peacock – Wiseman) عام 1961 حول تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB للمملكة المتحدة خلال الفترة ما بين 1890-1955، وقد توصلوا إلى أن النفقات العامة تخضع للقانون العام، والمحور الرئيس لهذه الفرضية أن الإنفاق الحكومي ينمو نتيجة لنمو الإيرادات، إلا إن هذه الفرضية ركزت على عوامل سياسية وغير اقتصادية مثل

¹- مجدي التوريق، اقتصاد المالية العامة، القاهرة، 2008، ص142.

²- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 57.

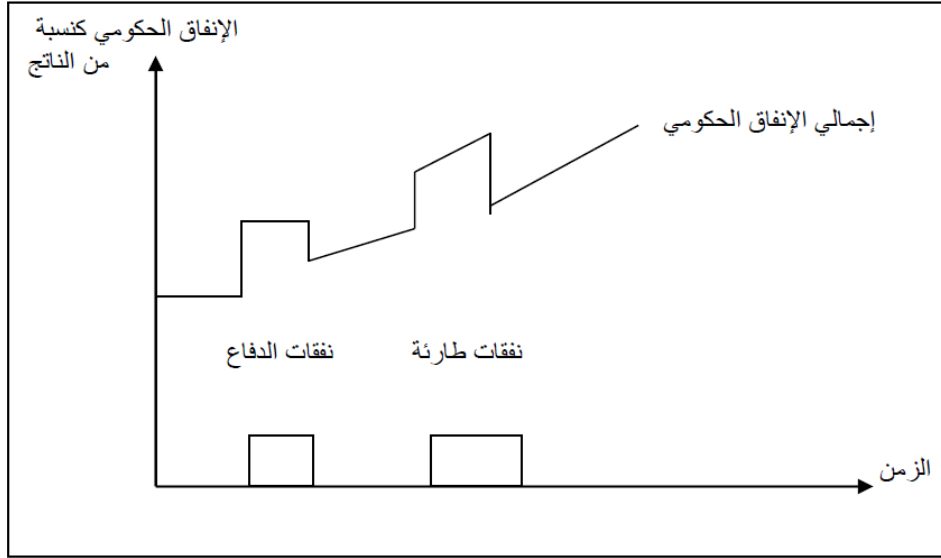
الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

الإضرابات والحروب والهزات الاجتماعية التي ينتج عنها تزايد في الإنفاق العام بشكل قفزات وزيادة منتظمة في الإنفاق.¹

والشكل البياني التالي يفسر وجهة نظرهما في زيادة النفقات العامة والتي تكون على شكل درجات عنيفة ومفاجئة أو شبه متدرجة:

الشكل رقم (2-8):

تطور النفقات العامة حسب بيكوك و وايزمان



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ولقد أرجع كلاهما ذلك إلى أثرين هاميين هما:²

❖ أثر الاستبدال: والذي يفسر السبب وراء عدم هبوط الإنفاق العام لمستواه قبل الأزمات والحروب،

وهذا راجع إلى ظاهرة الرفع التي توضح أنه في أوقات السلم يكون مستوى الأعباء الضريبية

¹ - Maurice Mullard, « The politics of public expenditure », second edition, Routledge, London 2005, p49.

² كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، جامعة أهل البيت، كلية القانون، العدد الخامس عشر، ص 09.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

مقبول من طرف المكلفين في الظروف العادية بحيث يتصف هذا المستوى بالثبات، لكن في أوقات الأزمات والحروب يزداد العبء على المكلفين لمواجهة آثار الحرب، ولكن هذا العبء لا ينخفض بعد الحرب نظرا لزيادة الإنفاق لمواجهة الرغبات الجماعية الجديدة المتولدة عن الحرب (نفقات إعادة البناء و التأهيل، الإعانات، التعويضات...).

❖ أثر التركيز: ويقصد به الزيادة في الإنفاق العام ترجع إلى الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات العامة، وارتفاع مستوى كفاءة الأجهزة الحكومية التي تقدم هذه الخدمات.

وخلاصة لما تقدم يمكن القول أن الفرضيات التي فسرت سلوك الإنفاق العام عبر الزمن مكتملة بعضها البعض، فقانون فاجنر أعطى تفسيراً جيداً لزيادة الإنفاق في الظروف العادية، في حين تم استخدام فرضية بيكوك ووايزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام أوقات الاضطرابات الاجتماعية وما بعدها مباشرة.

والنتيجة التي يتم إستخلاصها من خلال دراسة النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام هي ارتباط تفسير حجم الدولة في الاقتصاد بمقدار الإنفاق العام التي تقوم به هذه الدولة في الحياة الاقتصادية.

وفي كل الأحوال يجب الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تؤديه الاعتبارات السياسية في تحديد مستوى الإنفاق العام ومعدل نموه.

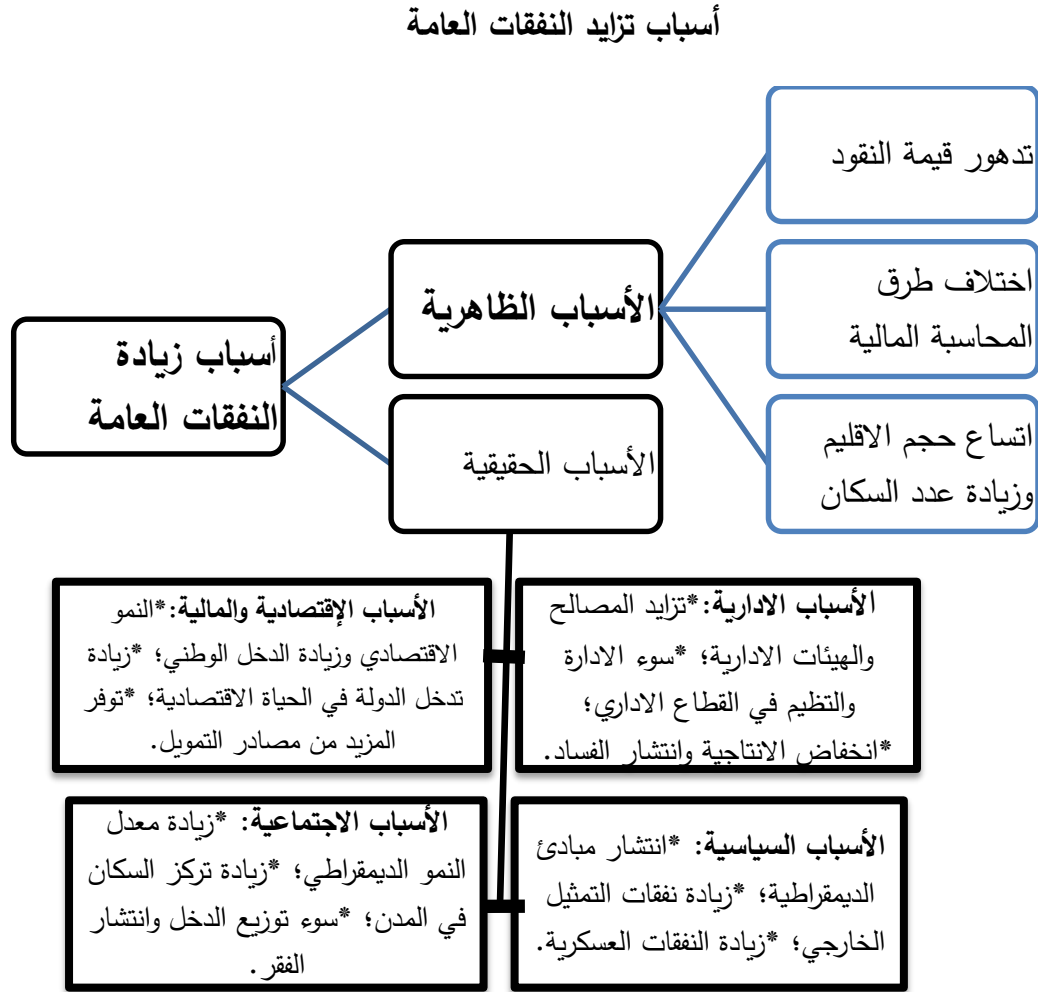
2. أسباب تزايد ظاهرة زيادة الإنفاق العام

بعدما تم تطرق إلى نظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات الحكومية، يجب تسليط الضوء على الأسباب وراء هذه الزيادة، فإن الزيادة في النفقات الحكومية تعود إلى أسباب ظاهرية بمعنى الزيادة في

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

رقم الإنفاق دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية فتعني زيادة المنفعة عن هذا الإنفاق و يدل ذلك على زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، وبالأستعانة بالمخطط أدناه يمكن تحديد تزايد ظاهرة زيادة الإنفاق العام.

المخطط رقم (2-9):



المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2012، ص86.

من المخطط أعلاه يتضح أنه يمكن تقسيم أسباب تزايد ظاهرة الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية وأسباب

حقيقية كما يلي:

أ. الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام

قد تعزى الزيادة في النفقات العامة كلها أو جزء منها إلى أسباب ظاهرة تؤدي إلى تعاضم الإنفاق العام دون أن يرافقها زيادة في المنفعة العامة، و بعبارة أخرى، فإن الزيادة الظاهرية هي تلك التي لا يقابلها في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئات و مشروعاتها العامة، وتظهر في¹:

◀ **تدهور قيمة النقود:** و يقصد به هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد على السلع والخدمات نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار. و من الملاحظ، بصورة عامة، أن قيمة النقود آخذة بالانخفاض بشكل مستمر في معظم الدول، و إن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى.

◀ **اختلاف الفن المالي:** وهو يتعلق بإعداد الميزانية و الحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي، وإلى اختلاف طرائق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، و تقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات و المؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيراداتها و نفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، ومن ثم فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات.

و من الصورة الأخرى في تغير الفن المالي، هو أن يزداد الإنفاق العام زيادة ظاهرة لتغير الأساليب الحكومية، إذا ما حصل تعديل في بدء السنة المالية الجديدة، وأيضا فإن تعدد الموازنات العامة وما ينشأ عن ذلك من تداخل فيما بينها، يؤدي في الغالب إلى ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب الإنفاق العام بالموازنة الأمر الذي يحدث كذلك زيادة ظاهرية للنفقات.

¹ كمال عبد حامد آل زيارة، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

◀ زيادة مساحة الإقليم وزيادة عدد السكان: وتتمثل في زيادة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك احتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها (مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنطقة الأناضول و اللورين لكل من ألمانيا و فرنسا)، ويترتب عن ذلك زيادة ظاهرية النفقات العامة، وهذا لعدم زيادة في النفع العام أو الزيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل أي زيادة نسبة الضرائب على المواطنين.

يعتبر تدهور قيمة النقود من أهم الأسباب للزيادة الظاهرية و خاصة بعد إتباع مبدأ عمومية الميزانية. ولا تتأثر النفقات العامة بالزيادة المطلقة في حجم السكان فحسب وإنما بالتغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة التعليمية لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال إلى إجمالي السكان، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة في المرتبات التقاعدية والنفقات الصحية.

ب. الأسباب الحقيقية للزيادة في الإنفاق العام:

و تعني زيادة في المنفعة العامة المترتبة على زيادة النفقات العامة، و ارتفاع عبء التكاليف العامة بنسبة ما، كما تشير في معظم الأحيان إلى ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، ولكن تطور مستوى الإنفاق العام و إن كان عاملا مشتركا في معظم الدول، إلا أن أسبابه متعددة و متباينة في أهميتها النسبية من بلد لآخر وذلك بحسب الظروف والأوضاع ومستوى التقدم لكل بلد.¹ وفيما يلي استعراض موجز لأبرز الأسباب الحقيقية التي وراء هذه الظاهرة:

¹ كمال عبد حامد آل زيارة، مرجع سابق ذكره، ص 10.

◀ الأسباب الاقتصادية:

إن من أهم الأسباب الاقتصادية الداعية إلى زيادة النفقات العامة، هي زيادة الدخل الوطني وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكذلك تصاعد موجة التنافس الدولي، ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي¹:

○ زيادة الدخل الوطني تؤدي إلى:

● زيادة العوائد أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة الأمر الذي يدفع هذه الأخيرة إلى

زيادة الإنفاق على الأوجه المختلفة؛

● التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية والذي ينجز عنه زيادة النفقات العامة.

○ مواجهة الدولة لتقلبات اقتصادية داخلية وخارجية من خلال:

● تدخلها لمحاربة الآثار الضارة الناجمة عن حالة الانكماش التي تسود الاقتصاد، وهذا

بالقيام بالمزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق

الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية الاقتصادي الوطني، وهذه السياسة و إن كانت

تتسجم مع ظروف الدول المقدمة، إلا أنها لا تصلح دائما للدول الآخذة بالنمو؛

● تدخلها للحد من التنافس الاقتصادي الدولي، وهذا بزيادة إنفاقها سواء في صورة إعانات

للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير و منافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق

الدولية أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود و الوقوف

في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

¹ - كمال عبد حامد آل زيارة ، نفس المرجع، ص 11.

◀ الأسباب الاجتماعية:

و تتمحور في زيادة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية المختلفة، و هذا بسبب تزايد عدد السكان المدن و بالإضافة إلى زيادة التعليم كما و نوع ما نجم عنه تنامي الوعي الاجتماعي، والذي أدى إلى ارتفاع سقف مطالب أفراد المجتمع للدولة من ضمانات اجتماعية مختلفة و الصحة العامة والتعليم، و هذا ما دفع بالدولة إلى زيادة نفقاتها التحولية بصفة خاصة.¹

◀ الأسباب القانونية:

أن تطور المبادئ القانونية و تقرير مسؤولية الدولة أمام القضاء نتيجة لما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها سواء كان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال، بل حتى لو اقتضت المصلحة العامة باستملاك بعض الأراضي للصالح العام، فعلى الدولة تعويض أصحابها بما يناسب القيمة وقت الاستملاك، وغالبا ما تكون الدولة كريمة في التقدير لتشجيع أصحاب هذه إضافة إلى بعض التعويضات التي تغريهم ، كل ذلك يساهم في زيادة النفقات العامة.²

◀ الأسباب الإدارية:

لقد تمخض عن تطور دور الدولة و الزيادة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، زيادة عدد المؤسسات و الإدارات و المرافق العامة، ثم زيادة عدد الموظفين و العاملين وارتفاع تكاليف تسييرها ومن ثم زيادة النفقات العامة غير أن زيادة عدد الموظفين عن الحد الذي تحتاج إليه الإدارات وسوء التنظيم الإداري وانعدام التعاون، والتنسيق في العمل بين الإدارات، إضافة إلى الروتين المعقد، تساهم كثيرا في زيادة النفقات العامة.³

¹- كمال عيد حامد آل زيارة، مرجع سابق ذكره، ص 11.

²- فليح حسن الخلف، مدخل إلى المالية العامة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2017، ص98.

³- فليح حسن الخلف ، نفس المرجع، ص99.

← الأسباب المالية:

إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق خاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه و فوائده، من الزيادة في النفقات العامة. وفي حالة وجود فائض في الإيرادات، أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين، فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.¹

المطلب الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام

1. ضوابط النفقات العامة

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها، و التي تحدد النوع و الحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا. وحتى يحقق الإنفاق العام الأهداف المرجوة منه، يجب أن يحقق غايتين أساسيتين الأول هما تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة و تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات، لذلك من الضروري وجود أساليب وضوابط تضمن توجيه النفقات العامة مع ضرورة إحكام الرقابة أثناء الإنفاق.²

¹ علي سيف علي المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 619.

² حاداب محي الدين، ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلة دورية علمية دولية محكمة، تصدر عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد السادس، ص 117.

أ. ضابط المنفعة

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، و عليه فإن الهدف الأساسي من الإنفاق العام هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، على عكس النفقة الخاصة التي تسعى لتحقيق أهداف فردية و لفرض الحصول على مردود شخصي.¹

و هناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام منها ما يلي:²

○ الاتجاه الشخصي:

من خلال هذا الاتجاه يتم قياس المنفعة التي يُدرها الإنفاق العام من خلال إجراء عملية مقارنة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن ممارسة الحكومة و النتائج عندما يترك هذا الإنفاق في يد الخواص، و لكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.

○ الاتجاه الموضوعي:

وفق هذا الاتجاه الذي يقوم على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مسايرة لتزايد النفقات العامة، فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة؛ و العكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير موضعه و ليس له نفع على المجتمع.

ب. ضابط العقلانية الاقتصادية

و يُقصد به الرشادة و حسن تسيير و إدارة الأموال العمومية، و هذا لا يعني تقليص النفقات العامة و الحد منها بشكل لا تحقق معه الأهداف المراد الوصول لها، و إنما يعني حسن و كفاءة استخدام الموارد

¹- شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 78.

²- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص40.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

المالية بحيث يتم تجنب أي استغلال لها في غير محله يتنافى و العمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة و توفير العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة. و في عبارة موجزة يعني هذا اقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.¹

وكون العقلانية الاقتصادية من أهم أركان وضوابط الإنفاق العام، فهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية وهي²:

✓ مؤشر إنتاجية الإنفاق العام:

وهو يعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن النفقات العامة والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي.

وهذا يعني أنه كي يمكن رفع إنتاجية النفقات العامة، فإن هذا يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج، وهذا يتحقق من خلال توفر العقلانية الاقتصادية في النفقات العامة واستخدام معايير الجدوى والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تقدير مدى نجاعة المشاريع الاستثمارية العمومية التي تعتبر إحدى أنواع النفقات العامة المعنية بضابط العقلانية الاقتصادية.

وبتعبير آخر فإن هذا المؤشر يقوم على أساس المقارنة بين المنفعة الحدية للنفقة العامة وتكلفتها، وهذا يقتضي توفر كافة البيانات والمعلومات بخصوص تحديد التكاليف الحدية والمنافع الحدية المرتبطة بكل أوجه النفقات العامة، لكن هذا المؤشر يعتبر بالغ الصعوبة في الواقع العلمي لصعوبة قياس المنافع الحدية والتكاليف الحدية على حد سواء.

✓ مؤشر الإنفاق العام الاستثماري: ويرتكز هذا المؤشر على قياس ما يلي:

○ مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية ؛

¹- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

²- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

○ مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية؛

○ مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحمية.

فهذا المؤشر يركز على النقاط الثلاثة السابقة الذكر كقياس لمدى نجاعة وأهمية النفقات العامة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي أم أنها مجرد هدر وتبذير للمال العام ليس له أي تأثير ايجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه يتعمق بالإنفاق العام الاستثماري كونه من أهم أنواع النفقات العامة التي يكثر فيها الجدل حول غياب العقلانية الاقتصادية وعدم الاستناد إلى مبدأ الاقتصاد في تسييرها. ويكون ترشيد النفقات العامة بالالتزام بالمبادئ التالية:¹

- **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:** إذ أن وجود سلطة إقرار النفقة العامة بيد الدولة لا يعني تهاديها في الرفع من حجمها، وإنما ذلك يكون بالاستناد لحجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالية.
- **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:** تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على عديد العناصر منها: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة و الاقتصاد و المجتمع، فرص العمل التي يخلقها المشروع و أثاره على المتغيرات الاقتصادية كالادخار و سعر الفائدة، وتعتبر دراسات الجدوى من أهم الوسائل الممكنة لتطبيق الرشادة في تسيير النفقات العامة خاصة في ظل النفقات الاستثمارية كونها تتمثل في مشاريع عامة يسهل من خلالها تحديد الاحتياجات و التكاليف من جهة، و الأرباح و المزايا الناتجة عنها من جهة أخرى.

¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص73.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

- **الترخيص المسبق من سلطة تشريعية:** يساعد الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد النفقات العامة، كونها تصدر من ممثلي الشعب الذين قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض الأنواع من النفقات العامة المقررة في الميزانية الأولية الموجهة لهم أو استبدالها للتصديق عليها بما يخدم المصلحة العامة.
- **تجنب الإسراف والتبذير:** إذ أن تعدد صور الإسراف والتبذير في ميدان النفقات العامة يحتم العمل على تجنبها لكونها تفقد النفقة العامة مبررات وجودها، ومن هذه الصور التي تكثر في الدول النامية¹:

✓ التلاعب في التكاليف في تأدية الخدمات والمرافق العامة؛

✓ تحقيق مآرب خاصة على حساب الأموال العمومية لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛

✓ زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال؛

✓ المبالغة في نفقات بعض الوزارات التي لا أثر لها سواء على الجانب الاقتصادي أو

الاجتماعي؛

✓ المبالغة في التمثيل الخارجي و نفقات التظاهرات والنشاطات بمختلف أنواعها.

ج. ضابط الترخيص و التقنين: وجودهما ضروري للحصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات

العامة.

الترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن الخاصة ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا

إذا سبقت موافقة الجهة المختصة بالتشريع، أما تقنين النشاط الإنفاقي للدولة فالمقصود به أن يتم تنفيذ

النفقات العامة وفقا للإجراءات التي حددتها الموازنة والقوانين المالية، ويتمثل في درجة احترام المنفذين

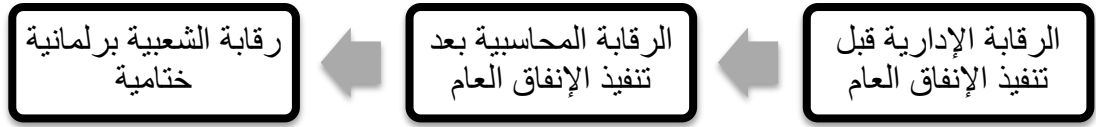
¹ - مجدي محمود شهاب، نفس المرجع، ص74.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

لقواعد الإجراءات القانونية التي تتطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة من خلال أساليب الرقابة بشتى صورها، وتتحدد القوانين التي تنظم النشاط المالي للدولة أساليب صرف النفقات وإجراءاتها.¹ وعليه يجب توفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، ولتحسين استخدام هذه الوسائل يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى بالتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني، وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-10):

وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

2. حدود الإنفاق العام (حجمه)

لم تكتف النظرية المالية التقليدية بالربط بين الدخل الوطني و بين حجم النفقات العامة، وإنما سارت إلى أبعد من ذلك عندما حددت نسبة (5-25%) من الدخل الوطني كحجم للإنفاق يجب ألا تتعداه الدولة.

¹ - محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص86.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

و مما لا جدال فيه أن حجم الأنفاق العام في أية دولة من الدول تقرر مع من الاعتبارات الموضوعية ذات علاقة وطيدة بذات الدولة، ولهذا فإن تحديد نسبة معينة من الناتج أو الدخل الوطني كحجم للإنفاق العام يُعد أمراً غير منطقي لا ينسجم مع الواقع العلمي.

و عليه ينصرف البحث في حجم النفقات العامة لإيجاد إجابة مناسبة للسؤال: ما هو القدر من الإنفاق الذي تستطيع الدولة أن تتفذه؟ أو بعبارة أخرى: ما هي الحدود التي يخضع لها الإنفاق في أية دولة من الدول؟، و في ضوء ما تقدم يمكن تحديد عدة عوامل تحدد حجم الإنفاق العام و من أبرزها ما يلي:

أ. دور الدولة:

تعتبر العوامل المذهبية من العوامل التي لها دور كبير في إعطاء صورة العمومية للحاجات وما له علاقة باختصاص الدولة، فكلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية زاد حجم إنفاقها العام، فبتغيير الفلسفة الاقتصادية للدولة يتغير حجم الإنفاق جراء تغيير هذه الفلسفة؛ فمن البديهي الإشارة إلى اختلاف الدول في طبيعة الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه، هذا بالإضافة إلى اختلاف هذا الدور في الدولة نفسها من فترة زمنية إلى أخرى. ومن السهولة بمكان التمييز بين ثلاثة أنماط لدور الدولة لكل منها حجم معين يناسبه من الإنفاق، ومن هذه الأنماط هي:¹

ففي ظل الدولة الحارسة و التي تستند إلى أسلوب المالية المحايدة و تنحصر فيها الوظائف الأساسية للدولة في: الأمن، الدفاع، العدالة فحدود الإنفاق العام سوف يقتصر على هذه الوظائف، عليه فدور الدولة يتحدد بالابتعاد عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وينحصر دورها فقط في المحافظة على النظام الطبيعي من أمن ودفاع وعدالة، وهو ما ينعكس على السياسة الميزانية للدولة

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

وخصوصا في جانب الإنفاق العام، فيتميز الإنفاق العام في ضوء هذه السياسة بقلته وانخفاض حجمه نتيجة لانحصاره على أوجه محددة.

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة فهي تؤمن بضرورة استعمال السياسات الضرورية من اجل الوصول إلى التشغيل الكامل و الاستقرار و التوازن الاقتصاديين، ومنه يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة، فتتوعدت النفقات العامة، و أصبحت لا تقتصر على نفقات الدفاع الخارجي والأمن والعدالة، بل تعدت إلى النفقات ذات الطابع الاجتماعي بمختلف أنواعها كالتأمين ضد البطالة والإعانات بمختلف أنواعها، ومن جهة أخرى ظهرت الكثير من النفقات ذات الطابع الاقتصادي نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو في جانب الخدمات، كل هذه التغيرات أدت إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام.

أما فيما يخص الدولة المنتجة والتي تستند إلى مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهو ما سيزيد من حجم النفقات العامة من اجل تغطية حجم النشاط الاقتصادي المتزايد للدولة المنتجة، ففي هذه الحالة يتضح أن الدولة هي التي تقوم بنفسها بمهمة الإنتاج والتوزيع، وهذا ما يستدعي على الدولة امتلاكها لوسائل الإنتاج، وهو ما انعكس على المالية الدولة عموما وعلى النفقات العامة بشكل خاص لأن في الحال يزداد حجم النفقات العامة من اجل استيعاب النشاط المتصاعد و المتزايد للدولة المنتجة.

و تلخيصا لما سبق يمكن القول أن الدور الذي تمارسه الدولة يعد عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق فهذا الحجم يتحدد عند مستويات منخفضة في ظل دور للدولة ويزداد كلما اتسع نطاق الدور الذي تقوم به، ويعكس دور الدولة الفلسفة السياسية التي تؤمن بها الدولة نفسها إذ لا يمكن تصور وجود فلسفة تدخلية في ظل دور محدود وبذلك يمكن التعبير عن دور الدولة كعامل مؤثر في حجم الإنفاق وبالاعتبارات السياسية أو العوامل المذهبية.

ب. العوامل الاقتصادية المحددة لحجم الإنفاق:

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في تحديد حجم الإنفاق لأية دول من الدول وبالإمكان مناقشة أثر هذه العوامل من زاويتين: الأولى ما يتعلق منها بمستوى النشاط الاقتصادي، والثاني بطبيعة البنيان الاقتصادي وكالاتي:

← أثر مستوى النشاط الاقتصادي:

يُعبّر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة أي درجة الاستقرار الاقتصادي. ويمكن التعبير عنه بشكل مبسط بأنه اقتصاد في حالة ركود أو في حالة تضخم. وبالإمكان إدراك العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحالة النشاط الاقتصادي من خلال صور العلاقة بين النفقات العامة والطلب الفعلي. فالطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد يتمثل في طلب كل من الدولة والأفراد سواء على سلع الاستهلاك أو سلع الاستثمار (السلع الإنتاجية)؛ ولهذا فإن النفقات العامة تشكل ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي المتعلق بطلب الدولة. ومن ذلك يتضح أن هناك علاقة وثيقة جدًا بين النفقات العامة والطلب الفعلي الكلي، أي أن بإمكان النفقات العامة أن تؤثر بشكل ملموس في مستوى هذا الطلب، والآن يصبح من اليسير بحث أثر مستوى النشاط الاقتصادي على حجم النفقات العامة. ففي حالة الركود الذي تتمثل ببساطة في انخفاض مستوى الطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، أو بمعايير العرض و الطلب في حدوث قصور في الطلب مقارنة بالعروض من السلع والخدمات بما ينتج عنه بروز ظاهرة البطالة الظاهرة.¹

في هذه الحالة، ولغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي انتشال الاقتصاد من هذا الوضع فإن الأمر يتطلب رفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ويقضي على البطالة، وقد

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

يكون من المتعذر رفع ذلك الجزء من الطلب الفعلي المتمثل بطلب الأفراد والهيئات الخاصة - وأن تحقق جدلا فإنه سيكون غير ملحوظ - الأمر الذي يعني أن العبء سيقع على الجزء الآخر المكون للطلب الفعلي الكلي المتمثل بطلب الدولة (أي النفقات العامة) فيصبح من الضروري زيادة حجم النفقات العامة من طرف الدولة التي تمر بحالة ركود لرفع مستوى الطلب الفعلي، بمعنى أن حجم النفقات العامة سيتحدد بذلك القدر الذي يرفع الطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل.

أما في حالة التضخم والتي يمكن ترجمتها اقتصاديا ببساطة بارتفاع مستوى الطلب الفعلي عن حجم المعروض من السلع والخدمات التي تترجم عادة بارتفاع الأسعار، فإن الأمر يتطلب إنقاص الطلب الفعلي في الاقتصاد عن المستوى الذي يتناسب مع حجم العرض الكلي، أي تخفيض حجم الإنفاق العام بالقدر المطلوب تخفيضه من الطلب الفعلي الكلي.

خلاصة لما سبق فإن لمستوى النشاط الاقتصادي أثر في تحديد حجم النفقات العامة وفق ما ينسجم مع المستوى الذي يضمن في النهاية تحقيق الاستقرار الاقتصادي بحيث لا يعاني الاقتصاد لا من التضخم الحاد ولا من الركود المدقع.¹

← اثر طبيعة البيان الاقتصادي:

تشير طبيعة البيان الاقتصادي إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد، ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى الأبنية الاقتصادية في الدول - متقدمة كانت أو نامية - مع التسليم بوجود تباين في هذه الأبنية داخل الصنف الواحد.

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص111-113.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

فبالنسبة إلى الدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم فالملاحظ أن حجم النفقات العامة كرقم مطلق كبير لسبب أساسي هو ضخامة الداخل واتساع نطاق الخدمات فيها بعكس الدول ذات البنيان الاقتصادي النامي فإن الحجم المطلق للإنفاق نسبيا منخفض لضالة الدخل ومضيق الخدمات.

بيد أن بالإمكان ملاحظة العكس تماما إذا ما تم التخلي عن معيار الحجم المطلق للإنفاق والأخذ بمعيار الأهمية النسبية التي يمثلها الإنفاق في إجمالي الدخل، إذ تشكل النفقات العامة أهمية نسبية مرتفعة في الدخل القومي في الدول ذات البنيان الاقتصادي النامي قياس بالدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم نظرا للدور المهم الموكول للنفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول، لأنه لا يمكن تصور تحقيق تنمية حقيقية في غياب الدولة و إنما يمكن تصور تحقق النمو عادة ما يكون مشوها. ويمكن تأكيد هذه الحقيقة من خلال استعراض الخطط الإنفاقية الاستثمارية التي رسمتها معظم الدول النامية التي تشكل مبالغها أهمية نسبية كبيرة في الدخل القومي.¹

ج. العوامل المالية المحددة لحجم الإنفاق:

إن القدرة المالية للدولة هي قدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة و التي تتسم بقدر كبير من المرونة (قدرة الدولة على فرض الضرائب، الحصول على القروض، والإصدار النقدي).

إلا أن القدرة المالية للدولة تبقى في النهاية محدودة، حيث أن الضرائب لا يمكن التوسع في فرضها، خاصة وأن مثل هذا التوسع والاستمرار في فرض الضرائب يمكن أن يلحق ضررا بدخول الجهات الخاصة، وإدخاراتها، ومن ثم استثماراتها، ويعيق قيامها بنشاطاتها، إضافة إلى ارتباط ذلك بالقدرة المالية الاقتصادية، أي قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية أو القروض التي يتم تحصيلها لتمويل

¹ - فليح حسن خلف ، نفس المرجع السابق، ص113.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

النفقات دون الإضرار بقدرة الاقتصاد الإنتاجية، وبناتجه القومي؛ كما أن الإصدار النقدي الجديد يمكن أن يقود إلى ارتفاع الأسعار، وحصول تضخم في الاقتصاد، وبذلك فإن القدرة المالية للدولة من خلال قدرتها على تحصيل الإيرادات العامة ترتبط بالعديد من الاعتبارات، والتي من أهمها حجم الناتج والدخل القومي، ونمط توزيعه بين أفراد وفئات المجتمع، وبحيث ترتفع القدرة المالية للدولة بارتفاع الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، في ظل نمط توزيع الدخل الذي يتسم غالبا بضعف العدالة، و يحصل العكس في حالة انخفاض الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، وفي ظل نمط يحقق عدالة أكبر في توزيع الدخل. إضافة إلى الاعتبارات التي ترتبط بضرورة المحافظة على مستويات المعيشة للأفراد، والمحافظة على القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتطورها، وعدم التأثير سلبا على النشاطات الاقتصادية التي تؤديها الجهات الخاصة، وبالذات عندما لا تقوم الدولة بدور ايجابي يعوض عن هذا التأثير السلبي على نشاط الجهات الخاصة، وكذلك ضرورة مراعاة الاعتبارات التي يتم من خلالها عدم التأثير على قيمة النقود سلبا، بحيث يتحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني أن هناك العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدد القدرة المالية للدولة على تحمل أعباء النفقات العامة، ومن ثم فإن الاعتبارات هذه هي التي تحدد النفقات العامة ذاتها في نهاية الأمر.¹

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام

ومن الأمور المسلم بها أن الموارد المالية المتاحة لأي دولة تظل محدودة بالنسبة لحجم الإنفاق المطلوب، ذلك أن هناك العديد من البرامج التنموية التي تسعى الدولة لإقامتها للحصول على حصة من هذه الموارد، وقد أدت هذه الحقيقة إلى ابتكار مجموعة من الأدوات الهادفة، التي تهدف إلى تقليص

¹ - فليح حسن خلف، مرجع نفسه، ص 120-121.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

الفجوة بين الإيرادات الناتجة والإنفاق المطلوب، والى تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد المالية، ومن هذه الأدوات انتهاج سياسة كفاءة في إدارة النفقات العامة أو ما يسمى **ترشيد الإنفاق الحكومي** الذي أصبح يتطلب إرساء مبدأ الشفافية والرقابة والمشاركة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة للدولة وفي إدارة المال العام، لأجل ترشيد الإنفاق العام الذي أضحي مطلباً أساسياً سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية التي هي أحوج ما تكون إليه لتحقيق التنمية الاقتصادية، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام، أهدافه ومتطلبات نجاحه.

1. تعريف ترشيد الإنفاق العام

▪ **الترشيد لغة:** هو من الفعل رشد، رُشداً، ورشاداً، أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي انه صائب وحكيم وقراره رشيد¹.

ولقد أشار القرءان الكريم في أكثر من موضع في هذا المدلول بالذات فمثلاً في قوله تعالى " **فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم...** " (سورة النساء الآية3)، أي إذا اقتنعتم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت لديهم إمكانيات الضبط ، وحفظ الأموال وحسن التصرف فيها في أوجه الصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم أموالهم.

كما إن الرشد هو أهادي إلى طريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب " سياسة رشيدة"².

▪ **أما اصطلاحاً فهو:** يعني التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، ويتضمن الترشيد أحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى ومحاولة الاستعادة القصوى من الموارد

الاقتصادية والبشرية والطبيعة.¹

¹- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق، لبنان، 2001، ص 555.
²- احمد رضا، معجم متن اللغة، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987، ص590.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

إذن يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف أو التبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تبديره من الموارد العادية للدولة.²

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى " العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير إلى أدنى حد ممكن؛ لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف.³

فالمقصود بترشيد الإنفاق العام هو تطبيق عملي و كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.⁴

و باعتبار أن الدولة المكلف الوحيد بعملية الإنفاق فينظر على ترشيد إنفاق العام على انه حسن تصرف الحكومة في إنفاق المال العام.⁵

وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار ترشيد الإنفاق على أنه تخفيضه، نظرا لتطور الدور الوظيفي للدولة وتدخلها باعتماد على أدوات السياسة الإنفاقية، وأيضا لارتباط تزايد الإنفاق العام في ظل ظروف الدول النامية بعوامل يصعب تجنبها، وأهم هذه العوامل زيادة نسبة الاستثمار العام، سياسات التوظيف و الأجور، الإنفاق العسكري وغيرها.⁶

1- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 399.

2- درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 171.

3- بلعاطل عياش ونوي سميحة، آلية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، ورقة بحثية في مؤتمر تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار في الجزائر، جامعة سطيف1، مارس 2013، ص 05.

4- بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليلة، 21-22 ماي 2002، ص 4.

5 - شوقي احمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، جامعة ام القرى، قطر، 1996، ص251.

6- محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، دار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 273.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

إذ يصعب في الكثير من الحالات تخفيض هذه النفقات بعد تقريرها، كما أنه من الصعب على الدولة تخفيض النفقات العامة أو الحد منها بدون إحداث آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا فترشيد الإنفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.¹

ومن خلال ما تم تقديمه يتبين أن ترشيد الإنفاق العام هو عبارة عن آلية تسعى من خلالها الدولة بضبط المال العام عن طريق التحكم بميزانياتها من أجل تحقيق حاجيات المواطنين وضمان تحسين الظروف في شتى المجالات؛ فالمقصود بها الالتزام بالفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها، وهو ما يعني حصول على أفضل نتائج، والغاية النهائية هو رفع رفاهية الفرد والمجتمع.

يمكن القول أن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية واعتمادها، وتزيد درجة الفعالية في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة واتسم الناخبون وممثلوهم بالرشد في التصويت على قرارات الميزانية؛ أما "الكفاءة" فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

2. أهداف وعوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام ومبرراته

أ. مبررات ودواعي ترشيد الإنفاق العام

مما سبق يمكن استنتاج أن عملية ترشيد الإنفاق العام تعتبر من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدولة، وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة، وهذا يعني ضرورة

¹ - حامد عبد المجيد، محمد عمر ابو دوح، مبادئ المالية العامة، الكيس للتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، 2007، 265.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

تبنى الدولة ومختلف أجهزتها العامة سياسة الترشيح في مختلف تصرفاتها بما في ذلك برامج الإنفاق

العام، ومن أهم مبررات تبني سياسة الترشيح في الإنفاق العام عموماً، يمكن ذكر ما يلي:¹

■ التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقاً لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع؛

■ محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛

■ الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة و المستقرة، والصعبة والمتغيرات محلياً وعالمياً؛

■ المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة؛

■ تجنب مخاطر المديونية وآثارها، خصوصاً وأن كثيراً من الدول النامية تعاني من معضلة ديونها الخارجية التي أسرفت فيها في الماضي؛

■ إن تطبيق مبدأ الترشيح يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، وبالتالي يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

ب. عوامل نجاح ترشيح الإنفاق العام: ليكون ترشيح النفقة العامة رشيداً، يجب أن يتوفر على ستة

شروط هي:²

◀ ضرورة توفر بيئة سليمة للحكم؛

◀ إرادة سياسية قوية؛

◀ كفاءة أجهزة الدولة؛

◀ التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة؛

1- نائل عبد الحافظ العوامل، "ترشيح الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 1992، ص19.

2- حداد محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص179.

◀ توفر نظام محاسبة ورقابة فعال؛

◀ الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص.

كما تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام جملة من العناصر والدعائم التي يركز عليها، ولعل أهمها ما

يلي¹:

◀ **التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل:** ويتحدد ذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى،

والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي المعبر على موقف الدولة إزاء

الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه المجتمع؛

◀ **توجيه النفقات العامة نحو النفع العام:** ويقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة موجهة لإشباع

حاجات عامة حيث أن الفكر المالي المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة،

ويعتبر الخروج عليه هو الخروج عن مبادئ المالية الرشيدة؛

◀ **إتباع مبدأ الأولوية:** حيث يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عنه،

وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر

أهمية؛

◀ **الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية:** أي أن المردودية الاقتصادية والاجتماعية

للنفقة العامة، تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل توفير السلع والخدمات؛

◀ **التحديد الدقيق للوقت ومقدار النفقة:** وهو أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، وأن يتم

الإنفاق في الوقت المناسب دون تقديم ولا تأخير؛

¹- محمد صادق حامد رابعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي، دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2010، ص 4.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

◀ **توافر المعلومات المالية:** يجب توافر جملة من المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة وقابلة للاستعمال، ويجب التأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا.

ج. أهداف ترشيد الإنفاق العام

❖ **الأهداف الاقتصادية:** تسعى الدولة من خلال ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتتمثل فيما يلي¹:

- ✓ رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس المخرجات؛
- ✓ تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات؛
- ✓ تخفيض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية؛
- ✓ مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة؛
- ✓ دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة؛
- ✓ محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛
- ✓ الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا ودوليا؛

¹ - نائل عبد الحافظ العوالم، الإدارة المالية العامة مدخل نظامي مقارن، مركز أحمد ياسين، الطبعة 4، عمان، الاردن، 2013، ص 267.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

✓ المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل زمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة؛

✓ المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية من الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الإقتصادية والسياسية وغيرها.

❖ **الأهداف الاجتماعية:** يمثل المجتمع هدف رئيسي في سياسة ترشيد الإنفاق العام، لهذا عملت الدولة على تحقيق أهداف اجتماعية والمتمثلة في¹:

✓ تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية؛

✓ القضاء على مشكل البطالة والأمية والفقير؛

✓ محاربة الآفات الاجتماعية التي تعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول كالمخدرات؛

✓ تحقيق التناسق الاجتماعي للقضاء على الطبقات الاجتماعية كهيمنة الطبقة الغنية على الطبقة الفقيرة؛

✓ توفير قدر كبير من المنافع الاجتماعية عن طريق تطوير الاستثمار في رأس المال البشري

✓ بما يرفع من مستوى إنتاجيته؛

✓ تفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع.

✓ تعزيز المساواة بين أفراد المجتمع.

✓ إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء وتهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية.

¹ - علي زغودود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2006، ص 26.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

❖ **الأهداف السياسية:** تلعب الأهداف السياسية دور كبير في ترشيد الإنفاق العام مما يحقق

الاستقرار السياسي

للدولة وتتمثل هذه الأهداف في¹:

- ✓ انتشار مبادئ الحرية وتقرير مسؤولية الإدارة على مستوى الدولة.
- ✓ تحقيق حرية التعبير وحرية الانتخاب وحرية الرأي للمواطن.
- ✓ تحقيق الاستقرار السياسي ومنع انتشار الاستبداد والحروب سواء داخليا أو خارجيا.
- ✓ تعدد الأحزاب السياسية مما يسمح بانتشار الديمقراطية السياسية.
- ✓ تكريس مبدأ الفصل بين السلطات مما يعزز الديمقراطية الوطنية والشعبية.
- ✓ تكريس مبدأ العدالة عن طريق فرض الرقابة بمختلف أنواعها
- ✓ تطبيق برامج الحكومة بشكل دقيق وواضح وتقييم مدى فعالية وكفاءة أداء الأجهزة الحكومية.

❖ **الأهداف المالية:** تتمثل أهداف الدولة في ترشيد الإنفاق العام من الناحية المالية في²:

- ✓ تحقيق التوازن المالي في مجمل القطاعات الخاصة بالدولة.
- ✓ تحقيق التوازن في ميزانية الدولة، منها قسم التسيير والتجهيز والاستثمار.
- ✓ البحث عن موارد مالية جديدة تسعى من خلالها جلب الاستثمارات الخارجية.
- ✓ تحقيق التوازن بين الإيرادات ونفقات الدولة لتجنب الدخول في عجز الميزانية.
- ✓ تحقيق وجود فائض في إيرادات الدولة من أجل التوسع في الإنفاق العام.
- ✓ وضع فوائد للقروض وتسديد قيمتها مستقبلا.

¹ Stéphanie Damarey, Finance publique, gaulino éditeur, Paris, 2006, p425.

² - سالم محمد شوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 03.

3. آليات وخطوات ترشيد الإنفاق العام

أ. آليات ترشيد الإنفاق العام

وهي جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الإنفاق العام وضمان أهدافه، والمستمدة من ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1998 والذي تم تحديثه سنة 2007 ضمن مساهمات صندوق النقد الدولي في مبادرة "المعايير والمواثيق"، وهي جملة من المبادئ التوجيهية في مجال الحوكمة تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى إدخال تحسينات على النظام المالي. وتتمثل هذه الآليات في مجموعة من المبادئ والممارسات للمساعدة على تقديم الحكومات صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية، وتشمل ما يلي:¹

❖ **وضوح الأدوار والمسؤوليات:** يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع

العام وبين قطاعات الاقتصاد الخاص، مع ضرورة العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة، وينبغي ان تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة لجمهور، بمعنى وجوب أن كون اختصاصات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.

❖ **علانية عمليات الموازنة:** ينبغي من جهة تنفيذ عملية الموازنة بجدول زمني ثابت،

والاسترشاد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي والسياسة المالية العامة، ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

❖ **إتاحة المعلومات للإطلاع العام:** ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة

المالية السابقة و الحالية والمستقبلية، وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة، كما

¹ -بلعاط عباش، نوي سميحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المسألة.

❖ **ضمانات موضوعية:** يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة على الرقابة الخارجية.

ب. خطوات ترشيد الإنفاق العام

اعتمادا على ما تم توضيحه من مبادئ تحقيق الرشد في الإنفاق العام، وتجنبنا للمشاكل التي تواجه التطبيق العملي لهذه المبادئ، لابد من تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام و متطلبات:¹

- ✓ تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع؛
- ✓ حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر و برامج الإشباع غير المباشر؛
- ✓ استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع؛
- ✓ تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكونات من

¹ - محمد عمر أو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مرجع سبق ذكره، ص105.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عن إنجازات مكونات البرامج؛

✓ إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف، وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الاضطلاع بها؛

✓ وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطارا اللامركزية باعتبار أن لأهداف ومعايير الإنجاز محددة؛

✓ ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية؛

✓ تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على وفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي(تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة) وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء (الرقابة التقييمية) والرقابة المستندية، بما يضمن فاعلية تخصيص وكفاءة استخدام الموارد ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.

وبالتالي يمكن القول أن متطلبات ودواعي الترشيده، تعني أنه لا بد من تبني سياسة واضحة وإجراءات محددة وعملية في مجال ترشيده الإنفاق العام وما يرتبط به من جوانب، مثل ترشيده الاستهلاك الخاص والعام، وعلى كل المستويات الفردية والتنظيمية والمجتمعية، ومن الطبيعي أن تعزز هذه المتطلبات والدواعي للترشيده بعضها بعضا، وتؤكد أهمية الترشيده في مختلف جوانب السلوك الإنساني

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

وخاصة تلك المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية للقطاعين العام والخاص على السواء.¹ كما أن إتباع سياسة الترشيح في مجال من المجالات أو في قطاع معين يتطلب الترشيح في المجالات وفي القطاعات الأخرى في المجتمع الواحد، من أجل ضمان فعالية سياسة الترشيح وجني ثمارها، الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع.

¹- نائل عبد الحافظ العوامل، ترشيح الانفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الاردن، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المبحث الثالث: الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري

يتمثل النشاط المالي للدولة في تلبية الحاجات العامة للأفراد، وذلك بصرف مبالغ مالية تدعى بالنفقات العامة، التي تتم تغطيتها عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم والقروض... الخ.

تصنف هذه النفقات في موازنات الدول تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، لتحديد كيفية توزيع نفقاتها، خاصة وأن النفقات تتميز بقاعدة التخصيص أي أنه لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا لضمان سير متوازن لمختلف المصالح.

تم في هذا المبحث دراسة الإنفاق العام، حيث سيتم إعطاء نظرة عن التبويب المعتمد في اقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق العام في الفترة (1990-2017)، ثم تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: برامج السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية

قبل التطرق إلى تحليل أهم محاور للبرامج السياسية الانفاقية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية، كان لزاما الإشارة أولا إلى عملية تبويب الإنفاق العام في الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري، ومن ثم تحليل هذه السياسة من خلال مختلف المخططات التنموية.

1. تبويب و تحليل الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الموازنة العامة للدولة تبويب النفقات العامة في موازنة الاقتصاد الجزائري إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك يعود للترقية بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات وفي هذا يبوبها المشرع المالي الجزائري إلى:¹

❖ نفقات تسيير؛

❖ نفقات تجهيز.

أ. هيكل نفقات التسيير في الاقتصاد الجزائري

تأتي في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات الضرورية لتسيير المصالح العامة، وتمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية والمكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتمثلة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة بنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ.

وتعرف أيضا بنفقات الاستهلاكية على اعتبار أنه لا يترتب عنها إنتاج سعة حقيقية أو أي قيمة مضافة، إنما تسعى الدولة من خلالها كل ما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية.

وتتم عملية تبويب نفقات التسيير في 4 أبواب وهي محددة في المادة رقم 24 من القانون المذكور،

وهي:

❖ **أعباء الدين العمومية والنفقات المحسومة من الإيرادات:**

ويتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء

المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا الباب خمسة أجزاء:

▪ دين قابل للاستهلاك (قروض الدولة)؛

¹ - المادة 23 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بالقوانين المالية المعدل والمتمم (المواد من 24 إلى 42).

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

- دين الداخلي، وديون العائمة (فوائد وسندات الخزينة)؛
- الديون الخارجية؛
- الضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- النفقات المحسومة من الإيرادات.

❖ تخصيصات السلطة العمومي:

تمثل الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات طابع السيادية، مثل: المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، مجلس الدستوري... الخ، وهذه النفقات مشتركة مع كل الوزارات.

❖ النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات

وتضم ما يلي:

- المستخدمين (رواتب العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية)؛
- معدات تسيير المصالح؛
- الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

❖ التدخلات العمومية:

تتعلق بنفقات التحويل التي تختلف أنواعها بحسب الأهداف المختلفة لعمليتها كالنشاط الثقافي،

الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...).

إن النفقات التسيير تتكون من أربعة أبواب، حيث يتمثل الباب الثاني (تخصيصات السلطات العمومية) والباب الثالث (النفقات الخاصة بالوسائل المصالح) بالأعباء المشتركة بين الوزارات أي لا ترتبط بالوزارات معينة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، بينما النفقات الخاصة بالباب الأول (أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات) والباب الرابع (التدخلات العمومية) حسب الوزارات حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة ووزارة ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

ب. هيكل نفقات التجهيز (الاستثمار) في الاقتصاد الجزائري

وهي تلك النفقات ذات الطابع الاستثماري يتولد عنها ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، ويتم توزيعها على شكل مشاريع اقتصادية في كافة القطاعات ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي ويتم تمويلها من قبل الخزينة العمومية للدولة، وتنقسم إلى ثلاث أبواب المتمثل في:¹

○ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

¹ المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق لـ 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

○ إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة؛

○ نفقات الأخرى برأسمال.

و فيما يخص ميزانية التجهيز فان الاعتمادات المخصصة لها يتم توزيعها إلى الثلاثة الأبواب

السالفة الذكر، بعد ذلك تقسم إلى أقسام مشتركة بين الباب الأول و الثاني، أما الباب الثالث فهو غير

معني بالتقسيم، وفيما يلي الأقسام الخاصة بالباب الأول والثاني:

▪ القسم الأول: الفلاحة؛

▪ القسم الثاني: الطاقة والمناجم؛

▪ القسم الثالث : النقل والاتصالات؛

▪ القسم الرابع: المؤسسات الصناعية والتجارية؛

▪ القسم الخامس: السكن وال عمران؛

▪ القسم السادس: تجهيزات ثقافية واجتماعية؛

▪ القسم السابع: تجهيزات إدارية؛

▪ القسم الثامن: استثمارات خارجية.

وتعتمد الدولة على نفقات الاستثمار لدفع عجلة التنمية وتحقيق رفاهية ورفع الاقتصاد، وقد تشكل

هذه النفقات خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها ومراقبتها باستمرار وبشكل

مباشر من قبل الحكومة.

2. السياسة الإنفاقية المطبقة في الفترة (1967-1979)

تم تجسيد السياسة المتبعة في هذه الفترة عن طريق تطبيق المخططات التالية:

❖ المخطط الثلاثي (1967-1969)؛

❖ المخطط الرباعي الأول (1970-1973)؛

❖ المخطط الرباعي الثاني (1974-1979).

إن الصناعات الثقيلة المعتمدة كإستراتيجية للتنمية لها ثلاثة خصائص هي:¹

- ✓ تمتاز بالضخامة، وهذا يستلزم سوقا داخلية واسعة أو تعاونا إقليميا؛
- ✓ صناعات تحتاج إلى استثمار رؤوس أموال ضخمة؛
- ✓ تتركز على قطاع منتج لسلع الإنتاج، مما يؤمن في حالة نجاحها الاستقلال الاقتصادي على المدى البعيد.

من أجل تمويل برامج التنمية وتنفيذ المخططات الاقتصادية الطموحة، استندت الدولة الجزائرية على الوفرة المالية التي يقدمها النفط دون غيره وذلك عن طريق:

- ❖ العائدات النفطية وتمثل الجزء الأهم من التمويل الداخلي؛
- ❖ الاستدانة الخارجية وتمثل التمويل الخارجي²، وهذه الاستدانة بالرغم مما يبدو أنها مستقلة وغير مرتبطة بعائدات النفط، إلا أن جوهر هذا التمويل المرتبط بالاقتراض يستند على ما توفره سلعة النفط من عائدات تكون قادرة على الوفاء بالديون مستقبلا، وكذلك بما تمثله من ضمان وثقة لدى الهيئات المالية العالمية، والتي يتم على أساسها تسهيل الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية. والجدول أدناه يوضح مساهمة مختلف أنماط تمويل الاستثمارات المخططة حسب الميزانية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة (1967-1978) بصفة إجمالية:

¹ - Abdelouahab REZIG: Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement, O.P.U.2006, p87.
² - الاستدانة وهي الشكل الوحيد من التمويل الخارجي، أي باستبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونات في تلك الفترة.

جدول رقم (2-2):

أنماط التمويل المساهمة في تمويل الاستثمارات المخططة للفترة (1967-1978)

الوحدة مليون دج

السنوات	1667	1970	1972	1974	1976	1977	1978
التمويل الداخلي	7703	13689	19679	27734	45121	53803	48417
التمويل الخارجي	--	--	595	2701	5215	5795	9352
المجموع	7703	13689	20274	30435	50336	60136	77769

Source : Hamid M.TEMMAR, «Stratégie de développement indépendant-Le cas de l'Algérie :

un bilan », Editions Publisud, Alger1983, p283

يبين هذا الجدول أن التمويل الداخلي¹ كان له أكبر حصة في تمويل الاستثمارات المخططة، حيث كانت المؤسسات العمومية الجزائرية تعتمد على الوسائل التقليدية للتمويل وكان أهمها التمويل من طرف الدولة² (الإنفاق الحكومي).

أ- المخطط الثلاثي (1967 - 1969)

قدرت الأموال المخصصة له بـ 9.06 مليار دج، ولقد تم توزيع تلك الاستثمارات بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها هي كما يلي:³

◀ مج1/الاستثمارات الإنتاجية المباشرة : بنسبة 74% أي ما يعادل 6.79 مليار دج موزعة إلى :

• الزراعة : 1.88 مليار دج أي بنسبة 27%؛

• الصناعة : 4.91 مليار دج أي بنسبة 73%.

¹ - ويتضمن كلا من: البنوك الأولية و موارد الخزينة العمومية التي تتشكل من الادخار المؤسساتي(الضرائب) والادخار الموازنة(الجباية البترولية) هو في الحقيقة متغير خارجي لأنه يتعلق بحجم المحروقات و بأسعارها في السوق الدولي.

² - عن طريق الدعم المالي، المساعدات المالية ورفع رأسمال المؤسسات .

³ - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 1999، ص168.

◀ مج2/ الاستثمارات الإنتاجية : بنسبة 04% أي ما يعادل 0.36 مليار دج ؛

◀ مج3/ الاستثمارات غير الإنتاجية: بنسبة 22% أي ما يعادل 2.01 مليار دج موزعة على:

- البنية التحتية الاقتصادية : 0.28 مليار دج؛
- البنية التحتية الاجتماعية : 1.73 مليار دج.

تعكس هذه الأوزان النسبية أولوية المخطط الثلاثي في توزيع الاستثمارات التي حظي فيها هيكل الجهاز الإنتاجي بالأولوية المطلقة، وهي السياسة التي اعتمدت من الدولة للنهوض بالجهاز الإنتاجي، الذي كان يعاني من الضعف ويشكو من التبعية للخارج، فقد كان نصيب قطاع الصناعة مرتفعا جدا، وبشكل خاص قطاع المحروقات، الذي بلغت حصته 2.27 مليار دج خلال فترة التخطيط، وهو ما يدل على تركيز الاستثمارات على الصناعة القاعدية في تلك الفترة، تقاديا لتبذير الثروات الطبيعية للبلاد في المدى القصير، ولخلق قاعدة صناعية محلية تكفل تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

حاولت الدولة هنا التركيز على تقوية ودعم وبناء "الاقتصاد الاشتراكي" وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، من خلال إنشاء الصناعات القاعدية الثقيلة، التي تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة ستكون القاعدة الهيكلية للتنمية الاقتصادية.

لذلك الغرض قررت الدولة توظيف 30 مليار دينار، منها 15 مليار لقطاع المحروقات(انظر الملحق(09))، ثم انطلقت سنة 1971 "الثورة الزراعية" التي تهدف إلى إعادة التنظيم الزراعي وتحديد ملكية الأراضي وخلق تعاونيات في الإنتاج¹.

¹ - إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1980، ص 127.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

قامت الدولة فعلا في ظل المخطط الرباعي الأول، بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات يتناسب مع طموحها الكبير للتغلب على مشكلات التخلف، والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، يظهر ذلك من خلال استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) (انظر الملحق(11))، فيلاحظ أن المخطط أكد في تحديد آفاقه السياسية بأن "الإستراتيجية تجعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية"¹.

الارتفاع الكبير في استثمارات المخطط الرباعي الأول يبدو أكثر وضوحا في البرامج الاستثمارية المحددة، التي ارتفعت تكاليفها إلى 68.56 مليار من الدينارات، لأن الدولة قررت في ظل هذا المخطط إنشاء عدد هام من الصناعات الأساسية في فرع المحروقات وفرع الميكانيكية، رغبة منها في إرساء قواعد الصناعة الثقيلة، التي تساعد المجتمع على توفير شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروع هذه القطاعات. على هذا أساس تم تخصيص من مجموع استثمارات المخطط البالغة في التقدير المالي 27.75 مليار دينار، ما نسبته 17.80% للقطاع الزراعي و45% للقطاع الصناعي، وضمن هذا المقدار 16.5% كانت من نصيب قطاع المحروقات انطلاقا من أن هذا المخطط اعتبر الصناعة البترولية من أهم مصادر التراكم الرأسمالي المحلي.

ما يمكن استخلاصه عن المخطط الرباعي الأول، أنه اهتم بصفة واضحة في عمله الاستثماري بتنمية جهاز الإنتاج المادي، المتمثل في الزراعة والصناعة، ذلك بإعطائه الأولوية في توزيع الاستثمارات، فخصص له ما يقدر بـ71% من مجموع الاستثمارات الفعلية لهذا المخطط، منها 59% للصناعة و 12% للزراعة.

¹ -محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزء الأول، مرجع سابق ذكره، ص200.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

بالرغم من النجاحات الاقتصادية لهذا المخطط، إلا أن نموذج المخطط الاقتصادي ظل متأخرا في معدل نمو إنتاج الصناعة التحويلية، لارتباطه بتخلف الزراعة، واشتداد عدد آخر من حالات الخلل الاقتصادي¹.

ج - المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال، و مرحلة مكملة لتطبيق إستراتيجية النمو غير المتوازن، تتلخص أهم الاتجاهات السياسة العامة للمخطط الرباعي الثاني في هذه المحاور الرئيسية :

- ❖ تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية؛
- ❖ تطوير القاعدة المادية الاجتماعية؛
- ❖ اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي ؛
- ❖ تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث .

ما يمكن ملاحظته أن طموح هذا المخطط كان كبيرا، لأن مجموع الاستثمارات التقديرية للمخطط قد قفزت مقارنة بالفترة السابقة، رغم ثبات الفترة الزمنية معبرة عن زيادة نسبتها أكثر من 297%، حيث قدرت في الفترة المخطط الرباعي الأول بـ 27.75 مليار دج، لتصبح هذه القيمة في هذه الفترة تقدر بـ 110.22 مليار دج.

أعطت الدولة بصفة واضحة في هذا المخطط اهتماما كبيرا بتمية القطاع الصناعي، وتجلي هذا الاهتمام بالنظر إلى الملحق(12) لاستثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974.1977)؛ فيلاحظ بصفة واضحة اتجاهاتها نحو التركيز على الاستثمارات الصناعية بنسبة 44% أي ما يعادل 48 مليار دج موجهة لخلق هياكل إنتاج منتجات صناعية، ولذلك تسمى هذه الصناعات بصناعات الإنتاج.

¹ - بلقاسم ماضي، "العوائد البترول:مشاكل وأفاق"، رسالة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، غير منشورة، سنة 2006/2007، ص105.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

أخيرا، يلاحظ أن المخطط الرباعي الثاني كان قد ركز بشكل قوي على الجانب التصنيعي، فظهرت سرعة الانجاز في هذا النشاط الاستثماري أكثر من غيره، وعمل أيضا على بعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يشير أن هذه العملية الاستثمارية قد عرفت بعض التأخر والسبب هو التخلف الكبير في انجاز الاستثمارات.

د- استثمارات المرحلة التكميلية (1978-1979)

باعتبار المخطط الرباعي الثاني المرحلة النهائية في الإستراتيجية المطبقة لهذه الفترة، إلا أن هناك عمليات استثمارية عرفت بعض التأخر، ومن الأسباب التي يرجع إليها هذا التأخر التخلف الكبير في انجاز الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها مرافق عامة وقطاع إسنادي قوي للقطاع المنتج؛ ولهذا جاءت المرحلة (1978-1979) مرحلة الاستثمارات التكميلية للمخطط الرباعي الثاني، (وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها المرحلة الانتقالية من إستراتيجية النمو غير المتوازن إلى إستراتيجية النمو المتوازن).

فقد حرصت الدولة على تشغيل سنتي 1978/1979 في انجاز البرامج الاستثمارية الباقية، كما تم أيضا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978، لأن عزيمة التنمية السريعة التي تخدم المجتمع كانت مهمة بتدعيم وتشجيع هذه الانطلاقة، لتقادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي وما يتولد عنها من أزمات خطيرة على المجتمع ومستقبل التنمية؛ وأهم ما يميز استثمارات هذه المرحلة:¹

1- حجم البرامج كبير ويقدر بـ190.07 مليار د.ج، وهذا المبلغ عبارة عن قيمة مرحلة من

فترة المخطط الرباعي الثاني وتشكل باقي الانجاز؛

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق ذكره، ص335.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

2- هناك عدد من البرامج قد خضعت لإعادة التقييم نظرا للتغيرات الحادثة في الأسعار،

والناتجة بصفة عامة عن الأزمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي؛

3- تسجيل بضعة برامج استثمارية جديدة لمواجهة الحاجات الجديدة للتنمية، لان كل مرحلة

تخطيط لها مقتضياتها، نظرا لما تميز به هذا التخطيط من الطابع الديناميكي.

ما يمكن ملاحظته من الملحق (13)، أن الصناعة تستحوذ على نصيب أكبر من الاستثمارات بنسبة

68% أي ما يعادل 55.65 مليار دج من مجموع الاستثمارات لسنة 1978 المقدر بـ 96.62 مليار دج؛

إلا انه لا ينبغي أن ننسى، التطور المحسوس الذي برز سنة 1978 في القطاع الزراعي، يرجع إلى

الحجم الكلي لاستثماراته الفعلية الذي قفز إلى 4.15 مليار دج أي بنسبة 46.5% من مجموع استثمارات

نفس القطاع في إطار المخطط الرباعي الثاني، وقد تجاوز حجم هذا الانجاز الحجم التقديري للاستثمارات

المستعجلة البالغة 3.77 مليار دج بنسبة 10% وحدث ذلك على الخصوص في الزراعة النباتية

والحيوانية التي بلغت فيها نسبة الزيادة أكثر من 24%¹.

أما سنة 1979 فأهم ما يمكن استخلاصه في توزيع الاستثمارات هو ما يلي:²

2. حدوث توسيع استثماري نشيط في كل من قطاعات الصناعة ومقاولات انجاز أشغال

البناء، والهياكل الأساسية وذلك مقارنة بالسنة السابقة، وهو تطور كان بالنسب التالية لتلك القطاعات

على الترتيب 65%، 34% و 67%، بينما حدث ركود نسبي ملحوظ في العمل الاستثماري، في كل

من قطاع الفلاحة بما فيه الصيد البحري والري، تمثل في انخفاض نسبته حوالي 11% وقطاع

خدمات الإنتاج الذي كانت فيه نسبة هذا الانخفاض 69% بالنسبة إلى السنة السابقة؛

¹- محمد بلقاسم حسن بهلول ، نفس المرجع، ص338.

²- نفس المرجع، ص339.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

3. بلغ الوزن النسبي للاستثمارات في القطاع الصناعي، أعلى معدل منذ الشروع في تطبيق أسلوب التخطيط وهو أكثر من 62%، وكان ذلك بصفة خاصة من الاستثمارات في قطاع المحروقات، الذي بلغت حصته من الاستثمارات الصناعية أعلى معدل أيضا وهو ما يقارب 51.5%.

3. السياسة الإنفاقية المطبقة في الفترة (1980-1989)

إن ما يميز التوجه الجديد لسياسة التنمية هو إعادة تنظيم الاقتصاد حسب المحاور التالية:¹

- ✓ التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد لسد سبل النزوح الريفي إلى المدن؛
- ✓ إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير؛
- ✓ مراجعة إستراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة عالية قدرت بأكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة؛
- ✓ تطبيق اللامركزية في التخطيط وترك ذلك للأعوان الاقتصاديين والهيئات المحلية في إعداد المخططات التنموية.

أ - المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984)

قد تميز هذا المخطط بميزتين هما:

- أول مخطط ساهم في إعداد الهياكل الجزئية والمجالس المنتخبة؛
- أول تجربة تخطيط لفترة أطول من سابقتها وهي فترة خمس سنوات.

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، د.م.ج، الجزائر، الجزء الثاني، 03- 1999، ص05.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

تحدد أهداف المخطط الخماسي الأول حسب الخطاب الرسمي فيما يلي:

- ✓ مواصلة بناء الاقتصاد الوطني؛
- ✓ ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين والأمة خلال العشرية؛
- ✓ تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية؛
- ✓ ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد، وتنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

لقد كان توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول والتي وصل مجموعها إلى

560,6 مليار دج، وهذا حسب ملحق (14) كما يلي:

(1) الاستثمارات المنتجة: بنسبة 53% أي ما يعادل 297,61 مليار دج. منها:

✓ 59,4 مليار دج للزراعة أي بنسبة 20% من الاستثمارات المنتجة وبنسبة 11% من

مجموع تكاليف استثمارات هذا المخطط ؛

✓ 213,21 مليار دج للصناعة بنسبة 71% من الاستثمارات المنتجة وبنسبة 38% من

مجموع تكاليف استثمارات هذا المخطط ؛

✓ 25 مليار دج لمقاولات الانجاز بنسبة 08%.

(2) الاستثمارات شبه المنتجة: بنسبة 8% أي ما يعادل 46,2 مليار دج. منها:

✓ 23,8 مليار دج للنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية؛

✓ 17,8 مليار دج للتخزين والتوزيع؛

✓ 4,6 مليار دج للسياحة.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

(3) الاستثمارات غير المنتجة 216,69 مليار دج، للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية أي بنسبة 39%.

باعتبار التراكم من الأهداف الأساسية لكل مخطط اقتصادي، فإن التعبير عن درجته يكون في صورة الانجازات المحققة فعلا، فبالنسبة إلى المخطط الخماسي الأول فلقد وصلت حصيلته الانجاز مبلغ 345 مليار دينار، بمعدل سنوي متوسط 70 مليار دينار، بالرغم من أن الحجم الذي حددته الدولة لإنفاقه في شكل استثمارات هو 400.6 مليار دينار، وهي اقل من حجم الاستثمارات المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560.5 مليار دج، مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة وهو 159.9 مليار دج، سيتم نقله إلى المخطط التالي.

ب- المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989)

جاء المخطط الخماسي الثاني بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967. وتميز هذا المخطط بـ:

1. أنه مخطط تكميلي لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير؛

2. أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري.

يوضح الملحق (15) لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني، أن توزيع تكاليف برامج الاستثمارات المقدرة بـ 828.38 مليار دج يعبر بصفة واضحة عن اهتمام المخطط الخماسي الثاني بالجانب الاجتماعي إذ بلغت نسبته 43% من مجموع تكاليف برامج هذا المخطط، وهي نسبة أعلى من الوزن الذي يمثله القطاع الصناعي والذي يزيد قليلا عن 30%، في حين يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة من اهتمامات هذا المخطط إذ خصص له ما نسبته 14% من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية.

بالنظر إلى حجم البرنامج الصناعي المقرر وهو 251,6 مليار دج وقدر حجم انجازه في عام 1989 بحوالي 174,2 مليار دج، وهو ما يعبر عنه في لغة التخطيط بالاعتماد المالي وتبلغ نسبته التي

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

تمثل معدل الانجاز نحو 69%؛ ومنه يُلاحظ انخفاضاً كبيراً لوزن الاستثمارات الصناعية في مجال المحروقات من أكثر من 40% خلال المخططات السابقة إلى 23,8% في المخطط الخماسي الثاني؛ هذا النقصان كان لحساب زيادة وزن الاستثمارات في نشاط الصناعات التحويلية الأساسية والتي بلغت نسبته في مجموع تكاليف البرامج الصناعية 36,3%.

4. السياسة الإنفاقية المطبقة في الفترة (1990-1999)

تعتبر هذه الفترة في تاريخ الاقتصاد الجزائري فترة إصلاح، حيث اضطرت الدولة بعد انهيار أسعار البترول خلال الأزمة النفطية العكسية لعام 1986 إلى توقيف تمويل المشاريع الاقتصادية للمخطط الخماسي الثاني والاتجاه نحو إصلاح الاقتصاد الوطني ومؤسساته العمومية.

لم تتضح معالم تمويل للتنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة لأنه أصلاً كانت هناك شروط واضحة من صندوق النقد الدولي من أجل تقليص عجز الميزانية من خلال رفع الإيرادات وتقليص النفقات، وبالمقابل تحصل الاقتصاد الوطني على قروض من صندوق النقد الدولي من خلال أربع اتفاقيات.

◀ الاتفاق الأول (1989/05/31): تم منح الدولة الجزائرية ما نحو 470.7 مليون وحدة حقوق

سحب خاصة، أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض؛

◀ الاتفاق الثاني (1991/06/03) تم تقديم ما قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة

إلى أربعة شرائح، كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حيث تمت الاستفادة

من ثلاث دفعات وتوقفت الدفعة الرابعة بسبب انزلاق الأجور المفاجئ خلال ثلاثة أشهر الأولى

من سنة 1992؛¹

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 195.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

◀ الاتفاق الثالث الموسع (برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي): وبموجبه تحصلت الدولة على قروض

ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية؛¹

○ برنامج التثبيت الاقتصادي: وهو برنامج تمويلي تم إبرامه بين الدولة الجزائرية وصندوق

النقد الدولي امتد سنة من التطبيق (1994/04/01 إلى 1995/03/31)، وعلى ضوءه تم منح

مساندة مالية قدرت بـ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة؛²

○ برامج التعديل الهيكلي: كان برنامج تكلمي لما سبقه وأوسع وأطول إذ امتد طول ثلاث

سنوات (1995/05/22 إلى 1998/05/21)، ولقد كان مبلغ هذا البرنامج معتبرا، حيث بمجرد

الاتفاق قامت الدولة بسحب قسط الأول من الاتفاق والذي قدره 325.28 مليون سحب خاصة،

وعلى أن تتم سحب واستخدام مبلغ آخر يقدر بـ 844.08 مليون وحدة سحب وفق أقساط يتم

استنفادها قبل 1998/05/21.³

5. السياسة الإنفاقية المطبقة في الفترة (2000-2019)

نتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفضل أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة شرعت الدولة

الجزائرية منذ سنة 2001 في إتباع سياسة مالية تركز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت في

ثلاث برامج، لكن بعد الانخفاض الحاد والمستمر لأسعار النفط توجهت الدولة نحو سياسة التقشف وهذا

في برنامج توطيد النمو (2015-2019).

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 191.

² مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 137.

³ علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، كانون الأول، 2004، ص 184.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

أ. مخطط دعم الإنعاش (2001-2004): عبارة عن مخصصات مالية موزعة طول فترة

(2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ القيمة الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7

مليار دولار، وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياسياً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل اقراره

سنة 2000، والمقدر بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي

بدأت الدولة في انتهاجها مع بداية تحسن وضعية هذه الأخيرة قصد تنشيط الاقتصاد الوطني؛

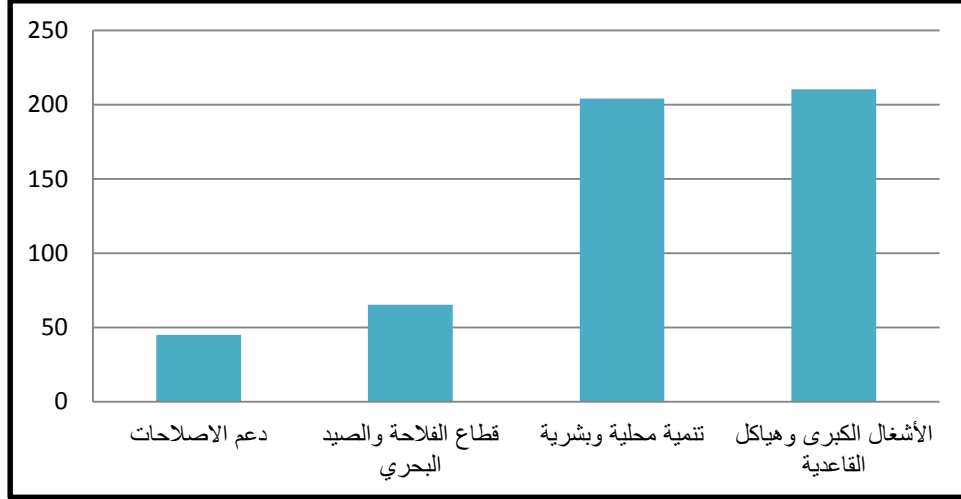
ويضاف إلى هذا غلاف مالي ما يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش

الاقتصادي في إطار برامج أخرى صندوق التنمية لمناطق الجنوب؛ والشكل الموالي يوضح

التوزيع القطاعي لمضمون هذا البرنامج:

الشكل رقم (2-11):

التوزيع القطاعي لمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ملحق رقم (16).

إن ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذت

على أكبر نسبة قدرت بـ 40.1% وهذا بهدف توفير مناصب عمل، في حين استفاد قطاع التنمية المحلية

والبشرية ما نسبته 38.8%، ليأتي بعدها قطاع الفلاحة والصيد البحري بما يعادل 12.4% من إجمالي

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

المبالغ المخصصة لهذا البرنامج، وفي الأخير يتحصل برنامج دعم الإصلاحات نسبة 8.6% والتي تهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): اعتبر برنامجاً ضخماً من حيث قيمته، والتي

بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد اقراره

برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمته 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة

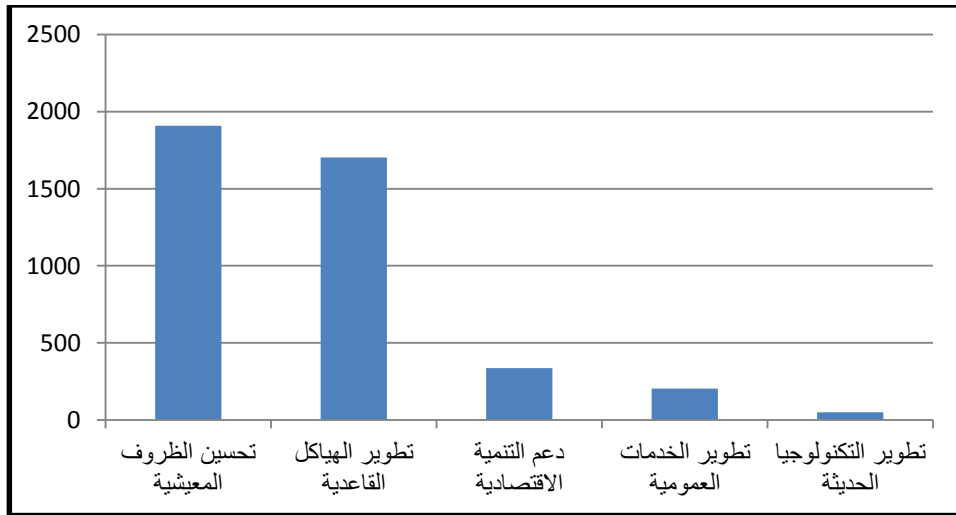
668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بقيمة 1071

مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة 1140 مليار دج؛ و الشكل الموالي يوضح أهم القطاعات

المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

الشكل رقم (2-12):

القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ملحق رقم (16).

من الشكل يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة مخصصات مالية كانت موجهة لبرنامج تحسين الظروف

المعيشية بنسبة 45.5% الذي أولى اهتمام كبير لمجال السكن و التعليم، ليليه برنامج تطوير الهياكل

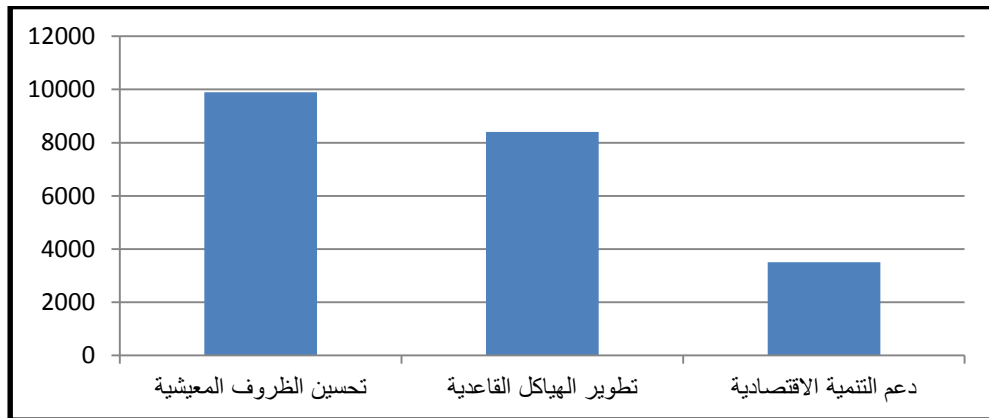
الفصل الثاني: ميكانزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

القاعدية بـ 40.5% من خلال استحداث البنى التحتية و تطوير الهياكل القاعدية، بعده برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 08% والذي أولى اهتمام كبير لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و كذا قطاع الصناعة، ليليه برنامج تطوير الخدمات العمومية بنسبة قدرت بـ 4.8% الذي كان يهدف بالأساس إلى تقريب المواطن من الإدارة، أما عن برنامج التكنولوجيا الحديثة فلم يلقى اهتمام كبير من قبل الحكومة إذ لم تتعدى نسبتها من مخصصات هذا البرنامج ما يعادل 1.2%.

ج. برنامج الخماسي (2010-2014) و قد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي وقد شمل شقين أساسيين هما، استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11524 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار؛ و الشكل الموالي يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014):

الشكل رقم (2-13):

التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ملحق رقم (16).

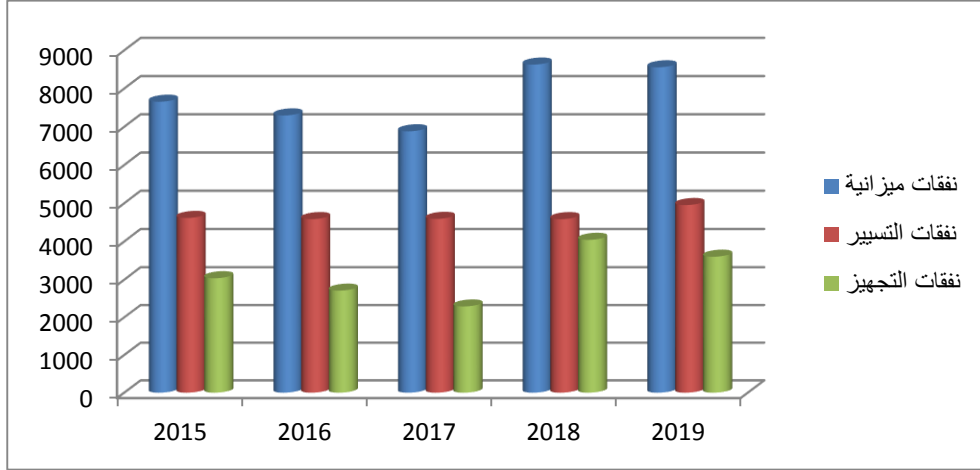
الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

من خلال هذا الشكل يُستنتج أن هذا البرنامج ركز بدرجة أولى على تحسين الظروف المعيشية أي أنه اهتم بقطاع التنمية المحلية والبشرية وهذا بنسبة 45.42% من إجمالي البرنامج، يليه قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بنسبة 38.52%، وفي أخير تأتي بقية القطاعات (قطاع الصناعة والفلحة، الصيد البحري والتشغيل) مجسدة في دعم التنمية الاقتصادية ممثلة بنسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

د. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) يعتبر كتكملة لبرنامج الخماسي ، إذ قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، والشكل التالي يعطي صورة حول المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج في كل سنة:

الشكل رقم (2-14)

توزيع النفقات حسب الميزانية السنوية للفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ملحق رقم (17).

يتبين من خلال هذا الشكل انخفاض مبالغ مخصصة للبرنامج التنموية في بداية الفترة، حيث سجلت نفقات العامة بين سنتي 2015 و 2016 انخفاض بنسبة (-4.69%) ونسبة (-5.68%) بين سنتي 2016 و 2017، وهذا راجع بسبب أزمة النفطية التي شهدتها أسعار البترول سنة 2014، وبالرغم

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

من ذلك عرفت سنة 2018 ارتفاعا في نفقات الميزانية بـ 28%، وعند مقارنة بين البرامج التنموية الأربعة المطبقة من سنة 2001 فيما يخص معدل زيادة نفقات الميزانية يسجل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) بزيادة قدرت بـ 12% بين سنتي (2015 و 2018) مقابل زيادة بـ 107% بين سنتي (2005-2009) في إطار برنامج تكملي لدعم النمو.

المطلب الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري

يعكس واقع الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة اتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من أرضية لتجسيد التنمية المستدامة في اقتصاد؛ وعلى هذا الأساس يتطرق هذا المطلب إلى تحليل تطور إجمالي النفقات العامة، ثم تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي وبعدها تحليل وتطور كل من نفقات التسيير والتجهيز.

1. التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر

شهد اقتصاد الجزائري في فترة ثمانينات القرن الماضي حجم الإنفاق الحكومي متذبذب مستمر في معدلاته، ويرجع ذلك إلى أسباب وعوامل عديدة ظاهرة تتمثل بصورة رئيسية في انخفاض قيمة النقد أو العملة، تعديل وتغيير أساليب وكيفيات وضع الميزانيات، وازدياد عدد السكان أو اتساع إقليم الدولة، أما الأسباب الحقيقية فتتمثل في أسباب سياسية أمنية و اقتصادية ومالية.

حيث عرف الاقتصاد الجزائري عدة إصلاحات منها إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، وبروز ملامح الإصلاح الاقتصادي بداية من فترة (1980-1984) والتي بلغ فيها الإنفاق الحكومي متوسط 32.62% ، أما الفترة الثانية (1985-1989) فهي فترة الإصلاحات المستعجلة تعرض فيها اقتصاد الوطني إلى أزمة مالية حرجة بسبب الصدمة العكسية التي شهدتها السوق العالمية للبتروول تسببت في نقص حاد للسيولة نجم عن انهيار الإيرادات البترولية، وانعكس ذلك بوضوح سنة 1989 حيث بلغ الإنفاق نسبة 29.5%؛

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

في حين شهدت الفترة الممتدة (1999-2012) نمو متسارع لحجم الإنفاق تزامنا مع البجوحة المالية التي عرفت الجزائر والناجمة أساسا من ارتفاع أسعار البترول، والتي دفعت الدولة الجزائرية إلى تحويل السياسة الاقتصادية المتبعة إلى سياسة توسعية في الإنفاق العام قصد الخروج من التبعيات والأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ استقلالها، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي الأفراد وارتفاع معدلات البطالة، (وهذا حسب وجهة نظر الطبقة الحاكمة والتي تنتهج سياسة ريعية).

وللتمكن من إعطاء صورة واضحة عن تطور النفقات العامة يمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات كما يلي (1970-1989)، (1990-2000)، (2001-2017):

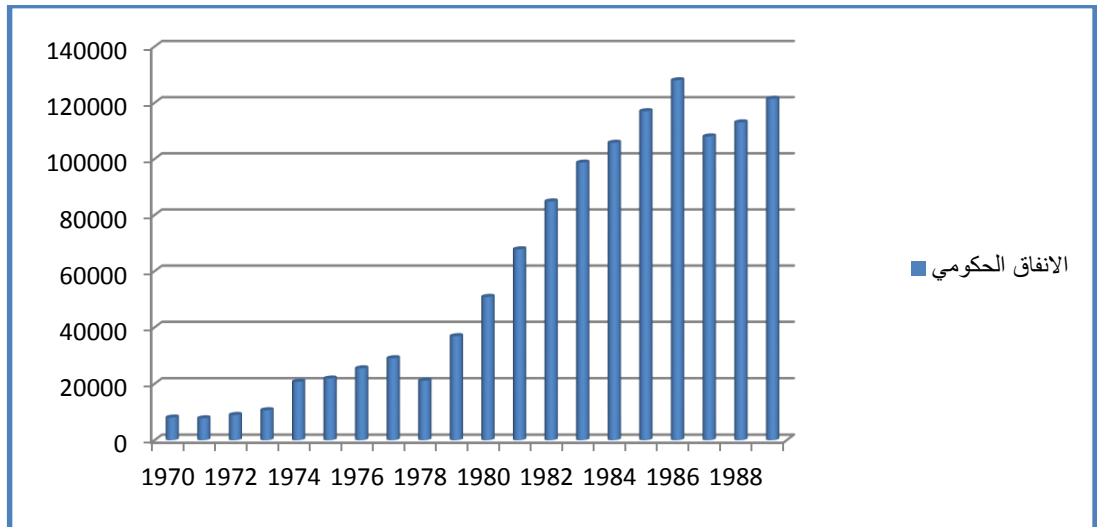
أ. تطور الإنفاق العام خلال الفترة (1970-1989): لقد عرفت هذه الفترة مخصصات

مالية كبيرة معتبرة في المخططات التنموية التي تم تجسيدها، ولذلك لا بد من تحليل تطور

للإنفاق الحكومي لهذه الفترة، وهذا ما بينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-15):

تطور الإنفاق الحكومي للفترة (1970-1989)



المصدر: من إعداد طالبة باعتماد على الملحق رقم (18).

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

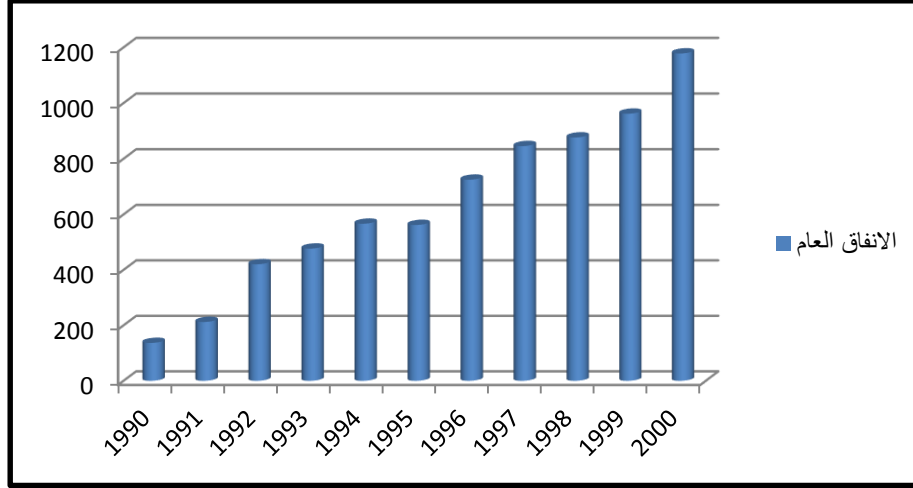
يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تطور حجم الإنفاق في بداية الفترة كانت عادية بمعنى أن الزيادة كانت بنسب معقولة، إلا أنه وفي سنة 1986 شهدت هذه القيمة انخفاضا واضحا بسبب الظروف التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة الناتجة عن انهيار الحاد لأسعار البترول من 40 دولار للبرميل إلى 8 دولار، ومن هنا برزت سلبيات سياسة المتبعة من قبل الدولة في تمويل مشاريعها التنموية؛

ب. تطور الإنفاق العام خلال الفترة (1990-2000): إن الشكل أدناه يعطي قراءة أخرى

عن تطور النفقات العامة خلال فترة التسعينات التي تعتبر فترة مميزة في الاقتصاد الجزائري، لأنها خضعت إلى إصلاحات مشروطة من الصندوق والبنك الدوليين.

الشكل رقم (2-16):

تطور إجمالي النفقات العامة للفترة (1990-2000)



المصدر: من إعداد طالبة باعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 1995-2001

من خلال هذا الشكل أعلاه يلاحظ أن النفقات في اقتصاد الجزائري متزايدة كأى دولة، غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي انتهجتها الدولة ، فمثلا نسبة الزيادة التي حصلت

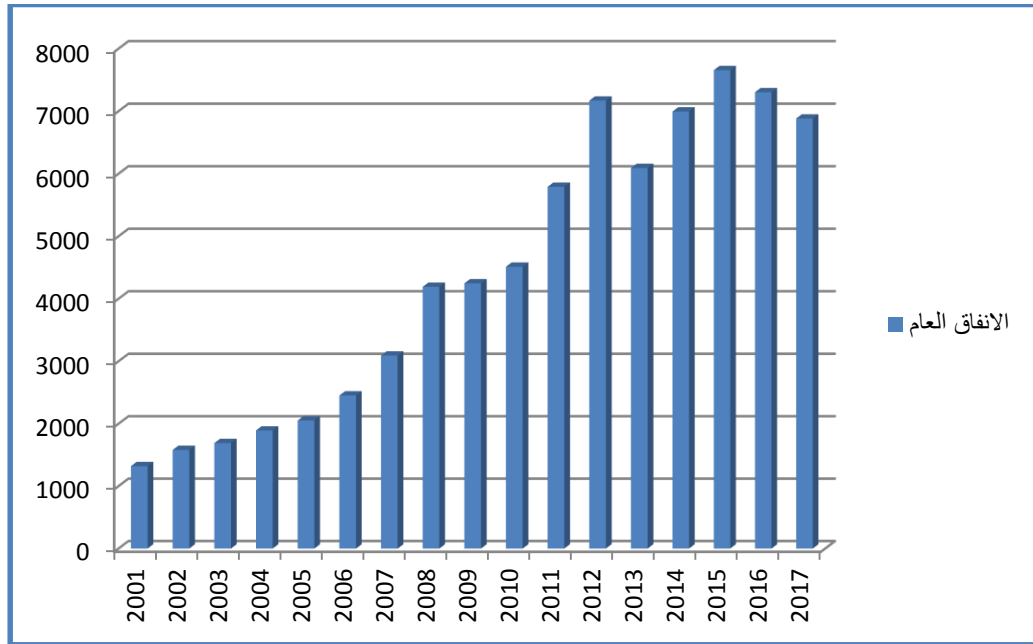
الفصل الثاني: ميكانزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

من سنة 1999 إلى 2000 و قدرت بـ 22.5%، وذلك يعني زيادة في حجم النفقات العامة بمبلغ 627.2 مليار دج، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار البترول بحيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة؛

ج. تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2017): خلال هذه تميز الاقتصاد الجزائري ببجوح مالية بداية الألفية الثالثة و بانتعاش مالية، أما من 2008 إلى يومنا هذا وبسبب أزمة المالية كان لها أثر على مستوى تطور الإنفاق العام، كما يوضحه الشكل البيان أدناه:

الشكل رقم (2-17):

تطور حجم الإنفاق العام للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة لاعتماد على الملحق رقم (07).

إن ما يميز هذا الشكل الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام، وسبب وراء ذلك كما سبق ذكره البرامج التنموية المتبعة والسياسات المطبقة في اقتصاد الوطني في هذه الفترة، ونخص بذكر برنامج

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

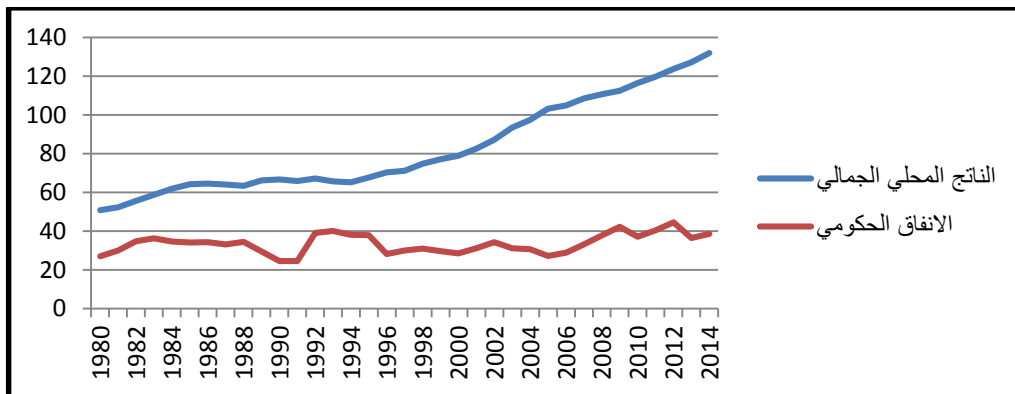
الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج الدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) اللذان كانت تسعى الدولة الجزائرية من خلالهما إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية وعلاج عجز المستمر للموازنة العامة، وبالإضافة إلى ذلك هناك سبب أهم ومتمثل في البجوحة المالية التي عرفتتها هذه الفترة نتيجة إلى ارتفاع غير مسبوق الذي شهدته أسعار النفط؛

حيث ارتفعت النفقات بشكل أكبر سنة 2004 مقارنة بالسنوات الفائتة إذ بلغت ما قيمته 1891.8 مليار دج، ليشهد وتيرة نمو عبر السنوات برنامج الأول والثاني إلى أن بلغ 4512.8 مليار دج في نهايته سنة 2010، وواصلت النفقات العامة في الزيادة سنة تلوى الأخرى فبلغ أقصى قيمة له سنة 2015 بـ 7656.3 مليار دج، ثم تراجعت لتصل سنة 2017 إلى 6883.3 مليار دج، ويرجع سبب هذا التراجع إلى انتهاج الدولة الجزائرية سياسة انكماشية نتيجة الانهيار وعدم استقرار أسعار النفط.

إلا أن تحليل الإنفاق العام بالقيم المطلقة لا يكفي لتبيان الأهمية النسبية للإنفاق العام، لذلك لابد من أن يُنسب لمؤشرات التطور الاقتصادي للدولة، ومن أهم هذه المؤشرات: الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يعتبر من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي؛ والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة:

الشكل رقم (2-18):

تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-2014)



المصدر من إعداد الطالبة باعتماد على تقارير بنك الجزائر وبيانات الملحق رقم (18).

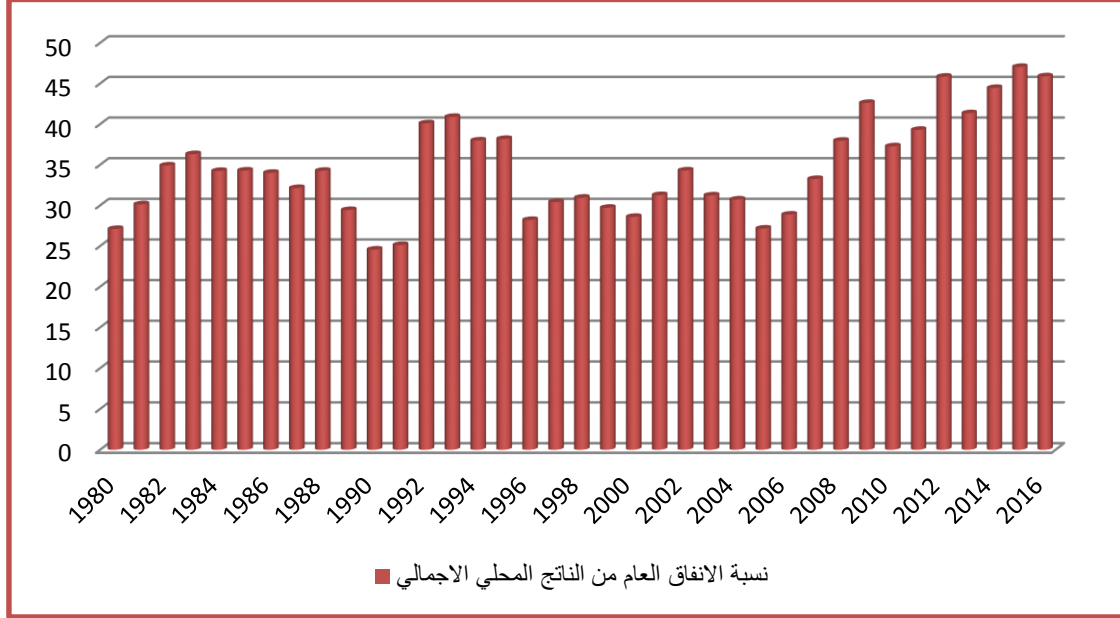
إن ما يمكن ملاحظته من هذا الشكل، وبمتابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية، لقد عرف النمو خلال فترة (1980-1987) حيث بلغ نحو 59.05 مليار دولار كمتوسط سنوي، ثم بدأ في التدهور نتيجة للصدمة النفطية التي ألمت به وذلك في سنة 1988 أين بلغ 63.44 مليار دولار، ليشهد بعدها نوعاً من التذبذب البسيط، في حين يمكن القول أن فترة (1989-1994) عرفت كمرحلة استقرار لناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط هذه الفترة نحو 65.56 مليار دولار، واعتباراً من سنة 1995 وإلى غاية 2014 سجلت قيم الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد الجزائري منحنى تصاعدياً متسارعاً انتقل من 67.62 مليار دولار سنة 1995 إلى 132.02 مليار دولار سنة 2014 ، فإن التحسن المسجل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، وبالتالي فإن الاقتصاد الوطني يبقى مرهون بسعر النفط وتقلباته الإجمالية.

والمفقت للانتباه أن هذه التطورات التي عرفها كل من الإنتاج المحلي والإنفاق العام أثرت على

حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-19):

حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الملحق رقم (06).

إن حصة النفقات العامة في اقتصاد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي محصورة ما بين (25.11% و 47.02%)، فبعد أن كانت حصة النفقات 27.08% سنة 1980 شهدت ارتفاعا إلى نسبة 36.29% سنة 1983 كأعلى نسبة سجلتها خلال فترة (1980-1991)، لتشهد بعدها في سنتين 1992 و 1993 ارتفاعا ملحوظ قدر بـ 40.87%، وبقيت هذه النسبة تسجل تذبذب لتسجل في سنة 2015 أعلى قيمة لها بـ 47.02%؛ وبهذا فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي زادت النفقات العامة. و بالرغم من كون النفقات العامة في اقتصاد الجزائري تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحضى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما انه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة وغيرها رغم أن هدف النفقات في عصرنا هذا أصبح اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا .

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

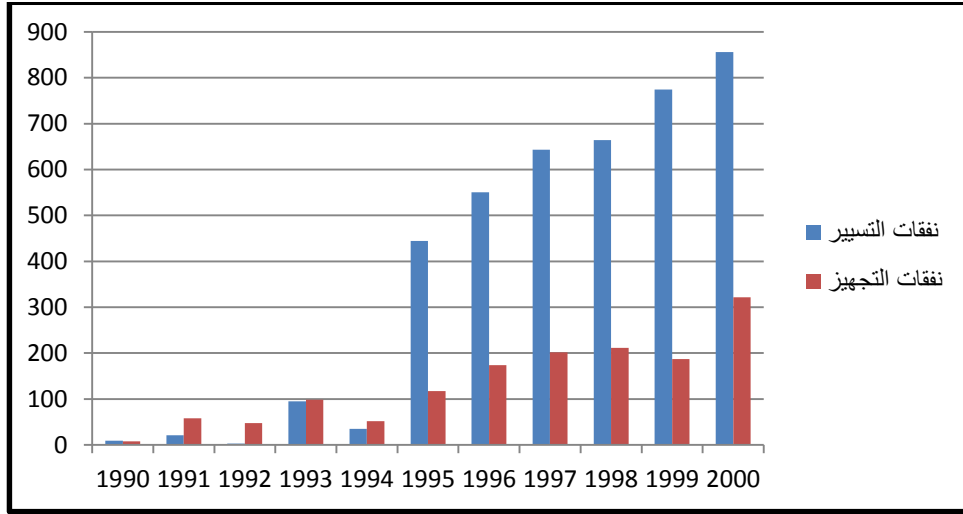
2. تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري

سوف يتم تطرق هنا إلى تحليل تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز، باعتماد على الأشكال أدناه

التي يمكن أن تعطي صورة عنهما في الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2017):

الشكل رقم (2-20):

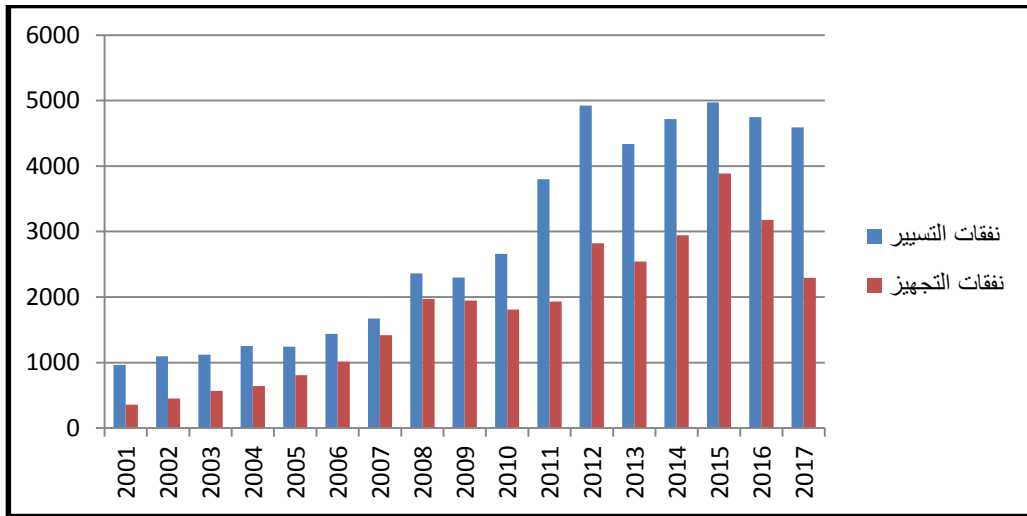
تطور نفقات التسيير والتجهيز للفترة (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الملحق رقم (07).

الشكل رقم (2-21):

تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز للفترة (2001-2017)



المصدر من إعداد الطالبة باعتماد على الملحق رقم (07).

عند قراءة ما جاء في الشكلين أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

أ. تحليل نفقات التسيير

فيما يخص تحليل نفقات التسيير، وخلال الفترة (1980-1999) فكانت تسجل أرقام عادية بمقارنة بما وصلت إليه فيما بعد، حيث بلغت ما قيمته 276.89 مليار دج مابين (1980-1999)، وهذا راجع لاختناق الاقتصاد الوطني بالمدىونية، إذ استحوذ تسديدها على حوالي 67% من المداخل وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا؛

كما عرفت هذه النفقات تقاوما حادا إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين (58.34%)* اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية على اعتبار ما تحملته الدولة من مهام الأساسية كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة..؛ بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والرواتب والمنح من جهة وإلى إحداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية لسنة 1992؛

أما فيما يخص الفترة (2001-2017)، فإن نفقات التسيير واصلت بزيادة نسبتها ولكن بمستوى أقل من السنوات الماضية، إذ انخفضت نسبة التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80.55% سنة 1999 إلى 65.15% سنة 2004، وهذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعطيت فيه أهمية كبيرة لنفقات التجهيز، حيث وجهت زيادة التي عرفت نفقات التسيير إلى مراجعة الأجور والتحويلات ومنح المجاهدين ورفع مختلف الإعانات، بالإضافة إلى استحداث مناصب شغل جديدة باعتبار ذلك كله يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لهذا النوع من النفقات، وأضف إلى ذلك زيادة النفقات العسكرية والتي أخذت حصة الأسد من إجمالي النفقات التسيير، بالإضافة إلى نفقات التسيير التي تخصصها الدولة من أجل توطيد العلاقات الدولية؛ وبعدها وصلت هذه النفقات ارتفاع لتصل سنة 2012

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

ما قيمته 4608.3 مليار دج، لتعاود تراجع سنة 2013 ومقدر بـ 4335.6 مليار دج، وسبب في ذلك راجع إلى انتهاج سياسة تشفوية.

ب. تحليل نفقات التجهيز

لنفقات التجهيز أهمية خاصة في الدول النامية بصفة عامة والدولة الجزائرية بصفة خاصة والتي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية.

إن أول ما يمكن ملاحظته من خلال أشكال سابقة هي تفاوت موجود بين نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث طول فترة الدراسة (1980-2017) فإن نسبة نفقات التجهيز دائما أقل من نسبة نفقات التسيير ويعود سبب في ذلك إلى سياسة المتبعة من قبل الدولة الجزائرية وخلفية الايدولوجية لها. في بداية سجلت نفقات التجهيز أقل قيمة لها لتشهد بعدها ارتفاعا محسوسا، إذ كانت تقدر قيمتها سنة 1980 بـ 17.277 مليار دج ووصلت سنة 1990 ما قيمته 47.700 مليار دج، واستمرت في زيادة حيث تضاعفت قيمتها ستة مرات سنة 1995 وسجلت ما قيمته 285.923 مليار دج، وزادت بنسبة 27.33% سنة 2000، ثم انتقلت هذه النسبة إلى 45.91% سنة 2007؛

ويعود سبب تضاعف نفقات التجهيز للفترة (1990-1995) إلى أهداف التي كانت ترمي إليها الدولة في وقتها من تنشيط النمو وتشجيع الاستثمار، وهذا ما دفعها إلى توفير تجهيزات البنية التحتية؛ أما خلال فترة (1996-1999) عرفت تذبذب، فبعد انخفاضها سنة 1996 سجلت ارتفاعا سنة 1997 و 1998 نتيجة لتشجيع الدولة على الاستثمار خاصة في قطاعات التربية، الري،..؛ أما في سنة 1999 فقد تراجعت لتسجل انخفاضا، ويمكن تفسير ذلك نتيجة التدابير السياسية الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات أسعار النفط خلال سنة 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف بعض الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا ولم تنتهي أشغالها في الوقت المحدد.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

وفي بداية ألفية الثالثة عادت هذه النفقات لتسجل ارتفاعا ملحوظا، إذ سجلت زيادة بنسبة 34.85% (من 2000 إلى 2004)، ويرجع السبب في ذلك إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى الذي تبنته الحكومة سنة 2001 في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية؛ وبالنظر للفترة (2005 - 2010) تميزت بمعدل نمو أسرع لنفقات التجهيز بالمقارنة مع نفقات التسيير، ويرجع السبب في ذلك إلى الميزانية المخصصة لإنعاش النشاط الاقتصادي في إطار برامج النفقات العمومية من تحسين ظروف المعيشية للسكان وبرامج تطوير الهياكل القاعدية من تعبيد الطرقات وتقديم السكنات الاجتماعية وبناء المستشفيات والمدارس؛ ولكن بعد هذه الفترة رجعت نفقات التجهيز لتشهد انخفاضا وهذا راجع إلى انعكاس التغيرات الحاصلة في إيرادات البترولية.

3. ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري

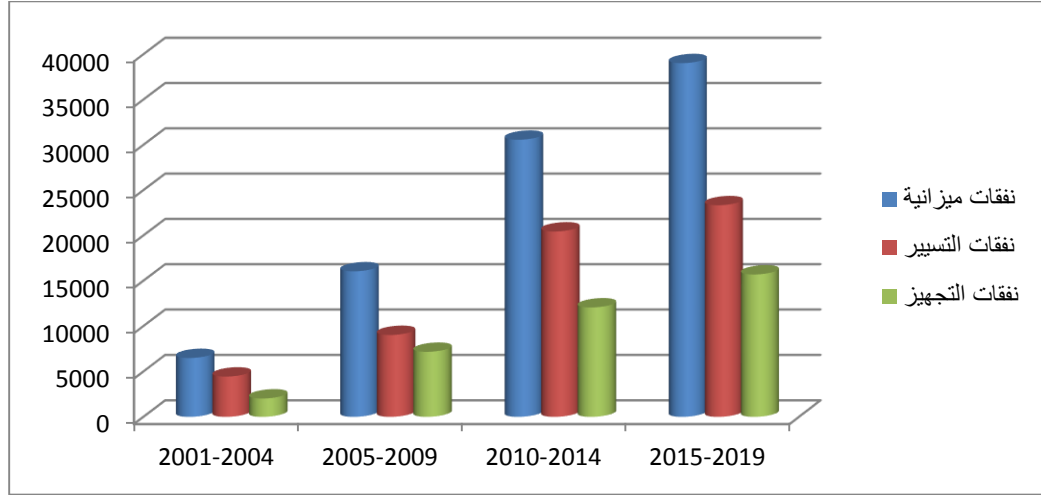
لتفسير أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق العام في المدى الطويل وتحليل النمط الزمني للإنفاق الحكومي وتوضيح المتغيرات الكلية التي ساهمت في نموه، يتم اختبار مدى انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري، لكن قبل ذلك سيتم طرح صورة عن النفقات التي ضختها الدولة على اقتصاد في إطار البرامج التنموية المطبقة.

أ. تتبع النفقات المخصصة للبرامج التنموية: الشكل التالي يعطي صورة واضحة عن

مجموع النفقات التي خصصت لكل برنامج تنموي في الفترة (2001-2019):

الشكل رقم (2-22)

تطور النفقات المخصصة من قبل الدولة الجزائرية في ظل البرامج التنموية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07) و (17)

مع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة ما قيمته 1178,122 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية وبالتالي ارتفعت عوائد الجباية البترولية باعتباره عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة.

من خلال الشكل أعلاه وبالنظر إلى الظروف التي كانت تسود فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) من استمرار ارتفاع أسعار البترول على المدى المتوسط والمستوى المسجل لاحتياطي الصرف، كل هذا أدى إلى إحداث الانفراج المالي الذي سمح بمواصلة سياسة الإنفاق التوسعية، إذ بلغت النفقات العامة سنة 2004 حوالي 1775,3 مليار دج، وواصلت الدولة الجزائرية العملية التوسعية في نفقاتها العامة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) كما أن تحسن بعض المؤشرات اقتصادية في الاقتصاد الوطني ساهم في التوسع إذ قفزت نفقات العامة من 2050 مليار دج سنة 2005 إلى 5131.4 مليار دج سنة 2009؛

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

وفي إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، تم ضخ أموال ضخمة في البرنامج الخماسي (2010-2014) بزيادة قدرت بـ 371% عن برنامج الانتعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، حيث سجلت النفقات العامة ما قيمته 5855 مليار دج سنة 2010 لتصل سنة 2014 إلى ما قيمته 7153.04 مليار دج ، وبالرغم من بوادر الأزمة التي شهدتها سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول، إلا أن الدولة الجزائرية واصلت التوسع في سياستها المالية في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) والذي سجل زيادة بنسبة 28% عن البرنامج الذي قبله، وهذا راجع لتلبية الأغراض السياسية بالدرجة الأولى.

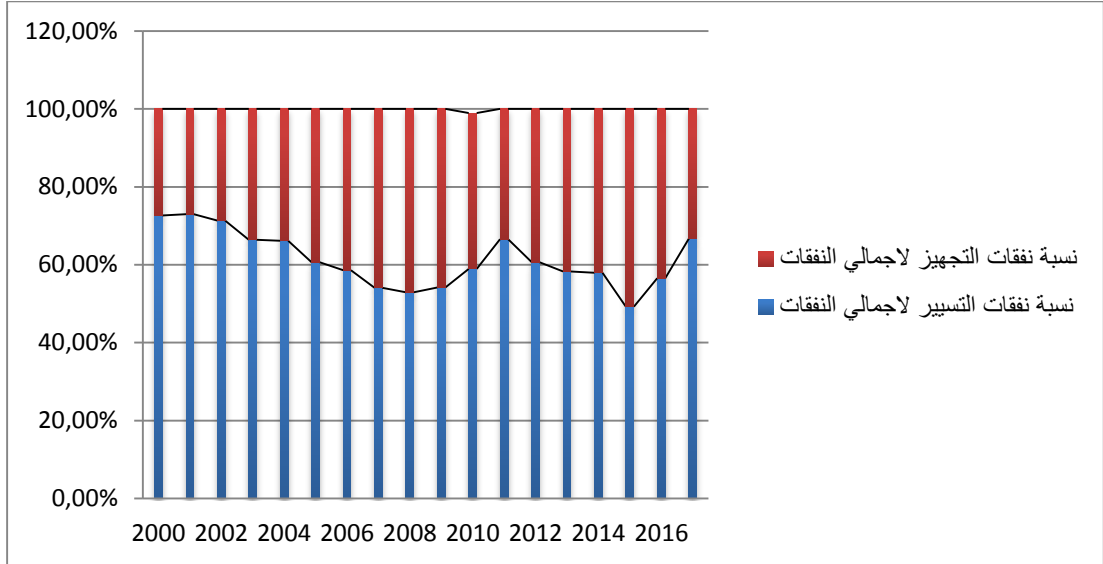
واجهت الدولة الجزائرية بشكل عام تحديات كبيرة خلال فترة الدراسة فيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام، فمن ناحية برزت ضروريات ملحة للاستجابة للحاجات الاجتماعية وتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستويات الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي، مقابل موارد مالية محدودة بسبب تراجع الإيرادات النفطية و النمو المحدود في الإيرادات الضريبية.

ب. تتبع مسار تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز: لمعرفة الأسباب وراء الزيادة التي شهدتها

النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري يتطلب تحليل تطور بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والشكل

التالي يمثل ذلك:

تطور نسبة نفقات التجهيز والتسيير من النفقات الإجمالية للفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)

يتضح من الشكل أعلاه أن النفقات الجارية مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة الفترة (2017-2000) إذ تراوحت نسبتها بين (54%-72%)، ويُعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي، وفي المقابل سجلت النفقات الرأسمالية ما نسبته (27%-50%) من إجمالي الإنفاق، ويعود السبب وراء ارتفاع نسبتها إلى تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2001 والمتمثلة في التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي.

وبناء على ما سبق، إن التوسع في الإنفاق العام يرتبط أساسا بالزيادة في الإيرادات العامة من ارتفاع أسعار البترول، إلا أن هذا التوسع كان يمس النفقات الجارية تحت ضغط الاضطرابات الاجتماعية أكثر من الزيادة في النفقات الرأسمالية، ووفقا لهذا النهج فإن الدولة لا تحول الثروات الكامنة للمورد الطبيعي إلى ثروات مالية قابلة للتجديد، وهذا ما يتعارض مع السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

ج. مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة: يعتبر من المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد

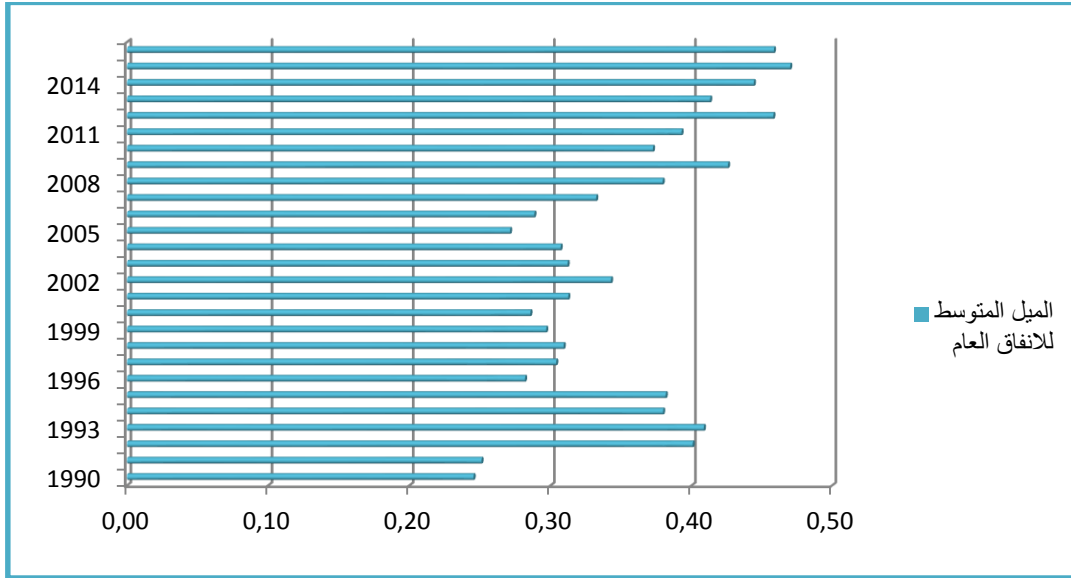
المستمر للنفقات العامة، ويصاغ كما يلي:

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

ويدل هذا المؤشر على المقدار المخصص من الناتج المحلي الإجمالي لغرض النفقات العامة، حيث يقيس مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ كلما ارتفعت نسبته يدل على التدخل الأوسع للدولة، والشكل التالي يعطي صورة عن مدى تدخل الدولة الجزائرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

الشكل رقم (2-24)

تطور الميل المتوسط للنفقات العامة في الاقتصاد الجزائري (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (06)

يتضح من الشكل أعلاه تطور قيمة المؤشر إذ تراوحت ما بين 0.25 و 0.47، وهذا يدل على ارتفاع مقدار ما تخصصه الدولة من الناتج المحلي الإجمالي لغرض النفقات العامة، حيث كلما انخفضت هذه القيمة دلت على تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام، لكن على العموم

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

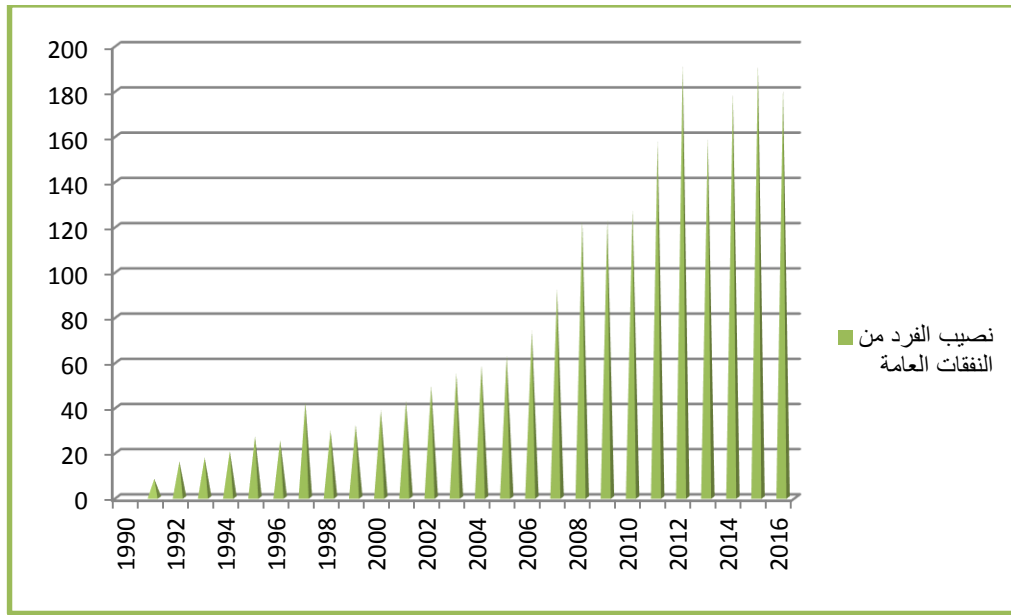
شهدت قيمة الميل المتوسط من الإنفاق العام تزايدات متذبذبة طوال فترة الدراسة، حيث أن هذا التزايد ليس مستمرا بل يتم بصورة متقطعة، وهذا ما يثبت فرضية بيكوك وايزمان والتي توضح أن الإنفاق العام يتزايد بصورة متقطعة وعلى فترات غير مستمرة.

ح. مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة: يتم الاعتماد على الشكل أدناه لتبيان تطور نسب الفرد

من النفقات العامة:

الشكل رقم (2-25)

تطور نصيب الفرد من النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (06)

بملاحظة الشكل أعلاه يتبين المنحنى التصاعدي المسجل لنصيب الفرد من النفقات العامة، وقد شهدت

هذه القيمة فترتين، فترة التسعينات والتي تراوحت فيها القيمة ما بين (8.27 - 42.16)، حيث سجلت

سنة 1998 انخفاضا في قيمتها، أما فترة البرامج التنموية (2001-2016) فقد سجلت ارتفاعا مستمرا

في قيمة هذا المؤشر إلى غاية سنة 2015 التي شهدت أعلى قيمة لها طوال فترة الدراسة والتي قدرت بـ

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

191.58 لتعرف بعدها هذه القيمة انخفاضا، وبالتالي يمكن القول أن هناك تزايدا مستمرا في قيمة نصيب الفرد من النفقات العامة مع وجود بعض التذبذبات.

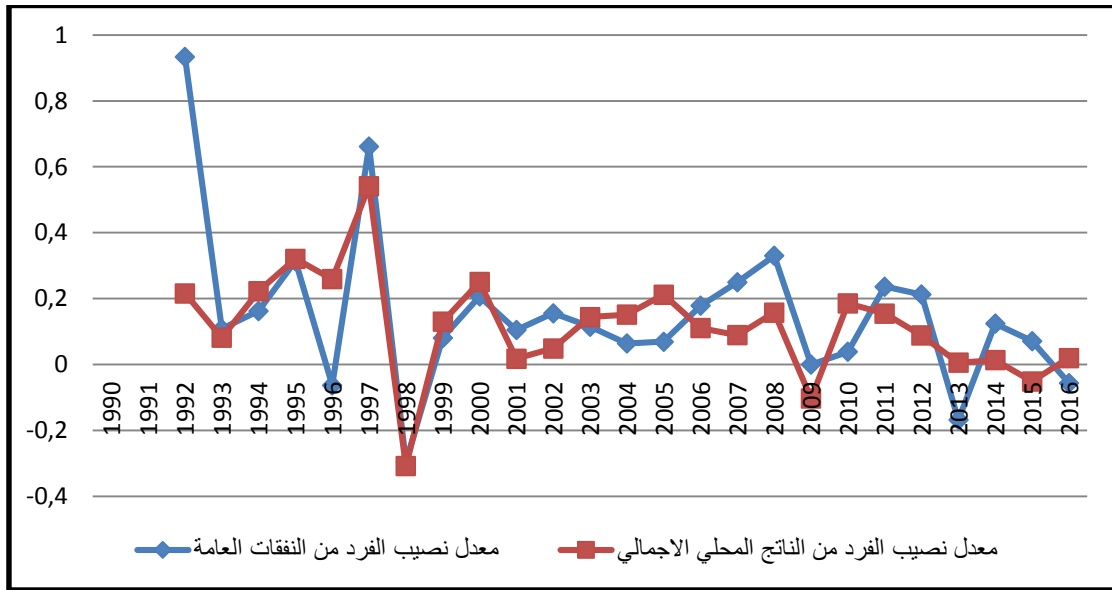
د. تطبيق قانون فاجنر في الاقتصاد الجزائري

يربط قانون فاجنر بين الإنفاق العام ومستوى النشاط الاقتصادي، حيث تستخدم الدراسة نصيب الفرد من الإنفاق العام كمؤشر على تطور الإنفاق العام، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

يتلخص هذا القانون في أن الإنفاق العام ينمو بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن معدل نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والشكل التالي يوضح ما إذا كان هناك تطابق بين الفرضية الأساسية لهذا القانون ومعطيات الاقتصاد الجزائري أم لا:

الشكل رقم (2-26)

تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (06)

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

إن ما يُلاحظ من هذا الشكل عند مقارنة معدل نصيب الفرد في كل من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي، أنه في بداية الفترة كان نصيب الفرد من الإنفاق العام أكبر من نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي وهذا إلى غاية سنة 1993 وهذا ما تؤكد قيمة المرونة لنفس السنة والتي قدرت بـ 1.33، والتي تعني أنه إذا زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 1% فإن نصيب الفرد من الإنفاق العام يزيد بـ 1.33%، لكن خلال الفترة (1994-2000) سجلت هذه القيمة أقل من الواحد، باستثناء سنة 1997 التي قدرت بـ 1.22%، في حين كانت قيمتها سالبة سنة 1996 (-0.24) معبرة عن ضعف حساسية تجاه التغيير في نصيب الفرد من الإنفاق العام تجاه التغيير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعموما تميزت هذه الفترة بعدم تطابق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري أي أن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نصيب الفرد من الإنفاق العام، وهذا نتيجة لبرنامج الإصلاح الهيكلي الذي تميز بصرامة كبيرة في الإنفاق العام.

أما فيما يخص الفترة (2001-2016) فقد شهدت تذبذبا في معدلات نصيب الفرد من الناتج والإنفاق، حيث سجلت سنوات (2001-2002-2006-2007-2008-2011-2012-2014) مروانات أكبر من الواحد، إذ تراوحت ما بين (1.61 و 9.37)، والتي تدل على أن معدل نصيب الفرد من الإنفاق العام فاق معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه في باقي السنوات قدرت المرونة بأقل من الواحد، كما أنها سجلت قيما سلبية في السنوات (2013-2015-2016) دلالة على الحساسية الضعيفة تجاه التغيير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه فإن قانون فاجنر لا ينطبق بشكل كلي على الاقتصاد الجزائري، وإنما هو انطباق جزئي، وهذا يدل على وجود عوامل أخرى غير الناتج المحلي الإجمالي تؤثر في الزيادة في الإنفاق العام.

الفصل الثاني: ميكانيزمات الإنفاق العام و واقعها في الاقتصاد الجزائري

وكخلاصة لما سبق حول تتبع تطور إجمالي النفقات العامة بنوعيتها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز)، إضافة إلى مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة، ومن ثم مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة و قانون فاجنر، يتضح أن ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري موجودة.

خلاصة

من خلال هذا الفصل اتضح أن الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و خاصة السياسة المالية ومعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي المحور الذي يستند عليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، وهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد هو الآخر من أهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك تم تأكيد أن دور النفقات العامة ازداد بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فرغم أن الفكر التقليدي كان ينادي بحيادها وحصرها في أضيق الحدود تحت شعار "أحسن النفقات أضيقتها"، إلا أنه من الصعب تحقيق هذا الحياد نظرا لما تستوجبه الظروف كالأزمات من تدخل الدولة.

وعلى إثر ما تم تقديمه اعتبرت النفقات العامة في الوقت الراهن الأسلوب الأمثل في تحقيق الرفاهية للمجتمع وللاقتصاد ككل، وهذا بتطبيق أسلوب الترشيد كسياسة لتوجيه الإنفاق العام والتي تسعى الدولة من خلاله إلى تحقيق كل أهداف التنمية الاقتصادية.

وجاء في المبحث الثالث من هذا الفصل أن الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري مجسد في نوعين (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) وقد سعت الدولة من خلالهما إلى تطبيق مجموعة برامج تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه النفقات كانت تشهد تذبذبات طوال فترة الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد الدولة الجزائرية على الإيرادات البترولية في تمويل سياساتها وبرامجها التنموية ما جعلها عرضة لتقلبات السوق البترولية.

الفصل الثالث

الإنفاق العام كأداة فعالة

لإدراك

التنمية الاقتصادية

تمهيد

لطالما شكلت التنمية المستدامة مطلباً ملحا لأي دولة، وقد أصبح هذا المفهوم متداولاً في الأوساط الأكاديمية والحكومية سعياً لتحقيقها على أرض الواقع، إلا أن أغلبية الدول النامية والنفطية منها خاصة لازالت تسعى بدرجة أولى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعتبر التنمية المستدامة هدفاً بعيداً عنها، وهذا لغياب التكافؤ بين وسائل تحقيق التنمية المستدامة والإمكانات المتاحة لهذه الدول.

فالدول التي تعتمد بشكل أساسي على إيرادات المورد الطبيعي في تحقيق التنمية، وتستخدم مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي من بينها السياسة المالية، لا يمكنها الاستدامة على أي مستوى من التنمية ما دامت تعتمد بشكل أساسي لتحقيقها على مصدر تمويل لم يعرف الاستقرار على مدى التاريخ الاقتصادي.

ومن خلال ما تم تحليله في الفصلين السابقين تم التأكيد على أن السياسة المالية تكتسب خصوصيتها من كونها أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تمكن الدولة من تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهية المواطنين، كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الإنفاق العام باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة نظراً للدور التنموي المنوط به، حيث يؤثر هذا الأخير على النمو الاقتصادي ويضمن مستوى من الاستقرار للاقتصاد الكلي، وهذا لما له من آثار على أنماط تخصيص الموارد، توزيع الدخل، مستوى التشغيل والأسعار، وعلى ميزان المدفوعات.

وللإمام بكل هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مكانة الاقتصاد الجزائري من التنمية الاقتصادية في الألفية الثالثة

المبحث الثالث: آليات التفعيل لسياسة الإنفاق العام كنمط للبلوغ التنمية المستدامة

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول التنمية المستدامة

تسعى الدول لتحقيق التنمية المستدامة وضمان عدم تأثرها بالأوضاع المالية وتعزيز القدرة على تجاوز الأزمات من خلال الاستفادة القصوى من مواردها البشرية والمالية والطبيعية دون المساس بثروات الأجيال القادمة التي تدعم تلبية حاجاته، وضمان عدم الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال تبني أفضل الآليات الكفيلة بتحديد المخاطر المحتملة والتعامل معها على المدى المتوسط والطويل، وهذا يتطلب معرفة دقيقة بمخرجات تلك الموارد وتأثيرها على الاقتصاد الكلي للدولة.

وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى رؤية تحليلية تاريخية لمفهوم التنمية، وعرض بعض نظريات المؤيدة للعلاقة بين المورد الطبيعي والتنمية مع إعطاء تجارب دولية نجحت في ذلك، ومن ثم دراسة العلاقة التشابكية بين الإنفاق العام والإيرادات النفطية.

المطلب الأول: رؤية تحليلية تاريخية لمفهوم التنمية المستدامة

1. التطور التاريخي للتنمية المستدامة

بدا الاهتمام الدولي بعملية التنمية المستدامة من خلال إقامة سلسلة من المؤتمرات كما تم إصدار عشرات التقارير في ثمانينات القرن الماضي، وخاصة عندما صدم العالم الاستهلاكي بتصرف الدول النامية خلال أزمة البترول الشهيرة في سبعينات القرن الماضي، و منذ ذلك التاريخ، أصبح موضوع التنمية المستدامة محل مناقشات جدية، وأصبح السؤال حول نوعية التنمية و التقدم والمطلوب لكي تتحقق الاستدامة.

و من أوائل التقارير و الدراسات التي أشارت إلى ذلك الموضوع التقرير الصادر عن نادي روما عام 1972 بعنوان " قيود على النمو أو حدود النمو" و الذي بنى أفكاره الأساسية على إحدى المبادرات

البحثية لمح من العلماء و الباحثين عام 1968 الذين اهتموا بوضوح نموذج عالمي يحقق درجة من النمو المستمر، ولقد خلاص هذا التقرير إلى نهاية منطقية و هي ضرورة تقييد أو تحجيم الاستثمارات الرأسمالية عند حدود معينة، كما أكد على ضرورة أن تقوم عملية التنمية المستمرة مع توفير أنشطة تشجيع بعض الاهتمامات الإنسانية مثل: التعليم، الفن، الدين، الموسيقى، الرياضة، التفاعلات الأجر...إلخ.

و لقد اثر هذا التقرير على الأمم المتحدة و دفعها لعقد مؤتمر عن البيئة عام 1972 في استكهولم بعنوان " البيئة البشرية " حيث بدا البحث عن مفهوم جديد، موسع للتنمية، يتعلق بحدود قاعدة الموارد الطبيعية و تلعب فيه الاعتبارات البيئية دورا مركزيا و يمنح في ذات الوقت الفرص للنشاط الإنمائي الإنساني، كما ظهرت حركات شعبية عامة و العديد من الحركات البيئية و التي ألقت الضوء على العديد من الأزمات البيئية في مختلف بقاع الأرض، مما ترتب عليه عقد العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الأولية .

كل ذلك و خلافه كان بداية الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة حيث تم صك هذا المصطلح كالاتي¹:

◀ في المرة الأولى، جاء في إحدى مطبوعات الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) عام 1980، حيث أكد هذا التقرير على ضرورة البعد عن نماذج أو مناهج التنمية السابقة، وعلى ضرورة ربط التنمية بقضايا البيئة. و ضرورة ربط الرفاهية الإنسانية حاليا و مستقبلا بالمحافظة على رأس المال الطبيعي، كما وضع في هذا التقرير كذلك منح متطلبات ضرورية و أولويات عمل دعت الحكومات الوطنية للالتزام بها عند استقلالها للموارد الطبيعية المتاحة لها، و مع ذلك كان الفشل حليف التقرير لأنه لم يراع العدالة، و طبيعة

¹ احمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص17-18.

العلاقة بين الشمال و الجنوب، لذلك رأى بعض الباحثين إلى بلوغه، و مع ذلك فهذا التقرير كما يرى " PAVID REED " كان مقدمة او تمهيدا عن مفهوم التنمية المستدامة.

و في المرة الثانية، جاء عام 1987 في التقرير الشهير الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالبيئة و التنمية (WCED) و التي أطلق عليها لجنة " برونند تلاند " " Brundtland " بعنوان " مستقبلنا المشترك "، حيث صكت تلك اللجنة مصطلح التنمية المستدامة بناء على ثلاث أمور هي :

1. ضرورة المحافظة على رأس المال الطبيعي و حمايته للأجيال القادمة، و حددت مسؤولية الجيل الحالي تجاه ذلك؛
2. ضرورة أن يأتي استئصال الفقر على أولويات أجندة العمل في الدول النامية و أنا تلك الأولوية هي المحرك أو المحور الذي تقوم عليه سياسات التنمية المستدامة على المستوى الدولي بعد ذلك؛
3. ضرورة إعادة النظر في شروط التجارة و التبادل الدولي و في تدفقات رؤوس الأموال وإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية.

و مع ذلك فلقد وجهت سهام النقد لهذا التقرير على النحو التالي :

- إن نقطة الضعف الأساسية في هذا التقرير تأتي من غموض الاقتراحات المعروضة وكيفية تفسير السياسات القائمة بحيث تتحقق تلك التنمية المستدامة؛
- كما لم يقدم هذا التقرير وضعا دقيقا لطبيعة العلاقات السياسية بين الشمال و الجنوب وطبيعة الصراع بينهما.

وعلى أية حال يرى كثير من العلماء ان تقرير "بروند تلاند" من البدايات التي أشارت للقضايا البيئية و مفهوم التنمية المستدامة، كما انه دعم و عزز من قدرة الأمم المتحدة على عقد مؤتمر "ريودي جانيرو" بعد ذلك عام 1992، و هو المؤتمر الذي اشتهر بقمة الأرض، و المعنى بالبيئة و التنمية والذي ترتب عليه إبرام العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية، مثل: التنوع البيولوجي، المناخ، تدمير الغابات الاستوائية، بإضافة إلى ميثاق الأرض، كذلك صدر برنامج عمل تنفيذي تحت أجنحة القرن "21" ، كما أنشئت لجنة عهد إليها بمتابعة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة.

و من خلال ما تم عرضه يتضح أن بداية التنمية المستدامة كان متمركزا حول البيئة والاهتمام بها، إلا انه لا ضرر في ذلك فلا بيئة بدون إنسان ولا إنسان بدون بيئة، فالبيئة في الأصل هي " بيئة البشرية" و الذي أطلق في احد مؤتمرات الأمم المتحدة، و في هذا الإطار قدم التقرير سبعة استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة و هي كالآتي¹:

- 1- إنعاش النمو و محاربة الفقر؛
- 2- تعيين جودة النمو؛
- 3- تلبية الاحتياجات الجوهرية الأساسية؛
- 4- التأكيد على مستوى معيشي متواصل مستديم للسكان؛
- 5- حماية قاعدة المصادر أو الموارد؛
- 6- إعادة توجيه التكنولوجيا و إعادة الأزمات؛
- 7- الأخذ بالاعتبار أهمية البيئة و الاقتصاد في عملية صنع القرار.

¹ منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص 146 - 147.

لذلك عقدت قمم و مؤتمرات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة، يُذكر منها¹:

✓ القمة المعنية بحقوق الإنسان في فيينا 1994؛

✓ قمة الكان القاهرة 1994 ؛

✓ القمة الاجتماعية في كوبنهاجن 1995؛

✓ قمة المرأة في بكين الصين 1995؛

✓ قمة 1996 المعنية بالاستيطان .

2. مفهوم التنمية المستدامة

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الآخر يراها نموذج تنموي بديل، أو ربما أسلوب الإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط لاستغلال الموارد بشكل أفضل. من الناحية اللغوية والأصل، يعود مصطلح الاستدامة إلى علم الإيكولوجيا، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائص وعناصر العلاقات ببعضها.

في المفهوم التنموي، استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجيا على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي؛ أما في اللغة العربية، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي، الذي هو المدخل الرئيسي والذي يساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دام) بمعان متعددة : منها التآني في الشيء، والمواظبة عليه، أما الترجمة

¹ احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق ذكره، ص22.

للمصطلح الإنجليزي تعرف ب التنمية المستدامة والبعض الآخر يقول التنمية المستدامة، ويعبر مصطلح التنمية المستدامة أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة، فالآخر يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشمل التنمية المستدامة على مبدأ الاستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريته، لكن يتم اختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر استعمالاً.¹

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، ولهذا يمكن تحديد أهم التعاريف كالاتي:

أعتبر أول مصطلح رسمي عرفته التنمية المستدامة من قبل مستقبلنا المشترك في تقرير Gro Harlem Bruntland سنة 1792، على أنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم"²؛

ركز هذا التعريف على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد؛ ويحمل هذا التعريف في طياته مفهوم الحاجة وفكرة القيود:³

- الحاجة: الاحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تعطي لهم الأولوية؛
- القيود: أي القيود البيئية وقدرت هذه الأخيرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

أما تعريف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد"⁴؛

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص ص 23-25.

² Anne E.Egelston, **Sustainable development: A history**, édition Springer, New York, 2012, p.83.

³ Anthony Rosa et karen Dechetl et Mérylle Aubrun, **Guide pratique du développement durable**, Afnor, 2005,p.10.

⁴ Corinne Gendron, **Le développement durable compromis**, Québec, 2005, p.166.

كما عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أُنقِد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات الترموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية"¹؛ أما قاموس ويبستر فقد عرف التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً، أي ضرورة ترشيد استخدامها"². بينما عرف إدوارد باربير التنمية المستدامة بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية"³؛ ومنه يمكن القول أن التنمية المستدامة اليوم هي خطوة صغيرة نحو الإنسان من جهة، وهي قفزة عملاقة نحو البشرية من جهة أخرى⁴.

مما سبق، فإن التنمية المستدامة تتصل بتلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي، الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث، كما ينبغي اعتبارها عملية واعية معقدة طويلة الأمد وشاملة لكافة المجالات والأبعاد، غايتها الإنسان (توفير احتياجات حالية ومستقبلية) كما هو شأن التنمية البشرية، إلا أنه يجب المحافظة على البيئة؛ فالتنمية بهذه الخاصية تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، مما يؤدي إلى استحداث التكنولوجيا إلى تكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة، كل يتم هذا ضمن حيز سياسي يمتاز

¹ دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للإستشارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 13.

² Beat Burgenmeier, *Economie de développement durable*, 2^{ème} édition, Bruxelles, 2005, p.38.

³ عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد: 167، يناير، 1993، ص 97.

⁴ Assen Slim, *Le développement durable*, 2^{ème} édition, édition le cavalier bleu, Paris, 2007, p.60.

بالمشاركة والرشد في اتخاذ القرارات، وبالتالي ضمان استدامة بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية.

3. التنمية و تضارب المفاهيم

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع التي استند عليها الجدل والتعارض، وذلك أنها قضية تشغل الكثير من الباحثين في مجالات عدة، كما يعتبر محور التنمية من أبرز المحاور التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، وهذا لما تحويه من ركائز وأسس هامة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالتنمية الاقتصادية، من خلال إتباع استراتيجيات وبرامج محكمة.

فتحقيق التنمية بمختلف مظاهرها هو هدف لا يتوقف عند غاية أو إنجاز محدد، وإنما يستمر باستمرار الحياة اليومية للأفراد والمجتمع ككل، حيث أن مواكبة التطورات والمستجدات في الميدان الاقتصادي وحتى الاجتماعي يستلزم على الحكومات العمل بجدية أكبر لجعل كل فرد من أفرادها يشعر بالراحة والرفاهية، وكذا المساواة بينه وبين كل طبقات المجتمع الواحد، حيث أن تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الوصول إلى التنمية أمر ضروري ولا بد منه.

بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية مفهوم التنمية تبرز في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى، مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، والخلط بين التنمية والنمو الاقتصادي، هذا فضلاً عن وجود إشكاليات كبيرة حول التنمية كعملية وآليات تنشأ من تباين مصالح مختلف الفئات.

إن الأهداف التي تسعى إليها التنمية المستدامة لا تزال قاصرة عن مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية، وهذا ما يؤكد استحالة استهدافها في هذه البلدان، إذ يمكن القول أن هذه البلدان لا زالت تصارع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث لأن أغلبية هذه الدول لم تحقق

الاستدامة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي؛ وعليه تثار من جديد قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ولهذا من المفيد أن يتم توضيح مفهومهما.

أ. مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف على انه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الوقت، ومتوسط الدخل هو الدخل الكلي نسبة إلى عدد السكان،¹ أي أن النمو الاقتصادي يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع²، ويعرف أيضا على أنه الزيادة المضطرة في إمكانية الاقتصاد من إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع.

وعليه يتبين أن النمو الاقتصادي هو:³

■ أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط عند الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل يتوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل النمو السكاني؛

■ أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقية و ليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم بمعنى:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم؛

■ أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد.

1- خيايه عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، دار الجامعة الجديدة، ص 116.

2- أسامة دباغ، اثيل عبد الجبار، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص 399.

3- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر 2002، ص ص 57-60.

ب. مفهوم التنمية الاقتصادية: تعرف بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتعرف أيضاً بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية؛ للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامة.

لا تتطوي التنمية الاقتصادية على تغيرات اقتصادية فقط، بل تتضمن تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، كما أنها تتضمن زيادة في الدخل القومي أو الإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل؛ وبالإضافة إلى هذه التغيرات، تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسين مستوى الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام.¹

وعلى ذلك فإن العناصر التي تتطوي عليها عملية التنمية هي:²

◀ جميع ما انطوت عليه عملية النمو و التي تتمثل في:

* زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛

* أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛

* أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

◀ عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

¹- محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها نظرياتها سياساتها، مؤسسة شهاب، الإسكندرية، 1994، ص7-8.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 55-56-59.

* تغييرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي: عن طريق تصحيح الاختلالات الهيكلية والقضاء عليها و ذلك عن طريق الاهتمام بالصناعة و إعطائها دفعة قوية، حيث يربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف و التخصص في الإنتاج الأولي فقط، بحيث تهدف التنمية إلى توسيع الطاقة الإنتاجية؛

* تعمل التنمية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و هذا الأمر كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي و على الرغم من أن العديد من الدول تحقق معدلات نمو مرتفعة أي زيادة كبيرة في الناتج المحلي إلا أنها معظم هذه الزيادات تستأثر بها الطبقة الغنية و لا تستفيد الطبقة الفقيرة إلا من زيادات متواضعة، أما التنمية الاقتصادية فهي من أهدافها أن يصاحب هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع الأساسية خاصة التي تحتاج إليها الطبقة الفقيرة.

و استخلاصا لما سبق يمكن القول، أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام، في ظل الحكم الراشد والعدالة في التوزيع؛ والزيادة في النمو الاقتصادي لا تعنى تماماً أي تقدم في حالة البلد لأن هناك العديد من العوامل التي يجب وضعها في الحسبان حتى يمكن الحكم بأن النمو قد أدى إلى تحسن، وبالتالي لا يمكن الحكم على تقدم أو التنمية الاقتصادية في دولة بمجرد معرفة دخلها؛ أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أكثر شمولاً وسعة من مفهوم النمو وهو المفهوم الذي يحدد مدى تقدم الدولة أو تخلفها اقتصادياً واجتماعياً ودولياً، ولذلك تحرص كل الدول الجادة وذات الحكم الراشد، على التنمية الاقتصادية وليس النمو الاقتصادي حتى يتم لها التقدم والتطور الحقيقي.

و يمكن تلخيص ما تم ذكره أعلاه من خلال الجدول أدناه الذي يوضح التطور الزمني لمفهوم

التنمية والنمو.

الجدول رقم (3-1):

التطور التاريخي لمفهوم النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية	محتوى التنمية ودرجة التركيز
01	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية (منتصف ستينات القرن الماضي)	اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية؛ اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية؛ إهمال الجوانب البيئية.
02	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	منتصف الستينات - منتصف سبعينات القرن الماضي	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية؛ اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.
03	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات - منتصف ثمانينات القرن الماضي	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية؛ اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.
04	التنمية المستدامة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي وحتى وقت حاضر	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية؛ اهتمام كبير بالجوانب البيئية؛ اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان،

الأردن، 2010، ص 03.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في ظل المورد الطبيعي

اعتبرت الموارد الطبيعية كمصدر أساسي لعملية التنمية الاقتصادية، إلا أن تجارب أغلبية الدول

أثبتت أنها كانت المعرقل الأساسي الذي يحول دون وصول إلى تحقيق التنمية، ما أدى إلى اعتبارها

نقمة، وهذا ما تم توصل إليه في الفصل الأول من الدراسة التي ركزت على دراسة خمس نظريات مفسرة لنقمة المورد الطبيعي، والتي تصب جلها إلى نتائج السلبية التي تنعكس على الاقتصاد جراء اعتماد على الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية ومن بينها:

- بطء النمو الاقتصادي؛
- ضعف التنوع الاقتصادي وبؤس مؤشرات الرفاه الاجتماعي؛
- ارتفاع مستويات الفقر و اللامساواة؛
- الفساد، إضافة إلى الصراعات والحروب.

ولكن هذا لا ينطبق على كل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فهناك بعض هذه البلدان من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى؛ فمذ أكثر من 30 عاما كان معدل دخل الفرد في اندونيسيا ونيجيريا متشابها، علما أنهما يعتمدان على الإيرادات النفطية، لكن دخل الفرد في اندونيسيا أصبح أربعة أضعاف نظيره في نيجيريا، وبوتسوانا وسيراليون كلتاهما غنيتان بالألماس، وبحسب بيانات البنك الدولي والأمم المتحدة فإن بوتسوانا حققت معدلات نمو ما بين 7% إلى 9% خلال الفترة من 1965 وحتى عام 2000 في الوقت الذي كانت معدلات النمو تتراوح بين 2.5% إلى 3% لبقية دول قارة أفريقيا، و قفز دخل الفرد في بوتسوانا ليصل إلى حوالي 6 أضعاف دخل الفرد في إفريقيا وحوالي 60% من دخل الفرد في العالم عام 1999، أما الديون الأجنبية فهي شبه معدومة بينما الاحتياطيات الأجنبية تغطي قيمة واردات بوتسوانا لسنتين، وهذا حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2017 بلغت نسبة الدين العام لبوتسوانا حوالي 15% والدين الخارجي شبه معدوم حوالي 2.4 مليار دولار فقط¹؛ في حين غرقت سيراليون في صراعات داخلية.

¹ علي أحمد، بوتسوانا: من أفقر الدول إلى الأولى إفريقيا في انعدام الفساد، موقع مصر اليوم، تاريخ الاطلاع: 2019/05/15، 12:30، على موقع: <http://www.masralarabia.com>

1. بعض النظريات المؤيدة للعلاقة بين المورد الطبيعي والتنمية

يرى أنصار هذه النظريات أن الموارد الطبيعية لا تكون دائما نقمة على الدول الغنية بها، فحسب رأيهم أن هناك بعض الدول استطاعت أن تدير بطريقة سليمة وجيدة مداخلها الناتجة عن استغلال المحروقات، والاستفادة منها رغم خصائص هذه الموارد كتذبذب أسعارها، هذه الحالات الناجحة استطاعت دولها إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى، هذه التجارب الناجحة يمكن ذكر منها: (النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا...)، دفعت الباحثين إلى وضع بعض التبريرات النظرية بإمكانية أن يتحول المورد المعدني إلى نعمة و ليس بالضرورة أن يكون نقمة.

أ. النظرية الكلاسيكية: لقد انقسم الاقتصاديين الكلاسيك إلى متشائم ومتفائل فيما يخص دور الموارد الطبيعية النابضة في تسيير عجلة النمو الاقتصادي، فمن الاقتصاديين الكلاسيك المتفائلين والأقل تشاؤما فيما يخص تسيير الموارد النابضة جون ستيوارت ميل، الذي رأى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيда على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم، كما أنه قد ركز على التقدم العلمي وأثره في رفع الإنتاجية والتخفيف من الندرة النسبية للموارد، وذلك عن طريق ابتكار تقنيات جديدة تساعد على البحث عن مصادر جديدة وتطبيق مبادئ صيانة الموارد لإطالة عمرها.

و بناء على هذه النظرية يمكن القول أن الاعتناء بالموارد الطبيعية عن طريق التطور العلمي، سوف يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي للدول المنتجة للنفط.

ب. النظرية النيوكلاسيكية: يرى أنصار هذه النظرية وعلى رأسهم ألفريد مارشال و فيكسل و كلارك، أن نمو قطاع معين يدفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات

الخارجية، حيث أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا)¹، وعليه فإن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

و بناء على هذه النظرية فإن القطاع النفطي هو محرك النمو في البلدان المنتجة لهذه المادة، فنمو قطاع النفط سوف يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو وذلك عن طريق الأموال الضخمة التي يدرها هذا القطاع من عملية التصدير للخارج، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الوطني الذي يؤدي بدوره إلى نمو وزيادة فئات الدخل المختلفة من الأجور والأرباح .

ج. نظرية الدخل الدائم: تفترض هذه النظرية كما صاغها الاقتصادي ميلتون فريدمان، أن كلا من الدخل والاستهلاك يتكون من دخل دائم وعابر أو انتقالي².

ويعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، كما تجعل هذه النظرية قرارات الناس على أساس العوائد التي توقع على المدى الطويل، وليس وفقاً لتلك التي لديهم على المدى القصير، وحسب ذلك التقسيم فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم، حيث أن الاستهلاك لا يتأثر بالمتغيرات المفاجئة في الدخل وهو ما أسماه فريدمان بالدخل (العابر أو الانتقالي).

وافترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو نسبة من الدخل الدائم، أي العلاقة بينهما علاقة تناسبية أي بدون ثابت. ويعتمد فرض فريدمان على ثلاثة عناصر أساسية هي:

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص 06، متاح على الموقع الإلكتروني: qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016/02/تنمية-اقتصادية.pdf في 2019/04/14، 13:22.

² علي كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 05. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan. تاريخ الزيارة: 2015/02/22.

- أن الدخل الفعلي (Y) والاستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم و انتقالي. والدخل الدائم (Y_p) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها.

و يقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل. أما الدخل الانتقالي (Y_T) أو العابر أو الفجائي فقد يفسر على أنه الدخل الغير متوقع (مثل المكافأة التشجيعية)، وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً.

- افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:
 $C_p = K \cdot Y_p$ حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة

$$C_p = K(r, u, w) \cdot Y_p \text{ المادية:}$$

- افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن: $MPC=0$.

ويمكن تطبيق نموذج هذه النظرية في حالة استخدام العوائد النفطية على الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، قد يكون من الأمثل لها ادخار أو استثمار إيرادات الموارد في أصول مالية في الخارج، ثم استهلاك جزء ثابت من ثروة الموارد في كل فترة، يكون مساوياً للعائد الضمني (الدخل الدائم) على

مجموع ثروتها من الموارد؛ ويعرف هذا المنهج بمنهج "الدخل الدائم" وكان هذا المنهج يوصف أحيانا للبلدان النامية، رغم أن متطلباتها الاستثمارية الكبيرة وعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الدولية للحصول على قروض يجعله مناسباً بدرجة أقل لهم، وبالنسبة لتلك البلدان، تدعو الحاجة إلى إتباع منهج تحليلي جديد لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية¹.

د. نظرية شومبيتر: تأثر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضاً بأفكار مانتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانتهاء النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات سنة 1939².

تقتضى هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية. ويصف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها³؛ أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

1 كريس جبريغات وسوزان يانغ، نعمة أكبر من اللازم، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2013، ص-ص 10-11.

2 عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

3 عياش الزبير، قوفي سعاد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 05.

ومن خلال هذه النظرية يتبين أنه يمكن استخدام عوائد الموارد الطبيعية كالنفط مثلاً في تطوير المعارف والابتكارات التي من شأنها أن تحول إلى أرصدة نقدية تساهم في النمو الاقتصادي للدول الحائزة على هذه السلعة.

2. تجارب بعض الدول الناجحة في تحقيق العلاقة بين المورد الطبيعي والتنمية

أ. النرويج ... من نعمة إلى نعمة المورد الطبيعي

إن النرويج أكبر منتج للنفط في أوروبا والثالث من حيث التصدير عالمياً، وذلك بعد السعودية وروسيا، حيث تمكنت النرويج من خلق صناعات جديدة على أساس النفط، أصبحت تلعب دوراً بارزاً في اقتصادها، واستثمرت العوائد النفطية بشكل مستقل عن الاستهلاك المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار ما جنبها "نعمة النفط".

يحتل النفط موقعا هاما في الاقتصاد النرويجي، نظرا لاعتماد هذا الأخير على العوائد المتأتية من تصدير سلعة النفط، وتظهر مكانة النفط في الاقتصاد النرويجي من خلال التغيرات التي طرأت عليه جراء اكتشافه في أواخر ستينيات القرن الماضي، وكذا بالنظر إلى الإمكانيات النفطية التي تزخر بها النرويج والتي أهلتها لتصبح من كبار المصدرين للنفط في العالم، مما جعلها تتمتع بفائض نقدي كبير لاسيما بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ويعد القطاع النفطي من القطاعات المهمة من حيث مساهمته في الثروة الوطنية للنرويج.

ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، انتهجت النرويج سياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4 % من هذه العوائد في الميزانية السنوية والباقي يستثمر للأجيال المقبلة بصورة لا تؤثر على الميزانية بشكل مباشر في حالة نزوب هذه الثروة،¹ ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد النرويجي من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة

¹ - عيد الرحمان محمد السلطان، كيف حمت النرويج اقتصادها من التأثيرات السلبية لقطاع النفط، موقع العربية، أسواق، تاريخ الاطلاع: <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/09/29/>، على الموقع: 14:20، 2019/06/02

لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتتويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر، وأصبح باستطاعة الدولة التحكم وضبط معدلات التضخم، وأن تكون لديها احتياط نقدي كبير في هذا الصندوق، ما أدى بالنهاية إلى تحسن مستوى القدرات البشرية، وتطور القطاع الصناعي، وتشكل قطاع خاص منتج ومنافس، وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

بالأخذ بالاعتبار العلاقة التي تربط أسعار النفط بالعوائد النفطية وما ينجر عنها من تأثيرات على الاقتصاد، فالاقتصاد النرويجي لن يُستثنى من هذه العلاقة وانعكاساتها، حيث شهد هذا الأخير قبل سنة 1986 فترة رخاء مالي بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولكن بعد سنة 1986 "الأزمة النفطية" وما عرفته أسعار النفط من انخفاض حاد، فقد انعكس ذلك على إيراداتها وفضح سوء تسيير العوائد النفطية من قبل الحكومة النرويجية، حيث قامت كباقي الدول النفطية في فترة الرخاء بتبني سياسة انفاقية توسعية وزيادة مستوى الأجور على مستوى الاقتصاد ككل وتوسع القرض المصرفي بشكل كبير، فكشفت الأزمة ضعف الاقتصاد أمام الصدمة الاقتصادية التي نتج عنها أزمة مصرفية، دفعت الدولة إلى إعادة رسملة وإنقاذ أكبر البنوك النرويجية.

ولتجنب الانعكاسات السلبية للعلاقة بين أسعار النفط والعوائد النفطية على الاقتصاد النرويجي قامت الدولة بإتباع سياسة تمكنها من الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية والتصدي للصدمات غير المتوقعة، فقامت بإنشاء صندوق الثروة النرويجية مع مطع التسعينات القرن الماضي وهذا لضمان سير الحسن للعوائد النفطية، وتم تحويل أول عائدات من النفط للصندوق في مايو 1996¹.

إن ما يميز صندوق الثروة النرويجية عن غيره من صناديق السيادة هو إيداع جميع إيرادات النفط في الصندوق سواء في فترات الانتعاش أو العكس، وهذا لدعم الاقتصاد النرويجي على المدى البعيد، إذ

¹-الصندوق السيادي النرويجي: 11 عاما من الإدارة الناجحة، مقال ضمن جريدة العرب الدولية، العدد رقم 14168، بتاريخ: 12 سبتمبر 2017، موقع الشرق الأوسط، متاح على: <https://aawsat.com/home/article/1021736/>

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

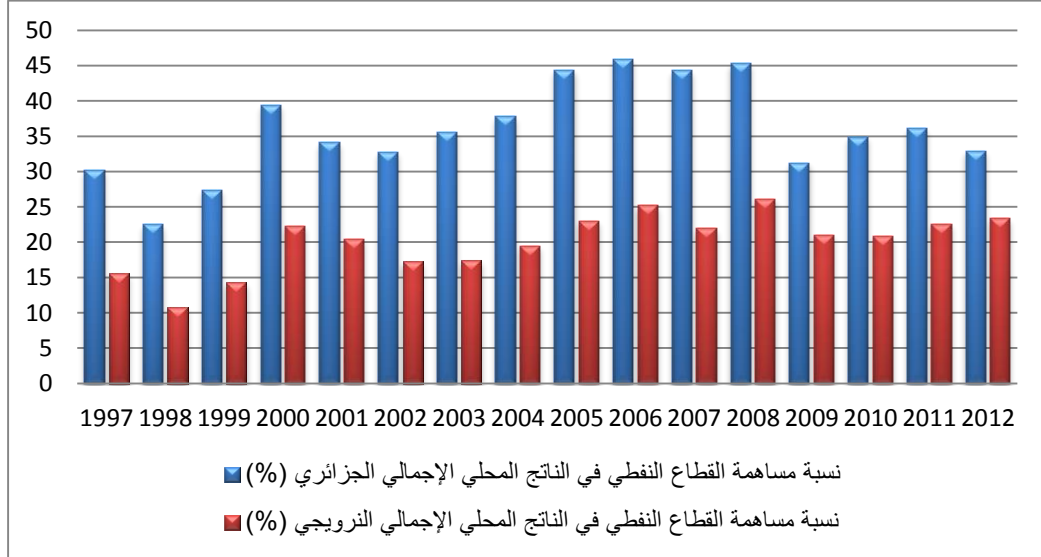
عملت الحكومة بتراكم الأصول المالية وهذا لتعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، وخص الصندوق بمجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية.¹

إن استثمار صندوق الثروة النرويجي موجه للأسواق النقدية والمالية الدولية بمختلف أدوات السوقين، وسبب في ذلك هو كثافة أموالها وصعوبة احتوائها من طرف السوق النرويجي نظرا لصغر حجمه، فالحكومة النرويجية أدركت أن ضخ أي زيادة مالية في اقتصادها يجر الاقتصاد إلى الإصابة بلعنة الموارد، والشكل أدناه يوضح مقارنة مساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي بين الاقتصاد النرويجي والاقتصاد الجزائري:

الشكل رقم (3-1)

نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد

النرويجي



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على التقارير الإحصائية السنوي للنرويج لسنوات (2000-2013)

وبيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات (Official statistics of Norway)

¹ محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص-ص 150-151.

من خلال الشكل يتبين أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري أكبر من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي، وهذا راجع لكون الاقتصاد النرويجي يعتمد على قطاعات اقتصادية رئيسية أخرى، كما أن النفط هو جزء من القطاع الصناعي، وعليه فإن متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 وإلى غاية 2012 قدر بـ 20,09 %، على عكس ذلك في اقتصاد الجزائر الذي قدرت فيه مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بـ 35,87 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب نقص نسبة مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني، واعتماد الدولة الشبه كلي على ما يدره هذا القطاع.

ب. بوتسوانا:

محمية بريطانية سابقة تحت اسم بيتشوانا لاند، اعتمدت اسم بوتسوانا بعد أن تم استقلالها ضمن دول الكومنولث في 30 سبتمبر 1966، كان مجتمع بوتسوانا مجتمعاً تقليدياً يعيش على الرعي والزراعة وكلاهما مرتبط بموسم الأمطار ولكن ثلث السكان خاصة الفئة العمرية ما بين 20 و 40 سنة كانوا يعملون في مناجم ومزارع ومصانع جنوب أفريقيا، متوسط دخل الفرد فيها حوالي 10% من متوسط دخل الفرد في العالم أي أنها كانت من بين أفقر دول العالم مع ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد يبلغ 70 دولاراً أمريكياً، وكان عدد خريجي الجامعات لا يتجاوز 22 شخصاً تعلموا في الخارج، ذلك بالإضافة إلى 100 خريج من الثانوية العامة ولم يكن في هذه الدولة جامعة عندما استقلت، كما كانت الطرق المعبدة لا تتجاوز 5 كيلومترات.¹

¹ - ياسين الكزباري، بوتسوانا ألماسة أفريقيا.. صفر تسامح مع الفساد، موقع المعرفة، تاريخ الاطلاع 2019/06/12، 15:30، على موقع <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/2018/2/28/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B5%D9%81%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D9%85%D8%B9>

إن ما ساعد على نجاح التجربة التنموية فضلا عن كونها ثالث دولة منتجة للماش هو استقرارها

السياسي وغياب ارث الحروب، وكذلك تبنيها منذ بداية الستينات لأربع مبادئ رئيسية تمثلت في:¹

• الديمقراطية بدل حكم رؤساء القبائل؛

• التنمية بدل الاعتماد المفرط على الرعي والزراعة؛

• الوحدة بدل التشتت القبلي؛

• الاعتماد على الذات بدل التبعية.

منذ الاستقلال امتلكت بوتسوانا واحدا من أسرع معدلات النمو مقدرا بـ7% إلى 9% خلال الفترة ما

بين 1965-2000 حسب بيانات البنك الدولي والأمم المتحدة²، وحسب نفس المصدر فإن الديون

الأجنبية أصبحت شبه معدومة كما تغطي الاحتياطات الأجنبية التي حققتها قيمة الواردات لأزيد من

سنتين، هذا وقد قفز دخل الفرد فيها إلى 6 أضعاف دخل الفرد في أفريقيا وحوالي 60% من دخل الفرد

في العالم عام 1999؛ وبذلك تكون البلاد قد تحولت من واحدة من أفقر البلدان في العالم إلى فئة البلدان

المتوسطة الدخل. وحسب أحد التقديرات، تمتلك بوتسوانا رابع أعلى إجمالي الدخل القومي في تعادل القدرة

الشرائية في أفريقيا مما يمنحها مستوى معيشة يقارب نظيره في المكسيك وتركيا.

وقد بات لديها ما يزيد على 800 مدرسة ابتدائية، و280 مدرسة لمرحلة الثانوية، وأنشئت جامعة تضم

تسع كليات، وانخفضت نسبة الأمية إلى 11%، وأصبح متوسط الدخل السنوي للمواطن البوتسواني يزيد

على 16 ألف دولار³، أي أفضل من مثيله في البرازيل والمالديف، وأفضل من دول عربية بترولية كليبيا

والجزائر.

في عام 1994 أسست الحكومة هناك جهاز خاص تحت اسم "مديرية شؤون الفساد والجريمة

الاقتصادية"، واستعانوا فيه بتجربة الجهاز الشبيه في سنغافورة، ووظفوا خبراء سابقين من سنغافورة إلى

جانب الخبراء المحليين؛ هذا الجهاز منحتة الحكومة الاستقلال التام وكافة الصلاحيات في تعقب

¹ - علي أحمد، بوتسوانا: من أفقر الدول إلى الأولى إفريقيا في انعدام الفساد، مصدر ذكر سابقا.

² - المصدر نفسه.

³ - ياسين الكزباري، نفس المصدر السابق.

الفاستين وإحالتهم قضائيا، كما أنه تم تخصيص أرقام للتواصل المباشر مع بلاغات المواطنين، ومنذ اللحظات الأولى بدأ يراعي المعايير الدولية للشفافية؛ كما أقرت الحكومة قانون بإنشاء جهاز حكومي للمناقصات، وتم تقسمته على ثلاث مستويات إدارية "مركزي للدولة - على مستوى الولايات - على مستوى الأحياء"، ومن ثم لا يمكن لموظف واحد الموافقة على عقد حكومي للقطاع الخاص دون إجراء مناقصات شفافة. في 1997 تم فتح مكتب مخصص لاستقبال الشكاوى من المواطنين ضد استغلال السلطة من طرف الموظفين العموميين. في عام 2002، صنفته منظمة الشفافية العالمية بوتسوانا في المرتبة 24 عالميا في مؤشر انعدام الفساد، متجاوزة بذلك فرنسا وإيطاليا وكوريا الجنوبية فضلا عن الدول الأفريقية والعربية. وفي 2009 تم وضع قانون "الذكاء المالي" المتعلق بمراقبة التعاملات البنكية ورصد أي شيء مريب. وحتى تتمكن من القضاء على الفساد قررت أن تجعل محاربة الفساد ثقافة شعبية، وذلك من خلال جعله قضية رأي عام تتناوله وسائل الإعلام وحتى المناهج الدراسية، كما استطاعت الحفاظ على استقلال القضاء وفصله عن السلطة التنفيذية، وكذلك حافظت على إعلان الموازنات الحكومية، وهو ما جعل صندوق النقد يصنفها في تقريره عام 2016 بأنها دولة المؤسسات الأفضل في أفريقيا¹.

ويقول أستاذ الاقتصاد في جامعة بوتسوانا الدكتور مالبوغو باكوين "بينما لم تبرح دول أفريقية مكانها، وانطلقت دول أخرى مسرعة في الاتجاه الخاطئ، وضعت بوتسوانا عجالاتها على السكة الصحيحة وفي الاتجاه الصحيح، ثم سارت حذرة تقاديا لأي حوادث، وكانت البداية من الدستور الذي أسس للحق في التملك، وحظر تأميم الملكيات الخاصة، ومنع أي تضيق على التجارة والتصدير ونقل الأموال. وليوجد ثماني قبائل بوتسوانية، وأسس مجلسا لزعماء القبائل". وأشار باكوين، في تصريحات صحفية سابقة، إلى أنه كان الاتجاه العام للدول الأفريقية حينها هو تأميم الملكيات الخاصة ومصادرة ممتلكات الأجانب، وكانت النتائج غالبا مدمرة، فتحاشت بوتسوانا ذلك منذ البداية. وأضاف: "أدرك المسؤولون خطر

¹ - علي أحمد، نفس المصدر السابق.

الفساد على كل الإنجازات السابقة، فأعلنت الحكومة الحرب عليه، وأعلنت شعار "صفر تسامح مع الفساد".¹

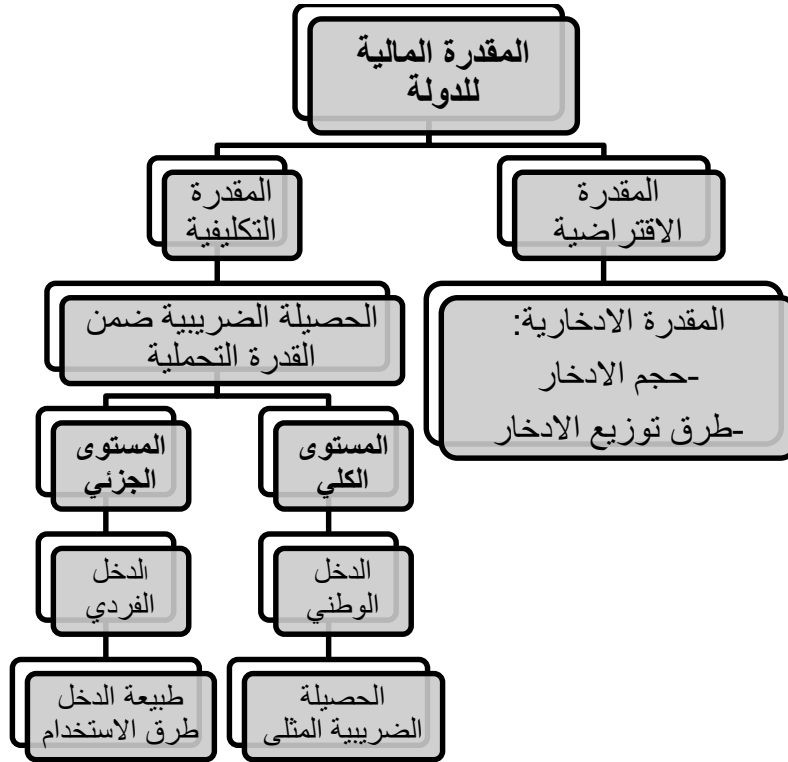
المطلب الثالث: العلاقة التشابكية بين الإنفاق العام و الإيرادات النفطية

1. العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة

المقدرة المالية هي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق العام، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي في ضوءها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية للإنفاق العام. وتقوم المقدرة المالية للدولة أساسا على عاملين هامين أولهما المقدرة التكلفة وثانيهما مقدرتها الاقتراضية، والشكل الموالي يوضح هذه العوامل:

شكل رقم (3-2)

العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

¹ - علي أحمد، نفس المصدر السابق

من الشكل أعلاه يمكن توضيح ما يلي:

أ. **المقدرة التكلفة:** يقصد بها قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية الوطنية (المستوى الكلي)، أما المقدرة التكلفة للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي) ويتوقف على مستوى الدخل وطرق استخدامه؛ فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة الإنفاق العام، لأن الضرائب تعد من المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية وبالتالي هي رافد رئيسي لخزينة الدولة.¹

ب. **القدرة الاقتراضية:** تتركز بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض العام، تزداد قدرتها كلما استطاعت تعبئة الادخار، بإضافة إلى مدى الدوافع للاستثمار.²

وتظهر أهمية تدخل الدولة للتخصيص الأمثل لمواردها والرفع من القدرة الاقتراضية بالاستناد إلى العوامل التالية:³

- حجم الادخار الفردي، حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديهم وهذا من شأنه رفع المقدرة المالية للدولة؛
- طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وذلك في إطار السوق المالية، حيث يتم توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة العالية لذا ينبغي على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة الممنوحة.

¹ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² - نفس المرجع، ص 185.

³ - نفس المرجع، ص 122.

2. طرق التمويل وآثره على فعالية سياسة الإنفاق العام

أ. التمويل المحلي للإنفاق العام

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية، ويتخذ التمويل المحلي عدة أشكال حيث يمكن أن يتخذ شكل الاقتراض المصرفي أو بيع السندات، بالإضافة إلى مصدر غير المصرفي وهذا عن طريق مؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق المعاشات وهذا أكبر مصدر معتمد لدى أغلبية البلدان النامية، وهذا راجع لضعف الأسواق رأسمال لديها.¹

يتحدد الحد الأقصى للإنفاق العام بمصادر تمويله، فالإقتراض من السوق النقدي (طرح السندات أو الإصدار النقدي) سوف يزيد حجم السيول لدى الأفراد وسوف يولد دخولا جديدة والنتيجة أنه إذا لم ترفع الدولة الضرائب بشكل تدريجي فإن زيادة السيولة بشكل سنوي ومستمر سوف يؤدي إلى دخول الاقتصاد في حالة تضخم، كما أن الاقتراض الداخلي سوف يؤدي إلى إحداث آثار ايجابية وخاصة إذا وجهت الدولة هذه القروض لتمويل مشاريع إنتاجية، بعكس الاقتراض الخارجي الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد نتيجة خروج موارد مالية معتبرة عبر تسديد الأقساط ويؤدي التوسع النقدي لتمويل الإنفاق العام إلى زيادة الإيرادات، فبافتراض تثبيت التوقعات التضخمية يرتفع الإيراد المستمد من التمويل التضخمي بارتفاع مستوى الأرصدة النقدية الحقيقية، لكن هذه الأخيرة تتأثر بتوقعات التضخم في شكل علاقة تناسب عكسيا، ومع ارتفاع معدل التضخم تتزايد تكلفة حيازة النقود ويحاول الأفراد الحد من حيازة الأرصدة النقدية الحقيقية الأمر الذي يفرض حدودا على حجم تمويل الإنفاق العام عن طريق خلق النقود.²

وعليه فإن تحكم الدولة في بعض الموارد يكون محدودا لأن:³

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ، ص131.

² نفس المرجع، ص 132.

³ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار العجلة، الأردن، الطبعة الأولى 2011، ص ص 93-94.

- إذا تم تمويل الإنفاق العام من إيرادات غير عادية مثل القروض و الإصدار النقدي الجديد فذلك سيؤدي حتما لخلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق العام ورفع مستوى الطلب الكلي و بالتالي زيادة الإنتاج الوطني و لا يتحقق ذلك إلا في وجود طاقات إنتاجية معطلة بحيث يشغل هذا الإنفاق تلك الطاقات المعطلة، و في حالة عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة فتمويل الإنفاق العام بالإيرادات العادية سيؤدي إلى رفع الأسعار و التضخم؛
- إذا قامت الحكومة بتمويل الإنفاق العام عن طريق إيرادات عادية مثل الضرائب والرسوم، فهذا النمو من الإنفاق ليس له تأثير كبير على الدخل الوطني لأنه لا يقوم بخلق وسائل دفع جديدة إنما يقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من بعض الأفراد لآخرين، و بالتالي حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس و الدخل الوطني لا يتغير كثيرا عن مستواه الأصلي؛
- تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض و ميل حدي مرتفع للاستهلاك أي سيتم خفض إنفاقها الاستهلاكي الذي يشارك في خفض الإنفاق الكلي و بالتالي خفض الإنفاق الدخل الوطني، في حين إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب تصاعديّة تمس الأغنياء و يدفعونها من مدخراتهم و بالتالي لا يتغير إنفاقهم الاستهلاكي فهذا التمويل سيسهم في زيادة الإنفاق الكلي و بالتالي رفع مستوى الدخل الوطني.

ب. التمويل الأجنبي للإنفاق العام

يتم التمويل الخارجي بثلاث طرق: المنح، القروض بشروط ميسرة و الاقتراض الخارجي كما يلي:¹

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 133.

- قد تتخذ المنح شكل نقد أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع، ورغم أن المنح الأجنبية لا تزيد من الدين الحكومي وعادة ما تضاف إلى الإيرادات الحكومية، إلا أنها تقدم عموماً بمبالغ محدودة، وتعتمد إلى حد كبير على الأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المدين؛
- أما القروض الميسرة كتلك التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية فهي تمنح بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق مع اقترانها بفترات سماح طويلة؛
- في حين القروض الخارجية تتوقف على احتمال توفر البنوك على السيولة، وتقييم هذه البنوك للمقدرة الاقتراضية لهذه الدولة، وتؤثر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف على مدى جاذبية الاقتراض من الخارج، وغالباً ما يؤدي انخفاض الأموال الأجنبية المتاحة أمام البلد إلى إجبار حكوماتها على الحد من إنفاقها.

ج. تمويل الإنفاق العام عن طريق الإيرادات البترولية

تعتمد المالية العامة في العديد من الدول النفطية على النفط الذي يوجه المسار الاقتصادي ويتم استعماله لتمويل الإنفاق الحكومي، حيث أنه في حقبة الطفرة النفطية تكونت احتياطات مالية تم استثمار جزء منها في الدول المتقدمة، وعندما بدأ انحسار هذه الطفرة بدأ التوجه إلى تلك الاحتياطات لتمويل العجز، والمشكلة في هذا الصدد تكمن أن هناك عوامل خارجية هي التي تتحكم في تحديد حجم إنتاج النفط و أسعاره، وإذا كانت إيرادات النفط في حقبة الطفرة النفطية كبيرة فإن الإنفاق الحكومي تعاضم، ولم يكن موجهاً في ظل إستراتيجية معينة إلى بناء قاعدة صناعية بقدر ما كان موجهاً للإنفاق الاستهلاكي، وعندما انحسرت الطفرة النفطية تقلص الإنفاق و بعد مرور العديد من السنوات مازال الاعتماد على النفط كبيراً حيث لم يتم اتخاذ طريقة جادة لتخفيض هذا الاعتماد لعدم وجود توجه تنموي سليم.¹

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

ولقد شهدت أسعار النفط بداية القرن الحالي ارتفاعا كبيرا، وفي ظل هذا الزخم النفطي الذي شهدته الدول النفطية فإن التساؤل الذي يطرح في هذا المجال يتمحور حول كيفية إدارة العوائد النفطية، حيث أدى ارتفاع سعر النفط إلى زيادة كبيرة في عوائده أدت إلى حدوث فوائض في الموازنات العامة، لكن هذه الفوائض ما لبثت أن تحولت إلى عجز بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بشكل واضح مع ارتفاع عائدات النفط خلال الطفرة النفطية، فإن هناك شواهد على اتخاذ الدول المصدرة للنفط موقفا متحفزا فيما يخص الإنفاق الحكومي، وذلك نظرا لتعرض أسعار النفط إلى تقلبات شديدة تؤثر على النمو الاقتصادي و الأداء المالي في الدول النفطية، لذلك قامت معظم هذه الدول بإنشاء صناديق تثبيت للمساعدة على إدارة العوائد النفطية حيث تعمل هذه الدول على الادخار في هذه الصناديق في أوقات الوفرة النفطية، والإنفاق من هذه المدخرات في أوقات انخفاض العوائد النفطية، ومن أمثلة هذه الصناديق، الصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية، وصندوق ضبط الإيرادات العامة في الجزائر، ويجب على الحكومات النفطية أن توجه عوائد النفط لإقامة البنية التحتية اللازمة لتطوير مناخ الاستثمار الذي يوفر بنية ملائمة لتطوير القطاع الخاص بغية تحقيق استدامة اقتصادية في الأجل الطويل.

و كنتيجة لما سبق فإن تحديات إدارة العوائد النفطية تتمثل في ارتفاع الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري بنسب مرتفعة فاقت هذه النسب في العشرة سنوات السابقة، ويفسر ذلك من خلال سعي الدول إلى مواجهة ضغوط البطالة و الفقر، ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة و أنها لا تستطيع الاعتماد على القطاع الخاص لمواجهة هذه التحديات في المدى القصير و المتوسط، وبالإضافة إلى مصدر التمويل فإن هناك عدة عوامل تؤثر على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على الناتج من بينها نوع الإنفاق الحكومي الذي يتضح أثره خلال الإنفاق الفعلي الذي تشتري به الدولة مقابلة سلع و خدمات، حيث أن له أثراً مباشراً على مستوى الناتج القومي، أما الإنفاق الاستثماري فله فعالية كبيرة في زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني.¹

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 135.

المبحث الثاني: مكانة الاقتصاد الجزائري من التنمية الاقتصادية في الألفية الثالثة

يسعى الاقتصاد الجزائري من خلال تنفيذه للبرامج بمخصصات مالية ضخمة إلى تخطي آثار نقمة المورد الطبيعي التي تسود الاقتصاد، إلا أنه و بمقارنة حجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة، كون الاقتصاد الجزائري مازال يركز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في نظر الطبقة السياسية للدولة الجزائرية، و هذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة، الأمر الذي يضعف من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الاقتصاد الوطني بحيث تبقى عرضة للصدمات الخارجية و رهينة لتقلبات أسعار النفط.

كل هذا يقود إلى دراسة انعكاسات السياسات الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد الجزائري على الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1995-2018).

المطلب الأول: دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري حسب مربع كالدور للفترة (1995-2018)

1. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب مربع كالدور للفترة (1995-2000)

إن المرحلة (1995-2000) تميزت بانطلاق برنامج الهيكلية (1995-1998) تلتها مرحلة انتقالية امتدت من 1999 إلى 2000 في محاولة لتصحيح الأوضاع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود؛ حيث التزمت الدولة الجزائرية بتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (خصوصا فيما يتعلق بالسياسة المالية التقشفية وسياسة نقدية صارمة وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار ومواصلة انزلاق قيمة الدينار الجزائري)، والذي كان له وقع جيد لدى الهيئات المالية الدولية وسمح بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع الممتدة على مدار ثلاث سنوات بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون خارجية.

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن مسار السياسة الاقتصادية في اقتصاد الوطني لهذه الفترة سوف يتم تسليط الضوء على مؤشرات الاقتصاد الكلي متمثلة في معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي، من خلال الجدول الموالي ومن ثم الشكل البياني الذي يعطي صورة عن هذه المؤشرات لهذه الفترة:

الجدول رقم (2-3)

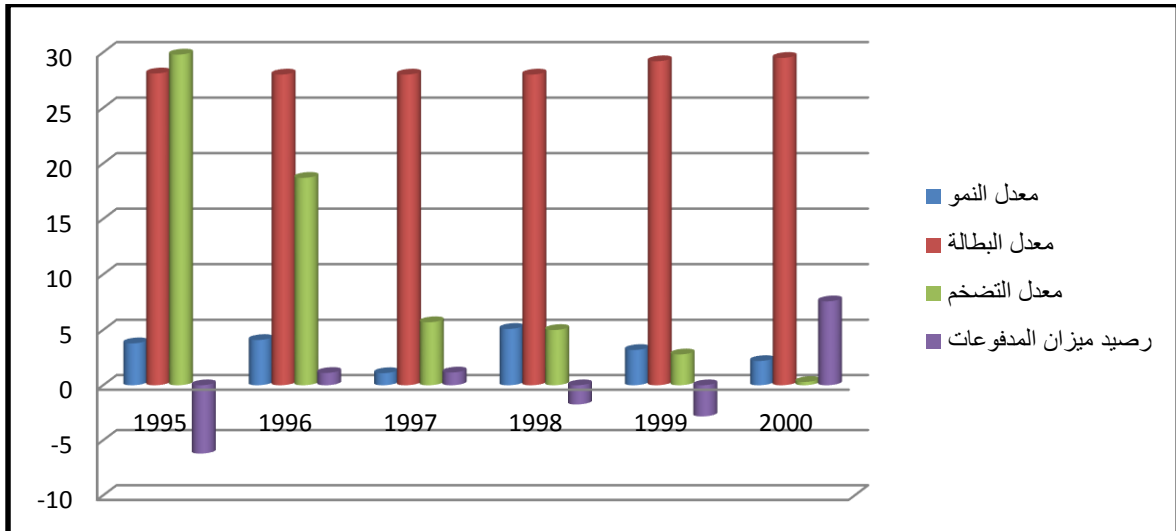
مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في الفترة (1995-2000)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2
معدل البطالة	28.1	28	28	28	29.2	29.5
معدل التضخم	29.8	18.7	5.7	5	2.8	0.3
رصيد ميزان المدفوعات	-6.2	1.12	1.16	-1.74	-2.83	7.58

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 40 و 39.

الشكل رقم (3-3)

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في الفترة (1995-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-3)

يلاحظ من الشكل أن معدلات البطالة سجلت مستويات مرتفعة بشكل كبير ومستقر أيضا خلال الفترة (1995-1998)، وذلك امتدادا للآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والتي أوصلت اقتصاد الوطني إلى ضرورة الحد من التوظيف في القطاع العام الذي كان يعتبر أهم قطاع مشغل للعمال، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة التي سجلت ما نسبته 29.5% في نهاية الفترة.

في حين شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة انخفاضا واضحا، حيث أنه وبعد أن قدر بـ 29.8% سنة 1995 اخفض ليصل إلى 0.3% سنة 2000، وهذا راجع للسياسات المالية والنقدية المشددة التي نص عليها صندوق النقد الدولي من خلال البرنامج الهيكلي الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة؛

أما فيما يخص رصيد ميزان المدفوعات فلقد سجل في الغالب عجزا لسنوات (1995-1998-1999) المقدرة بالترتيب بـ (-6.2، -1.74، -2.83)، لكنه عاود التحسن سنة 2000 برصيد موجب ومرتفع وصل إلى 7.8 مليار دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري لهذه السنة بـ 12.3 مليار دولار؛

بالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي لهذه الفترة يُلاحظ تطور ايجابي راجع إلى ارتفاع أسعار البترول تدريجيا إلى حدود 17.40 دولار للبرميل سنة 1995 ثم 21.33 دولار للبرميل سنة 1996، إلا أن انخفاض هذه القيمة إلى 16.62 دولار للبرميل كان السبب وراء الانخفاض الذي سجله معدل النمو والمقدر بـ 1.1%، ولكن بالرغم من التراجع الكبير لأسعار البترول إلى حدود 13 دولار للبرميل سنة 1998 فإن معدل النمو الاقتصادي سجل أكبر معدل خلال الفترة بمقدار 5.1%، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع النمو للقطاعات خارج المحروقات بسبب ضخ المزيد من الاستثمارات المحققة لتراكم رأس المال والتي انتقلت من 96.26 مليار دج سنة 1997 إلى 112.95 مليار دج سنة 1998، إلا أنه

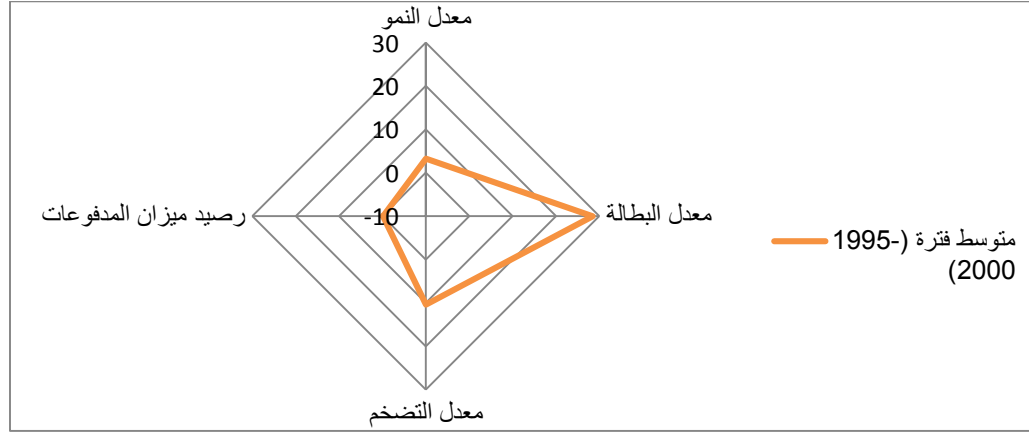
وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول إلى حدود 20 دولار للبرميل سنة 1999 فإن معدل النمو الاقتصادي لم يواصل ارتفاعه فقد اكتفى بتسجيل معدلات ايجابية سنتي 1999 و 2000 والمقدرة بـ 3.2% و 2.2% على التوالي، ويكمن السبب وراء ذلك إلى تراجع نمو القطاعات خارج المحروقات وبالأخص الصناعة والزراعة.♦

استخلاصا لهذه الفترة (1995-2000) بالنسبة إلى ما تم تطبيقه من قبل الدولة وما تم تسجيله على مستوى متغيرات الاستقرار الاقتصادي، فقد تم علاج مشكل التضخم على حساب معدلات البطالة مع استمرارية استجابة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية بسبب سيطرة قطاع المحروقات الذي يمثل 95% من الصادرات و يساهم بـ 60% من موارد الموازنة، و بالتالي فإن برنامج صندوق النقد الدولي قد نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي إضافة إلى إهمال الجوانب الاجتماعية حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 29.5% سنة 2000، و ذلك كنتيجة لحل المؤسسات العمومية و خصصة البعض منها بالإضافة إلى أن تحرير أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة لرفع التدعيم سنة 1996 ما أدى إلى تدني مستوى المعيشة لمعظم المواطنين؛ وكل هذا موضح في الشكل الموالي حول المربع السحري لكالدور في هذه الفترة:

♦ بالنسبة لمصدر احصائيات أسعار البترول أنظر الملحق الأول.

الشكل رقم (3-4)

مربع كالدير في الاقتصاد الجزائري للفترة (1995-2000)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الجدول رقم (2-3)

2. دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب مربع كالدير للفترة (2001-2018)

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي حوالي 7 مليار دولار، وقد جاء هذا البرنامج في إطار السياسة المالية التي بدأت الدولة الجزائرية في انتهاجها من خلال البرامج التنموية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني، إن الهدف الأساسي الذي وضع من أجله البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي بعد فترة من الضعف والتراجع، فضلا على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للتشغيل؛ و الجدول و الشكل المواليين يوضحان النتائج التي توصل إليها هذا البرنامج فيما يخص محاور الاستقرار الاقتصادي:

الجدول رقم (3-3)

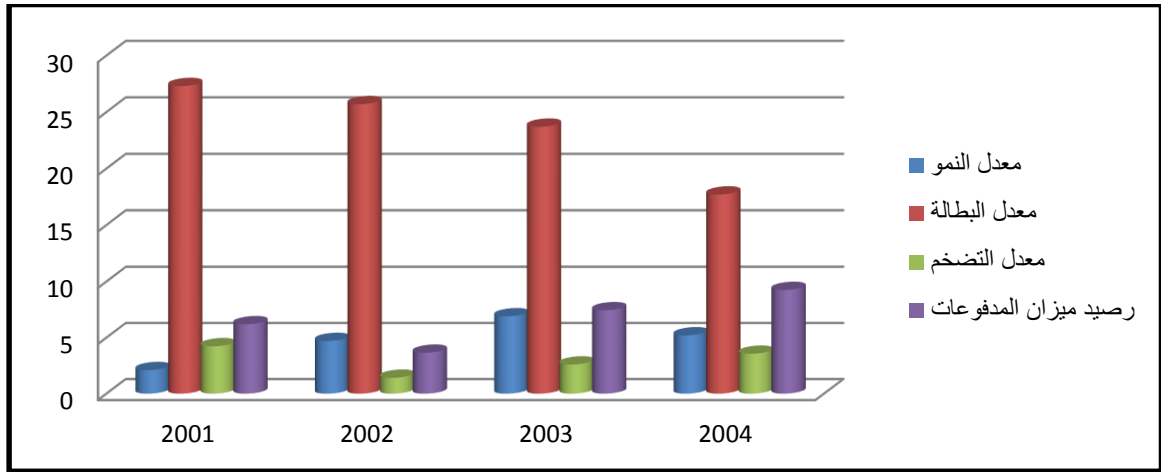
مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2001-2004)

	2001	2002	2003	2004
معدل النمو	2.1	4.7	6.9	5.2
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7
معدل التضخم	4.23	1.42	2.6	3.56
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.65	7.44	9.25

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 42 و 41.

الشكل رقم (3-5)

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)

يتضح من خلال الشكل والجدول أعلاه أن هناك تحسن على مستوى معدلات النمو الاقتصادي

مقارنة بالفترة السابقة، حيث سجل متوسط معدل النمو لهذه الفترة حوالي 4.8% أعلى بما سجلته فترة

(1995-2000) والتي قدرت بـ 3.25%، ويرجع ذلك إلى معدل النمو قطاع المحروقات التي سجلت

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

متوسط معدل نمو قدر بـ 3.5%، كما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا متواضعا قدر بـ 5.5%؛

كما شهدت هذه الفترة انخفاضا ملحوظا على مستوى معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، ويرجع هذا إلى زيادة معدل التشغيل والذي كان نتيجة استحداث 817000 منصب شغل؛

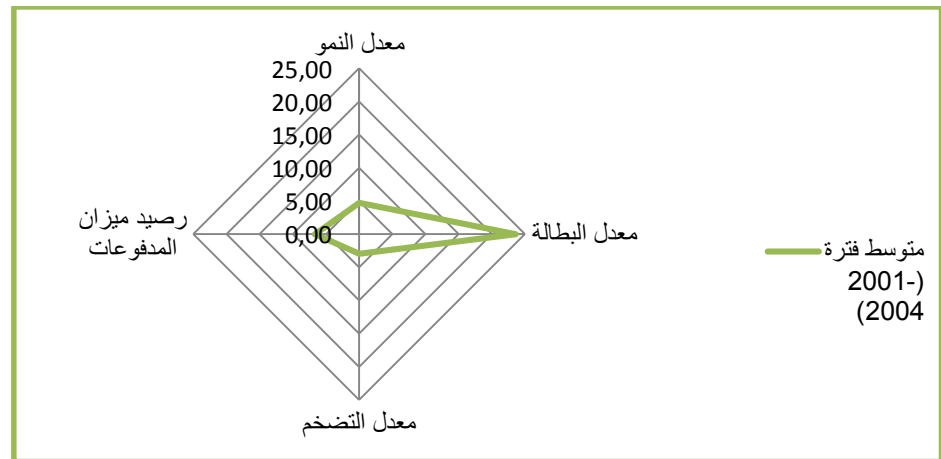
وبالنظر إلى معدل التضخم لهذه الفترة عرف انخفاضا من 4.23% سنة 2001 إلى 2.6% سنة 2003 ، إلا أنها مرتفع مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق البرنامج، وهذا الارتفاع فهو نتيجة حتمية للمنطق الكينزي (تدعيم الطلب أي زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر)؛

في حين سجل رصيد ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا بسبب تحسن في أسعار البترول.

وكل هذا موضح في شكل الموالى لمربع كالدور لهذه الفترة:

الشكل (3-6)

مربع كالدور للاقتصاد الجزائري في الفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)

2. برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، رصدت له الدولة مبلغا إجماليا قدر بـ 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، كما شهدت نفس الفترة إطلاق برنامجين تكميليين آخرين، الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية بعد الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري وتراكم الادخار الحكومي؛ فقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج للحفاظ على المكاسب المحققة في إطار برنامج الإنمائي الأول، انطلاقا من أن المكاسب حتى وإن لم تسمح بتحقيق كافة الأهداف إلا أنها تعد الإطار المناسب المشجع على الاستمرار في نفس النهج.

والجدول التالي يبين معدلات ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي لهذه الفترة:

الجدول رقم (3-4)

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	5.1	2	3	2.4	2.4
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
معدل التضخم	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74
رصيد ميزان المدفوعات	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86

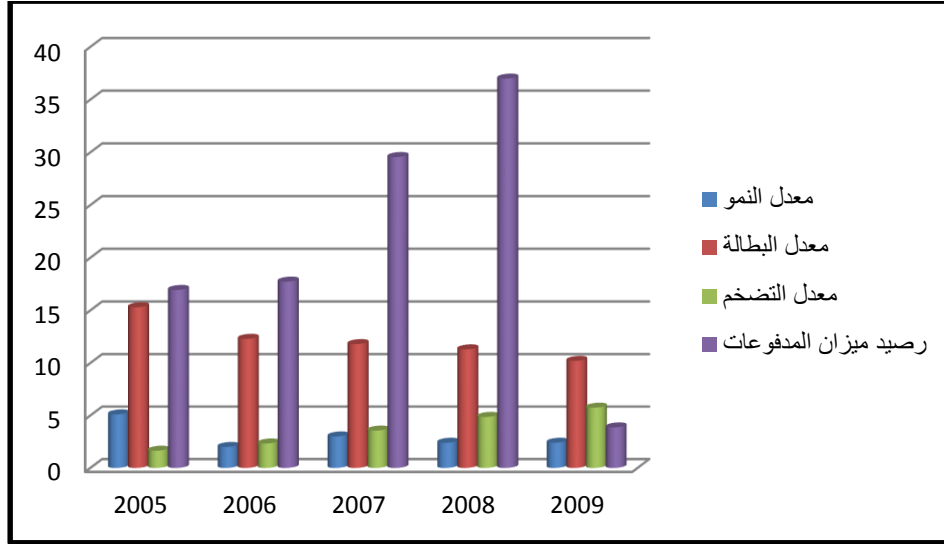
المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 44 و 43.

و الشكل الموالي يوضح النتائج التي توصل إليها هذا البرنامج فيما يخص محاور الاستقرار

الاقتصادي:

الشكل رقم (3-7)

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4)

من خلال الشكل يتبين انخفاض الذي شاهده معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، حيث قدر متوسط نموه بـ 3%، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة المالية العالمية 2007، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الدولة الجزائرية من الإنتاج ولأسباب تتعلق بمنظمة أوبك؛ في حين أن معدلات النمو خارج المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا أين بلغت ذروتها سنة 2009 والتي قدرت بـ 9.3% نتيجة الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية؛

أما فيما يخص مؤشر البطالة فإن هذه الفترة عرفت تحسن، حيث انخفضت معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 وهذا راجع إلى مواصلة السلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي

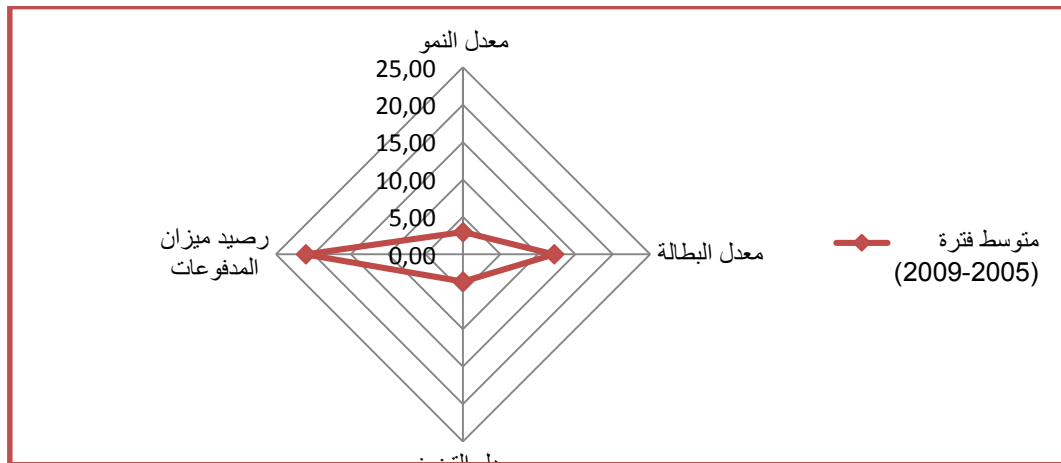
الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

التي تولي اهتماما كبيرا لهذا الهدف من خلال زيادة الإنفاق العام في شكل استثمارات عمومية مولدة للشغل والتحفيز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات التمويل الداعمة للتشغيل؛ في حين عرفت معدلات التضخم في هذه الفترة ارتفاعا واضحا، حيث انتقلت من 1.64% سنة 2005 إلى 5.74% سنة 2009، وهذا بسبب فرض بعض الضرائب التي جاءت في قانون المالية لسنة 2009 ، وارتفاع مستوى التضخم المستورد نتيجة ارتفاع قيمة الواردات؛ و بالنظر إلى رصيد ميزان المدفوعات تعتبر سنة 2007 شهدت أقوى تحسن في الرصيد مقارنة بالسنوات الفائتة، إذ تجاوز الفائض الإجمالي 29.55 مليار دولار في ظل تميز بنمو قوي في واردات السلع والخدمات، لكن مع بداية سنة 2009 ومع تقلص القوي في إيرادات المحروقات بسبب انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بسنة 2008 انعكس على رصيد ميزان المدفوعات الذي تهاوت قيمته من 36.66 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009.

ويتجسد ذلك في مربع كالدور في هذه الفترة:

الشكل رقم (3-8)

مربع كالدور للاقتصاد الجزائري في الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على الجدول رقم (3-4)

3. برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)

لقد جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي تنمة للبرامج السابقة، ضمن إطار ديناميكية إعادة الإنعاش الاقتصادي والإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، وقد خصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي مبلغ مالي قوامه 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680 مليار دج، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ قدره 11534 مليار دج أي ما يقارب 155 مليار دولار.

والجدول التالي يبين أهم معدلات الدالة على الاستقرار الاقتصادي لهذه الفترة

الجدول رقم (3-5)

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	3.5	2.35	3.1	2.8	3.6
معدل البطالة	10	9.8	9.7	9.3	9.8
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.5	4.3
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.141	12.057	0.134	-5.88

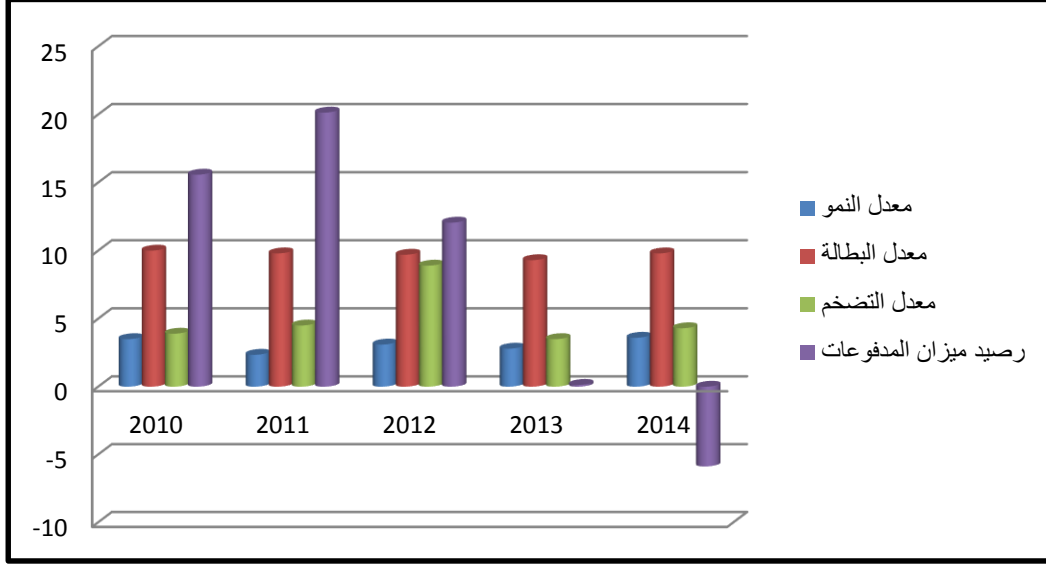
المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 46 و45.

والشكل الموالي يوضح النتائج التي توصل إليها هذا البرنامج فيما يخص محاور الاستقرار

الاقتصادي:

الشكل رقم (3-9)

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم (3-5)

من خلال شكل البياني يمكن ملاحظة استمرار الحكومة في برنامجها لهذه الفترة مواصلة ما عزمته في برنامج السابق على تخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد، إذ سجلت بداية فترة نسبة 10% لتصل إلى 9.3% سنة 2013؛ أما فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي لهذه الفترة عرفت تذبذبا واضحا، حيث بعد أن سجلت بداية الفترة معدل 3.5% انخفضت إلى 2.35% سنة 2011 لترتفع إلى 3.1% سنة 2012 ليعاود انخفاض مرة أخرى سنة 2013 بـ 2.8% ليرتفع من جديد في نهاية الفترة بمعدل 3.6%، فعلى عموم سجلت هذه الفترة معدلات نمو مقبولة لكن لازلت مرتبطة بأسعار البترول؛

شهد رصيد ميزان المدفوعات في هذه الفترة تحسنا مدعوما بالارتفاعات المسجلة بأسعار البترول في السوق النفطية العالمية، إذ تعتبر سنة 2011 أحسن سنة بقيمة 20.141 مليار دولار، لكن في سنة 2013 سجلت فائض طفيف قدر بـ 0.134 مليار دولار، أما سنة 2014 شهدت رقيدا سالبا بسبب انخفاض أسعار البترول وزيادة فاتورة الواردات وانخفاض قيمة الدولار، مما أدى إلى تراجع قيمة

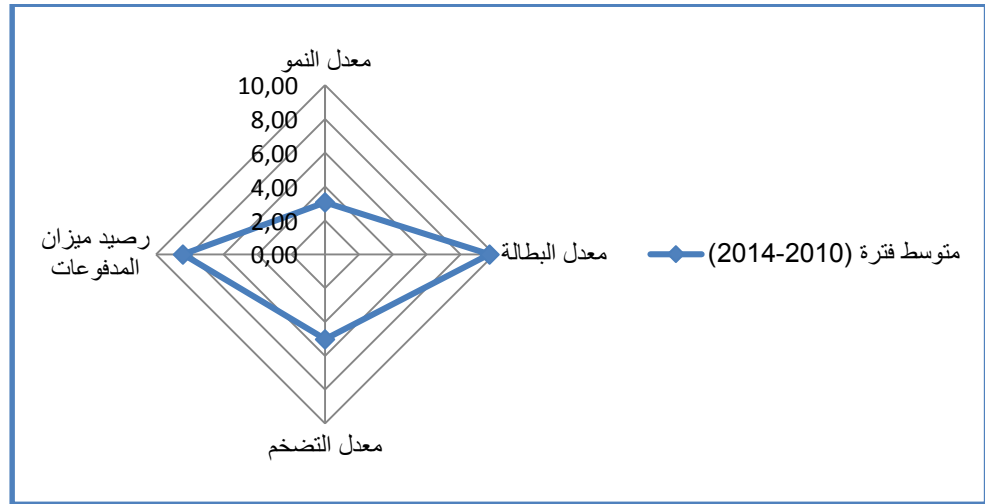
الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

الصادرات؛ وكل هذا انعكس على معدلات التضخم التي سجلت معدلات متذبذبة فمن 3.9% سنة 2010 إلى 8.9% سنة 2012 ليعاود مرة أخرى يسجل انخفاضا سنة 2014 بـ 4.3%، بإضافة إلى أسباب سالفة الذكر فإن ضخامة البرنامج نشأ عنه إصدارات جديدة للكتلة النقدية لتدعيم الطلب الكلي، إلا أن هذه الزيادة في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد لا تقابلها زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري.

وكل هذا مجسد في المربع السحري لكالدور في هذه الفترة:

الشكل رقم (3-10)

مربع كالدور للاقتصاد الجزائري في الفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الجدول رقم (3-5)

4. برنامج توظيف النمو (2015-2019)

اعتبرته الحكومة كتكملة لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي، إذ قررت مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، حيث خصصت لهذا البرنامج مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار غاية منها للوصول إلى معدل نمو 7% سنة 2019.

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

البرنامج الخماسي، أو ما يعرف بالاستثمارات العمومية الرامية إلى تحقيق التنمية، أكدت على ضرورة أن يفرز البرنامج آثارا مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن وظروف معيشته؛ بإضافة إلى تعزيز الحكم المؤسسي والاقتصادي الراشد وتحسين نوعية المؤسسات وعصرنة الخدمة العمومية مع تطوير المنظومة الإعلامية وتحديد القطاعات الاقتصادية ومكافحة القطاع الموازي الذي ينخر الاقتصاد الوطني، ومن بين الأهداف أيضا التي رجت الحكومة تحقيقها من المخطط الخماسي القادم تحسين محيط المؤسسة من خلال اعتماد نمط علاقات جديدة وتجديد منظومة التكوين على اعتبار أنها أحسن سبيل لضمان الكفاءة للموارد البشرية على النحو الذي يمكنها من مسايرة التغيرات، مع مراعاة التقلبات المحتملة للسوق العالمية للمحروقات ووضع الإجراءات الكفيلة بتحقيق نسبة نمو عند 7 %، على اعتبار أنها رهان الحكومة للمرحلة القادمة.

والجدول التالي يقدم تطور معدلات كلا من النمو والبطالة والتضخم ورصيد الميزان المدفوعات لهذه

الفترة:

الجدول رقم (3-6)

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2015-2018)

	2015	2016	2017	2018
معدل النمو	3.7	3.3	1.4	2.3
معدل البطالة	11.58	10.5	11.4	11.7
معدل التضخم	4.2	4.8	5.59	4.27
رصيد ميزان المدفوعات	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82

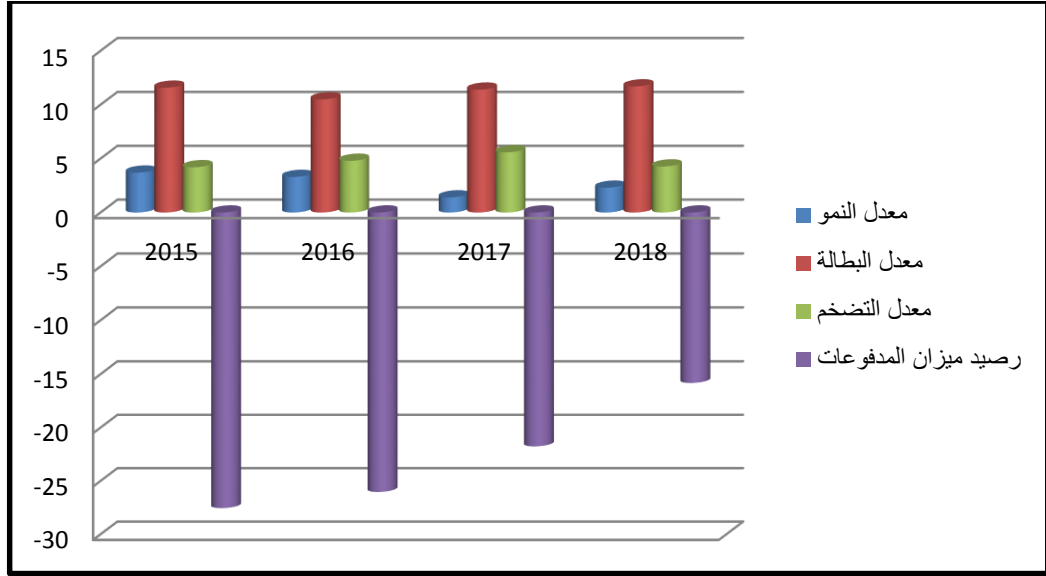
المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 47 و 46.

و الشكل الموالي يوضح النتائج التي توصل إليها هذا البرنامج فيما يخص محاور الاستقرار

الاقتصادي:

الشكل رقم (3-11)

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولة الجزائرية في فترة (2015-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على الجدول رقم (3-6)

من خلال الشكل يتضح ضعف معدلات نمو الاقتصادي المتحقق في هذه الفترة واستمرار

انخفاضها، حيث سجلت في بداية فترة ما نسبته 3.7% لتتخفف هذه نسبة إلى 3.3% سنة 2016

وتستمر في انخفاض للسنة الموالية والتي قدرت بـ 1.4%، في سجلت سنة 2018 تحسن طفيف والذي

قدر بـ 2.3%، إن هذه النسب إلى جانب بُعدها عن المعدل المستهدف، فإنها غير كفيلة من الناحية

الاقتصادية لتحريك الفعلي للقطاعات الاقتصادية وامتصاص الفعلي للبطالة، كما أن الجزء الأكبر من

النمو يبقى رهين أسعار البترول، سواء من حيث ارتباطه بإيرادات المحروقات أو النفقات العمومية؛ أما

فيما يخص معدلات البطالة سجلت معدلات أعلى من فترة سابقة إذ ارتفع متوسط معدل نمو من 9.72%

لفترة (2010-2014) إلى 11.30% للفترة الحالية، و هذا راجع بسبب تجميد معظم المشاريع في قطاع

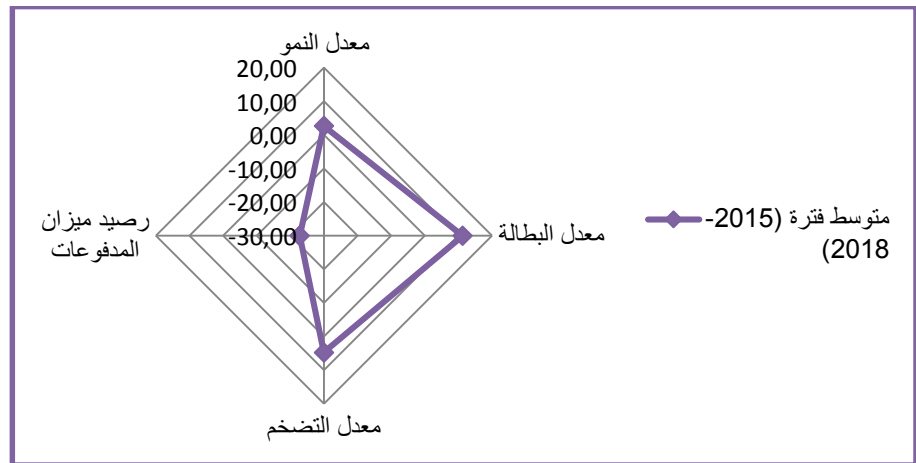
البنية القاعدية والأشغال العمومية التي لم تتطلق بعد، وهذا القطاع يعتبر أكبر قطاع مولد للتشغيل؛ كما

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

تشهد هذه الفترة تراجع في مؤشر رصيد ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا طول فترة والتي عرفت انخفاضا من -27.54 مليار دولار سنة 2015 إلى -15.82 مليار دولار لسنة 2018، وهذا لارتفاع نسبة الصادرات الكلية للسلع بـ 18% سنة 2018 مقابل ركود كلي لواردات السلع، بإضافة إلى تواصل انخفاض أسعار المحروقات؛ وهذا ما أثر كذلك على ارتفاع معدل التضخم عن طريق التضخم المستورد، حيث عرفت معدلات التضخم في هذه الفترة تذبذبا إذ سجلت سنة 2015 ما نسبته 4.20% لترتفع هذه النسبة سنة 2016 إلى 6.4% لتعاود انخفاض مرة أخرى لتصل سنة 2018 إلى 4.27%؛ وما يجب الإشارة إليه أن الدولة خلال هذه الفترة عملت على قفل حساب هذا البرنامج مع 31/12/2016 وفتحت حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2017-2019)، وصاحب هذا العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال إعطاء الأولوية القصوى لبعض الالتزامات وهذا بلا شك سيؤثر على الأهداف التي كانت مسطرة وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

الشكل رقم (3-12)

مربع كالدور للاقتصاد الجزائري في الفترة (2015-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الجدول رقم (03-06)

انطلاقاً من ما تم تقديمه من تحليل أوضاع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال برامج المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، و من خلال إسقاط هذه المؤشرات على مربع كالدور، وهذا بحساب متوسط لكل مؤشر في كل فترة مع مقارنة الفترات.

فبالنظر إلى أشكال المربع السحري لكالدور المطبقة على برامج التنمية المطبقة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1995-2018) يلاحظ من فترتين (1995-2000) و (2001-2004) أن أداء الاقتصادي لم يصل إلى تحقيق مبتغاه وشكل مربع يوضح ذلك، حيث يميل إلى كونه مثلث أكثر، وهذا بسبب تسجيل عجز في رصيد ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة؛ في حين يتضح من شكل مربع للفترة (2005-2009) تحسن الأداء الاقتصادي وهذا لاقترب مربع من مثولية مربع كالدور من خلال زيادة اتساعه، ويرجع ذلك إلى انخفاض الذي شهدته معدلات البطالة وتسجيل فائض في رصيد ميزان المدفوعات؛ أما عن فترة (2010-2014) فيمكن اعتبارها أحسن فترة من ناحية اقترابها لأمثلية مربع كالدور أحسن من فترة سابقة، حيث انخفاض الذي شهدته معدلات البطالة وفائض مسجل في رصيد ميزان المدفوعات أدت إلى اتساع أكثر للمربع؛ في حين أن فترة (2015-2018) لم تصل إلى أمثلية مربع كالدور بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتسجيل عجز في ميزان المدفوعات بإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

نتج عن تطبيق برامج التنمية (2001-2019) آثار وانعكاسات على العديد من المتغيرات الاقتصادية وخاصة منها المرتبطة بأهداف السياسة الاقتصادية أو المتمثلة في مربع كالدور، وقد بينت الدراسة أن وضعية وتطور هذه الآثار التي كانت محدودة بالمقارنة مع الموارد المالية المخصصة التي تم إنفاقها، يعود إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام، وإن الأداء الاقتصادي لهذه البرامج اختلف بين برنامج وآخر، و هذا بسبب ارتباطه بدرجة كبيرة

بتحركات أسعار البترول، وأن مساحة مربع كالدور السحري تتشكل سواء بالانكماش أو اتساع مساحته بالتطورات الحاصلة في هذا القطاع (قطاع المحروقات)، و اتضح أن أفضل فترة للأداء الاقتصادي هي فترة تنفيذ البرنامج التنموية الخماسي (2010-2014) وهذا لتحقيقه نمو موجب للمؤشرات الأربع واتساع لمساحة المربع واقترابه من مثولية شكل مربع كالدور، ولكن هذا المستوى عرف تراجعاً خلال تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) وهذا راجع بدرجة أولى إلى انعكاسات التي انجرت من انخفاض أسعار البترول.

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على مربع كالدور في الاقتصاد الجزائري

من خلال ما تم توصل إليه من دراسة كيفية تأثير البرامج التنموية المتبعة خلال المراحل المختلفة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والتي تجلت في وضعية مربع السحري لكالدور في كل فترة، أصبح من ممكن دراسة أثر الذي تتركه سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني، بعبارة أخرى معرفة مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

1. أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع، والحكومة تعول في ذلك على الميزانية باعتبارها من أهم الأدوات و الوسائل لتخطيط وتنفيذ برامج الاستثمار والرفع من الطاقات الإنتاجية مما يساهم في الرفع من النمو الاقتصادي، وتعتمد في ذلك على الإنفاق العام.

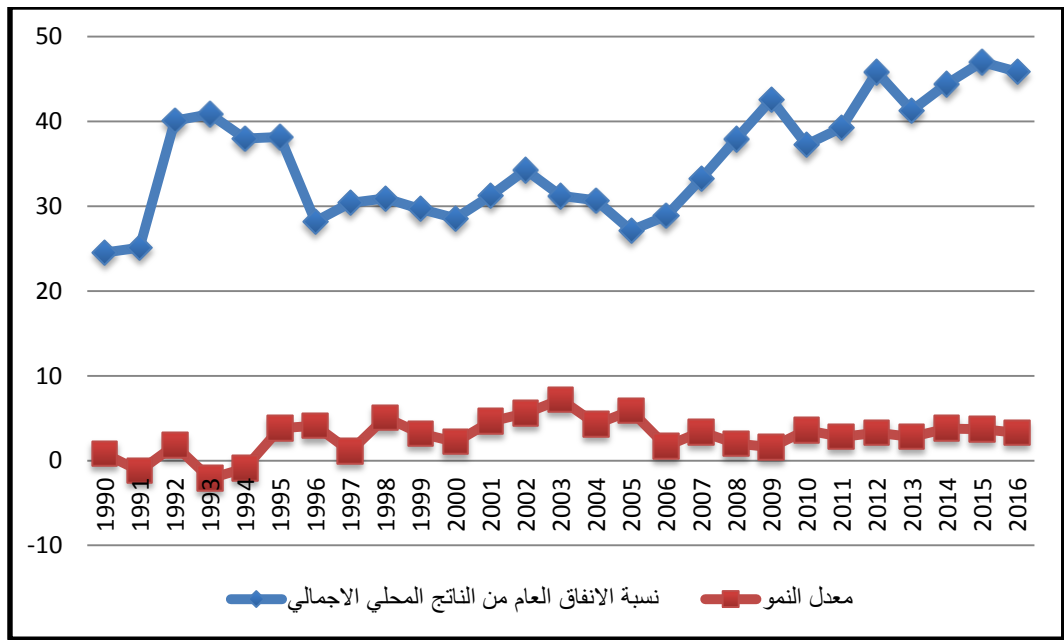
ومن خلال ما تم دراسته عن النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، يمكن القول أنه و بالرغم من التحسن الذي عرفه النمو الاقتصادي في اقتصاد الوطني إلا أنه يبقى هشاً، ولا يتم التعويل عليه كثيراً

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

خصوصا في مجالي التنمية والتشغيل، ونقطة الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تتمثل في القطاع الصناعي، والتي كاف متوسط نموه خلال فترة (2000-2018) ما قيمته 2.6%، إلا أنها تبقى ضعيفة ومتذبذبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (3-13)

تطور معدل النمو الاقتصادي ونسبة الإنفاق العام من الناتج الوطني الإجمالي (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على الملحق رقم (06)

يبدو بالنظر إلى الشكل أعلاه و من خلال التعمق أكثر في قراءة الأرقام الدالة على تطور هذه المؤشرات، أن النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري لم يكن لها الدور الحاسم في التأثير في معدلات النمو، وبالرغم من الأهمية النسبية التي حظيت بها في الاقتصاد؛ وكدليل على ذلك، يلاحظ، على سبيل المثال، أنه على الرغم من أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي بلغت أعوام 2011, 2012 نسب معتبرة 28.5% و 23.83% على الترتيب، إلا أن نسبة النمو لا تتعدى 3.3%، في حين انه في سنة 2003 بلغ معدل النمو 7.2% وهي أعلى نسبة في فترة الدراسة مقابلا نسبة 33.4% في نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2015 أي سجلت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي ما

نسبته 47.02% مقابل 3.7% في معدل النمو، أما في سنة 2016 انخفض معدل النمو إلى 3.3% مع انخفاض نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى العموم فإن العلاقة المفترضة بين معدلات النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق العام مقاسا بنسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام لم تأخذ في الاقتصاد الجزائري الشكل المعياري، وإنما أخذت شكلا عشوائيا، مما يكرس قناعة مفادها أن النفقات العامة لم يكن لها الدور الحاسم في دعم معدلات النمو، بالرغم من المكانة الهامة التي تحتلها في الاقتصاد.

2. أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة

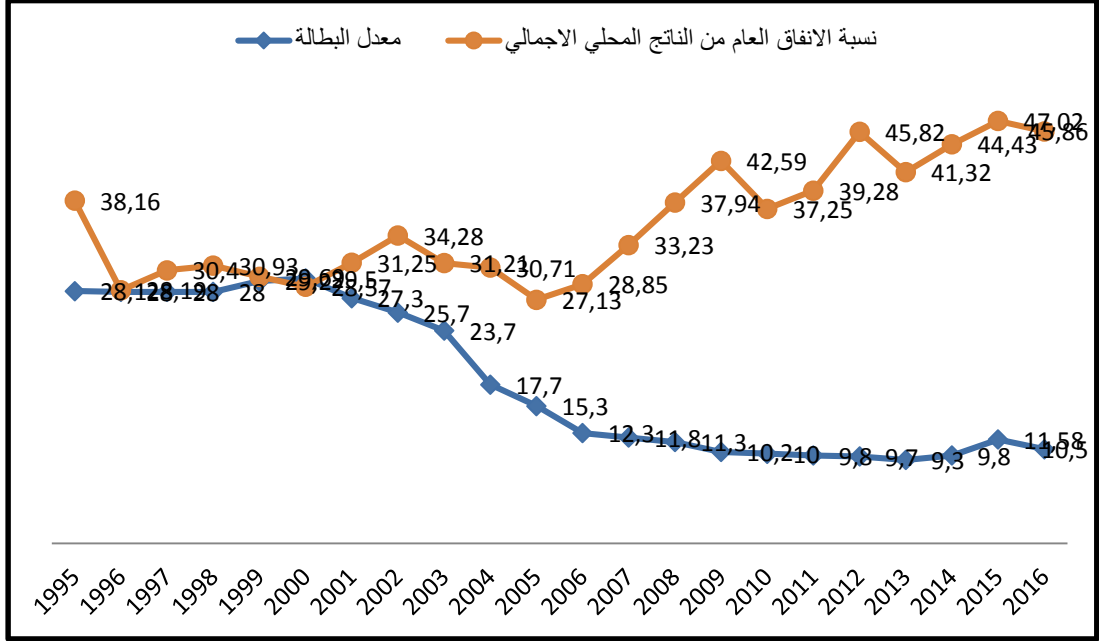
يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة، إذ يساهم الإنفاق العام بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار، وعليه يمكن للدولة تقييد حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، حيث أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلا بتحقيق الإنعاش الاقتصادي وخلق فرص جديدة للتشغيل.

والشكل الموالي يعطي صورة واضحة عن مدى تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة:

الشكل رقم (3-14)

انعكاس تطور نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة

للفترة (1995-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ انخفاض لمعدلات البطالة مع ارتفاع نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت نسبة البطالة في بداية الفترة استقرار مع ارتفاع طفيف سنة 2000 والتي سجلت ما نسبته 29.5% في حين كانت تقدر بـ 28.1% سنة 1995، وهذا مع تراجع في نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي والتي قدرت في الفترة (1995-2000) بـ (-25%)، ومع بداية تطبيق برامج التنمية سنة 2001 وارتفاع في نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 31.25% سنة 2001 إلى 45.86% سنة 2016 أي بزيادة قدرت بـ 47%، وعلى إثره عرفت نسبة البطالة انخفاضا بنسبة (-62%) للفترة (2016-2001).

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

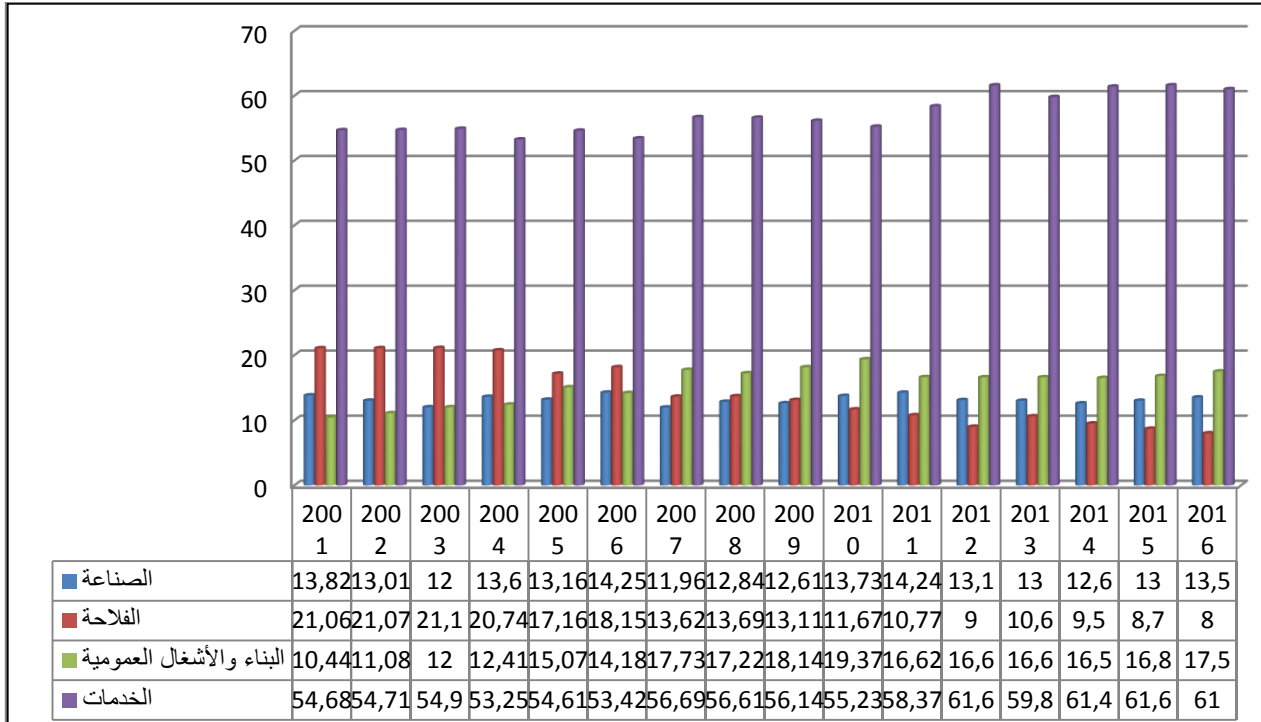
وتعمق أكثر في أثر الإنفاق العام على مستوى البطالة في الاقتصاد الجزائري، سوف يتم عرض

نسب نمو العمالة في الاقتصاد خلال فترة تطبيق البرامج التنموية (2001-2016)، وهذا بإعطاء نسبة

مساهمة كل قطاع من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-15)

المساهمة القطاعية في نمو نسبة العاملة في الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2017، نشرة 2014، نشرة 11

و7 و5، الأرقام على التوالي (47-44-41-37-35)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن قطاع الخدمات قد ساهم بالدرجة الأولى في رفع من نسبة نمو

العمالة في الاقتصاد الوطني، حيث انتقلت نسبتها من 54.68% سنة 2001 إلى 61% سنة 2016

أي بزيادة ب 12%، أما القطاع الثاني الذي ساهم في رفع نسبة العمالة فقد اختلف في بداية الفترة عن

نهايتها، إذ يلاحظ أن القطاع الفلاحي قد ساهم بدرجة كبيرة في رفع من نسبة العمالة خلال فترة

(2001-2006)، لكن مع بداية سنة 2007 انخفضت نسبة مساهمته في العمالة وهذا راجع إلى ظروف

المناخية آنذاك، واستمر في انخفاض إلى نهاية الفترة حيث سجل انخفاضا ب (-62%) طيلة فترة (2001-2016)، في الوقت الذي سجل فيه قطاع البناء والأشغال العمومية تذبذبا في نسبة مساهمته في نمو معدل العمالة وهذا إلى غاية 2007 حيث تميزت الفترة الموالية بالنمو الايجابي بغض النظر عن تذبذبه، اذ قدرت نسبة زيادة في مساهمته ب 68% للفترة (2001-2016)؛ أما فيما يخص قطاع الصناعة وبالرغم من مخصصات المالية الموجهة إليه في برامج التنمية إلا أن نسبة مساهمته في نمو نسبة العمالة في الاقتصاد الوطني لم تتحقق بالقدر الذي كان منتظرا منها، حيث سجلت تذبذبا في نسبة مساهمته.

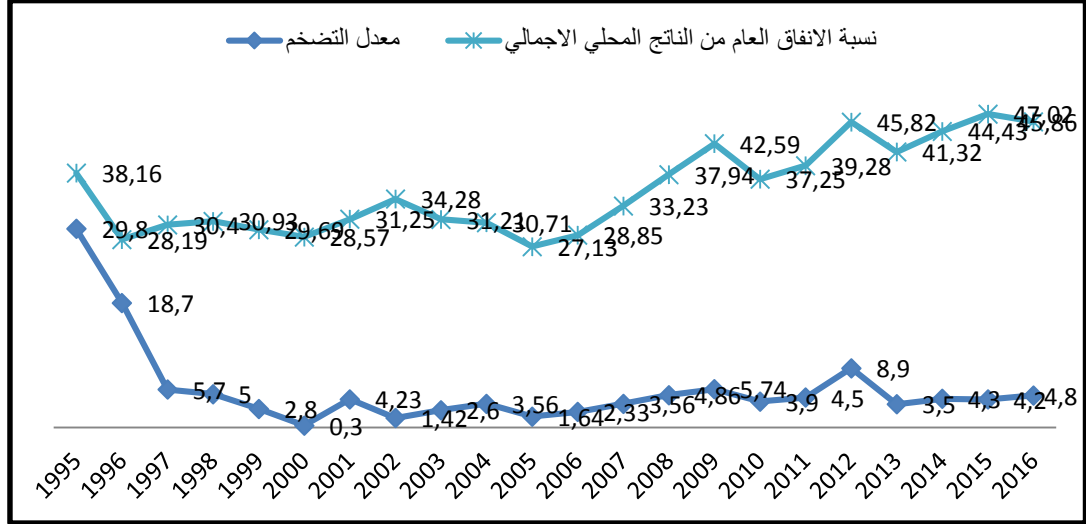
3. أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، فهي متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب، والاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات النامية ارتبط بظاهرة التضخم، وقد عانى من الآثار والانعكاسات الخطيرة له، وعلى اعتبار المكانة والأهمية التي يحتلها الإنفاق العام على مستوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي سوف يتم نظر للعلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، والشكل التالي يعطي صورة حول ذلك:

الشكل رقم (3-16)

انعكاس تطور نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي على معدلات التضخم

للفترة (1995-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر .

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه وجود علاقة وطيدة بين معدلات التضخم و معدل نمو الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، فلما كانت نسبة التضخم سنة 1995 بـ 29.8% قدرت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بـ 38.16% ، ثم ما إن لبثت معدلات التضخم في انخفاض سجل هناك انخفاض مقابل له في نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى: أولاً انخفاض قيمة الدينار الجزائري الذي نتج عنه زيادة تكلفة الواردات وثانياً ارتفاع الأجور والرواتب؛ فإن توسع في الإنفاق العام زاد من كمية النقود في الاقتصاد بما يتجاوز الطاقة الاستيعابية للاقتصاد أي نموه الحقيقي، وهذا السبب من بين الأسباب ارتفاع معدل التضخم.

وعليه يمكن القول أنه في الاقتصاد الجزائري توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم، حيث ساهمت الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جداً في ارتفاع معدلات التضخم.

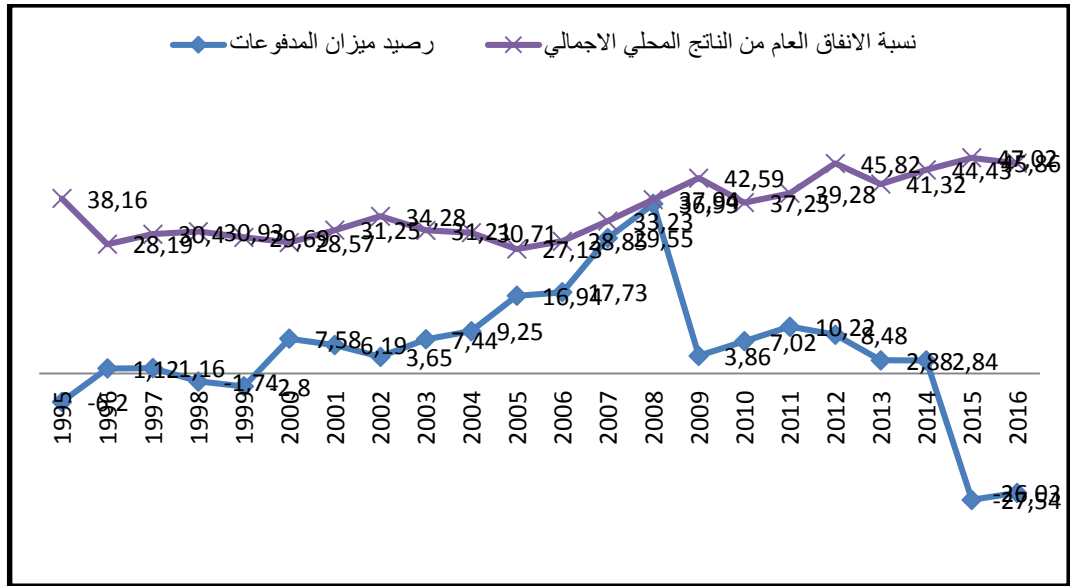
4. أثر الإنفاق العام على رصيد ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للموقع الاقتصادي للدولة من خلال تطوره، هو الذي يحكم من خلاله الاقتصاديون على الوضعية المالية والاقتصادية للبلد، وتحليل اتجاهها في المدى القصير، لكن هذا الحكم لا يمكن إجراؤه إلا إذا تم تحديد الوضعية الحقيقية للميزان نفسه بين التوازن والاختلال، والأسباب المؤدية للاختلال وما ينجم عنه، وعلى ذلك سوف يتم هنا محاولة دراسة تأثير تطور في السياسة الإنفاقية على رصيد ميزان المدفوعات، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-17)

انعكاس تطور نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي على رصيد ميزان المدفوعات للفترة

(1995-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على www.bank.of.algeria.dz

يتضح من خلال الشكل أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا في المرحلتين (1995-1999)

(2015-2016) ، ويرجع العجز في المرحلة الأولى إلى العجز في رأسمال نتيجة لجوء الدولة إلى

المديونية الخارجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتطبيقا لبرنامج التعديل الهيكلي بالرغم من أن ميزان التجاري قد سجل أرصدة موجبة في هذه الفترة، أما بالنسبة إلى العجز في الفترة الثانية فيعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار البترول والتي نتج هنا ركود في واردات السلع وارتفاع نسبة الصادرات؛ في حين عرفت باقي السنوات تحسن في رصيد الميزان المدفوعات وهذا بسبب تحسن في أسعار البترول وارتفاع إيرادات البترولية.

يمكن القول أن رصيد الميزان المدفوعات شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات الصادرات النفطية، أما بخصوص دور الإنفاق العام في تأثير على رصيد الميزان المدفوعات فتظهر من خلال الشكل السابق، حيث أن زيادة النفقات توجه لتغطية الواردات أما صادرات تنخفض وترتفع بانخفاض وارتفاع أسعار البترول، ففي حالة زيادة الواردات على الصادرات يسجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا، وهذا راجع إلى انخفاض الدخل نتيجة انخفاض قيمة إيرادات البترولية والذي ينعكس بانخفاض على الإنفاق في الواردات وهذا من أجل التقليل من تسرب الدخل إلى الخارج، والتي من شأنها أن تقلص عجز في ميزان المدفوعات (والعكس صحيح).

ولتفعيل سياسة الإنفاق العام من أجل معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات يكون من خلال ترقية الصادرات وجلب رؤوس الأموال، وهذا بتركيز على النفقات الجبائية والمساعدات المالية لفائدة المستثمرين خارج قطاع المحروقات من خلال إصدار قوانين مالية وترقية الاستثمار.

المبحث الثالث: آليات التفعيل لسياسة الإنفاق العام لتحقيق التنمية المستدامة

رمت الحكومة الجزائرية في الألفية الثالثة إلى تطبيق مجموعة من البرامج تنموية، هدفت من خلالها إلى ضمان نمو دائم خلاق للثروة ومناصب الشغل، خلال إستراتيجية مدروسة لتنويع الاقتصاد الوطني، مستهدفة أربعة قطاعات أساسية وهي: الصناعة، الفلاحة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، مهيكلة حول تنظيم فعال للنشاط التجاري، ومرتكز على قطاع بنكي نشط يخضع للعصرنة لمرافقة المستثمرين، كل هذا ينصب في فكرة تعافي الاقتصاد الوطني من ظاهرة نقمة المورد الطبيعي من خلال الوصول إلى تطوير وتنمية الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات أسعار المورد الطبيعي

قامت العديد من البلدان الغنية بالمورد الطبيعي بحماية سياسة الإنفاق العام من ظاهرة دورية السياسة المالية، وهذا بإنشاء صناديق السيادة واعتماد على سعر مرجعي لهذا المورد في تحديد ميزانيتها، كحل لعزل سياسة الاتفاقية من تقلبات أسعار المورد الطبيعي.

1. إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في اقتصاد الجزائري

من أجل التمكن من معالجة مشكلات سابقة الذكر قامت الكثير من البلدان المنتجة للنفط خاصة، ومن بينها الدولة الجزائرية بإنشاء صناديق ثروة سيادية بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية حيث سمي من قبل الدولة الجزائرية بـ "صندوق ضبط الإيرادات"، و قد تختلف التسميات من صناديق التثبيت إلى صناديق النفط لكن الهدف واحد:

• معالجة المشكلات الناشئة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية من أثارها المدمرة على

الاقتصاديات الوطنية؛

- إدخال جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و بالتالي فهي ذات طابع ادخاري.

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في حكومة الجزائرية، و قد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000، قانون رقم 2000 . 02 المؤرخ في 27 جوان لسنة 2000 و التي ينص على التالي:¹

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 302.103 بعنوان صندوق ضبط الموارد و يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات (فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق)، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العام، و يعطى القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية. و يمكن استنتاج بعض الملاحظات المهمة حول هذا الصندوق:²

- إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية؛
- وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية التي تفوق 37 دولار للبرميل، ليتم رفعه إلى 50 دولار للبرميل منذ صدور قانون المالية لسنة 2017، وهذا بهدف تسوية و سد العجز في الميزانية العامة للدولة و الذي قد ينتج عنها آثار تضر بالاقتصاد الوطني، أخيرا تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها و تخفيضها .

إن ظروف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات معلوم أنه قد تم إنشائه شهر جوان 2000 والتي ميزها تقلبات حادة في أسعار النفط مقارنة بالسنوات التي سبقتها، ويمثل هذا التقلب في أسعار النفط السبب

¹ سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 194 .

² سعد الله داود، نفس المرجع، ص 197 .

الرئيسي لارتفاع مداخل الجباية البترولية منذ ذلك الوقت، حيث أن الموارد الجبائية النفطية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في السوق الدولية الذي يعتبر متغير خارجي، و عليه أي تقلب في أسعار المحروقات سيؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري.

وقد كان التعديل الأول بموجب قانون المالية لسنة 2004 والذي اشتمل تغييرات في باب المصادر، حيث نص على أن تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية تصبح مصدرا لتمويل الصندوق وهذا حسب المادة 66 من قانون 22-23 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، وحسب الأمر رقم 06-04 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006 جاء التعديل الثاني على صندوق ضبط الإيرادات تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الحكومة كسعر مرجعي أثناء إعدادها القانون الموازنة المالية خلال الفترة (2000-2007)، ل يتم رفعه إلى 37 دولار للبرميل بين (2008-2016)، ثم 50 دولار للبرميل سنة 2017.

لقد أصبح الصندوق منذ إنشائه أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها، حيث أثبت فعاليته في تسديد المديونية الخارجية بشقيها الداخلية و الخارجية، و يعود الانخفاض في المديونية الخارجية إلى إتباع سياسة مديونية حذرة تعتمد على تقليص مستويات الاقتراض الداخلي و الخارجي، بالإضافة إلى تسديد نسب كبيرة لأصول الديون العمومية خاصة الداخلية في إطار تسوية الديون تجاه البنوك؛ وشهد العام 2017 تآكل مدخرات صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الذي كان لأكثر من 15 عاما صمام أمان لسد عجز الموازنة وميزان المدفوعات.

أ. تأثير صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري

بما أن أسعار النفط في الغالب تكون متقلبة و لا يمكن توقعها و التكهن بمستوياتها، فإن حال إيرادات النفطية كذلك مما يعني أن الإيرادات الحقيقية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عند إسقاطها على الميزانية

العامة، التي تتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض إما بالتقليص الإنفاق العام أو من خلال البحث عن طرق بديلة لتمويل العجز في الإنفاق الجاري، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي من ناحية عن المشروعات الاستثمارية المنتجة و القدرة على توليد مداخيل إضافية الأمر الذي كان سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية أخرى قد تقرر الحكومات عبر سياستها المالية التوسعية عدم خفض الإيرادات و إنما تلجأ إلى تمويل عجز الإيرادات، لكن الكثير من هذه الحكومات لا يتوفر لديها أصول مالية كبيرة لاستغلالها مما يصعب عملية الإقراض، و إذا كانت صدمة إيرادات النفطية دائمة و التي تنشأ نتيجة هبوط حاد في أسعار النفط العالمية فإن عجز الموازنة العامة قد يواجه صعوبات في إعادة التوازن، لكن يظل من الصعب أن يتم ذلك بكفاءة إذ أن إنفاق المال بسرعة يعني غالباً إنفاقه بطريقة سيئة إذ ستعرض المشروعات الجديدة إلى خطر التوقف حين يتزامن ذلك من تقلبات حادة في أسعار النفط.¹

لذلك فإن صندوق ضبط الإيرادات في الاقتصاد الجزائري يهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة و التي لا يمكن توقع حدوثها، و يتمثل دور هذا الصندوق إلى تحويل جميع الإيرادات النفطية إلى بنود إيراداته عند تجاوز مستوى أسعار النفط حاجز 37 دولار في السوق العالمية، أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فسيضمن الصندوق تمويل العجز في الميزانية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تطبيق السياسة المالية في اقتصاد الوطني.

يعمل صندوق ضبط الإيرادات على تمهيد و تسيير إيرادات الموازنة العامة و هو الهدف العملي له، إلا أن هذا الهدف يتصادم مع أهداف السياسة المالية التوسعية في الاقتصاد المبنية على أساس دعم الاستثمار عبر زيادة الإنفاق الرأسمالي الجاري، و نظراً لأن الموارد قابلة للاستبدال بمستحقات مماثلة أي

¹ سعد الله داود، نفس المرجع السابق، ص 203.

إيرادات النفطية فإن صندوق ضبط الإيرادات سيؤثر سلبا على موارد الميزانية العامة من خلال تحجيم إيراداتها .

ب. الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات في اقتصاد الجزائري

لقد تعرض صندوق ضبط الإيرادات إلى عدت انتقادات بسبب تداخل الأدوار التي يقوم بها مع السياسة المالية أهم هذه الانتقادات:

■ إن صندوق ضبط الإيرادات ضعيف التكامل مع الميزانية العامة، هذا ما أدى إلى فقدان الرقابة المالية الشاملة و خلق صعوبات في تنسيق النفقات مثل ازدواج النفقات و اتخاذ قرارات بشأن الإنفاق الرأسمالي دون أن تأخذ بعين الاعتبار تداعياتها على الإنفاق الجاري في المستقبل؛

■ قد تخلق برامج الإنفاق المنفصلة على الميزانية العامة صعوبات بشأن كيفية تحديد أولويات الإنفاق، بالإضافة إلى أي من هذه النفقات سيمولها الصندوق و أي منها ستتكفل به الميزانية؛

■ إن صندوق ضبط الإيرادات يمكن أن يقوم نظام الإدارة و الشفافية و الخضوع للمسائلة، إذ أن صناديق الضبط تقع بطبيعتها خارج نظم الميزانية القائمة كما أن سياساتها الاستثمارية غالبا ما تتسم بعدم الشفافية لطبيعتها السيادية، الأمر الذي يجعل عملية المراقبة تنحصر ضمن عدد محدود من السياسيين المعنيين، مما يجعلها عرضة لإساءة استخدام موارده و التدخل السياسي، كما أن طبيعتها المتكاملة من بنود الميزانية العامة تجعل من الصعب على البرلمان و الرأي العام رصد استخدامات الموارد العامة.

من المفيد لصندوق ضبط الإيرادات في قواعده التنظيمية المقترحة و سياساته الاستثمارية على الاقتصاد الجزائري فصل الصندوق عن الميزانية العامة و التداخل مع أدواره مع السياسة المالية من خلال إقراض الصندوق للميزانية العامة في حالات العجز بنسب محددة، مثلا إذا وصلت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى مستوى 5% من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مطبق في الاتحاد الأوروبي يتم

التدخل عبر سياسته المسطرة، و من المهم أيضا أن يصبح دور الصندوق التدخل في الحالات الاستثنائية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد و آثار الصدمات الخارجية.

2. تقييم مدى رشاده النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري

من خلال ما تم دراسته حول تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري، يظهر أن الإنفاق العام يصنف حسب الوزارات والقطاعات، ويقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها ولسير نشاطها خلال السنة المقبلة، وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود و الاعتمادات وما تتميز به سلبيات رغم تعدد المناهج في مجال الميزانية العامة، حيث تعتبر مدونة الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام فهي تعتمد على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال تسيير المجال المالي للدولة من خلال تشريعين قانونيين أساسيين هما:

▪ القانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم؛

▪ القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وعليه يمكن القول أن توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية لا يتسم برشاده كبيرة، نظرا لكونه يعتمد على تشريع قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في المجال المالي، من خلال عدم تقييد الميزانية العامة بالأهداف وعدم وجود معيار لتقييم الأداء من خلال غياب قانون ضبط الميزانية، بالإضافة إلى عدم تعميم قاعدة ترحيل الاعتمادات على كامل أبواب ميزانية التسيير مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال.

يعرف **ترحيل الاعتمادات** أحد المخارج المعتمدة لتجاوز قاعدة سنوية ميزانية، وهو إجراء يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة، ولكن المشرع الجزائري يرخّص باستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاجتماعي والاقتصادي، واعتمادات صيانة المباني والعتاد، مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال، وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية بأي صورة من الصور، مما ينتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة فضلا عن سوء استخدامها؛ لكن الأمر يختلف في حالة ميزانية التجهيز، فإن عنصر ترحيل الاعتمادات يعتبر أمر آلي ومعمول به، حيث يتم ترحيل كل الاعتمادات المتبقية إلى السنة المقبلة من طرف مصالح معينة ومصالح التخطيط.

كون الحكومة الجزائرية لا تزال تعتمد على **ميزانية البنود والاعتمادات** لا يمكن من خلالها التعرف على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك لأنها تركز على مقدار الزيادة أو النقص في الاعتمادات المخصصة للجهات الحكومية دون توضيح العلاقة بين هذه الاعتمادات والأنشطة والنتائج المتوقعة من هذا الإنفاق.

وبالتالي فإن عملية تخصيص الموارد تتم وفقا لأسس غير موضوعية، فهذه الميزانية توضح ما سوف يتم إنفاقه دون توضيح نتائج مترتب عنه، حيث يتم تقدير الاعتمادات في ظل هذه الميزانية على أساس السنة الماضية، وفي غالب الأحيان تتم زيادة اعتمادات معظم البنود علاوة على ما يستجد من بنود جديدة للإنفاق.

وعلى اعتبار ما تم ذكره فإن اعتماد الدولة الجزائرية على هذا الأسلوب يتعارض بشدة للإنفاق العام

نظرا لما يلي:¹

✓ عدم الاهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية واعتبارات الكفاءة للإنفاق، وعدم

اتصال هذا النوع من الميزانية بالخطة التنموية، وعدم استخدام مقاييس لتحليل التكلفة والعائد؛

✓ الاهتمام بجانب التكلفة (مدخلات الموازنة) أي الوسائل ولا تعني بالنتائج من الإنفاق

(المخرجات)؛

✓ يدفع هذا الأسلوب بالوحدات التنفيذ إلى إنفاق ما تبقى لديها من اعتمادات قبل نهاية السنة

المالية ضمانا للحصول على أكبر اعتماد في العام الموالي، وهو ما يفتح الباب أمام الفساد

المالي.

أما فيما يخص الشفافية حول تقديم المعلومات عن الميزانية، فإنه توجد صعوبات في الحصول على

الوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية، ما عدا ما يظهره قانون

المالية السنوي من قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة

لهذه الحسابات، إلا أنها لا تتوفر أي معلومة حول الحسابات الخاصة بالخزينة، ما عدا مبالغ الاعتمادات

المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص؛ وهذا ما يؤكد مؤشر الميزانية

المفتوحة.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دولي وضعتها منظمات متعددة الأطراف من مصادر،

مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والمبادرة العالمية للشفافية المالية والمنظمة الدولية لأجهزة

الرقابة العليا الاقتصادي والتنمية؛ تأسست مبادرة الميزانية المفتوحة عام 2006 من قبل الشراكة الدولية

¹ طارق نوير، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمر، مصر، 2007، ص 5.

للميزانيات IBP التي تعنى بعمليات شفافية الميزانيات حول العالم، حيث بدأت بمسح شمل 59 دولة، ثم في 2015 أصبح يفوق 100 دولة؛

يقيس مسح الميزانية المفتوحة مدى الشفافية و المشاركة المجتمعية والمسائلة من خلال 125 سؤال

يعدها باحثون مستقلون تركز على ثمانية مستندات رئيسية وهي:

1. بيان ما قبل الميزانية؛
2. مشروع الميزانية؛
3. الميزانية المعتمدة؛
4. ميزانية المواطن؛
5. التقارير الشهرية؛
6. تقرير نصف السنة؛
7. تقرير نهاية السنة؛
8. تقرير التدقيق المالي.

يتم ترتيب الدول حسب التقييم الكلي المتحصل عليه ضمن سلم تنقيط يتراوح من 0 إلى 100، بينما تفصيل المؤشر يعطي مؤشرات فرعية تتمثل في المشاركة المجتمعية، المراقبة البرلمانية والمراقبة المحاسبية.¹

تصنف الدولة الجزائرية وفق قيمة المؤشر والذي سجل ما قيمته 3 من 100 ضمن فئة البلدان التي لا تقدم أو تقدم القليل من المعلومات حول الميزانية، بمعنى أن هناك إخفاء لبعض الحقائق عن المواطنين و منظمات المجتمع المدني و من ثم غياب المشاركة المجتمعية إذ بلغ مؤشرها 0 من 100 في 2017، كما سجلت أداء ضعيف فيما يخص المراقبة الميزانية بمؤشر 31 من 100 للرقابة التشريعية و المراجعة وهي نتيجة دون المتوسط.²

¹ <https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/open-budget-survey-2017-report-arabic.pdf> 30/10/2018 20:30

² <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country-info/?country=dz> 31/10/2018 08:00.

بهذه النتائج تعد الحكومة الجزائرية ضعيفة الأداء في شفافية الميزانية، و عليها أن تقوم بتقييم نفقاتها عبر تفعيل الرقابة المالية و إعطاء الفرصة للمجتمع في العملية الموازنية.

و لتحسين ذلك هناك وسائل قليلة بسيطة تمكن الحكومات من جعل أنظمة الموازنة الخاصة بها أكثر شفافية ومشاركة وتوفر الرقابة الفعالة لزيادة المصداقية العامة منها:¹

✓ **نشر جميع وثائق الموازنة عبر الإنترنت في وقت مناسب:** حيث في 75 دولة تقوم الحكومات بنشر على الأقل وثيقة واحدة عبر الإنترنت ولكن تقوم بإنتاج على الأقل وثيقة واحدة إضافية لا تنشرها عبر الإنترنت، يمكن للدول زيادة الشفافية من خلال خطوة بسيطة وهي نشر جميع الوثائق عبر الإنترنت في وقت مناسب، وتكون هذه المكاسب حقيقية إذا واطبت الحكومة على هذه الممارسات ونشرت معلومات الموازنة باستمرار من دورة موازنة إلى أخرى؛

✓ **تأسيس أو تقوية الأجهزة الرقابية:** يمكن تقوية رقابة السلطة التشريعية أثناء تكوين وتنفيذ الموازنة، إذ ينبغي على الدول أن تزيد من قدرات أجهزة الرقابة العليا والأجهزة الرقابية الأخرى لتنفيذ المهام الخاصة بها، تفكر الحكومة في إعداد مؤسسات مالية مستقلة لضمان سياسات موازنة مستتيرة؛

✓ **توسعة نطاق فرص المشاركة وجعل هذه الفرص شاملة،** حيث ينبغي أن تصل فروع السلطة التنفيذية إلى المجموعات السكانية المحرومة أو المهمشة لتشجيع المشاركة في عملية الموازنة وتطوير مجتمع أكثر إنصافاً.

إضافة إلى مؤشر الميزانية المفتوحة فإن الإصرار الاعتماد على النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة لا يتوافق مع برامج التنمية الاقتصادية، كما أن صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخماً سنة بعد أخرى، فاعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز المزمّن

¹ مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017، ص 07، المطع عليه عبر موقع التالي يوم 31/10/2018 ، على 07:03
<file:///C:/Users/hp/Downloads/open-budget-survey-2017-executive-summary-arabic.pdf>

الملازم للميزانية العامة، وهذا بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لتغيير في سعر البترول؛ كما أن ارتفاع تكاليف انجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية ومقارنة بما خصص لها في البداية راجع إلى سوء التسيير والتنفيذ وعدم نجاح الرقابة المالية على مشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها.

3. إصلاح نظام الدعم والتحويلات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري

إنه من الأمور الأكثر تحديا خاصة مع ما توجهه الحكومة الجزائرية من عجز غير مسبوق في المالية العامة الناتج عن هبوط أسعار النفط العالمية، حيث تهتم الدولة بدعم عدة مجالات معيشية، بما فيها المواد الغذائية والمحروقات والسكن والتعليم والصحة، وذلك حتى تحافظ على أسعار هذه السلع في مستويات منخفضة في متناول المواطنين.

ونظرا للانتقادات الموجهة لهذه السياسة ينبغي على السلطات المباشرة بإصلاح نظام الدعم وهذا لتكلفته باهظة، وهذا ما أكدته ميزانية 2017 حيث خصصت الدولة 13.3 مليار يورو للدعم والتحويلات الاجتماعية، أي ما يعادل 23.7% من الميزانية.¹

من الطبيعي أن يكون دعم الأسعار الذي يستفيد منه الجميع دعما ضعيفا من حيث استهداف المستحقين، ومن ثم فهو ليس أكثر السبل فعالية فيما يتصل بتكلفة توفير الحماية الاجتماعية، وينبغي بالفعل اعتبار دعم الأسعار إجراء مؤقتا وهذا لما يشوبه من العيوب، الأمر الذي لا يقتصر على ارتفاع تكاليفه فقط، بل يتعدى ذلك إلى:²

▪ الدعم لا يوجه إلى الشرائح الأكثر احتياجا؛

¹ جدل بالجزائر حول إصلاح نظام الدعم الاجتماعي السخي، يوم الإطلاع 12/11/2018 20:44 <https://arabi21.com/story/1017517/>
² مسعود أحمد، دعم الأسعار- أحبينا أم كرهناه- دقة التوجه هي الأفضل، مدونة صندوق النقد الدولي الالكترونية، تاريخ النشر 10 ماي 2011، ص 02.

- الدعم يشجع الاستهلاك و الإهدار، وخاصة دعم الطاقة؛
- الدعم قد يتسبب في الإضرار بالبيئة، وعدم الكفاءة في خيارات الاستثمار، والمشكلات في القدرة التنافسية؛
- الدعم يمكن أن يفرض ضغوطا على الموارد العامة ويزيد من تفاقم مستويات الديون؛
- الدعم يشجع الأنشطة المهذرة للموارد من المنظور الاجتماعي مثل التهريب ومعاملات السوق السوداء.

اتخذت عدة دول خطوات إصلاحية تهدف إلى ترشيد الإنفاق عن طريق تقليص الدعم الحكومي لبعض السلع كالبنزين و الديزل والكهرباء، وجاءت هذه الخطوات بالدرجة الأولى استجابة للضغوط المتزايدة على ميزانياتها، بإضافة إلى ضرورة رفع الدعم المباشر لأسعار السلع الاستهلاكية والتعويض عنه بشبكة ضمان اجتماعي محصورة بالفئات الفقيرة التي ينبغي أن تحصل على الحد الأدنى من متطلبات معيشتها اليومية، أما الفئات الغنية فينبغي تكليفها بدفع الضرائب حسب مستوى الدخل والقطاع الذي تنشط فيه.

وفي هذا الإطار أظهرت خبرات دول مثل تركيا وإندونيسيا والمكسيك أن إقامة شبكات ضمان وأمان اجتماعية للفقراء وأصحاب الدخل المحدود أقل تكلفة بكثير من دعم أسعار السلع الاستهلاكية بشكل يشمل الغني والفقير، كما أظهرت خبرات البلدان الصناعية أن دعم المنتجين بشكل غير مباشر عن طريق تسهيلات في الضرائب والقروض وتحديث البنية التحتية هو السبيل الأنجع إلى مجتمع الرفاهية، وعلى أساس ذلك سوف يتم تطرق إلى بعض هذه التجارب الناجحة في تطبيق إصلاحات الدعم:

أ. نظام الدعم الإيراني

بعد أن كان شاملاً كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري، أصبح انتقائياً، فقامت السلطات الإيرانية بتقسيم المستفيدين من الدعم المباشر، أي قيمة مالية كل شهر، لثلاثة فئات وهي الفئة الفقيرة، الطبقة المتوسطة والطبقة الثرية، ولكن قيمة الدعم المالي طبعاً تختلف من مستوى إلى آخر، فكانت الطبقة الثرية تتحصل في مرحلة أولى على قيمة رمزية، إلى أن تم سحب 3 ملايين عائلة ثرية من قائمة دعم سنة 2014، فصار الأثرياء لا يتحصلون على أية مساعدة؛ فحسب البنك العالمي، فإن قيمة التحويلات في إيران تراجعت بمعدل 4% خلال السنوات الأخيرة، علماً أن قيمة الدعم الاجتماعي قبل تطبيق النظام الجديد كانت 77 مليار دولار سنوياً، و حسب البنك العالمي ترجع معدل الفقر من 13% إلى 8% منذ الشروع في تطبيق النظام الجديد بداية من نهاية سنة 2010، ورجحت الهيئة الدولية أن يكون العامل الأساسي في تسجيل هذا التراجع هي سياسة الدعم الجديدة.¹

ب. تجربة اندونيسيا في رفع الدعم على أسعار الوقود

كان برنامج التحويلات النقدية غير المشروط في إندونيسيا إستراتيجية ناجحة للغاية في التغلب على المعارضة السياسية والاجتماعية لإصلاح منظومة دعم الوقود، كما أن توفير مصدر بديل للطاقة بأسعار معقولة يساعد، أيضاً، على خفض الدعم، وتقليل المعارضة للإصلاحات الصعبة، حيث أشارت البيانات الأولية إلى أن استبدال الغاز المسال بالكيروسين كان تجربة ناجحة لإندونيسيا، وقد حققت هدف الحكومة بخفض دعم الوقود مع آثار سلبية محدودة على الأسر الأقل دخلاً والشركات الصغيرة. التخفيض السريع للإعانات يمكن أن يولد معارضة للإصلاح. فالزيادات الكبيرة في الأسعار بشكل مفاجئ في عامي (1998-2003) كانت تقابلها معارضة شديدة من قبل الجماهير، حيث لعب انعدام ثقة المواطنين في

¹ الدعم الاجتماعي.. هل ستطبق الجزائر النموذج الإيراني؟، يوم اطلاق 10/02/2019 ، 12:30 على الموقع: <https://www.elkhabar.com/press/article/122981/>

الحكومة، أيضاً، دوراً في ذلك؛ بسبب الأزمة المالية الآسيوية، وما نتج عنها من الخلل في ميزان المدفوعات، وارتفاع الدين الحكومي، فكانت الضغوط على المالية العامة وميزان الحساب الجاري سلبية، هي من الأسباب الرئيسية التي جعلت برنامج الإصلاح في 2005 أمراً حتمياً، بعد أن باتت إندونيسيا مستورداً صافياً للبتروول في عام 2004، وكان الإصلاح عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار البتروول فوق الـ100 دولار لمستويات قياسية، ونظراً إلى غياب خطة حازمة توقف إصلاح الدعم في عام 2010، على الرغم من الظروف الاقتصادية المواتية، فعدم القدرة على تجنب تسييس التسعير (الحد من تدخل الحكومة) وسياسة الدعم في إندونيسيا أدت إلى عودة ظهور الإعانات، وعدم تنفيذ الإصلاح بشكل مستدام¹.

ومن الناحية المثالية، ينصح صندوق النقد الدولي بأنه بمجرد اتخاذ القرار السياسي بخفض أو إزالة إعانات الطاقة، فإنه يجب أن توكل القرارات الفنية على أسعار وأحجام الدعم الملغاة إلى مؤسسة مستقلة تحلل خيارات الإصلاح، وتنتشر تأثيرها المحتمل وتقدم توصيات الإصلاح التي ينبغي تنفيذها بالكامل.

ج. تجربة الأردن في إصلاح دعم الطاقة

امتازت التجربة الأردنية في إصلاح دعم الطاقة بإتباع منهجية متدرجة في التطبيق تعتمد على القبول الشعبي واختيار الوقت المناسب الذي يتسم بالاستقرار على المستوى الداخلي، إضافة إلى انتهاجها أساليب تخفف من الآثار السلبية لتخفيض الدعم من خلال تقديم التعويضات للأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل. بدأت الأردن مسيرة الإصلاحات عام 2005 بصورة تدريجية وذلك على مدار ثلاثة أعوام، حيث قامت برفع أسعار المنتجات النفطية خلال سنة 2005 بنسب بلغت الحد الأدنى 10% بالنسبة للبنزين في حين بلغ الحد الأقصى 59% بالنسبة للوقود الموجه إلى المصانع؛ وفي عام 2006 قامت الحكومة

¹ عشر دول ألغت الدعم ... دروس مستفادة، يوم اطلاق 10/02/2019 ، 12:30 على الموقع: <https://alborsaaneews.com/2016/11/17/930648>

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

بتمرير أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى السوق المحلية، حيث قامت برفع الأسعار مرة أخرى بنسب تراوحت بين 3-65%، ومع بداية 2008 قامت السلطات الأردنية بالتحريك الكامل لبعض أسعار الطاقة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين بنسبة بلغت 16% وارتفاع أسعار الغاز بنسبة 6%، كما قامت بتحديد الأسعار بصفة شهرية بما يعكس الأسعار العالمية وذلك من خلال لجنة تم تشكيلها من الوزارات المعنية بهذا الشأن الأمر الذي أدى لضمان نجاح برنامج الإصلاح، وقد نتج عن هذه الإجراءات تراجع نسبة مخصصات الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 3% خلال عام 2011 وذلك مقارنة مع 8.5% سنة 2005.¹

وتشير تجارب البلدان إلى أن إصلاح الدعم ينطوي على توفر عناصر أساسية التالية:²

- وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة تتضمن أهداف واضحة طويلة أجل وتحليل أثر الإصلاحات والتشاور مع الأطراف المعنية؛
- إعداد إستراتيجية اتصال قوية وتعزيزها من خلال زيادة الشفافية، بالقيام على سبيل المثال بنشر المعلومات عن حجم الدعم المقدم وتسجيل الدعم الموازنة؛
- إجراء زيادات في الأسعار على نحو تدريجي ملائم مع إمكانية اختلاف تسلسل هذه الزيادات باختلاف منتجات الطاقة؛
- زيادة كفاءة الشركات المملوكة للدولة لتقليل دعم الإنتاج؛
- اتخاذ تدابير موجهة لحماية الفقراء؛
- تنفيذ إصلاحات مؤسسية لمنع تسييس تسعير منتجات الطاقة باستخدام آليات للتسعير التلقائي.

¹ «النقد العربي»: التجربة الأردنية في إصلاح دعم الطاقة تدريجية واعتمدت على القبول الشعبي - صحيفة الرأي، تاريخ الاطلاع 10/02/2019 ، 12:30 على الموقع <http://alrai.com/article/697875.html>

² صندوق النقد الدولي، إصلاح دعم الطاقة -الدروس المستفادة و الانعكاسات، تاريخ الاطلاع 10/02/2019 ، 12:30 على الموقع <file:///C:/Users/hp/Downloads/012813a.pdf>

المطلب الثاني: إشكالية ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري

من خلال ما تم تطرق إليه في الفصل الثاني من عرض وتحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري، تم توصل أن السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية هي سياسة توسعية، وإن تزايد النفقات بمعدلات أعلى من معدلات الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة، والتي تتزايد معدلاتها في سنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة والتي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

و إجمالاً فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة و الإنفاق العام، و قد تمثلت أساساً في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر؛ كما أن التوازنات المالية الخارجية هي كذلك مرهونة بأسعار المحروقات بحيث أن انخفاضها يعود حتماً على هذه التوازنات بإضافة إلى ما تم توصل إليه من خلال دراسة مستوى الاستقرار الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني باستعمال مؤشرات المربع السحري لكالدور، فإن القدرة النسبية للسياسة المالية بالاقتصاد الجزائري على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، وهذا عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم لهذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات توسيع إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية و تزايد واردات السلع فقط.

1. ترشيد الإنفاق العام لتنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج و تصدير قائمة واسعة من المنتجات، و يتضمن كذلك تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليمية، و على غرار اقتصاد الجزائري فالتنويع الاقتصادي يعني الحد من تبعية الشدائد لصادرات و مداخل قطاع المحروقات، واستحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات، بالإضافة إلى ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها و إعطائه دورا رياديا، وقد ثبت أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة المورد الطبيعي.

يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة للخروج من المعضلة في ظل نقمة المورد الطبيعي، من خلال تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وتنويع مصادر تمويل النفقات العامة ما بين الجباية العادية والبتروولية والقروض وعدم الاعتماد على مصدر واحد من أجل ترشيد الإنفاق العام، وهذا في ظل الميزانية العامة من خلال إتباع سياسة الإدارة بالأهداف.

على اعتبار أن الميزانية العامة تعبر عن البرنامج المالي للخطة السنة المقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقا للسياسة العامة للدولة، لم يعد ينظر إليها على أنها تبويب للإيرادات والنفقات العامة بل تعدت ذلك إلى كونها برنامج متكامل لتحقيق الأهداف العامة ورفع مستوى أداء الإدارة العامة في التخصيص الأمثل للموارد، وهذا في ظل ترشيد سياسة الإنفاق العام ويكون ذلك بوجوب تحديث منظومتها وتطوير جوانب الأداء فيها، وهذا من خلال ما يلي: ¹

¹ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009-، مذكرة تخرج مدرسة دكتوراه، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص ص 75-81.

◀ ضرورة التنسيق بين الميزانية العامة وأهداف الخطة، وهذا بالدقة في التنبؤ بالنفقات و تقليص التباين بين الإنفاق التقديري والإنفاق الفعلي، وهذا من أجل ضبط النفقات وتقديم الخدمات على أحسن وجه، كما يجب التنوع في مصادر تمويل النفقات العامة بين الجباية العادية والبتروولية، والقروض الداخلية والخارجية؛

◀ تحسين كفاءة وفعالية الميزانية العامة، ويتم ذلك أولاً من خلال ترشيد الخيارات المالية، وهي تقنية تقوم بالبحث عن فعالية النفقات العامة وربطها بالأهداف الأساسية المحددة مسبقاً في إطار من البرامج مع تحديد الإمكانيات الخاصة بها لتطبيق مبدأ الأولوية واستخدام طرق الحساب الاقتصادي (تحليل التكاليف والمنافع - تحليل التكلفة والفعالية)؛

◀ كما يمكن تحسين كفاءة الميزانية العامة من خلال تطبيق وسيلة الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة، وهي بمثابة صياغة لبرامج إنفاقية متوسطة الأجل (3-5 سنوات)، يتم من خلالها تحقيق جملة من الأهداف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة دون تبذير ولا إسراف في إطار من الرشادة والتقييم، وذلك لتمكين الحكومة من التوصل إلى أحسن وسيلة للربط بين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية العامة.

تعتبر التجربة الماليزية من بين أهم دول جنوب شرق آسيا التي استطاعت أن تتفادى جل الأزمات الاقتصادية الصعبة خلال تبني مشروع اقتصادي وسياسي واجتماعي واعد مهدها لتكون من بين أقوى اقتصاديات العالم، وكانت سياسة الانفاق الرشيد السبيل الاكثر فاعلية والسبب في ذك يعود إلى ما يلي: ¹

▪ الاعتماد على ميزانية البرامج و الاداء وهي الميزانية التي تركز على البرامج الحكومية؛

¹ اشراف صالح، إدارة المال العام، مجلة إدارة المال العام -التخصيص والاستخدام-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010، ص 284.

- توجيه إنفاقها بالدرجة الأولى إلى تحسين المستوى التعليمي للأجيال، حيث خصصت ما يزيد عن 21% من مجموع نفقاتها العامة على التعليم سنة 2005، كما ركزت على التعليم النوعي بإتباع أسلوب التعليم حسب النوعية العالمية؛
- تبني سياسة واضحة في القضاء على الفقر من خلال الدعم الاجتماعي، دعم الاعمال المنزلية بالقروض المصغرة والمؤسسات المصغرة، مما قلص معدلات الفقر من 50% سنة 1975 إلى 5.7% سنة 2004؛
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الاستهلاكية، الوسيطة، الرأسمالية)، وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سببا ونتيجة في الوقت عينه؛
- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40% في فترة (1970-1993)، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% لنفس الفترة؛ كما سمحت بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح اقتصادها منها ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، وأن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة منتجاتها، كما تسمح للشركات الأجنبية التي يصل رأسمالها إلى 2 مليون دولار باستقدام خمس أجناب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.¹

2. الحكم الراشد كدافع لتفعيل سياسة الإنفاق العام

إن إرساء مبادئ الحكم الراشد في الاقتصاد الجزائري يعتبر مطلباً أساسياً من أجل تعزيز النمو وتنفيذ إصلاحات بيئة الأعمال من خلال رفع القيود على الاستثمار، حيث شكل شرطاً أساسياً لتهيئة بيئة

¹ عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، الكويت، 2003، ص 2.

تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفساد وترفع من مستوى معيشة الأفراد، فقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالحكم الرشيد، حيث أصبح هذا الأخير هو الضامن الأساسي لتحول النمو إلى تنمية مستدامة، تحقق الاستقرار والتطور وتحل معضلة دعم مكافحة الفساد والآليات المؤسسية السيئة، وتحد من سوء استخدام وتوزيع الموارد، وتدعم العقلانية في إدارة أموال الدولة وتسييرها، حيث يعد الحكم الرشيد من أهم الآليات الكفيلة بالوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية.

من خلال دراسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري تم توصل إلى انتهاجها سياسة إنفاقية توسعية، لم تراعي عقلانية تسيير موارد الدولة، وهذا ما تم تأكد منه من خلال دراسة مؤشرات الحكم الرشيد في الاقتصاد الجزائري (انظر الفصل الأول)، حيث أن غياب أو تغييب مبادئ الشفافية التسيير العقلاني للموارد التي مازالت تشكل نقاط سوء تحول دون قدرة توجيه جهود التنمية في الاقتصاد الجزائري، فالفساد والتبذير والرشوة أصبحت بمثابة قواعد عامة تسيير عليها معظم هيئات المحلية والوطنية، وفي هذا الإطار قامت الدولة الجزائرية بتطبيق مجموعة من الإجراءات لمكافحة الفساد:

◀ في 2006: تم إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والذي قامت على إثره الحكومة بوضع جملة من القوانين الرامية لمواجهة الفساد، حيث تم إصدار مرسوم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، وقامت بإرساء مراسيم تطبيقه محددة تشكيلته الهيئة وكيفية سيرها، حيث تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية واستقلالية الذمة المالية، ومن بين مهام هذه الهيئة ما يلي:¹

- تنفيذ التدابير التي تدخل في إطار السياسة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته؛
- إدارة أشغال مجلس اليقظة والتقييم؛
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين إطارات الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته؛
- تحويل الملفات التي تتضمن وقائع بإمكانها أن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل، قصد تحريك الدعوة العمومية عند الاقتضاء.

¹ مرسوم رئاسي رقم 06-413، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 22 نوفمبر 2006، ص 17.

◀ في 2010: تم تفعيل الهيئة وتعيين أعضائها، حيث صدر مرسوم رئاسي يعين رئيس وأعضاء هذه الهيئة المكونة من سبعة أشخاص لمدة خمس سنوات؛ كما تم إصدار أمر رقم 05-10 متمم لقانون الوقاية من الفساد، والذي يقضي بإنشاء ديوان مركزي لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد وتم وفقا لهذا الأمر إعطاء صلاحيات لضباط الشرطة التابعون للديوان بمد اختصاصهم إلى كامل الوطن؛¹

باشرت الهيئة أعمالها بعد تأدية اليمين القانوني بمجلس قضاء الجزائر، حيث تعهد رئيس الهيئة للوقاية من الفساد ومكافحته بالعمل مع كافة أجهزة الدولة لمحاربة هذه الظاهرة موضحا أن الهيئة سوف تتكفل بمكافحة فساد والرشوة دون هوادة وبحزم شديد، مشيرا إلى أن لجنته تراهن على تفعيل الآليات الوطنية لمواجهة واستئصال ظاهرة الفساد، من خلال وضع سياسات بإمكانها أن تساهم في تأطير عملية محاربة الفساد بجميع أشكاله، وإيجاد حلول للحد من تنامي الظاهرة التي انتشرت في عدد من القطاعات الاقتصادية حيث عطلت عدد من المشاريع المسطرة.

◀ في 2012: صدر مرسوم رئاسي آخر يعدل ويتم المرسوم الرئاسي 06-413 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، ومن أهم ما جاء فيه تحديد تشكيلة مجلس اليقظة والتقييم، تزويد الهيئة بمجموعة من الهياكل لأداء مهامها (أمانة عامة، قسم مكلف بالوثائق والتحليل والتحسيس، قسم مكلف بالتنسيق والتعاون الدولي، قسم مكلف بمعالجة التصريحات بالتملكات) وتحديد المهام الموكلة لكل قسم.²

على الرغم من هذه الإجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية إلا أنها مازالت غير فعالة، وتنتظر وجود آليات كفيلة للحد من ظاهرة الفساد على اعتباره أهم معوقات تجسيد الحكم الرشيد في الاقتصاد

¹ مرسوم رئاسي رقم 06-413، الجريدة الرسمية، العدد 69، الصادرة في 14 نوفمبر 2010، ص 31.

² مرسوم رئاسي رقم 12-64، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة في 15 فيفري 2012، ص 17.

الوطني، والذي يعني تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن والتي أصبحت ضرورة ملحة في وقت الحاضر خاصة، إذ تقوم بالحفاظ على موارد الدولة وترشيد استخدامها بما وسوف يحقق رفاه المجتمع والتنمية المستدامة في جميع المجالات.

استخلاصا لما سبق فإن هناك اختلاف واضح بين الواقع في انتهاج الدولة الجزائرية للحكم الراشد وبين الأسس النظرية له، خاصة المعتمدة من قبل البنك الدولي، وهذا ما يتضح في عدم قدرة الدولة الجزائرية على السيطرة على ظاهرة الفساد، واتساع دائرة البيروقراطيو والمركزية الإدارية التي تعرقل وتجمد أي مبادرة، وهذا ارجع إلى ضعف قدرات النظام السياسي وعدم فعالية المؤسسات الحكومية، وعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية في التحكم بنوعية التشريعات ونوعية الخدمات، وكل هذا يعني أن الدولة لم تلتزم بمفهوم الحكم الراشد الوطني بصرامة واستمرارية، والسبب الرئيسي في ذلك تغلغل ظاهرة نقمة المورد الطبيعي في الاقتصاد الجزائري.

خلاصة

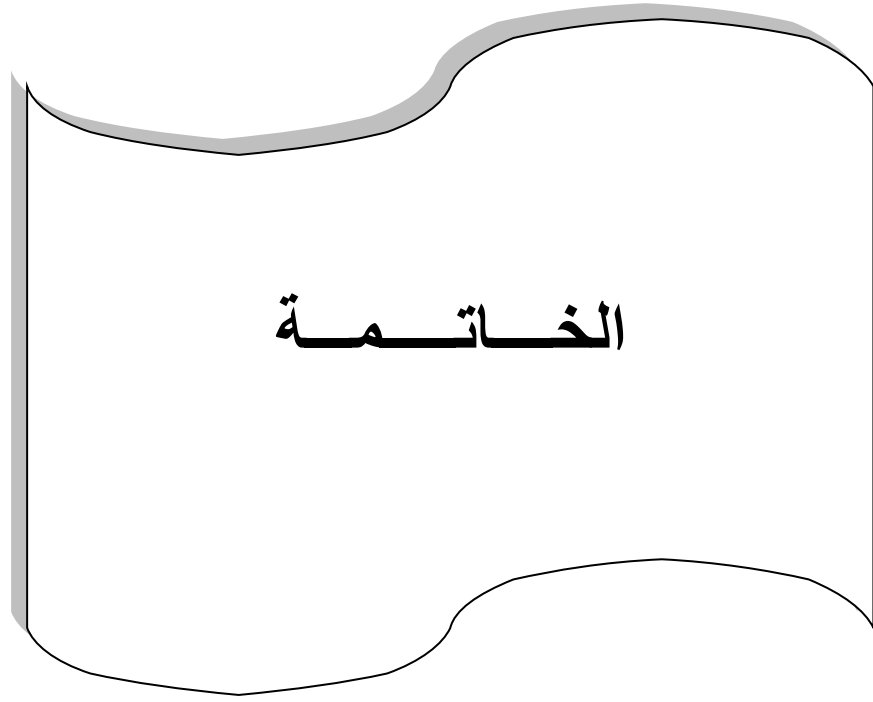
من خلال ما جاء في هذا الفصل وبعد دراسة سبل تجسيد التنمية في الاقتصاد الوطني لتخطي نقمة المورد الطبيعي، وبالاعتماد على مؤشرات المربع السحري لكالدور لمعرفة مدى استقرار الاقتصاد الكلي الجزائري، قد تبين أن نتائج تطبيق البرامج التنموية كانت محدودة بالمقارنة مع الموارد المالية المخصصة لها، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام، كما لوحظ أن الأداء الاقتصادي كان مختلفا من برنامج لآخر لارتباطه بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار البترول، حيث أن انكماش أو اتساع مساحة مربع كالدور السحري ما هو إلا رهن بالتطورات الحاصلة في قطاع المحروقات؛ وتعد أفضل فترة للأداء الاقتصادي هي فترة تنفيذ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) إذ سجل نموا موجبا للمؤشرات الأربعة واتساعا في مساحة المربع قريبة من شكله المثالي، ولكن هذا المستوى عرف تراجعا خلال تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) والسبب دائما يعود إلى انخفاض أسعار البترول.

وعلى أساس ذلك تم توجيه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام للاقتصاد الوطني في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وما تم استخلاصه هو أنها لم تخدم هذه الغاية، فرغم ضخامة الموارد المالية لم تستطع المؤسسات توسيع إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ إلى إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.

ولكي تصبح السياسة المالية أكثر فاعلية كأداة مضادة للاتجاهات الدورية، يجب إفساح المجال لأدوات الضبط التلقائي وزيادة فعاليتها عن طريق ربط الضرائب والتحويلات وحجم الإنفاق العام بالحالة الاقتصادية؛ وهو ما حاولت الدولة تطبيقه بعزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات أسعار البترول من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، إلا أن هذا الأخير لم يحقق الهدف المنشود منه بسبب رداءة المؤسسات

الفصل الثالث: الإنفاق العام كأداة فعالة لإدراك التنمية الاقتصادية

وتفشي الفساد، إذ تكثرت في فترات انتعاش أسعار البترول المشاريع ذات الميزانيات السرية أو المغلوطة دون مراعاة الجدوى الاقتصادية والمالية منها، الأمر الذي حال دون تغيير الصورة المشوهة للنفقات العامة، فرغم كل الجهود المبذولة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي حبيس مورد واحد، وهذا ما يقف أمام استكمال جهود تطبيق الحكم الراشد في اقتصاد الوطني.



إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة البحث عن الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل سياسة الإنفاق العام للحد من نقمة المورد الطبيعي وهذا بالنظر إلى كيفية إدارة السياسة المالية لتحقيق تلك الأهداف مع تجنب الوقوع في الأخطاء عند صياغة سياسة الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم الاعتماد على هذا المتغير لمدى مساهمته في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، خاصة إذا تعلق الأمر باقتصاد مصاب بنقمة المورد الطبيعي.

وفي هذا السياق تم في **الفصل الأول** دراسة جملة من التفسيرات حول ظاهرة نقمة المورد الطبيعي، وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

1. **إن نظرية المرض الهولندي** تعتبر إحدى تفسيرات ظاهرة نقمة المورد الطبيعي، إذ أن هذه

النظرية تفسر العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية والانكماش في مجال الصناعات التحويلية، و التي تفضي إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية، وربما المزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنّعة التي تفقد مزاياها النسبية من جهة، ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى؛

2. **الاقتصاد الجزائري** مصاب بدورية سياسة المالية وهذا بإتباع سياسات مالية توسعية و الرفع من

نفقاتها العامة لتغطية احتياجات تطوير البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية، و دعم النمو و مواجهة مشكلات البطالة و الفقر و تدني الخدمات الاجتماعية، خاصة و أنها لا تستطيع الاعتماد بالكامل على القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في مواجهة هذه التحديات، و ذلك في الأجلين القريب و المتوسط، و بذلك فإن الدولة الجزائرية تقف دوما أمام اختيار صعب بين

معالجة ضغوط البطالة والفقير و ما يترتب عن ذلك من زيادة إنفاق و بين ضبط و ترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار السياسي.

أما في **الفصل الثاني** فقد تم في البداية توضيح مكانة سياسة الإنفاق العام من السياسات الاقتصادية، مع إعطاء صورة عن المفاهيم الأساسية لهذا المتغير، ودراسة ظاهرة تزايد النفقات وسبل ترشيدها، وقد تم التوصل إلى ما يلي:

1. يعتبر ترشيد الإنفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل نظرا لفعاليته في تخصيص الموارد وضمان الكفاءة في استخدامها بما يزيد من رفاهية المجتمع، وتجنب الإسراف والتبذير والأخذ بعين الاعتبار تحقيق أهداف كل عملية إنفاق؛

2. إن التوسع في الإنفاق العام للاقتصاد الوطني يرتبط أساسا بالزيادة في الإيرادات العامة من ارتفاع أسعار البترول، إلا أن هذا التوسع كان يمس النفقات الجارية تحت ضغط الاضطرابات الاجتماعية أكثر من الزيادة في النفقات الرأسمالية، ووفقا لهذا النهج فإن الدولة لا تحول الثروات الكامنة للمورد الطبيعي إلى ثروات مالية قابلة للتجديد، وهذا ما يتعارض مع السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

3. قانون فاجنر لا ينطبق بشكل كلي على الاقتصاد الجزائري، وإنما هو انطباق جزئي، وهذا يدل على وجود عوامل أخرى غير الناتج المحلي الإجمالي تؤثر في الزيادة في الإنفاق العام.

في حين تم في **الفصل الثالث** دراسة كيفية محاولة تجسيد التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري،

من خلال البحث عن آليات وسبل تفعيل الإنفاق العام، وكانت أهم النتائج هي:

1. هناك بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعي استطاعت أن تحقق نوعا من استقرار في اقتصاداتها ومنتفادى الوقوع في نقمة المورد الطبيعي، وهذا ما أكدته بعض النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشخيص نوعين من هذه البلدان كالنرويج وبتسوانا؛
2. إن فعالية الإنفاق العام تكمن في الطرق والوسائل تمويلها ومحددات القدرة المالية لدى الدولة؛
3. إن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من عدم قدرته على الخروج من الحلقة المفرغة التي حُصر فيها بسبب إصابته بنقمة المورد الطبيعي، جراء إتباعه لسياسات مدعومة من قطاع المحروقات والاعتماد الكلي على إيراداته في برامج التنمية، وهذا ما أكدته الدراسة حول مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال البرامج المسطرة من قبل الدولة، والتي تجلت بوضوح في المربع السحري لكالدور في الاقتصاد الوطني على عدة فترات، والسبب الرئيسي في ذلك هو ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة تأثر الاقتصاد بظواهر نقمة المورد الطبيعي؛
4. غياب ترشيد الميزانية العامة المتبعة من قبل الدولة الجزائرية، إذ تعتبر ميزانية البنود والاعتمادات المدونة قديمة لا تواكب التطورات الحاصلة في المجال المالي، بالإضافة إلى غياب الأهداف وعدم وجود معايير لتقييم أدائها، وهذا ما يزيد من عدم القدرة على التحكم في النفقات العامة؛
5. عدم تمكن الدولة الجزائرية من التوصل إلى حل حول كيفية إعادة تسيير الدعم الاجتماعي؛
6. إن إتباع نهج الحكم الراشد يعتبر الوسيلة أو الآلية الأنجع لتفعيل سياسة الإنفاق العام وخلق ديناميكية في الاقتصاد تمكن من إدراك التنمية الاقتصادية.

اختبار فرضيات الدراسة

○ الفرضية الأولى: الإنفاق العام من أبرز محددات دور الدولة

لقد تأكدت صحة الفرضية، على اعتبار أن الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية للدولة، والتي تمكنها من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وهو المحور الذي تستند عليه الدولة في تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، إذ يعتبر العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات الاقتصاد من خلال تأثيره على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي؛

○ الفرضية الثانية: ارتفاع الإنفاق العام نتيجة ارتباطه بالتنمية الاجتماعية

فرضية صحيحة، حيث أكدت الدراسة أن السبب الرئيسي لإتباع الدولة للسياسة الانفاقية التوسعية هي ميولها إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعي على حساب الاقتصادي، وهذا لتلبية الأغراض السياسية بالدرجة الأولى؛

○ الفرضية الثالثة: الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق العام تحد من نقمة المورد الطبيعي

فرضية صحيحة، كون أن الأسلوب الأمثل لتحقيق الرفاهية للمجتمع وللاقتصاد ككل يعتمد على تطبيق أسلوب ترشيد الإنفاق العام، من خلال تخصيصه من التغيرات التي تطرأ على المورد الطبيعي، وبذلك يتخطى نقمة المورد الطبيعي.

التوصيات

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها من الدراسة واختبار الفرضيات، يمكن إدراج هذه التوصيات على

أنها الأنسب:

✓ يجب على الاقتصاد الجزائري التوصل إلى الإدارة الجيدة للإيرادات البترولية، خاصة على

المدى الطويل، مما يسمح له بعزل أو على الأقل التخفيف من حدة تعرض المتغيرات

الاقتصادية لتقلبات أسعار البترول وما ينجر عنها من وقوع الاقتصاد الوطني في نقمة

المورد الطبيعي، ولهذا يجب على السلطات الجزائرية العمل على تنويع مصادر تمويل

الاقتصاد، وهذا بتحفيز قطاعات إنتاجية (الزراعة والصناعة) من أجل تقليل تأثير العوامل

الخارجية على توازنات الاقتصاد الكلي والخروج من حلقة نقمة المورد الطبيعي؛

✓ لا بد من مراجعة هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد وتقليص الاعتماد على الجباية البترولية

وتحسين الجباية الضريبية؛

✓ تعميق التعاون بين القطاع الخاص والعام، والتوسع في إقامة المشروعات المشتركة بينها،

وتشجيع القطاع الخاص في التوسع في استثماراته وتوجيهها بما يتفق مع أولويات التنمية

الاقتصادية وخاصة في مجال الإنتاج السلعي، لكن لتحقيق النجاحة من ذلك يجب توفر

أرضية مالية سليمة في الاقتصاد والمقصود بذلك نظام مصرفي يتماشى مع متطلبات

التنمية؛

- ✓ الحد من زيادة الإنفاق العام على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية، وذلك بتخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي وتقليص بعض الأجور، وتحويل المؤسسات العامة غير المنتجة إلى القطاع الخاص؛
- ✓ يجب تبني الأساليب الحديثة في إعداد الميزانية والتي تقوم على وضع إطار للمالية العامة متجاوزة بذلك الآثار الناجمة عن الاعتماد الكلي على المورد الطبيعي، وما ينتج عنه من إصابة الاقتصاد بنقمة المورد الطبيعي، حيث يتم الاسترشاد بهذه الميزانية الحديثة فيما يخص تحديد مستويات الإنفاق تماشياً مع أهداف عجز المالية العامة والإيرادات المتوقعة؛
- ✓ ينبغي على السلطات بناء مؤسسات قوية من أجل محاربة الفساد بكل أنواعه، من أجل تحقيق زيادة في تدفق الاستثمارات المنتجة؛
- ✓ تحسين نوعية وفعالية النفقات العامة باعتبارها تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الجزائري والحد من دورية السياسة المالية، وهذا ما يجعلها بمنأى عن تقلبات أسعار البترول، واتخاذ إجراءات لمتابعة ومراقبة النفقات العامة بما يسمح بزيادة الشفافية وتجنب هدر المال العام؛
- ✓ تحسين نوعية المؤسسات الديمقراطية لضمان الحكم الراشد ومؤسسات حماية حقوق الملكية الخاصة ومؤسسات تنظيم النشاط الاقتصادي، من أجل تعزيز الإدارة المالية العامة لتقوية قدرات الإدارة والشفافية المالية خاصة في البلدان المصابة بنقمة المورد الطبيعي أي الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على المورد الطبيعي في تمويل إيراداتها.

آفاق الدراسة

إن الحديث عن نقمة المورد الطبيعي والتنمية المستدامة وكيف يمكن للإنفاق العام أن يقوم بالحد من الآثار التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع، فالنقاط التي لم تتمكن الدراسة من تناولها بإسهاب يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية والتي يمكن أن يتمثل أهمها في:

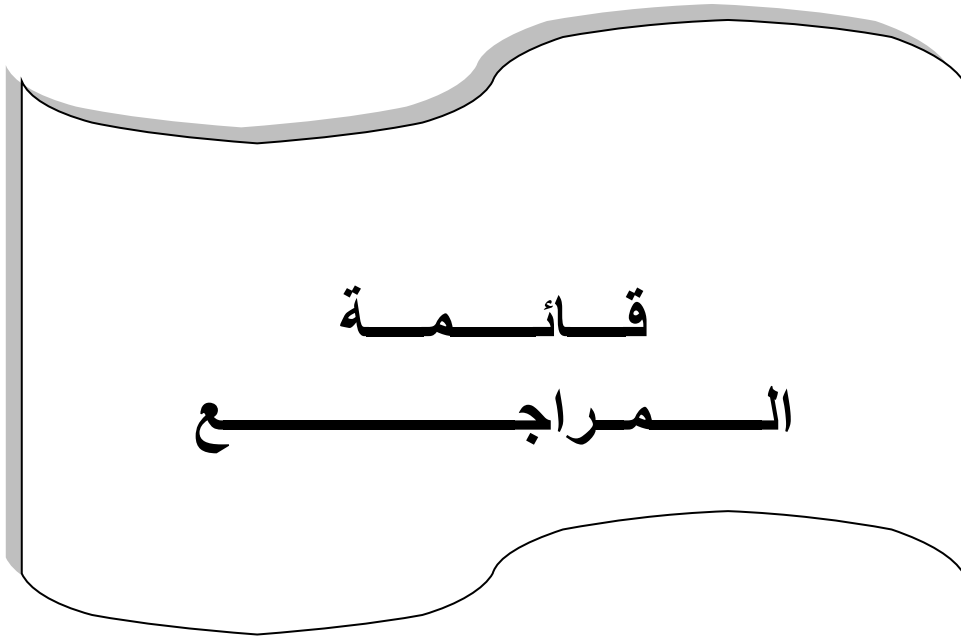
- ❖ نوعية المؤسسات ودورها في تجاوز نقمة المورد الطبيعي؛
- ❖ أساليب إعداد الميزانية العامة كطريقة لترشيد الإنفاق العام؛
- ❖ ضبط الإيرادات في ظل عزل تأثير تطاير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني؛
- ❖ التوسع في دراسة نموذج بتسوانا للحد من الفساد في الاقتصاد.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث المتواضع، راجية أن يفيد

الباحثين والمهتمين

وسبحان من أبى أن يكون الكمال إلا لكتابه...

تمت بحمد الله وعونه



قائمة
المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، مصر، الطبعة الثانية، 2001.
2. ابن بطوطة، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1990.
3. أحمد رضا، معجم متن اللغة، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987.
4. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، 1985.
5. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2012.
6. احمد عبد الفاتح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، 2013.
7. أسامة دباغ، اثيل عبد الجبار، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
8. إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1980.
9. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم الاساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
10. : إسماعيل قيرة و علي غربي، " في سيولوجية التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001
11. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

12. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983
13. حامد عبد المجيد، محمد عمر ابو دوح، مبادئ المالية العامة، الكيس للتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، 2007
14. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
15. دوجلاس موسيشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
16. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة عين الشمس، 1996.
17. سالم محمد شوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
18. سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2013
19. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار العجلة، الأردن، الطبعة الأولى 2011
20. شوقي احمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، جامعة ام القرى، قطر، 1996
21. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
22. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار جامعة الجديد الإسكندرية، 2006
23. عبد الباسط على جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، المكتب الجامعي الحديث، 2014.
24. عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2013
25. عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصادية والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012

26. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية اسلامية، الطبعة الخامسة.
27. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليله وتقييمه"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
28. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998
29. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
30. عفيفي سامي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية-القاهرة، الجزء الأول، 1993.
31. علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
32. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2006.
33. العلي عادل فليج، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي، دار و مكتبة الحامد الطبعة الأولى، عمان، 2003
34. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007.
35. علي كنعان، اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية، دار المعارف، سوريا.
36. عوف محمود الكفراوي، السياسات النقدية والمالية في ظل اقتصاد إسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، السودان، الطبعة الأولى، 1997.
37. عوف محمود الكفراوي، السياسات النقدية والمالية في ظل اقتصاد إسلامي -دراسة تحليليه-، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، السودان، 2004.
38. غازي عناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، 1998.

39. فليح حسن الخلف، مدخل إلى المالية العامة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2017
40. القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية رقم 100.
41. مجدي التوريقي، اقتصاد المالية العامة، القاهرة، 2008.
42. مجدي محمود شهاب، أصول الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.
43. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999.
44. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، 1425-2004.
45. محمد الدويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي ج 4 الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي، لبنان، 2001.
46. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، د.م.ج، الجزائر، 1999 .
47. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، د.م.ج، الجزائر، الجزء الثاني، 03- 1999
48. محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
49. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.
50. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
51. محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهوما نظرياتها سياساتها، مؤسسة شهاب، الإسكندرية، 1994

52. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر 2002.
53. محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، دار الجامعية، الاسكندرية، 2006
54. محمود حسين الوادي - زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2007.
55. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.
56. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، ديوان مصبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،
57. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، الطبعة الثانية، لبنان، 2001.
58. منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، 2015.
59. نائل عبد الحافظ العوالم، الإدارة المالية العامة مدخل نظامي مقارن، مركز أحمد ياسين، الطبعة 4، عمان، الاردن، 2013
60. نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
61. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.
62. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد، دار هومة، الجزائر، 1996
63. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

ثانيا: الدوريات و المجلات و الملتقيات العلمية:

1. أشرف صالح، إدارة المال العام، مجلة إدارة المال العام -التخصيص والاستخدام-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010.
2. أمين حواس، زرواط فاطمة زهراء، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 215/13.
3. بلال بوجمعة-بن قانة اسماعيل، تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد من خلال مؤشرات الحوكمة للفترة 1996-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/18.
4. بلعاط عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي، تقييم اثار برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، سطيف، 2013،
5. بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الاصلاحات دراسة حالة الجزائر، مقالة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.
6. حداب محي الدين، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد السادس.
7. خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، دار الجامعة الجديدة.
8. طارق نوير، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمر، مصر، 2007.
9. عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الاسلامي، العدد 451، الكويت، 2003.

10. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167 ، يناير، 1993.
11. عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة 2015/11/7.
12. علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، كانون الأول، 2004.
13. علي سيف علي المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
14. عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005
15. عياش الزبير، قوفي سعاد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.
16. كريس غيريغات وسوزان يانغ، نعمة أكبر من اللازم، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2013.
17. كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، جامعة أهل البيت، كلية القانون، العدد الخامس عشر.
18. محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014.

19. مسعود أحمد، دعم الأسعار- أحببنا أم كرهناه- دقة التوجه هي الأفضل، مدونة صندوق النقد

الدولي الالكترونية، تاريخ النشر 10 ماي 2011

20. نائل عبد الحافظ العوامله، ترشيد الانفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن،

مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 1992.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات:

1. بدخدوخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير

العرض "دراسة حالة الجزائر 2001-2014"، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم التسيير، جامعة

الجزائر 03، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2014-2015.

2. بلقاسم ماضي، العوائد البترول:مشاكل وأفاق"، رسالة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير

منشورة، جامعة عنابة، سنة 2006/2007 .

3. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تقييميه لسياسة

الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009- ، مذكرة تخرج مدرسة دكتوراه، منشورة،

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010

4. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر

1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005

5. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه،

جامعة الجزائر 3، 2012.

6. طارق قدور، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016.
7. عماني لمياء، وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، غير منشورة، جامعة عنابة، 2010-2011
8. محمد صادق حامد ربابعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي، دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2010.
9. موله عبد الله، التحكم في التبادل الحر والتنمية، حدود و فرص الاندماج في النظام الجديد للتجارة العالمية- الاقتصاد الجزائري نموذجا-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة عنابة، 2008.

رابعاً: المواد القانونية والمراسيم الرئاسية

1. مرسوم رئاسي رقم 06-413، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 22 نوفمبر 2006
2. مرسوم رئاسي رقم 06-413، الجريدة الرسمية، العدد 69، الصادرة في 14 نوفمبر 2010
3. مرسوم رئاسي رقم 12-64، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة في 15 فيفري 2012.
4. المادة 23 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بالقوانين المالية المعدل والمتمم (المواد من 24 إلى 42)
5. المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق لـ 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

خامسا: مواقع الانترنت والتقارير

1. النقد العربي: التجربة الأردنية في إصلاح دعم الطاقة تدريجية واعتمدت على القبول الشعبي -

صحيفة الرأي، تاريخ الاطلاع 10/02/2019، 12:30 على الموقع

<http://alrai.com/article/697875.html>

2. جدل بالجزائر حول إصلاح نظام الدعم الاجتماعي السخي، يوم الإطلاع

12/11/2018، 20:40 على الموقع <https://arabi21.com/story/1017517/>

3. الدعم الاجتماعي.. هل ستطبق الجزائر النموذج الإيراني؟، يوم اطلاع 10/02/2019 ،

12:30 على الموقع: <https://www.elkhabar.com/press/article/122981/>

4. الصندوق السيادي النرويجي: 11 عاما من الإدارة الناجحة، مقال ضمن جريدة العرب الدولية،

العدد رقم 14168، بتاريخ: 12 سبتمبر 2017، موقع الشرق الأوسط، متاح على:

<https://aawsat.com/home/article/1021736/>

5. صندوق النقد الدولي، إصلاح دعم الطاقة -الدروس المستفادة و الانعكاسات، تاريخ الاطلاع

10/02/2019 ، 12:30 على الموقع

<file:///C:/Users/hp/Downloads/012813a.pdf>

6. عبد الرحمان محمد السلطان، كيف حمت النرويج اقتصادها من التأثيرات السلبية لقطاع النفط،

موقع العربية، أسواق، تاريخ الاطلاع: 2019/06/02، 14:20، على الموقع:

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/09/29/>

7. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية،

الجزء الثالث، ص 06، متاح على الموقع الالكتروني: qu.edu.iq/ade/wp-

content/uploads/2016/02-اقتصادية.pdf في 2019/04/14، 13:22.

8. عشر دول ألغت الدعم ... دروس مستفادة، يوم اطلاق 10/02/2019 ، 12:30 على الموقع:

<https://alborsaanews.com/2016/11/17/930648>

9. علي أحمد، بوتسوانا: من أفقر الدول إلى الأولى إفريقيا في انعدام الفساد، موقع مصر اليوم،

تاريخ الاطلاع: 2019/05/15، 12:30، على موقع: <http://www.masralarabia.com>

10. علي كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،

ص05. متاح على الموقع الالكتروني التالي:

www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan تاريخ الاطلاع 2015/02/22

11. مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017، ص 07، المطلاع عليه عبر موقع التالي:

[file:///C:/Users/hp/Downloads/open-budget-survey-2017-executive-](file:///C:/Users/hp/Downloads/open-budget-survey-2017-executive-summary-arabic.pdf)

[summary-arabic.pdf](file:///C:/Users/hp/Downloads/open-budget-survey-2017-executive-summary-arabic.pdf) يوم 31/10/2018، على 07:09

12. <http://www.eco-algeria.com> , 30/12/2018, 12 :30.

13. http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_2017/annexerapport_2017.pdf

14. <https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/open-budget-survey-2017-report-arabic.pdf> 30/10/2018 20:30

15. <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country-info/?country=dz> 31/10/2018 08:00.

16. <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country-info/?country=dz> 31/10/2018 08:00.

17. <https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/open-budget-survey-2017-report-arabic.pdf> 30/10/2018 20:30

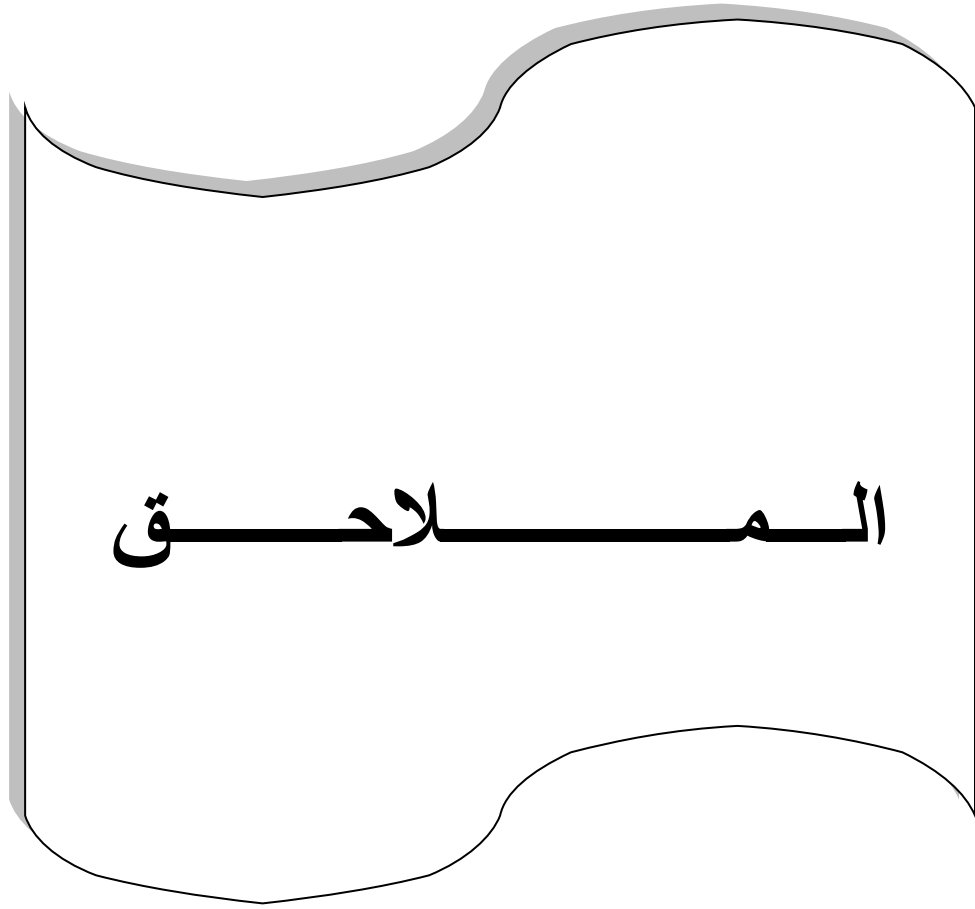
❖ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Aaron Tornell and Philip R. Lane, "The Voracity Effect", American Economic Review, Vol. 89, No. 1, March 1999.
2. Abdelouahab REZIG: Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement, O.P.U.2006.
3. Ammar BELHIMER , La dette extérieure de l'Algérie, casba Edition , Alger,1998.
4. Anne E. Egelston, **Sustainable development: A history**, édition Springer, New York, 2012
5. Anthony Rosa et karen Dechetl et Mérylle Aubrun, **Guide pratique du développement durable**, Afnor, 2005
6. Assen Slim, **Le développement durable**, 2 ème édition, édition le cavalier bleu, Paris, 2007
7. Beat Burgenmeier, **Economie de développement durable**, 2 ème édition, Bruxelles, 2005,
8. **Benabdallah.y**, L'économie algérienne entre réformes et ouverture, quelles priorités ? in :www.gate.cnrs.fr2018/02/08 16:30
9. BENDIB Rachid , « Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie », Office des publications universitaires, 05-1995
10. BENDIB Rachid, L'Etat rentier en crise – Eléments pour une économie politique de la transition en Algérie - O.P.U. Alger 2006.
11. Bhagwati.J : « La croissance appauvrissante : note géométrique », in Echange international et croissance, B.Lassudrie-Duchéne, Economica, Paris, 1972.
12. Caballero, R. and Krishnamurthy, A "Fiscal Policy and Financial Depth". NBER Working Paper 10532, May 2004
13. CORDON W.Mand PETER NEARY , "Booming sector and deindustrialization in a small open economy"(1980).

14. Corinne Gendron, **Le développement durable compromis**, Québec, 2005,
15. Dani Rodrik, Getting institutions right, Harvard University, John F. Kennedy School of Government, April 2004.
16. Dani Rodrik, Institutions for high-quality growth, what they are and how to acquire them, IFM conference on second generation reforms, Washington, 1999.
17. Edwards .S, Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link , National Bureau of Economic Research, Cambridge, 1986.
18. Edwin Mansfield, *economis principes problems ,decisions, mc grew hill*,2000.
19. Farah ELIAS ELHANNANI& Mohamed BENBOUZIANE, How to manage the curse of oil abundance in Algeria?, University of Tlemcen 2012,
20. Francois lescaroux, Valérie Mignon, “On the influence of oil prices Economic activity and other Macroeconomic and financial variables, CEPPI: centre D’etudes Prospective et d’Information International working paper, N°2008-05.
21. Gavin Micheal, Roberto Perotti, Fiscal Policy in Latin America, NBER Macroeconomics Annual 1997.
22. Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Working Paper 10780 Cambridge ,September 2004.
23. J.P. Angelier : Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d’hydrocarbures. Conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion de l’université Mentouri /Constantine2004 .
24. Jacques Muller, *Economie manuel d application*, édition duond, paris, 2002.

25. Jaejoon Woo, "Why Do More Polarized Countries Run More Procyclical Fiscal Policy?" *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 91, No. 4, January 2008.
26. John Williamson: "un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions, *Finances & développement*", septembre 2003.
27. John Williamson: "un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions, *Finances & développement*", septembre 2003 *ulation N°6/2e semestre 2009*.
28. Lam Ricky & Wantchekan Leonard " , *Political Dutch Disease* " , Working paper, April 2003.
29. Louis-Marie Philippot, *Rente naturelle et institutions : Les Ressources Naturelles : Une " Malédiction Institutionnelle " ?* CERDI, Etudes et Documents, E 2009.
30. Maurice Mullard, « *The politics of public expenditure* », second edition, Routledge, London 2005
31. Michael and Roberto Perotti, "Fiscal Policy in Latin America". *NBER Macroeconomics Annual 1997*, edited by Ben Bernanke and Julio Rotemberg. Volume 12, January 1997, MIT Press. Review,
32. R. Gregory, *Some implication of the growth mineral sector*, *Australian Journal of the Agricultural Economics*, 20. Août. 1976.
33. Stéphanie Damarey, *Finance publique*, gaulino éditeur, Paris, 2006
34. Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh. "Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries" , *Journal of Development Economics* , Vol 78 , 2005
35. Van Wijnbergen, S , " *The Dutch Disease: A Disease After All?*", *The Economic Journal*, Vol. 94, No. 373. Mars 1984.
36. W. Max. Corden, (1982). "Booming sector and Dutch Disease economics : A survey" *Australian national university faculty of economics and research, school of social sciences. Working paper N° 079*.

37. World Bank, World Development Report: "Building Institutions for Market", World Bank, Washington, 2002.



الملاحق

الملحق رقم (01): تطور أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي للجزائري في الفترة (2000-2017)

معدل النمو الاقتصادي	اسعار النفط الاسمية	اسعار النفط الحقيقية	
2.2	27.6	27.6	2000
4.61	23.1	22.7	2001
5.6	24.3	23.5	2002
7.2	28.2	26.8	2003
4.3	36	33.6	2004
5.9	50.6	46.2	2005
1.7	61	54.6	2006
3.4	69.1	60.5	2007
2	94.4	81	2008
1.6	61	52	2009
3.5	77.4	65.3	2010
2.35	107.5	89.4	2011
3.1	109.5	89.8	2012
2.8	105.9	86.3	2013
3.6	96.2	77.3	2014
3.7	49.5	39.2	2015
3.3	40.7	31.9	2016
1.4	52.5	40.6	2017

المصدر: تقارير صندوق النقد العربي www.amf.org.ae

تطور نسبة كلا من صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة

(1995-2014)

	اجمالي الصادرات الوحدة مليار دج	صادرات المحروقات نسبة من اجمالي الصادرات	صادرات خارج محروقات نسبة من اجمالي صادرات
1995	14467.53	96.47	3.53
1996	13345.65	96.88	3.12
1997	12194.96	95.85	4.15
1998	10807.22	95.24	4.76
1999	9771.3	96.56	3.44
2000	1113.73	94.56	5.44
2001	14507.98	92.05	7.95
2002	11104.33	96.32	3.68
2003	13692.4	96.22	3.78
2004	23050.17	96.4	3.6
2005	20085.44	97.22	2.78
2006	26015.07	96.11	3.89
2007	34178.43	97.27	2.73
2008	48714.92	98.03	1.97
2009	57121.82	97.91	2.09
2010	63511.38	97.79	2.21
2011	88223.26	97.5	2.5
2012	45180	97.7	2.3
2013	57090	98.3	1.7
2014	66792.3	97.19	2.81

المصدر: تقرير بنك الجزائر للفترة (1998-2015)، من موقع www.bank-of-algeria.dz تاريخ اطلاق

02/08/2018 على الساعة 13:45

الملحق رقم (03):

تطور الإيرادات البترولية والعادية في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2016)

	ايرادات الجبائية	ايرادات البترولية	جبائية عادية	ايرادات الاجمالية
1990	147300	76200	5200	152500
1991	244200	161500	4700	248900
1992	302664	193800	9200	311864
1993	300687	179218	13262	313949
1994	398350	222176	78831	477181
1995	578140	336148	33591	611731
1996	786600	495997	38557	825157
1997	878778	564765	47890	926668
1998	708384	378556	66127	774511
1999	87488	560121	75608	163096
2000	1522739	1173237	55422	1578161
2001	1354627	956389	150899	1505526
2002	1425800	942904	177388	1603188
2003	1809900	1284975	164566	1974466
2004	2066110	1485699	163789	2229899
2005	2908308	2267836	174520	3082828
2006	3434884	2714000	205041	3639925
2007	3478600	2711850	209300	3687900
2008	2680689	1715400	221759	2902448
2009	3073612	1927000	201750	3275362
2010	2799644	1501700	275000	3074644
2011	2978298	1529400	424810	3403108
2012	3170700	1519000	298300	3469000
2013	3447300	1615900	372700	3820000
2014	3669200	1577700	258600	3927800
2015	4077600	1722900	474900	4552500
2016	4168800	1682600	842800	5011600

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية 1962-2011، متاح على الموقع www.ons.dz

التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2012-2014-2017

تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990 - 2016)

الوحدة مليار دج	ميزان التجاري	ميزان المدفوعات
1990	-1393	-
1991	1177	-
1992	781	-
1993	-240	-
1994	1620	-
1995	6040	-6.2
1996	2432	1.12
1997	1302	1.16
1998	-1025	-1.74
1999	-521	-2.38
2000	4277	7.58
2001	5202	6.19
2002	810	3.66
2003	11078	7.47
2004	13775	9.25
2005	25644	16.94
2006	33157	17.73
2007	32079	29.55
2008	39820	36.99
2009	4550	3.85
2010	18.205	15.326
2011	25.961	20.141
2012	20.167	12.057
2013	9.88	0.133
2014	0.459	-5.881
2015	-18.083	27.537
2016	-20.127	-26.031
2017	-	-21.76
2018	-	-15.82

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات متاح على الموقع www.ons.dz
التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2000-2004-2008-2011-2014-2017

انعكاس تطور أسعار البترول على الدين العام والاحتياطيات الصرف للجزائر للفترة (2000-2017)

	الدين الخارجي	اسعار النفط الحقيقية	الاحتياطيات دون الذهب
2000	25.3	27.6	11.9
2001	23.5	22.7	17.96
2002	22.6	23.5	23.11
2003	23.3	26.8	32.92
2004	21.8	33.6	43.25
2005	17.2	46.2	56.3
2006	5.603	54.6	77.91
2007	5.606	60.5	110.32
2008	5.58	81	143.24
2009	5.41	52	149.04
2010	5.56	65.3	162.61
2011	4.4	89.4	182.82
2012	3.67	89.8	191.3
2013	3.4	86.3	194.71
2014	3.7	77.3	179.62
2015	3.02	39.2	144.13
2016	3.85	31.9	114.14
2017	-	40.6	97.7

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin, 2005, p19, 2007, p22, 2014, p17, 2018,p16.

الملحق رقم (06): تطور معدل النمو الاقتصادي ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1980-2016)

السنة	نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	نصيب الفرد من النفقات العامة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
1980	27.08	0.7	/	/
1981	30.12	3	/	/
1982	34.89	6.4	/	/
1983	36.29	5.4	/	/
1984	34.22	5.5	/	/
1985	34.27	3.7	/	/
1986	33.99	0.4	/	/
1987	32.12	-0.7	/	/
1988	34.24	-1	/	/
1989	29.41	4.4	/	/
1990	24.55	0.8	/	/
1991	25.11	-1.2	8.27	33.65
1992	40.08	1.8	15.99	40.91
1993	40.87	-2.1	17.72	44.24
1994	37.97	-0.9	20.6	54.1
1995	38.16	3.8	27.07	71.45
1996	28.19	4.1	25.37	89.97
1997	30.4	1.1	42.16	138.7
1998	30.93	5.1	29.69	95.93
1999	29.69	3.2	32.09	108.4
2000	28.57	2.2	38.73	135.57
2001	31.25	4.61	42.78	137.98
2002	34.28	5.6	49.45	144.71
2003	31.21	7.2	55.13	165.57
2004	30.71	4.3	58.64	190.65
2005	27.13	5.9	62.7	231.1
2006	28.85	1.7	73.9	256.69
2007	33.23	3.4	92.36	279.53
2008	37.94	2	122.83	323.66
2009	42.59	1.6	122.81	290.22
2010	37.25	3.6	127.53	344.03
2011	39.28	2.8	157.70	397.33
2012	45.82	3.3	191.22	432.31
2013	41.32	2.8	159.08	434.7
2014	44.43	3.8	178.85	440.47
2015	47.02	3.7	191.58	417.94
2016	45.86	3.3	180.85	426.26

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 1989, 1999, 2000, 2017

الملحق رقم (07): تطور نفقات التشغيل والتجهيز في الاقتصاد الجزائري للفترة (1995-2017)

الوحدة مليار دج	الانفاق العام	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير لاجمالي النفقات	نسبة نفقات التجهيز لاجمالي النفقات
1995	561.8	444.6	117.2	79.14%	20.86%
1996	724.6	550.6	174	75.99%	24.01%
1997	845.2	643.6	201.6	76.15%	23.85%
1998	876.2	664.3	211.1	75.82%	24.09%
1999	961.7	774.8	186.9	80.57%	19.43%
2000	1178.1	856.2	321.9	72.68%	27.32%
2001	1321	963.6	357.4	72.94%	27.06%
2002	1580.6	1097.6	452.9	69.44%	28.65%
2003	1690.2	1122.8	567.4	66.43%	33.57%
2004	1891.8	1251.1	640.7	66.13%	33.87%
2005	2052	1245.1	806.9	60.68%	39.32%
2006	2453	1437.9	1015.1	58.62%	41.38%
2007	3092.7	1672.6	1420.1	54.08%	45.92%
2008	4191	2363.2	1973.3	56.39%	47.08%
2009	4246.3	2300	1946.3	54.16%	45.84%
2010	4512.8	2659	1807.9	58.92%	40.06%
2011	5790.1	3797.2	1934.2	65.58%	33.41%
2012	7169.9	4925.1	2820.4	68.69%	39.34%
2013	6092.1	4335.6	2544.2	71.17%	41.76%
2014	6995.7	4717.4	2941.7	67.43%	42.05%
2015	7656.3	4972.3	3885.8	64.94%	50.75%
2016	7303.8	4747.4	3176.8	65.00%	43.50%
2017	6883.3	4591.8	2291.37	66.71%	33.29%

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على تقارير بنك الجزائر ونشرات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم (08): تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (1995-2018)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2
معدل البطالة	28.1	28	28	28	29.2	29.5
معدل التضخم	29.8	18.7	5.7	5	2.8	0.3
رصيد ميزان المدفوعات	-6.2	1.12	1.16	-1.74	-2.83	7.58
	2001	2002	2003	2004		
معدل النمو	2.1	4.7	6.9	5.2		
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7		
معدل التضخم	4.23	1.42	2.6	3.56		
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.65	7.44	9.25		
	2005	2006	2007	2008	2009	
معدل النمو	5.1	2	3	2.4	2.4	
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	
معدل التضخم	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74	
رصيد ميزان المدفوعات	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	
	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل النمو	3.5	2.35	3.1	2.8	3.6	
معدل البطالة	10	9.8	9.7	9.3	9.8	
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.5	4.3	
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.141	12.057	0.134	-5.88	
	2015	2016	2017	2018		
معدل النمو	3.7	3.3	1.4	2.3		
معدل البطالة	11.58	10.5	11.4	11.7		
معدل التضخم	4.2	4.8	5.59	4.27		
رصيد ميزان المدفوعات	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2017، رقم 47. نشرة 2013 رقم 43، نشرة 2009 رقم 39، وتقارير بنك الجزائر.

الملحق رقم (09): أهم خصائص المخططات التنموية:

المخطط	البرنامج
(1967-1969)	برنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي.
(1970-1973)	تخصيص قيمة 30مليار دج للبدء في برنامج التصنيع، وتأسيس التخطيط وذلك بإنشاء كتابة دولة للتخطيط خصيصا لذلك. (15 مليار دج لقطاع المحروقات أي 50%).
(1974-1978)	تخصيص 100مليار دج كتمين للموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي الى جانب إدماج القطاعات الاقتصادية، وكذلك تحسين تقنيات التخطيط. (50 مليار دج لقطاع المحروقات أي 50%).
(1980-1984)	تخصيص مبلغ 250مليار دج لإعادة إقرارات التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة. (63 مليار دج لقطاع المحروقات أي 25%)
(1985-1989)	تخصيص قيمة 550 مليار دج لتنمية الزراعة والري والاسكان والنقل، وتسديد الديون الخارجية. (51 مليار دج لقطاع المحروقات أي 9%).

المصدر: إسماعيل قيرة و علي غربي، "في سيولوجية التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001، ص142.

الملحق (10): البرنامج الثلاثي للاستثمارات (1967-1969):

الانجازات	تكاليف البرامج	المخطط الاعتماد المالي	القطاعات
0,49	0,60	0,35	المياه (الري)
1,39	-	1,26	الفلاحة
-	-	0,01	الصيد البحري
1,88	1,87	1,62	المجموع
2,52	4,65	2,27	المحروقات
1,58	6,33	2,18	الصناعات القاعدية والإدماج
0,37	1,67	0,49	صناعات التحويل الأخرى
0,44	1,35	0,64	المناجم والطاقة
4,91	14,00	5,40	المجموع
-	-	-	بناء وأشغال عمومية
0,18	0,29	0,34	السياحة
0,07	0,08	-	النقل
0,11	-	0,12	المواصلات
-	-	-	التخزين والتوزيع
0,36	0,37	0,46	القطاعات المنتجة
7,15	16,24	7,48	الاستثمارات المنتجة
0,28	1,04	0,34	الاتصالات
-	-	-	المناطق والأرصاد الجوي
0,28	1,04	0,34	المنشآت الأساسية
0,24	0,41	0,34	السكن
0,84	1,04	0,81	التربية والتكوين
0,65	0,64	0,09	الاجتماعي والجماعات الإدارية
-	0,21	-	متفرقات غير محددة
1,73	2,30	1,24	المجموع
2,01	3,24	1,58	الغير منتج والمنشآت الأساسية
9,16	19,16	9,06	الاستثمارات

المصدر: خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (67-78)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة (80)،

ص45.

الملحق رقم (11): البرنامج الرباعي الأول للاستثمارات (70-73) :

الوحدة: مليار دج.

الانجازات	تكاليف برامج	المخطط	البيان
			القطاعات
1,34	3,64	1,90	المياه (الري)
2,94	5,63	2,92	الفلاحة
0,07	0,22	0,12	الصيد البحري
4,35	9,49	4,94	المجموع
9,78	16,00	4,57	المحروقات
7,52	15,15	5,21	الصناعات القاعدية والإدماج
1,32	2,69	1,19	صناعات التحويل الأخرى
2,18	2,66	1,43	المناجم والطاقة
20,80	36,50	12,40	المجموع
064	085	-	بناء وأشغال عمومية
0.78	1.69	0,70	السياحة
1.13	1.37	0,80	النقل
0.40	0.88	0,37	المواصلات
0.29	0.49	-	التخزين والتوزيع
2.60	4.43	1.87	القطاعات المنتجة
28.39	51.27	19.21	الاستثمارات المنتجة
1.13	1.69	1.14	الاتصالات
0.08	0.36	-	المناطق والأرصاد الجوي
1.21	2.05	1.14	المنشآت الأساسية
1.54	3.61	1.52	السكن
3.04	6.76	3.31	التربية والتكوين
2.13	4.87	2.57	الاجتماعي والجماعات
-	-	-	الإدارية
			متفرقات غير محددة
6.71	15.24	7.40	المجموع
7.92	17.29	8.54	الغير منتج والمنشآت الأساسية
36.31	68.56	27.75	الاستثمارات

المصدر: خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (67-78)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1980، ص40.

الملحق رقم (12): البرنامج الرباعي الثاني للاستثمارات (1974-1977):

الوحدة: مليار دج

الانجازات	تكاليف برامج	المخطط	البيان
			القطاعات
2.97	14.60	4.60	المياه (الري)
5.85	16.75	12.00	الزراعة
0.09	0.25	0.12	الصيد البحري
8.91	31.60	16.72	المجموع
36.00	63.55	19.50	المحروقات
28.46	70.96	21.86	الصناعات القاعدية والإدماج
5.07	23.00	4.01	صناعات التحويل الأخرى
4.62	9.20	2.63	المناجم والطاقة
74.15	166.71	48.00	المجموع
3.45	6.04	2.73	بناء وأشغال عمومية
1.24	3.02	1.50	السياحة
5.27	10.22	6.49	النقل
2.32	4.96	1.51	المواصلات
1.39	5.45	1.00	التخزين والتوزيع
10.22	23.65	10.50	القطاعات المنتجة
96.73	231.00	77.95	الاستثمارات المنتجة
2.66	6.52	3.09	الاتصالات
0.97	1.68	0.70	المناطق والأرصاد الجوي
3.23	8.20	3.79	المنشآت الأساسية
8.55	34.62	8.30	السكن
5.95	23.76	9.95	التربية والتكوين
3.90	12.36	7.71	الاجتماعي والجماعات
2.87	4.36	2.52	الإدارية
			متفرقات غير محددة
21.27	75.10	28.48	المجموع
24.50	83.30	32.27	الغير منتج والمنشآت الأساسية
121.23	314.30	110.22	الاستثمارات

المصدر: خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (67-78)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1980، ص45.

الملحق رقم (13): استثمارات سنتي (1978-1979):

الوحدة: مليار دج

المصدر: خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (67-78)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1980، ص45.

الملحق رقم (14): استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
الوحدة: مليار دج

الترخيص المالي	تكاليف البرامج	القطاعات
20.00	23.90	- الفلاحة
3.20	4.00	- الغابات
0.90	1.50	- الصيد البحري
23.00	30.00	- الري
47.10	59.40	مجموع الفلاحة والري
63.00	78.00	- المحروقات
32.00	56.50	- الصناعات الأساسية
43.46	56.54	- الصناعات التحويلية الأخرى
17.00	22.17	- المناجم والطاقة
155.46	213.21	مجموع الصناعة
20.00	25.00	مؤسسات البناء والأشغال العمومية
3.40	4.60	- السياحة
13.00	15.80	- النقل
6.00	8.00	- المواصلات السلكية واللاسلكية
13.00	17.80	- التخزين والتوزيع
35.40	46.20	مجموع القطاع شبه المنتج
17.50	28.20	- شبكة النقل
1.40	2.10	- المناطق الصناعية
60.00	92.50	- السكن
42.20	65.70	- التربية والتكوين
21.54	28.09	- الاستثمارات الأخرى
143.64	216.69	مجموع قطاع الهياكل الأساسية
400.60	550.50	مجموع الاستثمارات

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، الجزء الثاني، 03-1999، ص 97.

الملحق (15): استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
الوحدة: مليار دج

القطاع	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
– الفلاحة	44.00	30.00	13.564
– الغابات	9.60	7.00	
– الصيد البحري	1.10	1.00	28.737
– الري	60.72	41.00	
مجموع الفلاحة والري	115.42	79.00	42.301
– المحروقات	41.50	39.80	28.822
– الصناعات الأساسية	91.30	44.60	
– الصناعات التحويلية	79.60	58.50	31.791
– المناجم والطاقة	39.20	31.30	24.899
مجموع الصناعة	251.60	174.2	85.512
– مؤسسة انجاز أشغال البناء والأشغال العمومية	33.20	19.00	15.255
– السياحة	5.50	1.80	1.663
– النقل	21.52	15.00	6.849
– المواصلات السلكية واللاسلكية	14.00	8.00	7.011
– التخزين والتوزيع	25.01	15.85	8.939
مجموع القطاع شبه المفتوح	66.03	40.65	24.462
– شبكة النقل	60.46	43.60	34.355
– المناطق الصناعية	2.50	1.90	0.562
– السكن والتهيئة العمرانية	124.92	86.45	52.312
– التربية والتكوين	64.80	45.00	31.722
– الاستثمارات الأخرى	109.45	60.20	84.019
مجموع الهياكل الأساسية	362.13	237.15	202.970
مجموع الاستثمارات	828.38	550.00	370.5

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، الجزء الثاني، 03-1999، ص 223.

الملحق رقم (16): توزيع القطاعي للبرامج التنموية (2001-2014)

❖ التوزيع القطاعي لمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الأشغال الكبرى وهيكل القاعدية	تنمية محلية وبشرية	قطاع الفلاحة والصيد البحري	دعم الإصلاحات
210.5	204.2	65.4	45

❖ توزيع القطاعي لمضمون البرنامج التكملي لدعم النمو (2005-2009)

تطوير التكنولوجيا الحديثة	تطوير الخدمات العمومية	دعم التنمية الاقتصادية	تطوير الهياكل القاعدية	تحسين الظروف المعيشية
50	203.9	337.2	1703.1	1908.5

❖ التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

دعم التنمية الاقتصادية	تطوير الهياكل القاعدية	تحسين الظروف المعيشية
3500	8400	9903

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات موقع وزارة المالية الجزائرية <http://www.mf.gov.dz>

الملحق رقم (17): توزيع النفقات حسب الميزانية السنوية للفترة (2015-2019)

نفقات التجهيز	نفقات التشغيل	نفقات ميزانية
3039.3	4617	7656.3
2711.9	4585.6	7297.5
2291.2	4591.8	6883
4043.31	4584.46	8628
3602	4954	8557

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات

تطور الإنفاق الحكومي للفترة (1970-1989)

الانفاق الحكومي	الانفاق الحكومي التجهيز	الانفاق الحكومي التشغيل	السنوات
8020	3573000	4447000	1970
7750	2835000	4915000	1971
8935	3435000	5500000	1972
10620	4190000	6430000	1973
20695	13022000	7673000	1974
21853.78	8685000	13168776	1975
25473.5	10873500	14600000	1976
29061.4	13211400	15850000	1977
21078.44	2913444	18165000	1978
36881	16260000	20621000	1979
50837.84	23122000	27715837	1980
67788.25	31593000	36195250	1981
84842.25	42604000	42238249	1982
98667	48246000	50421000	1983
105735	46026000	59709000	1984
116986.4	52800000	64186370	1985
128000	61000000	67000000	1986
108000	45000000	63000000	1987
113000	47500000	65500000	1988
121400	49500000	71900000	1989

Source : World Banque table statistics. -Rapport annuel de la Banque d'Algerie(2002/2005/2008/2010/2014).

-Banque d'Algerie,1995/2005.

-Ministère des Finances ; la situation économique et financière (1993-2003)